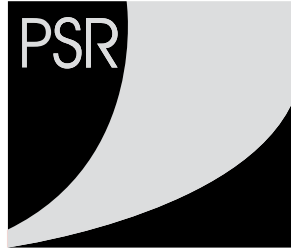


حماس والحكم دخول النظام ام التمرد عليه؟

د. باسم الزبيدي

دائرة السياسة والحكم



المركز الفلسطيني
للبحوث
السياسية والمسحية
Palestinian Center for
POLICY and
SURVEY RESEARCH

آذار (مارس) ٢٠١٠



المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية

Palestinian Center for POLICY and SURVEY RESEARCH

تأسس "المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية" في مطلع عام ٢٠٠٠ كمركز مستقل للبحوث الأكاديمية ودراسات السياسات العامة. يهدف المركز لتطوير وتقوية المعرفة الفلسطينية في مجالات ثلاث: السياسات الفلسطينية الداخلية، التحليل الاستراتيجي والسياسة الخارجية، البحوث المسحية واستطلاعات الرأي العام. يقوم المركز بالعديد من النشاطات البحثية: إعداد الدراسات والأبحاث الأكاديمية ذات العلاقة بالسياسات الفلسطينية الراهنة، تشكيل مجموعات عمل لدراسة قضايا ومشاكل تواجه المجتمع الفلسطيني وصانع القرار ووضع حلول لها، وعقد المؤتمرات والمحاضرات والموجزات المتعلقة بشؤون الساعة. إن المركز الفلسطيني للبحوث ملتزم بالموضوعية والنزاهة العلمية ويعمل على تشجيع وبلورة تفهم أفضل للواقع الفلسطيني الداخلي وللبيئة الدولية في اجواء من حرية التعبير وتبادل الآراء.

الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن رأي صاحبها وليس بالضرورة رأي المركز.

المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات السياسية والمسحية، ص. ب ٧٦، شارع الإرسال، رام الله، فلسطين

ت ٢٩٦٤٩٣٣ (٠٢)، فاكس ٢٩٦٤٩٣٤ (٠٢)، بريد الكتروني: pcpsr@pcpsr.org

د. باسم الزبيدي : يحمل شهادة الدكتوراة في العلوم السياسية من الولايات المتحدة ويدرّس النظرية السياسية في جامعة بيرزيت. للمؤلف العديد من الدراسات حول الحركات الإسلامية والثقافة السياسية والنظام السياسي الفلسطيني والديمقراطية والشؤون التنموية وقضايا الإصلاح والفساد والبناء المؤسسي للدولة.

الفهرس

٨.....	مقدمة
١٥.....	مرحلة معارضة النظام ومقاومته من الخارج
١٦.....	حركة المقاومة الإسلامية (حماس)
١٦.....	النشأة
١٧.....	البرنامج السياسي للحركة
٢١.....	موقف حماس من منظمة التحرير الفلسطينية
٢١.....	حركة حماس ومنظمة التحرير: علاقات ندية متبادلة
٢٧.....	موقف حماس من اتفاقيات أوسلو
٣٨.....	موقف حماس من السلطة الفلسطينية
٣٠.....	الموقف من شرعية السلطة
٣٥.....	الموقف من المشاركة بالسلطة
٣٩.....	حماس: بعد الانتخابات التشريعية ١٩٩٦
٤٠.....	حماس والرأي العام الفلسطيني
٤٦.....	خلاصة واستنتاجات
٤٩.....	مرحلة الدخول إلى النظام السياسي والبحث عن دور
٥٠.....	الحزبية السياسية في التجربة الفلسطينية
٥٢.....	خطوات تمهيدية للدخول إلى النظام السياسي
٥٢.....	الموقف من الانتخابات الرئاسية
٥٤.....	المشاركة بالانتخابات البلدية
٥٥.....	اتفاق القاهرة ٢٠٠٥ والمشاركة في الانتخابات التشريعية ٢٠٠٦
٦٠.....	تباين في الاجتهادات وثبات في المواقف
٦٥.....	تجربة حماس في الحكم: الحكومة العاشرة كنموذج
٦٥.....	مقاطعة الفصائل الفلسطينية لحكومة حماس
٦٨.....	أداء حكومة حماس

- ٦٨..... في مجال الإدارة العامة وجهاز الخدمة المدنية
- ٧٠..... في مجال الأمن
- ٧٦..... وثيقة الوفاق الوطني
- ٧٩..... تجربة حماس في الحكم: فشل أم نجاح!
- ٧٩..... تقييم الأطراف المناوئة لحماس
- ٨١..... تقييم حماس لتجربتها وعدم الإقرار بالفشل
- ٨٧..... حماس والمجلس التشريعي الفلسطيني
- ٨٧..... النظام السياسي الفلسطيني نظام مختلط
- ٩١..... حماس في المجلس التشريعي
- ٩١..... موقف كتلة الإصلاح والتغيير من القوانين المقدمة للمجلس
- ٩٣..... علاقة المجلس الثاني بالسلطتين التنفيذية والقضائية وبالجمهور
- ٩٥..... تقييم حماس لتجربة المجلس التشريعي
- ٩٦..... استمرار مطالبة حماس بإصلاح المنظمة
- ٩٦..... المطالبة بالإصلاح من موقع المنتصر
- ١٠٥..... حماس والرأي العام: توجهات مؤيدي الحركة
- ١٠٥..... درجة تأييد الحركة
- ١٠٦..... الموقف من الديمقراطية وحقوق الإنسان
- ١٠٩..... الموقف من أجهزة الأمن
- ١١٢..... الموقف من مؤسسات السلطة
- ١١٤..... استنتاجات
- ١١٥..... خلاصة واستنتاجات
- ١١٨..... مرحلة التمرد المسلح على النظام
- ١١٩..... انعكاسات وتبعات السيطرة المسلحة
- ١٢٣..... مبادرات الحوار والمصالحة:
- ١٢٣..... المبادرة اليمينية

١٢٤.....	مشروع المصالحة في القاهرة ٢٠٠٨
١٢٦.....	موضوع ولاية رئيس السلطة
١٣٢.....	الخلاصة
١٤٣.....	المراجع المستخدمة
١٤٩.....	ملحق رقم (١) ميثاق حركة المقاومة الإسلامية (حماس)
١٥٠.....	المقدمة
١٥١.....	الباب الأول - التعريف بالحركة
١٥١.....	المنطلقات الفكرية:
١٥١.....	صلة حركة المقاومة الإسلامية بجماعة الإخوان المسلمين:
١٥١.....	البنية والتكوين:
١٥٢.....	البعد الزمني والمكاني لحركة المقاومة الإسلامية:
١٥٢.....	التميز والاستقلالية:
١٥٢.....	عالمية حركة المقاومة الإسلامية:
١٥٣.....	شعار حركة المقاومة الإسلامية:
١٥٤.....	الباب الثاني - الأهداف
١٥٤.....	البواعث والأهداف:
١٥٥.....	الباب الثالث - الاستراتيجية والوسائل
١٥٥.....	استراتيجية حركة المقاومة الإسلامية:
١٥٥.....	فلسطين أرض وقف إسلامي:
١٥٥.....	الوطن والوطنية من وجهة نظر حركة المقاومة الإسلامية بفلسطين:
١٥٦.....	الحلول السلمية، والمبادرات، والمؤتمرات الدولية:
١٥٧.....	الدوائر الثلاث:
١٥٧.....	الجهاد لتحرير فلسطين فرض عين:
١٥٨.....	تربية الأجيال:
١٥٩.....	دور المرأة المسلمة:
١٦٠.....	دور الفن الإسلامي في معركة التحرير:

- التكافل الاجتماعي: ١٦٠.....
- القوى التي تدعم العدو: ١٦١.....
- الباب الرابع - مواقفنا من ١٦٣.....
- (أ) الحركات الإسلامية: ١٦٣.....
- (ب) الحركات الوطنية على الساحة الفلسطينية: ١٦٣.....
- (ج) منظمة التحرير الفلسطينية: ١٦٤.....
- (د) الدول والحكومات العربية والإسلامية: ١٦٥.....
- (هـ) التجمعات الوطنية والدينية والمؤسسات والمثقفين والعالم العربي والإسلامي: ١٦٦.....
- (و) أهل الديانات الأخرى: ١٦٧.....
- (ز) محاولة الانفراد بالشعب الفلسطيني: ١٦٧.....
- الباب الخامس - شهادة التاريخ عبر التاريخ في مواجهة المعتدين ١٦٩.....
- الخاتمة ١٧٠.....
- ملحق رقم (١): نص خطاب استقالة رئيس الوزراء اسماعيل هنية ١٧١.....
- ملحق رقم (٢): نص قبول الرئيس لاستقالة حكومة اسماعيل هنية مرسوم رقم (١) لسنة ٢٠٠٧م ١٧٢.....
- ملحق رقم (٣): نص خطاب التكليف للسيد هنية بتشكيل حكومة ١٧٣.....
- ملحق رقم (٥) برنامج حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية الذي تلاه رئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية أمام المجلس التشريعي الفلسطيني ١٧٤.....

(1) مقدمة

شكّل فوز حركة حماس في انتخابات المجلس التشريعي في كانون ثاني/يناير ٢٠٠٦ وتوليها السلطة الجديدة في ٢٩ آذار/مارس من نفس العام نهاية أربعة عقود من هيمنة منظمة التحرير الفلسطينية. وبهذا الفوز انتقلت حركة حماس من مواقع المعارضة لاتفاقيات أوسلو ولبرنامج منظمة التحرير إلى موقع الحكم وأصبح عليها أن تتعاطى مع ما ينطوي على ذلك من تحديات سياسية وإيديولوجية. أما حركة فتح فقد انتقلت بدورها من كونها الطرف الأقوى والاعظم تأثيراً على الحالة السياسية الفلسطينية إلى طرف وجد نفسه في موقع المعارض لحركة حماس وبرنامجه السياسي ووجهه لوجه أمام تحديات من نوع جديد طرحت الكثير من التساؤلات حول الأحوال الداخلية للحركة وحول مستقبل الفعل الفلسطيني برمته، بما في ذلك المشروع الوطني وإمكانية قيام الدولة الفلسطينية المستقلة.

التأثير الاعظم لهذه التطورات شق طريقه إلى ما أصبح يُعرف بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية في عام ١٩٩٤، بالنظام السياسي الفلسطيني الجديد وما يقوم عليه من شرعية ومرتكزات. فتراجع حركة فتح وصعود حماس للسلطة يعني أن النظام السياسي الفلسطيني الجديد أصبح يقف على مفترق طرق حاد وإنه تحول إلى نقطة تجاذب تقاطع في نطاقه برامج وتوجهات سياسية وإيديولوجية متباينة من أبرزها برنامجي كل من منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية وفتح من جهة وحماس من جهة أخرى، الأمر الذي يعني أن النظام السياسي الفلسطيني أصبح أكثر تعقيداً من ذي قبل وأن آفاق تطوره المستقبلية غدت مفتوحة على كل الاحتمالات.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على محددات واتجاهات علاقة حركة حماس بالنظام السياسي الفلسطيني الناشئ ومدى قدرتها على تطويعه ليطماهى معها ومع ما تعبر عنه من توجهات إزاء الحالة السياسية الفلسطينية بشكل عام من ناحية، ومدى قدرة واستعداد النظام ذاته على قبول واستيعاب الحركة من ناحية أخرى. ونقصد هنا بالنظام السياسي مجموع البنى والتراكيب والصيغ المساهمة في إنتاج الفعل السياسي الداخلي والخارجي، وهذا يشمل منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها المختلفة وكذلك الحركات الإسلامية إضافة إلى السلطة الفلسطينية. ما نقصده بالدخول إلى النظام هنا هو المشاركة الرسمية بإدارة شؤونه عبر صيغ يتفق عليها كالتعيين أو المحاصصة (كما كان الحال لدى منظمة التحرير) أو الانتخابات كما أصبح الحال بعد إنشاء السلطة الفلسطينية.

الأسئلة التي نود الإجابة عليها هي: هل تمتلك حركة حماس القابلية السياسية والإيديولوجية والاستعداد الفعلي اللازم للتعايش مع النظام السياسي الفلسطيني؟

ما المحددات التي تركز عليها مواقف الحركة في نظرتها تجاهه، فهل هي سياسية متغيرة أم أيديولوجية ثابتة؟ ما الذي حدى بها أن تقاطع الانتخابات التشريعية عام ١٩٩٦ وأن تشارك فيها عام ٢٠٠٦، وهل مثلت تلك المشاركة بداية للاندماج في النظام السياسي أم أنها مجرد خطوة للانقلاب عليه واستبداله بنظام آخر؟ وهل الحركة سائرة نحو "التشدد" أم نحو "الاعتدال"؟ ما المؤشرات ذات الدلالة على وجود أو عدم وجود هاتين النزعتين؟ وأي منهما ستطغى على المواقف والرؤى السياسية للحركة إزاء النظام السياسي الفلسطيني حاضرا ومستقبلا؟ وأيضا، كيف نظرت الحركة لكل من منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية اللتان يشكلان مجموعهما النظام السياسي الفلسطيني القائم؟ ما هي محددات الشرعية السياسية لديها وهل هي سياسية أم أيديولوجية؟ بالمجمل كيف يمكننا تقييم تجربة الحركة في الحكم وهل اتسم نهجها بالتضمينية والتوافق أم بالإقصائية والتباين؟ هل الآخر السياسي هو شريك يمكن التعاون معه أم هو نَدَّ ينبغي التوجس منه ومعاداته؟

قبل استعراض الفرضية التي تنطلق منها الدراسة للإجابة على هذه الأسئلة، نستعرض عددا من الملاحظات المفاهيمية حول مصطلحي "الاعتدال" و"التشدد"، اللذان لا تخلو دراسة عن حماس دون التطرق إليهما أو إلى أحدهما على الأقل، وهذه الملاحظات هي:

١. كون حركة حماس بالأساس حركة سياسية على الرغم من منبعها الأيديولوجي فهي لا تستطيع إلا أن تشتبك مع المتغيرات التي تحيط بها وإلا فإنها تفقد طبيعتها السياسية. أما المتغيرات في البيئة المحيطة بحماس - أو بأي حركة سياسية أخرى - فهي سُنَّة دائمة لا تستطيع الحركة إيقافها وهي مضطرة للتعاطي معها وأحيانا لا تمتلك إلا الاعتراف بها، وفي حالة تنكرها لذلك فهذا بالضرورة يُخرجها من السياسة، ولكن عندما تختار أن تبقى جزءا منه فلا خيار أمامها إلا التعاطي مع هذه المتغيرات ولو من باب أنها أمر واقع.

٢. كون حماس حركة سياسية هذا يعني أن محاكمتها أيضا ينبغي أن تكون وفق معايير سياسية تنبثق من حقيقة أن الفضاء السياسي لأي حزب أو حركة أو كيان، والعناصر المكونة له والفاعلة فيه، هو بالضرورة متغير ومتحول لا يعرف الثبات. إن مجرد اهتمامنا كباحثين وكمرقبين بحركة حماس وبمواقفها ورؤاها واستراتيجياتها هو بحد ذاته دليل على أننا أمام حركة سياسية تثير الفضول لكونها متحركة لا لكونها جسما ساكنا فلو كان الأمر غير ذلك ما كنا نشغل أنفسنا بالتعرف على سلوك جسم ثابت ولأحلنا هذه المهمة إلى دارسي الظواهر الطبيعية. وكون حركة حماس حركة سياسية يعني أنها تتأثر بالبيئة المحيطة بها تماما كما تؤثر بها، ما يستدعي أن يكون

معيار الحكم على سلوكها مستمد أيضاً من قاعدة المتغير لا الثابت. إن الفهم المتوازن لحركة حماس ومواقفها السياسية يمكن أن يتحقق فقط بعد الكشف عن كنه تلك المؤثرات والعوامل الخارجية التي تصنع مواقف الحركة، وهذا يعني أن تلك المواقف ليست إلا مُخرَجات تلك العوامل والمؤثرات.

٣. لذا، تشترط عملية رصد حجم ووتيرة التغير في المواقف السياسية لحركة حماس (أو أي حركة سياسية أخرى) أولاً رصد مماثل لحجم ووتيرة التغير في البيئة المحيطة بها، بمعنى أن التعرف على حجم ونوع التغير في معطيات البيئة المحيطة هو شرط مسبق ضروري لا غنى عنه للتعرف على حجم ونوع التغير في سلوك ومواقف حركة حماس، فماهية الجزء بُحدها في الكل وليس العكس، بمعنى أنه ينبغي التعامل مع معطيات البيئة الداخلية والخارجية المحيطة بحماس كعامل مستقل ومع مواقف حماس إزاءها كعامل تابع. فبالنظر إلى التغيرات التي طرأت في البيئة الداخلية (الفلسطينية) والخارجية المحيطة بحركة حماس يتضح أن حجم تأثيرها هو أكبر بكثير من حجم وكثافة التغير في مواقف الحركة. فالتغيرات التي حصلت على الحالة الفلسطينية داخلياً (تأسيس السلطة وتعثر أدائها وعدم ارتقائها إلى دولة واندلاع الانتفاضة وعودة الاحتلال ورحيل عرفات وضعف وترهل حركة فتح والانسحاب الإسرائيلي الأحادي من قطاع غزة.. الخ)، وكذلك التغيرات العميقة التي حدثت في الجانب الإسرائيلي (كتوجهه نحو المزيد من اليمينية وفرض الاحتلال الكثير من الحقائق على الأرض الفلسطينية عبر الاستيطان والجدار وتهويد القدس وغير ذلك)، إضافة إلى التغيرات الإقليمية (كتلك التي حدثت في العراق ولبنان وإيران وسوريا وبقية المناطق العربية)، والتغيرات الكونية (كاختفاء الاتحاد السوفيتي وسيطرة الولايات المتحدة على الساحة الدولية وظهور الاتحاد الأوروبي واختفاء بعض الدول كيوغسلافيا ونشوء دول أخرى وظهور ما سمي بالحرب الكونية على الإرهاب بعد تفجيرات نيويورك.. وأخرى، هذه التغيرات هي تغيرات هائلة بحجمها وكثافتها ونطاق تأثيرها محلياً وإقليمياً وعالمياً، وهي أعظم حجماً وتأثيراً بكثير من حجم التغير (اعتدالاً كان أو تشدداً) الذي طرأ على رؤى ومواقف واستراتيجيات حركة حماس تجاه السياسة بشكل عام والنظام السياسي الفلسطيني بشكل خاص.

لذا، إن رصد وقياس الاعتدال أو التشدد في مواقف حماس ينبغي أن ينبثق من فهم متعمق لمغزى ومعنى وتأثير مجموع هذه التحولات والتي على أساسها فقط يمكن فهم مواقفها السياسية. فبدون هذا الربط الوثيق بين ما هو جزئي ومحلي وخاص من جهة، وما هو كلي وشمولي وعام من جهة أخرى سيبقى من المتعذر فهم ديناميكيات المواقف والرؤى والميول السياسية للحركة بشكل متوازن وخاصة أننا نعيش في عالم بات فيه العام جزء من الخاص والخاص جزء من العام.

٤. من الواضح أيضاً أن حماس لا تشارك الآخرين فهمهم لموضوع الاعتدال والتشدد. فما يعتبره الآخرون اعتدالاً أو تشدداً هو بالنسبة لها مجرد صيغ استجابة وأنماط تعاط مع التطورات المختلفة في إطار تقديرات وحسابات تراعي "مصلحتها" وفق ما تسمح به المعطيات الداخلية للحركة سواء كانت أيولوجية أو سياسية أو تنظيمية. أما فهم الآخريين للاعتدال أو للتشدد فينبع من رغبتهم بأن تقترب الحركة من رؤاهم وبرامجهم، حتى لو لم يلاقى ذلك استحساناً من قبل الحركة، ودون تقدير أو اعتبار جاد لظروف ومحددات بيئتها الداخلية وبلا اكتراث لما يمكن أن يتركه ذلك من انعكاسات سلبية عليها. الإشكالية الكامنة في هذا الفهم والتوصيف لنهج وسلوك حماس (أو بالأحرى الرغبة بإعادة صناعة ذلك السلوك) تكمن بأنه يقوم على تحديد أحادي مسبق لمعنى التوازن في المواقف السياسية (على اعتبار أن المرونة والتشدد هما حالتين شذوذ عن نقطة التوازن)، وهذا ينطوي عليه الكثير من التعسف إذا ما افترضنا أن الحركة ملزمة بقبوله والموافقة عليه وأنه لا يجوز لها رفضه أو مقاومته لا لسبب إلا كون ذلك هو ما يريده الآخرون.

٥. يتضح مما تقدم أن مصطلحي "الاعتدال" و"التشدد" لا يرتديان المعنى ذاته في كل الأوقات. فيمكن لسلوك سياسي ما أن يوصف بالاعتدال بينما هو في واقع الحال غير ذلك، كما يمكن لسلوك سياسي آخر أن يوصف بالتشدد بينما هو ليس كذلك أيضاً، ولإيضاح هذا الأمر نقدم المثالين التاليين:

دأبت إسرائيل تاريخياً على رفض قيام الدولة الفلسطينية وهاهي الآن توافق على قيامها رغم أن الجميع يعلم أن إسرائيل بأفعالها (وليس بتصريحاتها المعلنة) هي اليوم لا تقل تطرفاً عما كانت عليه في العقود الماضية. في هذه الحالة، هل يجوز القول أن إسرائيل بقبولها قيام دولة فلسطينية أصبحت أكثر "اعتدالاً" وأقل تشدداً من السابق فيما يتعلق بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، علماً أن "اعتدالها" الظاهر، إن كان معيار الحكم عليه هو قبول قيام دولة فلسطينية، يحجب خلفه حقائق هامة كحقيقية أن الدولة الفلسطينية التي تريدها إسرائيل هي ليست أكثر من كيان يمكنها من تعزب تشددها وتطرفها تجاه ماهية ذلك الكيان من حيث مواصفاته الامنية والاقتصادية والديمغرافية والحدود، وتجاه قضيتي اللاجئين والقدس عظيمتا الأهمية وشديداً التعقيد. ما يفيدنا به هذا المثال هو أن وصف النهج الإسرائيلي في هذا الأمر بالاعتدال لا يسعنا كثيراً في معرفة الآفاق والفرص الحقيقية الممكنة لتحقيق وتجسيد الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني.

ومثال آخر ذو دلالة على فوضى الاستخدام لمصطلحي الاعتدال والتشدد هو تصريحات رئيس الوفد الفلسطيني للمفاوض مؤخرًا أحمد قريع بأن القيادة الفلسطينية لا تستبعد

البدء بمناقشة خيار الدولة ثنائية القومية. فهل يمكن اعتبار هذه التصريحات «متشددة» أو «متطرفة» علماً أنها تصدر عن شخص ينتمي إلى فريق أنفق جلّ رأسماله السياسي في صناعة السلام مع إسرائيل؟

خلاصة ما نود قوله هنا هو أن استخدام مفردة «مرونة» أو «تشدد» في فهم السلوك السياسي لحركة حماس لن يكون له معنى إلا إذا أخذ هذا الاستخدام بالاعتبار الطبيعة اللزجة والفضفاضة لمدلولات هاتين المفردتين وتباين معانيهما من طرف لآخر ومن فترة لأخرى. إن الإصرار على استخدامهما بشكل جزافي دون وضعهما في سياق أوسع ودون مراعاة لوجهة نظر الطرف ذو العلاقة (وهو بهذه الحالة حماس) تجاهها يعني بالضرورة التشبث بتقديم فهم مشوش ومبتور يقوم على التمني والتبسيط الشديد لمواقفه ورؤاه تجاه النظام السياسي الفلسطيني بدلا من اعتماده على الحقائق على الأرض. مثل هذا التبسيط يعني بالنهاية فهم الحركة كما يراد لها أن تكون، بقصد أن تكون أكثر انسجاماً مع أفضليات معينة ذات علاقة بأجندات محددة، وليس كما هي بالفعل استناداً إلى ما تمثله وتعبر عنه، الأمر الذي من شأنه أن يبقي الحركة لغزاً عصياً على الفهم ويعمّق الفجوة بينها وبين الآخرين.

٦. وأخيراً، إن تتبع التغيير في المواقف السياسية لحركة حماس من فترة لأخرى لا ينبغي ربطه بالجانب الأيديولوجي فقط حيث أن ذلك يجافي الصواب، بمعنى القول أن مواقفها السياسية تزداد «مرونة» كلما تحررت من الاعتبارات الأيديولوجية وأبعدت عنها، وإنها تزداد «تشدداً» كلما اقتربت منها. فأيديولوجية الحركة (والتي هي أيديولوجية دينية) هي برأينا على درجة من الرخابة وتوسع للكثير من النزعات «المرنة» و«المتشددة»، وهذا يعني أنه يمكن للحركة أن تتبنى مواقف «مرنة» أو «متشددة» استناداً إلى مرتكزات أيديولوجية تماماً كما يمكنها أن تتبنى مواقف «مرنة» أو «متشددة» استناداً إلى اعتبارات وحسابات سياسية. العنصر الأيديولوجي لوحده لا يكفي لتفسير التغيير (مرونة كان أو تشدداً) في مواقف الحركة، وهذا يعني أن المتغيرات السياسية هي أيضاً ذات شأن في تفسير «المرونة» أو «التشدد» في مواقف حماس.

الفرضية الأساسية في هذه الدراسة هي التالية: هناك مجموعة من المعطيات الداخلية والخارجية التي تحول دون أن تتسم العلاقة بين حركة حماس والنظام السياسي الفلسطيني بملامحه التي صنعتها منظمة التحرير والسلطة الوطنية بالسلاسة والانسجام، الأمر الذي يعني أن العلاقة بين الطرفين ستبقى تميل نحو التوتر والندية وليس التوافق والانسجام ولعل استيلاء حركة حماس على قطاع غزة بالقوة المسلحة دليل على ذلك. تتمثل هذه المعوقات الداخلية بتمسك حركة حماس بخطاب وبرنامج سياسي، يمثل بالنسبة لها

هويتها، لا يتقاطع بجوهره إلا جزئياً مع برنامج السلطة الوطنية وما تمثله من توجهات ومنطلقات إزاء الحالة الفلسطينية الداخلية، وإزاء الصراع مع إسرائيل وفضاء علاقتها الإقليمية والدولية. فحركة حماس ليس من المتوقع أن تتنازل - على الأقل ليس بسرعة وسهولة وفي المدى المنظور - ودون مقابل مجز عن «ثوابت» سياسية وأيديولوجية، استطاعت الحركة أن تصنع عبرها هويتها وأن تحصل على دعم وتأييد قطاعات هامة من الجمهور وأن تصل إلى ما هي عليه اليوم وأن تتميز نفسها عن فتح العلمانية وأن تثبت أقدامها بقوة في الحياة السياسية الفلسطينية. أما العكس، بمعنى إن «مرونة» حماس في القضايا الكبيرة والهامة التي تسميها «بالثوابت» في ظل عدم حصولها على مقابل فسيوعي للكثيرين داخل الحركة وخارجها تنازل غير مبرر وتراجع ليس عن ميثاقها التأسيسي فحسب، وإنما عن ما وعدت الحركة به جمهورها في برنامجها الانتخابي والحكومي، وهذا من شأنه أن يفقدها ثقته بها وبما تمثله وبما قدمت نفسها على أنه يميزها عن غيرها من الحركات السياسية الأخرى وخاصة حركة فتح. ليس من السهل أن تقبل الحركة هذا الأمر في هذه المرحلة، وخاصة أن تجربة حركة فتح والسلطة تحت قيادة الرئيس عرفات وعباس أبدت أقصى درجات المرونة السياسية كالاكتفاء بإسرائيل ونبذ العمل المسلح ولكن دون تحقيق أية نتائج جدية مقابل ذلك.

أوضاع حركة فتح والتي تتسم بالضعف والتآكل الداخلي هي أيضاً من بين العوامل الداخلية الهامة غير المحفزة لحركة حماس على تغيير مواقفها ورؤاها السياسية. فأحوالها المتردية وما بلغت من ضعف، من وجهة نظر حماس، هي مؤشر ذا دلالة كبيرة على مصير الحركة السياسية التي تقدم التنازلات المتلاحقة دون مقابل. هذا المصير لا تريده حركة حماس لنفسها وخاصة أنها في أوج شبابها وقدرتها على الصمود والثبات.

وبالنسبة للمعوقات الخارجية فهي كثيرة ومتنوعة من بينها الصراع مع إسرائيل وعدم استعداد الأخيرة للولوج فعلاً في عملية سياسية جادة مع الفلسطينيين، وحالة التفكك والتشرذم الإقليمية، والتحالفات التي تربط حماس إقليمياً وخاصة مع إيران وسوريا وحزب الله، ما يجعل إسرائيل والولايات المتحدة تُصر على رؤية حماس كحركة راديكالية وتضعها في قائمة المنظمات والكيانات المسماة بالإرهابية التي ينبغي محاربتها بدلاً من استيعابها وقبولها كلاعب سياسي مشروع. وفي إطار «دعم» المجموعة الدولية للسلطة الوطنية تحت قيادة الرئيس محمود عباس تجدد حماس نفسها أمام صعوبة كبيرة في الاندماج فعلياً في نظام سياسي يكتسب برايتها جزءاً هاماً من مقبوليته وشرعيته عبر مناصبته العداء لحماس والرضوخ للرغبات الإسرائيلية وليس عبر فاعلية أداؤه ورشادته سياساته.

يميل تأثير هذه المعوقات الداخلية والخارجية إلى عدم تشجيع حركة حماس على تقديم

«التنازلات» السياسية المطلوبة لكي تتحول إلى عنصر «إيجابي وبناء» وفق التوصيفات الدولية في الحياة السياسية الفلسطينية وإلى قوة سياسية «شرعية» في النظام السياسي الفلسطيني القائم. هذا يعني أن مجموع هذه المعوقات الداخلية والخارجية الكثيرة والمعقدة ستجعل حماس تتعاطى مع النظام السياسي القائم بحذر شديد يقوم على قدر من الإيجابية لا تتجاوز حدوده تمكين الحركة من الحفاظ على تماسكها الداخلي أولاً وتحقيق مكاسب سياسية تخدم برنامجها السياسي وبمنحها مزيد من المقبولية السياسية في الشارع الفلسطيني لممارسة الحكم. فالحركة كما هي اليوم لا يبدو أنها على استعداد لإضفاء الشرعية على نظام سياسي هو أصلاً ليس من صنعها، دون أن يعترف النظام ذاته بها ويصبح قادراً على التعايش معها ومع شرعية ما تمثله من توجهات واجتهادات إسلاموية وخصوصاً تجاه المشروع الوطني، والتي يتضمن إقامة دولة فلسطينية في حدود عام ١٩٦٧ دون التخلي عن بقية البلاد ودون الاعتراف بشرعية إسرائيل. من غير المتوقع أن تتعايش حماس مع النظام السياسي دون إصلاح جذري يشمل المنظمة والسلطة الأحزاب السياسية، الأمر الذي لا يبدو سهل التحقيق في المدى المنظور على الأقل. أما المؤثرات الخارجية، وتحديداً تعنت وتصلب إسرائيل إزاء الحل مع الفلسطينيين وعدم مؤازرة البيتان الإقليمية والدولية للفلسطينيين فهي سلبية أيضاً، فقياساً على التجربة الماضية لا يبدو أن انعكاساتها على إمكانية التعايش بين حماس والنظام السياسي ستكون أكثر إيجابية من السابق، وذلك بحكم انكشافية النظام السياسي الشديدة لهذه المؤثرات وتأثره العميق بها، والتي تقضي بإبقاء حركة حماس خارجة ليتسنى له تعزيز وتكريس السلم مع إسرائيل ليتفرغ الجميع لمناهضة ما أصبح يعرف بالإرهاب والتطرف الإسلامي إقليمياً وعالمياً.

بخصوص منهجية هذه الدراسة فهي تقوم بفحص الفرضيات التي أشرنا إليها على ضوء البيانات التي تزودنا بها الوثائق ذات العلاقة كميثاق حركة حماس وبرنامجها الانتخابي وبرنامجها الحكومي وكذلك برنامج حكومة الوحدة وقرارات مجلس الوزراء، ووثيقة الوفاق الوطني واتفقي القاهرة ومكة وتفاهم صنعاء، إضافة إلى مقابلات مع شخصيات مرجعية ذات اطلاع ودراية بشؤون حماس، كما سيتم الاستفادة مما تشي به استطلاعات الرأي العام بخصوص حماس وعلاقتها بالنظام السياسي. وبموازاة ذلك سيتم الاستعانة بالادبيات ذات العلاقة بالموضوع كالدراسات والأبحاث والتقارير المنشورة بالكتب والمجلات الدورية المتخصصة وكذلك صحيفة الرسالة الناطقة بلسان حالة حركة حماس، إضافة إلى المواقع الإلكترونية المختلفة وخاصة تلك القريبة من حماس كمواقع المركز الفلسطيني للإعلام وإسلام أون لاين وشبكة فلسطين الإخبارية وغيرها.

تتكون الدراسة من ثلاثة فصول إضافة إلى المقدمة والاستنتاجات وهي:

- الفصل الأول ويناقش مواقف ورؤى حركة حماس تجاه النظام السياسي الفلسطيني منذ نشأتها حتى عام ٢٠٠٥ وهي المرحلة التي أسميناها «مرحلة معارضة النظام ومقاومته من الخارج»، والقضايا التي يناقشها هي: نشأة الحركة وميثاقها وبرنامجهما السياسي وموقفها من منظمة التحرير الفلسطينية واتفاقيات أوسلو ومن شرعية السلطة الفلسطينية وأسباب رفض المشاركة بالانتخابات التشريعية الأولى عام ١٩٩٦ وموقفها من الانتفاضة وتبعاتها وعلاقتها بالرأي العام الفلسطيني.
- والفصل الثاني يتناول مواقف ورؤى حماس تجاه النظام السياسي الفلسطيني منذ ٢٠٠٥ حتى الاستيلاء على غزة بقوة السلاح في صيف ٢٠٠٧ وهي المرحلة التي أسميناها «مرحلة الدخول إلى النظام السياسي والبحث عن دور»، ويتناول القضايا التالية: مواقف حركة حماس من الانتخابات الرئاسية والبلدية، واتفاق القاهرة والمشاركة في الانتخابات التشريعية ٢٠٠٦، وتجربتها في الحكم، وأدائها في مجالات الإدارة العامة والأمن، ووثيقة الوفاق الوطني، وتجربتها في المجلس التشريعي الفلسطيني، وموقفها من المنظمة، وعلاقتها بالرأي العام.
- أما الفصل الثالث فيلقي بالضوء على مواقف ورؤى حماس تجاه النظام السياسي الفلسطيني منذ استيلائها على قطاع غزة بقوة السلاح والتي أسميناها «مرحلة التمرد المسلح على النظام وانشطاره إلى نصفين»، وتتناول فيه موقف حركة حماس من ذلك «التمرد» وانعكاساته على الحركة وعلى مختلف الأطراف، إضافة إلى مبادرات الحوار والمصالحة التي طرحت في هذه المرحلة بين حماس والفصائل الأخرى.

(٢) مرحلة معارضة النظام ومقاومته من الخارج

نسعى في هذا الفصل إلى تتبع وتحليل مواقف حركة حماس تجاه النظام السياسي الفلسطيني منذ نشأتها عام ١٩٨٨ حتى عام ٢٠٠٥ حيث أسمينا هذه المرحلة «مرحلة معارضة النظام ومقاومته من الخارج». لا ندعي أن هذه المرحلة متجانسة ومنسجمة من حيث معطياتها وتطوراتها السياسية وهذا يعني أن المواقف السياسية لحركة حماس في هذه المرحلة لم تكن متجانسة ومنسجمة أيضاً. فخلال هذه المرحلة مرت مواقف حركة حماس بتغيرات اقتضتها معطيات كل فترة من فترات الثلاثية وهي: الأولى وتمتد من لحظة تأسيس الحركة عام ١٩٨٨ حتى تأسيس السلطة الفلسطينية عام ١٩٩٤، والثانية منذ تأسيس السلطة الفلسطينية حتى اندلاع الانتفاضة عام ٢٠٠٠، والثالثة منذ اندلاع الانتفاضة عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٠٥. كل من هذه الفترات هي أيضاً ليست على درجة تامة من الانسجام والاتساق ما يعني أن المواقف السياسية لحركة حماس لم تكن كذلك أيضاً، فنحن في نهاية المطاف نتحدث عن حركة سياسية تتأثر بما يجري حولها وتغير من مواقفها وفق تقديرات واجتهادات تقوم على مبدأ الربح والخسارة أكثر من أي شيء آخر.

سنناقش في هذا الفصل نشأة الحركة وبرنامجها السياسي ومواقفها من منظمة التحرير ومن اتفاقيات أوسلو عام ١٩٩٤ وانتخابات المجلس التشريعي عام ١٩٩٦ وكذلك موقف حماس من انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠ وما ترتب عليها من معطيات سياسية وميدانية وانتهاء برحيل ياسر عرفات مع نهاية ٢٠٠٤. ولكي نتمكن من ذلك سنعمد على مصادر بيانات متنوعة منها الوثائق الصادرة عن الحركة كميثاقها التأسيسي، وبياناتها الرسمية وتصريحات مسؤوليها، والمقابلات الشخصية مع قيادات الحركة واستطلاعات الرأي العام والصحف اليومية والتقارير والدراسات المتخصصة.

١. حركة المقاومة الإسلامية (حماس)

النشأة

نشأت حركة المقاومة الإسلامية "حماس" نتيجة عوامل مختلفة سبقت تاريخ الإعلان الرسمي لنشأتها في نهاية ١٩٨٧. ومن هذه العوامل ما هو مرتبط بالحالة الفلسطينية ومنها بالحالتين الإقليمية والدولية. فعلى المستوى الفلسطيني شهد عقد الثمانينات تحولات هامة تمثلت بهزيمة الثورة الفلسطينية في حرب ١٩٨٢ ومن ثم خروجها من لبنان وتبعثرها في العديد من البلدان العربية، وقد رافق ذلك ضعفاً سياسياً لمنظمة التحرير وترهل في الحالة السياسية الفلسطينية أدى إلى اندلاع انتفاضة عام ١٩٨٧ والتي جاءت كحدث استنهض حالة الفلسطينيين وأعاد ملف الصراع مع إسرائيل جزءاً من مكانته التي همشتها تطورات إقليمية أخرى كان من أهمها الحرب العراقية الإيرانية طوال عقد الثمانينات ومن ثم غزو العراق للكويت والتي استنزفت المنطقة وجعلت الموضوع الفلسطيني موضوع لا يرتدي الأهمية التقليدية التي تمتع بها في الماضي. وبموازاة ذلك شهدت الساحة الدولية في تلك الفترة تحولات هامة وعميقة كان لها عظيم الأثر سلباً على النضال الفلسطيني من أهمها بداية انهيار منظومة الدول الاشتراكية التي قادها الاتحاد السوفياتي ومن ثم صعود الولايات المتحدة كدولة مهيمنة وحيدة على الساحة الدولية ودخول العالم حالة من القطبية الواحدة استفادت منها إسرائيل بشكل كبير وألحقت ضرراً بالغاً بالفلسطينيين. في ظل هذه الظروف جاء تأسيس حركة حماس نهاية عام ١٩٨٧ ليؤرخ لبداية مرحلة جديدة للحالة السياسية الفلسطينية، مرحلة سعت الحركة الوليدة من خلالها إلى التأكيد عبر المقاومة على إسلامية فلسطين والتصدي لطروحات التسوية القائمة على التنازل عن الحقوق الوطنية والدينية للفلسطينيين وللأمتين العربية والإسلامية وعدم الاعتراف بإسرائيل ورفض الدولة بحدود عام ١٩٦٧.

البرنامج السياسي للحركة

عبرت حركة حماس عن مواقفها إزاء مختلف القضايا ذات العلاقة بالحالة الفلسطينية من خلال ميثاقها التأسيسي الذي صاغته عام ١٩٨٨ وأصبح في ذلك الحين، رغم عموميته، بمثابة برنامج سياسي للحركة، نستعرض أهم ملامحه وهي:-

١. رفض جميع أشكال التسوية التي تقوم وفق ما ترى الحركة على التنازل عن الحقوق الوطنية الفلسطينية والتي تعني بشكل أساسي رفض الاعتراف بإسرائيل وعدم قبول دولة في حدود الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، لأن ذلك يترتب عليه التنازل عن ٧٨٪ من أرض فلسطين التاريخية. أما فلسطين التي تسعى حماس لتحريرها فهي فلسطين المسلمة وهي أرض لجميع المسلمين ولا يجوز التصرف بها من أحد.

٢. التحفظ على - وأحياناً رفض - التوجهات السياسية لمنظمة التحرير فيما يتعلق بإدارة الصراع مع إسرائيل، وهذا حمل حماس على رفض مؤتمر مدريد للسلام واتفاقيات أوسلو لكونها من منظور حماس ظالمة للفلسطينيين وعديمة الجدوى لهم وغير متوازنة وتميل لصالح إسرائيل عبر استمرار تقديم التنازلات وخاصة في القضايا الجوهرية في الصراع بين الفلسطينيين وإسرائيل كالأرض والقدس واللاجئين. وإضافة إلى البعد السياسي في خلاف حماس مع المنظمة هناك بعداً آخر هو البعد الأيديولوجي العقائدي الذي تختلف حركة حماس على أساسه مع المنظمة ذات المنشأ والتركيبة العلمانية والتي تعتقد الحركة أنها لا توائم فلسطين لكونها أرضاً للإسلام والمسلمين.

٣. اعتماد أسلوب المقاومة المسلحة وتجسيده عبر أسر الجنود الإسرائيليين كما حصل عام ١٩٨٩، وحرب السكاكين ضد الجنود الإسرائيليين في بداية التسعينات. وانسجاماً مع هذا الأسلوب ومن باب تعزيزه تأسس الجناح العسكري للحركة والمسمى «كتائب الشهيد عز الدين القسام» في نهاية عام ١٩٩١، وأخذت نشاطات هذا الجهاز منحى متصاعداً ضد الجنود الإسرائيليين والمستوطنين حيث قام بختطف الجندي الإسرائيلي نسيم توليدانو في كانون أول/ديسمبر عام ١٩٩٢، ما دفع إسرائيل إلى إبعاد ٤١٥ قيادياً وعضواً من حماس إلى لبنان.^١

٤. الصراع مع إسرائيل برأي الحركة هو صراع وجود يتخطى الحدود الجغرافية ليصل التخوم الحضارية والثقافية والتاريخية وهو برأيها صراع لا ينتهي إلا بزوال أسبابه المتمثلة بوجود إسرائيل ذاته ووقف اغتصابها لأرض فلسطين وطردها أهلها وتهجيرهم.

١. في ظل غياب برنامج عربي وإسلامي لتحرير فلسطين، ينظر ميثاق حماس للعمل العسكري على أنه الوسيلة الاستراتيجية الأنسب لمجابهة إسرائيل، وهذه الوسيلة برأي حماس هي الوحيدة لإبقاء الصراع مع إسرائيل وإشغالها عن التوسع خارج حدود فلسطين.

٥. الصراع ليس مع اليهود وإنما مع إسرائيل التوسعية. وهنا تميز حركة حماس بين إسرائيل التي تناصبها العداء واليهود الذين لا ترى فيهم أعداء حيث تنظر إليهم كأصحاب كتاب عاشوا تاريخياً في كنف الدولة الإسلامية وتم احترامهم وحماية حقوقهم المختلفة. هذا التمييز بين إسرائيل واليهود حمل الحركة على القول أنها لا تستهدف اليهود خارج فلسطين، وإنما تميز بين الجنود والمستوطنين من جهة وبين المدنيين الإسرائيليين من جهة أخرى عندما كان ذلك ممكناً، الأمر الذي لم تقتيد به الحركة في كثير من الأحيان. وتقول الحركة أنها تحرص في أنشطتها ومقاومتها للاحتلال أن تراعي تعاليم الإسلام، وأنها لا تقوم بالمقاومة رغبة في القتل وسفك الدماء كما تفعل إسرائيل وإنما لرفع الظلم والعدوان.

٦. اتساع ساحة النضال الفلسطيني لكل الرؤى والاجتهادات والقوى. وتقصّد حماس هنا أن وحدة العمل الوطني هي أولوية بالنسبة لها وأن علاقاتها مع الفصائل الأخرى تقوم على مبدأ التعاون والتنسيق وتغليب القواسم المشتركة ومجالات الاتفاق على مواقع الاختلاف والتباين. أما فهم حماس للنضال الوطني ووحدة العمل لخدمته فهو يقوم على أساس الالتزام بالعمل على تحرير فلسطين وعدم الاعتراف بإسرائيل أو إعطائها حق الوجود على أية بقعة من فلسطين. وبخصوص ما ينشأ من خلافات بين فصائل العمل الوطني ترى حماس أن حلها لا يتم بالعنف والسلاح وإنما بالحوار والتفاهم.

٧. التعاطف مع حركات التحرر الأخرى. وهنا ترى حماس نفسها كحركة تحرر تشاطر الحركات الوطنية الأخرى المواقف والتوجهات والأهداف والتي هي بالنسبة لها توجهات وأهداف مشروعة تسعى إلى التحرر والتخلص من الاحتلال والتفرقة والعنصرية ومختلف أشكال الظلم والاستغلال.

٨. عدم التدخل بالشؤون الداخلية للدول الأخرى وقيام علاقات على أساس الاحترام المتبادل. وهنا حماس كررت ما قالتها منظمة التحرير عند نشأتها ولكنها كانت أكثر مهارة في تجسيده، حيث امتنعت الحركة عن التدخل بشؤون الدول الأخرى والكثير من الصراعات الإقليمية، وتبنت كما تقول، استراتيجية تشجيع الدول العربية والإسلامية على حل خلافاتها ودون أن تقف الحركة مع طرف دون آخر، أو أن تكون طرفاً في محور سياسي ضد محور آخر. وينبع هذا بالنسبة لحماس، كما تقول من إيمانها بالوحدة العربية والإسلامية، والتي عبرها يتم نصره القضية الفلسطينية ومواجهة إسرائيل. وفيما يتعلق بخارج الدائرتين العربية والإسلامية، فحماس لا تمنع الحوار مع الحكومات والأحزاب والقوى الدولية مهما كانت (ما عدا إسرائيل بالطبع)، ولا ترفض التعامل مع أي جهة لصالح خدمة القضية الوطنية وتخفيف

كرب الفلسطينيين. وبهذا أرادت الحركة أن تُبين أنها لا تُسند تعاملها مع الآخرين على أساس المعتقد الديني أو القومية أو العرق وإنما على أساس من يناصر الفلسطينيين ومن يقف ضد ذلك ويدعم الاحتلال الإسرائيلي وممارساته ضد الفلسطينيين.

٩. وأخيراً، وبناء على ما ورد أعلاه يمكن الاستنتاج بأن الحركة لا يمكنها أن تنظر إلى السلطة الفلسطينية (والتي تم تشكيلها لاحقاً) إلا كسلطة لتعايش مع إسرائيل. فهي بتقدير الحركة سلطة أنشئت بموافقة إسرائيل بغرض تحقيق أهداف آنية وبعيدة المدى هامة لإسرائيل. فانياً سعت إسرائيل إلى وقف المقاومة وإضعافها حماية لـ «مسيرة التسوية» والاتفاقيات التي فيها خدمة لإسرائيل وليس للفلسطينيين على المدى الاستراتيجي، الأمر الذي من شأنه، وفق حماس، أن يصفى القضية الفلسطينية برمتها.

خدمت هذه المباديء التي تضمنها الميثاق أهداف الحركة واستراتيجيتها وخاصة في الفترة التأسيسية والتي عكست روح انتفاضة عام ١٩٨٧ ورغبة الحركة بأن تتفاعل مع مجموعة التطورات التي شهدتها الساحة الفلسطينية حينئذ والمتمثلة بمؤتمر مدريد واتفاقيات أوسلو وإنشاء السلطة الفلسطينية. جاء الميثاق ليقدّم المنطلقات السياسية والأخلاقية التي تحكم المواقف السياسية للحركة ومن أهمها التأكيد على الهوية الإسلامية لفلسطين وأهلها وعلى حضور البعد الديني في الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين وعلى أن نهج المقاومة بمعناها الجهادي هو الأقدر على انتزاع الحقوق الوطنية وأن التفاوض مع إسرائيل سيقود إلى التنازل لا محالة.

إضافة إلى قدرة الميثاق في هذه الفترة التأسيسية على منح الحركة وقياداتها المسوغات المقبولة أيديولوجياً وسياسياً لمعارضة ومقاومة اتفاقيات أوسلو ولتتميز عن الخط السياسي للمنظمة والسلطة فقد مكّنها الميثاق أيضاً من الحفاظ على التماسك والانسجام الداخلي وحال دون حدوث انشقاقات داخلية كالتى عصفت بمعظم فصائل منظمة التحرير الفلسطينية. وقد مكنت طبيعة الميثاق الفضفاضة والعمومية ليس فقط من استيعاب الاجتهادات المختلفة وصهرها، وإنما أيضاً من تمكين الحركة تغيير مواقفها أو تعديلها أو حتى المناورة دون أن يبدو ذلك في تعارض مع بنود الميثاق، والتي يتسع كل منها لأكثر من تفسير وتاويل واجتهاد.

لكن، مع تطور الحركة وتغير المعطيات المحيطة بها وبالحالة الفلسطينية ككل بدأت المكانة الأيديولوجية للميثاق تراجع لصالح الاعتبارات والتقديرات السياسية التي لازمت سلوك حماس على الأرض، وهذا جعل الكثير من قيادات الحركة ينظرون للميثاق بشكل مختلف عن نظرهم له في الفترة التأسيسية من عمر الحركة. وفي معرض تعليق القيادات الحالية للحركة على الميثاق وجدنا أربعة وجهات نظر إزاءه، هي: الأولى تراه كوثيقة قديمة لا تتسم بالنضوج وغير ذي قدرة على أن تكون مرجعية لفكر وسلوك الحركة

السياسي وعبر عن وجهة النظر هذه غازي حمد بقوله: "الميثاق كتب بشكل سريع عام ١٩٨٨، لم يأخذ حظه من الدراسة، وبني على أساس الجانب الاعتقادي أكثر منه من الجانب السياسي، وحماس الآن لا تعتبره مرجعية لها، وهو أصبح جزء من الماضي ولقد تعدته حركة حماس. والميثاق تكلم عن المقاومة وعدم الاعتراف بإسرائيل لكنه لم يتطرق إلى حل الدولتين. لم تتبنى حماس كل المواقف التي تم الإشارة إليها في الميثاق، وتجاوزت حماس الميثاق في قبولها دوله بحدود عام ١٩٦٧ والهدنة مع إسرائيل واتفاق مكة، هذه الأمور لم تكن واردة في الميثاق"^٢.

والثانية تنظر إلى الميثاق كوثيقة قديمة وكاجتهاد فردي غامض المنشأ عني بالفكر والعقيدة وليس بالسياسة ما يجعله غير ملزم للحركة اليوم وعبر عن هذا الرأي النائب يحيى موسى العبادسة حين قال: «ليس هناك ميثاق بالمعنى المتعارف عليه في ذهن رجل قانون، حيث هو عبارته عن أدبيته خرجت تحت عنوان ميثاق حماس، وهذه الأدبية لم تبين الجهة المؤسسية في الحركة التي أخرجتها، بمعنى أنها لم تخرج عن مؤتمر الحركة أو عن مجالسها الشورية، صاحبة الاختصاص، وإنما هي من كتابة أحد قيادات الحركة، لذلك لا نستطيع أن نقول أن حماس في تطورها هي ملزمة بالمنطق الحرفي لهذه الأدبية، إنما هي تشكل خطوط عامه أقرب إلى الخطوط الفكرية منها إلى الخطوط السياسية. اعتقد أنه هناك خلل إذا أردنا أن نقيس عليه أين الحركة الآن وأين مواقفها من هذه الأدبية، لأنها عبرت عن الحركة في فتره زمنيه»^٣.

ووجهة النظر الثالثة ترى بالميثاق وثيقة تكمن قيمتها في كونها جاءت لحد العرب والمسلمين على تقديم المساندة للفلسطينيين وعبر عن هذا الفهم النائب أحمد بحر بقوله: «الميثاق هو شأن حماساوي وفلسطيني وعربي وإسلامي، لأن القضية الفلسطينية قضية عربية وإسلامية، وبنوده تتحدث عن أهمية المساندة العربية والإسلامية وهو أمر يهم المسلمين جميعاً»^٤.

أما وجهة النظر الرابعة فتتنظر إلى الميثاق أساساً كوثيقة تعبوية الغرض منها تعبئة الناس بروح المقاومة لمنع قياداتهم من تقديم التنازلات لإسرائيل وترى أن مسألة إلغائها أو تعديلها هو أمر غير مطروح، وعبر عن ذلك النائب فرج رمانة حين قال: «ينبغي فهم الميثاق على ضوء الفترة التي ظهر بها وهي تنازل منظمة التحرير عن ميثاقها في ١٩٨٨ عندما ألغت بعض بنوده، فميثاق حماس جاء لتعبئة روح المقاومة (في فترة الانتفاضة الأولى)... أما إلغائها أو تعديل الميثاق فهو أمر غير مطروح»^٥.

٢ القيادي غازي حمد، مقابلة شخصية، شباط/فبراير ٢٠٠٨.

٣ النائب يحيى موسى العبادسة، مقابلة شخصية، شباط/فبراير ٢٠٠٨.

٤ النائب أحمد بحر، مقابلة شخصية، آذار/مارس ٢٠٠٨.

٥ النائب فرج رمانة، مقابلة شخصية، آذار/مارس ٢٠٠٨.

مع الوقت، ولأسباب متنوعة (كما سنرى لاحقاً) عدّلت الحركة من برنامجها السياسي واصبحت مستعدة لقبول دولة فلسطينية بحدود عام ١٩٦٧ لكن بدون شروط وبأن تعترف بوجود إسرائيل كأمر واقع وربما أن تتفاوض معها، إضافة إلى استعدادها لقبول التهدئة وحتى هدنة طويلة الأمد معها، وأن تشارك بالانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦ والتي فازت بها وأوصلتها للحكم، وأن تقيم علاقات مع دول وأطراف غربية اعتبرتتها بالماضي جزءاً من معسكر الأعداء. هذا التعديل في المواقف والتوجهات (والذي تم التعبير عنه من خلال قيادات الحركة والتفاهمات التي عقدتها حماس مع الآخرين، وخاصة مع حركة فتح) أبعد الحركة كثيراً عن مواقفها المبكرة التي أملاها عليها ميثاقها الصارم في مرحلة النشأة والتأسيس رغم أن مثل هذا التغيير يبقى من المبكر وصفه «اعتدالاً».

٢. موقف حماس من منظمة التحرير الفلسطينية

١. حركة حماس ومنظمة التحرير: علاقات ندية متبادلة

تعتبر منظمة التحرير الفلسطينية منذ تأسيسها في عام ١٩٦٤، الإطار المجسد للبنية السياسية الفلسطينية، ومن أجزائها المختلفة تشكل الجسم السياسي الفلسطيني، وعبر ميثاقها الوطني أصبحت المنظمة هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني^٦. ولم تضع المنظمة أي شرط على انضمام أي فلسطيني إليها، بل اعتبرت أي فلسطيني عضواً فيها، وبهذه التركيبة للمنظمة بأهدافها العامة التي التقى عليها عموم الفلسطينين، وبعضويتها التي لا تتطلب سوى أن يكون العضو فلسطينياً، احتفظت المنظمة بدورها كإطار يضم الفلسطينين ضمن توجه وطني عام، يحوي تيارات فكرية متنوعة. وقد بقيت المنظمة تحتكر حق التمثيل لجميع الفلسطينين، ودون عقبات حقيقية، إلى أن غيرت استراتيجيتها وبدأت تميل نحو «الاعتدال» عبر إعادة تعريف أهدافها وتبني الوسائل السلمية لتحقيقها ما خلق انفصاماً بين الاستراتيجية السياسية للمنظمة وميثاقها.

منذ البداية أكد ميثاق المنظمة على عروبة فلسطين وحق الشعب الفلسطيني في أرضه ورفض الاعتراف بالمشروع الصهيوني وتقسيم فلسطين وبالذولة اليهودية. كما اختار الميثاق الكفاح المسلح وسيلة وحيدة لتحرير فلسطين. وفي عام ١٩٧٤ تبنت المنظمة الحل المحلي للقضية الفلسطينية، والقاضي بالتنازل عن الجزء الأكبر من فلسطين التاريخية، وتم التعبير عن هذا التوجه بدرجة أكبر من الوضوح لاحقاً عندما شق طريقه

٦. وجاء في الميثاق ما يلي "المرحلة التي يعيشها الشعب الفلسطيني، هي مرحلة الكفاح الوطني لتحرير فلسطين، ولذلك فإن التناقضات بين القوى الوطنية هي من نوع التناقضات الثانوية التي يجب أن تتوقف لصالح التناقض الأساسي فيما بين الصهيونية والاستعمار من جهة، وبين الشعب العربي الفلسطيني من جهة ثانية، وعلى هذا الأساس فإن الجماهير الفلسطينية سواء من كان منها في أرض الوطن، أو في المهاجر تشكل منظمات وأفراد جبهة وطنية واحدة، تعمل على استرداد فلسطين بالكفاح المسلح"، الميثاق الوطني الفلسطيني.

إلى وثيقة الاستقلال عام ١٩٨٨ التي نصّت على قيام دولة فلسطين في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ وهذا يعني الاعتراف بقرار ٢٤٢ الذي يعني ضمناً الاعتراف بإسرائيل. على ضوء ذلك شاركت المنظمة (ولكن تحت مظلة الوفد الأردني). بمؤتمر مدريد الذي مهد لاتفاقيات أوسلو عام ١٩٩٣ التي تأسست بموجبها السلطة الفلسطينية. وفي عام ١٩٩٨ صادق أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني في غزة على إلغاء مواد الميثاق الوطني الفلسطيني التي تتعارض مع العملية السلمية التزاماً باتفاق واي بلانتيشن^٧.

مرت العلاقة بين حماس ومنظمة التحرير منذ البداية بأطوار مختلفة من التنافس والتعارض. فبعد أكثر من عقدين من الزمن من ظهور المنظمة وتفرّد حركة فتح بقيادتها، ظهرت حماس ببرنامجهما الإسلامي «الجهادي» الذي يختلف كثيراً عن برنامج المنظمة. منذ لحظة ظهورها اتخذت منظمة التحرير وفصائلها موقفاً متوجساً تجاهها وصل في بعض الأحيان إلى حد التخوين، وتبع ذلك محاولات لاحتوائها عبر ضربها أو شق صفها. وفي فترة لاحقة اعترف بعض قيادات المنظمة بحضور وقوة حماس على الساحة الفلسطينية لدرجة أن صلاح خلف القيادي الثاني في حركة فتح علق على حماس بالقول «إن حماس قوة إسلامية موجودة داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، وقاعدتها من أنظف القواعد المقاتلة»^٨.

من المعروف أن خلاف الإخوان المسلمين، الأب الشرعي لحركة حماس، مع المنظمة هو سابق لوجود الحركة، حيث وضع الإخوان المسلمين مطالب محددة لقبول المنظمة كممثل للفلسطينيين. إلا أن حماس بعد تأسيسها (والذي رآه البعض استقلالاً عن الحركة) شرعت بالتفكير في دخول المنظمة وكانت بداية ذلك عام ١٩٩٠ عندما رفعت مذكرة للمجلس الوطني حددت فيها شروطها للانضمام للمنظمة وكان أهمها الحصول على ٤٠٪ من المقاعد وأن تراجع المنظمة عن إعلان الاستقلال الذي أصدرته عام ١٩٨٨، الأمر الذي رفضته المنظمة وزاد التوتر بين الطرفين ورفعهُ إلى مستوى جديد^٩.

أرسلت حركة حماس منذ انطلاقتها بعض المؤشرات لطمأنة المنظمة على أن الحركة لا تسعى لمعاداتها أو الانتقاص من تمثيلها للفلسطينيين، حيث ورد في ميثاق الحركة ما يلي: «منظمة التحرير من أقرب المقربين إلى حركة المقاومة الإسلامية، ففيها الأب أو الأخ أو القريب أو الصديق، وهل يجفو المسلم أباه أو أخاه أو قريبه أو صديقه. فوطننا واحد،

٧. تركزت التعديلات على شطب مفردات وعبارات الكفاح المسلح والاعتراف بحق دولة إسرائيل بالوجود.

٨. أحمد الحاج، حماس ومنظمة التحرير: العلاقة المتنبسة وفتح الاتفاقيات، الموقع الإلكتروني لـ «فلسطين المسلمة، الرابط www.fm-m.com

٩. أحمد الحاج، حماس ومنظمة التحرير: العلاقة المتنبسة وفتح الاتفاقيات، الموقع الإلكتروني لـ «فلسطين المسلمة، الرابط www.fm-m.com

ومصابنا واحد، ومصيرنا واحد وعددنا واحد»^{١٠}. هذه الطمأنة على كل حال جاءت مبتورة حيث ورد في ميثاق حماس بنداً آخر كاد أن يفرغ ما ورد أعلاه من معناه تمثل بتأكيد الحركة ليس فقط على هويتها الإسلامية وإنما أيضاً على عدم صلاحية العلمانية في فلسطين، فورد في الميثاق: «مع تقديرنا لمنظمة التحرير الفلسطينية - وما يمكن أن تتطور إليه - وعدم التقليل من دورها في الصراع العربي الإسرائيلي، لا يمكننا أن نستبدل إسلامية فلسطين الحالية والمستقبلية لتبني الفكرة العلمانية، فإسلامية فلسطين جزء من ديننا ومن فرط في دينه فقد خسر. ويوم تبني منظمة التحرير الفلسطينية الإسلام كمنهج حياة، فنحن جنودها ووقود نارها التي تحرق الأعداء. فإلى أن يتم ذلك - ونسأل الله أن يكون قريباً - فموقف حركة المقاومة الإسلامية من منظمة التحرير الفلسطينية هو موقف الابن من أبيه والأخ من أخيه والقريب من قريبه، يتألم لألمه إن أصابته شوكة، ويشد أزره في مواجهة الأعداء ويتمنى له الهداية والرشاد»^{١١}.

رغبت حركة حماس منذ البداية أن تميز نهجها بفكر إسلامي تستمد منه رؤاها المختلف القضايا السياسية. بما فيها موضوع منظمة التحرير ودورها في الساحة الفلسطينية. وانطلاقاً من ذلك وجدت الحركة الكثير مما يمكن أن تختلف حوله مع منظمة التحرير، ففي الوقت الذي يرى ميثاق المنظمة فلسطين كأرض عربية والفلسطينيين كجزء من الأمة العربية، ترى حماس أن فلسطين هي أرض للمسلمين وأن أهلها هم جزء من الأمة الإسلامية وأن أمر تحريرها يقع على عاتق المسلمين كافة ويتم عبر الجهاد. هذا التباين بين الطرفين في توصيف فلسطين والفلسطينيين شق الطريق لتباينات أخرى كثيرة مثل ماهية العدو والطريقة الأنسب لتحريرها ومواقف الأطراف المختلفة المحيطة بالحالة الفلسطينية ومن هم الأصدقاء والحلفاء والمؤازرين ومسألة الانتماء والبرامج السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغير ذلك من القضايا.

جاءت الترجمة العملية لكثير من أوجه الاختلاف هذه بين حماس والمنظمة بعد عملية مدريد (١٩٩١) وأوسلو حيث اختارت الأولى أن تعارضها بينما سارت المنظمة فيها وترتب على ذلك إنشاء السلطة الوطنية، والتي أصبحت مع الوقت أعظم شأناً من المنظمة في جل القضايا. وهذا جعل التجاذب والتباين بين حماس والمنظمة ينتقل إلى ساحة جديدة هي السلطة الوطنية. أما منظمة التحرير ذاتها فقد دخلت في طور من الضعف لصالح السلطة تجلّى في تراجع دورها وفي إدماج أو تذويب مؤسساتها ودوائرها في بنية السلطة الناشئة ومجهولة المصير. فجيش التحرير تم تحويله إلى قوات الأمن الوطني، والدائرة السياسية إلى وزارة الخارجية في السلطة، والصندوق القومي تم إلحاقه بوزارة المالية للسلطة ووكالة «وفا» بوزارة الإعلام، وتم تغييب مركز الدراسات والبحوث، أي أنه تم

١٠. ميثاق حركة حماس، المادة السابعة والعشرون.

١١. ميثاق حركة حماس، نفس المادة السابقة.

تحويل مؤسسات منظمة التحرير وفعاليتها إلى الداخل لتصبح جزءاً من بنية السلطة الناشئة^{١٢}.

من الإشكاليات التي برزت بعد إنشاء السلطة الفلسطينية عام ١٩٩٤ الغموض في الأدوار بينها وبين المنظمة، حيث نشأ نوع من التضارب والتناقض في العمل الفلسطيني، خاصة أن جزءاً من هذه المكونات عمل في السابق خارج المؤسسات الرسمية والمنظمة، وهذا أدى إلى طرح تساؤلات حول من يمثل ماذا، والجهة التي تعبر عن الإرادة الوطنية الفلسطينية «الحقبة»، والطرف أو الأطراف التي تمتلك حق وشرعية تقرير مصير الشعب بأكمله. وقد زاد من تبلور هذه الإشكالية الخلط بين صلاحيات هذين الجسمين، فبدأت حالة من الغموض في المسميات، حيث لوحظ مثلاً أن اجتماعات ما عُرف «بالقيادة الفلسطينية» ضمت وزراء من السلطة وأعضاء من المنظمة، واتخذت قرارات تدرج ضمن صلاحيات السلطة فقط، والعكس صحيح، وهذا بدوره طرح سؤالاً حول الإطار الدستوري الذي ينظم عمل المؤسسات السياسية ورغم ذلك بقيت هذه الإشكاليات دون معالجة لكون الفريق المنفذ في السلطة هو ذاته من يسيطر على المنظمة (والمقصود هنا حركة فتح وقيادتها على وجه التحديد)، وجاء هذا التغاضي عن الخلط بين المنظمة والسلطة نتيجة التوافق بين من يدير هذين الجسمين^{١٣}.

حماس أمام ثلاثة خيارات

في ظل هذه التطورات وجدت حماس نفسها أمام ثلاثة خيارات: - الأول الاعتراف بمنظمة التحرير كمثل وحيد والثاني التكرار لهذا الاعتراف وأن تحل الحركة مكان المنظمة والثالث الاعتراف بالمنظمة ولكن ليس كمثل وحيد والعمل على إصلاحها.

بالنسبة للخيار الأول خشيت حماس أن تُهمَّش إن اختارته وأن تستمر قيادة المنظمة بتجسير المنظمة لإضفاء الشرعية على الاتفاقيات التي تعارضها الحركة، وخاصة بعد أن تم تعديل الميثاق في عام ١٩٩٨ وحذف الكفاح المسلح من ميثاق المنظمة. اعتراف حماس بالمنظمة بحالتها القائمة كان سيبدو بالنسبة للحركة كمن يطلق الرصاص على قديمة ولن تستطيع الجري بعد ذلك.

12. Principal Authors Yezid Sayigh and Khalil Shikaki, 'Strengthening Palestinian Public Institutions', Report Of An Independent Task Force, sponsored by the American Council on Foreign Relations, 1999, NY, USA.

١٣. استمرت حركة فتح بالدفاع عن شرعية المنظمة ووحدايتها دون مراعاة جادة لمطلب حماس والآخرين القاضي بضرورة إصلاح المنظمة بشكل جذري لتستحق القول بأنها "مثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني". وحماس من جانبها استمرت بالمطالبة بإصلاح المنظمة وشقت هذه المطالبة طريقها، كما سنرى لاحقاً، إلى جميع الاتفاقيات والتفاهات التي تمت بين حماس وفتح كاتفاق القاهرة ووثيقة الوفاق الوطني واتفاقي مكة وصنعاء، والتي يرى فيها البعض أنها مثلت نقطة لصالح حماس كونها استطاعت وبقوة إدراج موضوع المنظمة في موقع متقدم على قائمة الأولويات الفلسطينية التي لم يعد يجرؤ على إهمالها أحد.

والخيار الثاني الذي يقوم على عدم اعتراف الحركة بالمنظمة فهو ينطوي على الكثير من الإشكاليات أهمها: أن حماس ستجد نفسها في صراع مباشر مع المنظمة وهذا أمر لم تكن ترغب به الحركة، علاوة على أنها لو فعلته فستنكر للإنجازات التي حققتها المنظمة عبر السنين وهذا من شأنه أن يطعن بوطنيتها في عيون الكثيرين.

أما الخيار الثالث والقائم على الاعتراف بالمنظمة والسعي لإصلاح مؤسساتها فهو الخيار الذي فضّله حماس وعبرت عنه في البيانات والوثائق الرسمية والتي أشارت بأن حركة حماس ليست بديلاً لأحد، وأن منظمة التحرير هي إنجاز وطني ينبغي الحفاظ عليه، ولا مانع لديها من الدخول في إطارها على أساس التزام المنظمة بالعمل على "تحرير" فلسطين وعدم الاعتراف بشرعية وجود إسرائيل.

عُرِضَ على حماس في تلك الفترة المبكرة الدخول في منظمة التحرير، إلا أنها خشيت أن لا تُتَصَفَ بالتمثيل وأن يكون دخولها للمنظمة مجرد استدراج الغرض منه إظهار المنظمة كجسم تعددي - شكلاً بالطبع - ولكن دون أن يُمكن الحركة من التأثير فعلاً على قرارات المنظمة وسياساتها. ولكي تتجنب الحركة التهافت وضعت، عندما دُعيت في عام ١٩٩٠ للانضمام للمنظمة، شروطاً صارمة كوقف التنازل وعدم الاقرار بوجود إسرائيل وإصلاحها تنظيمياً وجعل المنظمة ممثلة فعلاً لكل الفصائل بشكل ديمقراطي مع تأكيد الحركة على أن نصيبتها لا ينبغي أن يقل عن ٤٠٪ في مختلف مؤسسات المنظمة^{١٤}.

ومع مرور الوقت استمرت حماس بالتمسك بهذه المواقف مستغلة استمرار تدهور دور ومكانة المنظمة لصالح السلطة وتعاضم العثرات والتحديات التي أصبحت تعترض السلطة بعد إنشائها، إضافة إلى تعاضم دور ومكانة الحركة ذاتها في الشارع الفلسطيني، هذه الأسباب مجتمعة برّرت لحماس إصرارها على موقفها تجاه المنظمة والتمسك به معتقدة أنها بذلك تستطيع أن تساهم إما في تكريس ضعف المنظمة وتآكل مكانتها ودورها، وهذا أمر لا ترفضه في نهاية المطاف، أو في تحويل المنظمة (عبر إصلاحها وفق شروط تقبلها الحركة) إلى إطار تستطيع حركة حماس التعايش معه وتضمن لنفسها فيه حضوراً قوياً وحاسماً في تحديد الملامح السياسية والتنظيمية للمنظمة وكان هذا بالنسبة لحماس الخيار الأفضل^{١٥}.

مع استمرار تراجع دور ومكانة المنظمة ازداد ضعف وتآكل مؤسساتها وهياكلها والتي لم تعد وثيقة العلاقة بدورها الأساس الذي انيط بها لحظة إنشاء المنظمة. فالمجلس الوطني لم يعد هاماً

١٤. أحمد الحاج، حماس ومنظمة التحرير: العلاقة المتبسة وفخ الاتفاقيات، الموقع الإلكتروني لـ "فلسطين المسلمة، الرابط www.fm-m.com

١٥. النائب عن حماس خالد سليمان، مقابلة شخصية، نابلس حزيران/يونيو ٢٠٠٦.

بعد أن فقد دوره «التشريعي» والرقابي منذ تأسيس السلطة وإنشاء المجلس التشريعي، حيث أنه لم يجتمع منذ عام ١٩٩٣ إلا مرة واحدة عام ١٩٩٨ بغرض تعديل الميثاق الفلسطيني ليصبح أكثر اعتدالا، علماً أن هذا المجلس لم يعد أعضاؤه معروفون وعددهم مبهم يتراوح بين ٤٠٠ و ٨٥٠، جلهم غير منتخب وعدد منهم ليس بقليل لم يعد حياً. وينطبق هذا الحال على المجلس المركزي والذي يتلو المجلس الوطني من حيث الأهمية من الزاوية الدستورية.

ولحماس الرأي ذاته باللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير فأعضاءها غير منتخبين ولم يعد كثير منهم أحياء، علماً أن القانون الأساسي للمنظمة ينص على أنه إذا غاب أكثر من ثلثهم يجب إعادة انتخابهم من المجلس الوطني مباشرة^{١٦}، وهذا يعني بالنسبة لحماس أن اللجنة التنفيذية لا تتمتع بالشرعية وأنها ستبقى كذلك حتى يتم انتخاب المجلس الوطني الفلسطيني الذي يقرر الميثاق وتعمل هي على تنفيذه.

أما الاتفاقيات التي وقعتها منظمة التحرير فرفضتها حماس، وكما أشرنا، لاعتبارين أساسيين: كونها من وجهة نظرها مجحفة وظالمة وتأتي في ظل خلل كبير بموازين القوى لصالح إسرائيل^{١٧}، عوضاً عن أن هذه الاتفاقيات ثبت فشلها عند تطبيقها على الأرض. والاعتبار الثاني هو أن هذه الاتفاقيات وقعتها المنظمة والتي لا تقر الحركة أصلاً بوحداية شرعيتها وتمثيلها لكل الفلسطينيين لكونها غير منتخبة. فالحركة إذن ربطت وبشكل عضوي بين موقفها من الاتفاقيات وموقفها من المنظمة التي وقعتها مع إسرائيل وبات رفضها للأولى (أي الاتفاقيات) ينبع من طعنها بشرعية الثانية (أي المنظمة) لكونها برأيها لا تنطق باسم جميع الفلسطينيين^{١٨}. إن مواقف حماس من مجمل القضايا التي واجهتها في تلك الفترة أخذت تعبيراً له في موقف الحركة من السلطة الفلسطينية والتي جاءت كامتداد للمنظمة وكأداة لتطبيق الاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل. موقف الحركة من السلطة سنتناوله بعد استعراض موقفها من اتفاقيات أوسلو.

١٦. القانون الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية.

١٧. تورد حماس مجموعة من الاعتبارات دفعتها لتبني موقفا معارضا للاتفاقيات منها: كونها غير عادلة وتلحق الظلم والضرر بالشعب الفلسطيني ولا تلبّي طموحاته، وتكافئ الجانب المعتدي على اعتدائه وتعترف له بحقه فيما استلبه من الآخرين؛ وتجاوز الجانب الإسرائيلي لهذه الاتفاقيات من خلال الاجراءات أحادية الجانب كأعادة احتلال مناطق السلطة؛ وعدم تطرقها إلى القضايا الأساسية في الصراع كقضايا اللاجئين والحدود والمعابر والقدس والمستوطنات؛ وإتاحتها المجال لإسرائيل للتخلص من تبعات احتلالها، حيث شجعت هذه الاتفاقيات العديد من الدول العربية والإسلامية على إقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل؛ وأخيراً كون المنظمة هي الطرف الذي وقّعها وهذا يعني أن حماس ليست ملزمة بها كونها ليست جزءاً منها. ويضاف إلى كل ذلك بالطبع الاعتبار الديني والذي يُسوِّغ لحماس عدم الاعتراف باتفاقيات تنازل عن معظم (٧٨٪) من فلسطين، والتي هي أرض وقف إسلامي لا يجوز التنازل أو التصرف بها. مقابلة مع المركز الفلسطيني للإعلام بتاريخ ١٦/١٢/٢٠٠٦.

١٨. أدى رفض هذه الاتفاقيات وفق تقديرات حماس إلى تمكينها لاحقاً من الفوز بالانتخابات لأن الحركة وقفت ضدها حسب إسماعيل هنية الذي قال "تم انتخاب حماس على أساس برنامج سياسي لا يقر بالاتفاقيات الظالمة التي وقعت مع الاحتلال"، صحيفة الرسالة، ١١ كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٦.

٣. موقف حماس من اتفاقيات أوسلو

حرصت حركة حماس منذ نشأتها في ١٩٨٨ على تمييز نفسها فكرياً وسياسياً عن فصائل منظمة التحرير الفلسطينية وذلك عبر التأكيد على هويتها الإسلامية وعبر المقاومة الجهادية للاحتلال إبان الانتفاضة وبعد ذلك معارضة مؤتمر مدريد ١٩٩١ واتفاقيات أوسلو ١٩٩٣ وذلك لاعتبارات سياسية كان لها ما يسندها أيديولوجياً ورأت الحركة أن تلك الاتفاقيات من «أخطر مشاريع التسوية التي طرحت حتى الآن هي مشروع اتفاق (غزة - أريحا أولاً)» الذي تم التوقيع عليه في واشنطن بتاريخ ١٣/سبتمبر/١٩٩٣ بين الكيان الصهيوني وقيادة م.ت.ف، ووثيقة الاعتراف المتبادل بين الطرفين وما تلاها من اتفاقات حملت أسماء القاهرة وطابا وغيرها، وتأتي خطورة هذه الاتفاقيات ليس فقط من مضمونها المقرر بشرعية السيادة الصهيونية على جميع أنحاء فلسطين، وتطبيع العلاقات الصهيونية العربية، وإطلاق يد الهيمنة الصهيونية على المنطقة فحسب، بل تأتي الخطورة من رضى وموافقة طرف فلسطيني، وإن كان لا يمثل الشعب الفلسطيني تمثيلاً حقيقياً. لأن ذلك يعني إغلاق الملف الفلسطيني، وحرمان الشعب الفلسطيني، من حق المطالبة بحقوقه المشروعة، أو استخدامه الوسائل المشروعة للحصول عليها، فضلاً عن تكريس حرمان معظم الشعب الفلسطيني من العيش فوق أرضه ووطنه، وما يترتب على ذلك من نتائج قد لا يقتصر تأثيرها على الشعب الفلسطيني فحسب، بل يتعدى ذلك الشعوب العربية والإسلامية»^{١٩}.

فالاتفاقيات بالنسبة لحماس مرفوضة لمجموعة من الاعتبارات أهمها: كونها غير عادلة وتلحق الظلم والضرر بالشعب الفلسطيني ولا تلبّي طموحاته، وتكافئ الجانب المعتدي على اعتدائه وتعترف له بحقه فيما استلبه من الآخرين؛ وعدم تطرقها إلى القضايا الأساسية في الصراع كقضايا اللاجئين والحدود والمعابر والقدس والمستوطنات؛ وإاحتها المجال لإسرائيل للتخلص من تبعات احتلالها، حيث شجعت هذه الاتفاقيات العديد من الدول العربية والإسلامية على إقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل؛ وأخيراً كون المنظمة هي الطرف الذي وقّعها وهذا يعني أن حماس ليست ملزمة بها كونها ليست جزءاً منها. ويضاف إلى كل ذلك بالطبع الاعتبار الديني والذي يُسوِّغ لحماس عدم الاعتراف باتفاقيات تنازل عن معظم (٧٨٪) من فلسطين، والتي هي أرض وقف إسلامي لا يجوز التنازل عنها أو التصرف بها. لهذه الأسباب جميعها اختارت الحركة الوقوف بوجه هذه الاتفاقيات معتقدة أنه لشدة «ظلمها» لن يكتب لها النجاح أو الحياة طويلاً. وفي إطار رفضها لتلك الاتفاقيات رفعت الحركة وتيرة عملياتها المسلحة ضد الإسرائيليين، وسعت من خلال ذلك إلى تمييز برنامجها السياسي عن برنامج منظمة

١٩. الموقع الإلكتروني للمركز الفلسطيني للإعلام المقرب من حركة حماس والذي تعلن الحركة عبره عن مواقفها الرسمية من التطورات السياسية والرابطة هو: <http://www.palestine-info.com/arabic/hamas/who/who.htm#2>

التحرير «التسويوي» وإلى اكتساب شرعية شعبية كانت بأمس الحاجة إليها. لتحقيق ذلك اختارت أسلوبين: الأول تمثل بمقاطعة السلطة الوطنية والانتخابات التشريعية عام ١٩٩٦، والثاني بالاستمرار بالعمليات المسلحة وخاصة داخل إسرائيل، ما أدى في حينه إلى مقتل المئات من الإسرائيليين من بينهم مدنيين، وهذا عزز من قوة ومكانة الجناح العسكري لحماس «كتائب عز الدين القسام» وجعله العنوان الأبرز لحركة حماس، واستمرت حماس بممارسة هذين الأسلوبين طوال التسعينيات ما أدى إلى استهدافها من قبل إسرائيل والسلطة الوطنية معا حيث اغتالت إسرائيل الكثير من قيادات وكوادرها وخاصة العسكريين منهم أمثال يحيى عيَّاش، وقامت السلطة من جانبها بملاحقة نشطاء الحركة واعتقالهم والتضييق عليهم عبر إغلاق المؤسسات والجمعيات التابعة للحركة، وهذا بمجمعه عمق الهوة بين حماس والسلطة بشكل كبير واستمر الحال هكذا حتى اندلاع انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠.

بدأت حماس في هذه المرحلة على درجة من الانسجام السياسي والأيدولوجي ظاهريا، إلا أن التدقيق المتمعن بأحوالها الداخلية يشير إلى أن الأمر لم يكن كذلك، حيث سادها اجتهادات وتوجهات متباينة حول منطلقات رفض الاتفاقيات والموقف من المنظمة والسلطة والمشاركة بمؤسساتها ومن ضمن ذلك الانتخابات التشريعية الفلسطينية في حينه، فرغم إجماع قيادات الحركة على «ظلم» الاتفاقيات، إلا أنه ظهرت تباينات فيما بينها حول الصيغة الأمثل للتعاطي مع السلطة (وهي الأداة المنفذة لتلك الاتفاقيات) وإذا ما كان «ظلم» الاتفاقيات يجب أن يقود إلى مقاطعة السلطة وانتخابات مجلسها التشريعي. في هذه الأثناء ظهرت داخل الحركة وجهات نظر مختلفة منها وجهة نظر أصرت على رفض التعاطي مع السلطة بأي شكل من الأشكال لأنها مكبلة بالاتفاقيات وعبر عنها قادة مثل محمد نزال وأسامة أبو حمدان وإبراهيم غوشة وخالد مشعل وإسماعيل أبو شنب وجمال منصور وغيرهم، وأخرى ميّزت إلى حد ما بين تلك الاتفاقيات والسلطة الفلسطينية وجنحت أكثر نحو المشاركة بالانتخابات وعبر عنها قيادات هامة للحركة مثل زعيم الحركة الشيخ أحمد ياسين وسيد أبو مسامح والدكتور محمود الزهار والشيخ جميل حمامي وغيرهم.

٢٠. رأت حماس اندلاع الانتفاضة كحدث جاء ليثبت صواب وجهة نظرها إزاء اتفاقات أوسلو والقائلة بأن تلك الاتفاقيات ستفشل لأنها لم تكن قادرة على تحقيق الأهداف الفلسطينية بالتحجر والاستقلال وبأن منظمة التحرير كانت على خطأ عندما دخلت مع الإسرائيليين في عملية سياسية غير متكافئة مكنتهم من التحكم وحدهم بتفاصيلها ومن ثم توظيفها لصالحهم، الأمر الذي أدى بتلك العملية من وجهة نظر حماس إلى الوصول إلى طريق مسدود تمثل ليس فقط بعدم قيام الدولة الفلسطينية في أيار/مايو ١٩٩٩، وإنما أيضا بإعادة احتلال المناطق الفلسطينية وأحكام السيطرة على الفلسطينيين من جديد وتدمير مؤسسات ومرافق السلطة الوطنية بما في ذلك أجهزتها الأمنية. وقد نظرت حركة حماس إلى مجموع هذه التطورات التي ألغت صيغة أوسلو على أنها تأسيس لمرحلة مقاومة جديدة تتسم بوضوح أكبر للقواعد التي تحكم العلاقة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وهي برأي حماس ذات القواعد التي تحكم العلاقة بين من يحتل ومن هو محتل.

٤. موقف حماس من السلطة الفلسطينية

تأسست السلطة الوطنية الفلسطينية كسلطة انتقالية ذات ولاية وصلاحيات محدودة في ١٩٩٤ حيث كان جزء هام من مهمتها الايفاء بالالتزامات الأمنية تجاه إسرائيل مقابل انسحاب جزئي وتدرجي من الأرض الفلسطينية المحتلة^{٢١}. ومع فشل إطار أوسلو في التوصل إلى تسوية نهائية مباشرة وتشكل سلطة انتقالية ضعيفة كان جزءا هاما من وظيفتها توفير الامن لإسرائيل، ترتب على ذلك ظهور ومن ثم نمو المعارضة الداخلية للسلطة وللاتفاقيات «غير المجدية» برأيها والمتمثلة أساسا بحركتي حماس والجهاد الإسلامي^{٢٢}، ما وضع السلطة الفلسطينية والمعارضة وجها لوجه. فقد كانت الانتخابات التشريعية لاحقا بمثابة تطور آخر ترتب عليه تعقيدات سياسية داخلية عميقة بين السلطة وحركة حماس عكست نفسها بقوة على النظام السياسي الفلسطيني وآفاق واتجاهات تطوره في المستقبل.

خلال السنوات الأربعة عشرة التي تمثل عمر السلطة الوطنية، تم تشكيل إحدى عشرة حكومة واجهت جميعها بيئات سياسية واقتصادية واجتماعية غير مستقرة ما حال دون تمكنها من ترجمة برامجها على الأرض، وحال التكرار الدائم في الانقطاع في القيادة وعدم توفر فرص كافية لمؤسسات وأجهزة السلطة الوطنية لتطور ولتغرس لنفسها جذورا قوية ما أدى إلى تعثر مجمل عمليات البناء الداخلي وجعلها مؤقتة وشديدة الانكشافية للخارج. أما التطورات التي أثرت عميقا على السلطة منذ عام ٢٠٠٠ حتى اليوم فأهمها:

اندلاع انتفاضة الأقصى في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠؛ قضية الكرين - أفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ التي أدت إلى وصم السلطة الفلسطينية إسرائيليا وأمريكا بأنها داعمة للإرهاب

٢١. مع نهاية ١٩٩٥، انسحب جيش الاحتلال من ٢٪ فقط من الضفة الغربية و ٤٠٪ من قطاع غزة. وفي المناطق التي عرفت بـ «مناطق أ» بموجب اتفاقية أوسلو (٢) مارست السلطة الفلسطينية مهام مدنية وأمنية، وفي مناطق «ب» (وهي ٢٦٪) للسلطة الفلسطينية سلطة مدنية فقط دون الأمنية، وفي مناطق «ج» (وهي ٧٢٪) حافظت إسرائيل على كامل السيطرة وخاصة في الشؤون الأمنية واستمرت بعملية بناء وتوسيع المستوطنات. كما تمت عمليات إعادة انتشار إضافية لجيش الاحتلال بعد اتفاقية واي ريفر (١٩٩٨) وشرم الشيخ (١٩٩٩) مما ترك السلطة الفلسطينية «مسؤولة» عن ١٧,٢٪ فقط من الضفة الغربية. وفي أيار/مايو ١٩٩٩، انتهى إطار أوسلو دون التوصل إلى حل حول قضايا الوضع النهائي، ووجد الفلسطينيون أنفسهم أمام حقائق سياسية واقتصادية جديدة فيما يرتبط بعملية الحكم، إضافة إلى حقيقة أن السلطة الفلسطينية وفي أفضل احوالها، مارست رقابة مباشرة على ٤٠٪ فقط من الضفة الغربية وظلت تعتمد وبشكل كبير على المساعدات الخارجية وعائدات الجمارك التي تجبها (وتحتجزها في كثير من الأحيان) إسرائيل. وبعد اندلاع انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠ ومن ثم إعادة احتلال مناطق «السيادة» الفلسطينية عام ٢٠٠٢ تم إيقاف التنسيق الأمني بالكامل بين الجانبين. ومنذ ذلك الوقت تفتقر السلطة الفلسطينية للترابط الجغرافي وللسيطرة على «حدودها» الخارجية كما أنها لا تسيطر على حركة وتقبل الناس والبضائع والخدمات داخل المناطق الفلسطينية، إضافة إلى غياب أي سلطة لها على الموارد الطبيعية أو المجال الجوي أو المياه الإقليمية.

٢٢. ظل المجتمع الإسرائيلي أيضا متشككا بعملية أوسلو؛ بعد اغتيال رئيس الوزراء رابين في تشرين ثاني/نوفمبر ١٩٩٥ وما تبع ذلك من فوز لليكود في الانتخابات، أدى إلى تشكيل حكومة إسرائيلية ناصت العداء لصيغة أوسلو، وبدلا من الالتزام بالاتفاقيات السابقة المتعلقة بما في ذلك الانسحاب من الأرض الفلسطينية المحتلة، باتت تكشف من نشاطاتها الاستيطانية وتلقي ما تم تحقيقه من إنجازات.

؛ شن جيش الاحتلال في نيسان/أبريل ٢٠٠٢ ما أسماه بعملية الدرع الواقي والتي تم فيها إعادة احتلال المناطق الفلسطينية؛ تصدر الرئيس الأمريكي الدعوة إلى الإصلاح الفلسطيني ومن ثم الدعوة إلى عزل الرئيس عرفات في خطابه في حزيران/يونيو ٢٠٠٢ مؤكداً على أن تشكيل الدولة الفلسطينية لن يكون قابلاً للحياة تحت قيادته؛ بدء إسرائيل ببناء الجدار العازل في الضفة الغربية في آب/أغسطس ٢٠٠٢ والذي جاء مؤشراً على تحول في سياستها نحو فك الارتباط أحادي الجانب والابتعاد عن التسوية عبر المفاوضات؛ تورد المجلس التشريعي الفلسطيني في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ الذي أفضى إلى استقالة الحكومة والدعوة لتعيين رئيساً للوزراء؛ استجابة الرئيس عرفات في شباط/فبراير ٢٠٠٣ للضغط المحلي والدولي لاستحداث منصب رئيس الوزراء؛ الانطلاقة الرسمية في نيسان/أبريل ٢٠٠٣ لخارطة الطريق التي دعت إليها الرباعية؛ استقالة رئيس الوزراء عباس في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ رداً على ما وصف بأنه عدم تعاون الرئيس عرفات معه؛ وفاة عرفات في تشرين ثاني/نوفمبر ٢٠٠٤؛ انتخاب محمود عباس كرئيس في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥؛ وقيام إسرائيل بفك الارتباط بشكل أحادي مع قطاع غزة في آب/أغسطس ٢٠٠٥.

الموقف من شرعية السلطة

جاء تأسيس السلطة الفلسطينية من منظور حركة حماس بمثابة تجسيد عيني للظلم والباطل الذي مثلته الاتفاقيات، وهذا منعها من الإقرار بشرعية تلك السلطة ولكن دون الإفصاح دائماً عن ذلك. لذا اعترى مواقف حماس الشك والتوجس تجاه إمكانية العمل مع السلطة الفلسطينية منذ نشأتها، والتي من وجهة نظرها تقوم بدور يقضي إلى تدمير البنية التحتية للفصائل المقاومة انسجاماً مع ما كُتبت به نفسها من التزامات مع الجانب الإسرائيلي. هذا التوصيف لطبيعة السلطة ودورها جعل حماس لا تثق بها وبدعوها لها بعض الأحيان للمشاركة بالسلطة، ورأت بذلك استدراجاً لاحتوائها وتدجينها وليس رغبة فعلية بالعمل المشترك. أسباب متعددة دفعت حماس لأن تنظر للسلطة الفلسطينية بشك وتوجس منها ما له علاقة بالفريق المنتفذ داخل السلطة ويقود المفاوضات مع إسرائيل حيث رأت حماس به فريقاً فاشلاً وغير مقتدر إلا على تقديم التنازلات، هذا إضافة إلى أداء السلطة غير المرضي على الأرض وعدم ديمقراطية قيادتها واتضح ذلك عبر طبيعة نظام الحكم الناشئ وعلاقتها التنافرية مع الفصائل والأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني والإعلام وغير ذلك، وكذلك عدم قدرة السلطة في تلك الفترة على إقناع الناس بأن الأوضاع الاقتصادية ستتحسن وأن عهداً «سنغافورياً» مبشراً بمستقبل اقتصادي مزدهر سيأتي، وبدلاً من ذلك بقي المواطن الفلسطيني يعاني من الفقر والبطالة وسوء الحال. هذه التطورات دفعت حماس لأن تترك مسافة واضحة بينها وبين السلطة. تبنى الطرفان (السلطة وحماس) في هذه الفترة أسلوباً مماثلاً تجاه بعضهما

البعض رغم اختلاف المنطلقات والاهداف، تمثل بتكتيك أن يترك كلا منهما الباب موارباً أمام الطرف الآخر. فالسلطة مزجت بين أسلوب القمع والملاحقة والمضايقة والضغط تجاه حماس عبر الاعتقال والتهديد وإغلاق المؤسسات وأسلوب دعوة الحركة للمشاركة بالسلطة والانخراط بها بقصد «تدجينها» ومن ثم تحويلها إلى معارضة سياسية سلمية بالكامل. أما حماس من جانبها فقد مزجت بين رغبتين متعارضتين تمثلتا بمعارضة ومقاومة السلطة الناشئة لكونها بريها غير شرعية من ناحية، والتهادن معها لتلافي بطشها وتغولها ضدها من ناحية أخرى، ما جعل العلاقة بين الطرفين تتأرجح بين مد وجزر حيث بلغت أقصى حدود التوتر أحياناً^{٢٣} وأقصى حدود إمكانية التعايش والوئام^{٢٤} أحياناً أخرى.

تعاملت حماس مع السلطة في هذه المرحلة باعتبارها سلطة الأمر الواقع، ولكن دون الإقرار بشرعيتها. فكونها سلطة أمر واقع هذا يعني أنها سلطة تتقاطع فيها مصالح إسرائيلية وإقليمية ودولية ينبغي على أصحابها حمايتها بكل الوسائل، وهذا بحد ذاته وضع حماس أمام تحدٍ كبير تمثل بكيفية التوفيق بين عدم شرعية تلك السلطة («وتواطئها») مع الإسرائيليين من ناحية، وضرورة التعايش معها من ناحية أخرى. ولتتمكن من ذلك دابت الحركة التأكيد على عدم شرعية السلطة عندما كانت تتعرض للقمع والمضايقة، وخاصة على أبواب أية جولة مفاوضات بين السلطة والجانب الإسرائيلي بهدف التقدم ب«عملية السلام» من ناحية، والتأكيد على إمكانية التعايش معها عندما كانت تخفف الضغط على الحركة بعد تعثر المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي وذلك من باب الضغط على الجانب الإسرائيلي لتحقيق بعض ما يريده الفلسطينيون من ناحية أخرى.

إذن، استمرت مواقف حركة حماس في هذه الأثناء بالتأرجح بين معاداة السلطة تارة واتقاء بطشها تارة أخرى، وقد عبرت تصريحات مؤسس الحركة الشيخ أحمد ياسين عن هذا التأرجح عندما أكد على احترامه للسلطة وقيادتها وتمنياته للمجلس التشريعي بالتوفيق مؤكداً في الوقت ذاته على مشروعية العمل المسلح ضد إسرائيل ورفضه أي شكل للحوار مع الإسرائيليين^{٢٥}.

٢٣. كما حدث في ١٨/١١/١٩٩٤ وعرف بأحداث الجمعة، حيث سقط أربعة عشر مواطناً وأصيب أكثر من مائة جريح عندما فتحت الشرطة الفلسطينية نيران أسلحتها على مسيرة تضامنية بعد خروج المصلين من صلاة الجمعة التي دعت إليها حماس تضامناً مع مصرع أحد نشطاء حركة الجهاد الإسلامي.

٢٤. برز هذا الوئام في مواقف الشيخ أحمد ياسين مؤسس الحركة بعد الإفراج عنه من السجون الإسرائيلية عام ١٩٩٧، عندما أكد على وحدة الشعب الفلسطيني ودعا للمجلس التشريعي بالتوفيق في عمله، وعندما رفض استلام رسالة من حاخام يهودي طالباً نقلها إلى الرئيس عرفات باعتباره العنوان الوحيد للشعب الفلسطيني كما أشار الشيخ أحمد ياسين أن حماس ليست بصدد مناقسة السلطة أو مناصبتها العدا عندما قال: «طبعاً هو (عرفات) الرئيس ونحن أفراد الشعب، وطبعاً ليس هناك تنافس بين الرئيس وأي واحد من أفراد الشعب، والرئيس عرفات هو رئيس السلطة الفلسطينية والدولة الفلسطينية المقبلة، وأنا واحد من أفراد الشعب، الذي يملكه الرئيس عرفات». (صحيفة القدس الفلسطينية ١٥/١٠/١٩٩٧).

٢٥. صحيفة القدس الفلسطينية ٢٧/١٢/١٩٩٧، ورد في خالد الهندي، عملية البناء الوطني الفلسطيني: وجهة نظر إسلامية، آذار/مارس ١٩٩٩، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، آذار/مارس ١٩٩٩.

ظهرت في تلك الفترة اجتهادات مختلفة داخل حماس حول شرعية السلطة الفلسطينية والمدخل الأفضل للتأكيد على رفضها ذلك حيث أمكننا رصد أربعة اجتهادات هي: الأول عزى عدم شرعية السلطة إلى ارتهائها للضغوطات والاملاءات الخارجية وعبر عن ذلك محمد نزال عندما قال «هناك سلطة جاءت بحماية ورعاية عربية وإسرائيلية ودولية وهي التي تدير شؤون الفلسطينيين بحكم الأمر الواقع، لذا ليس هناك تنازع في السلطات بين هذه السلطة وأي طرف آخر»^{٢٦}. وقد أكد المنطق ذاته إسماعيل أبو شنب بقوله «السلطة الفلسطينية قائمة ومنبثقة من قانون أوسلو... ولو أن الشعب الفلسطيني أراد أن يقرر شيئاً آخر... فسوف تتدخل إسرائيل وتمنع ذلك»^{٢٧}. والاجتهاد الثاني عزى عدم شرعية السلطة إلى غياب المؤسسات التشريعية الفلسطينية الشرعية التي هي فقط ومجلسها المنتخب تملك برأيه حق مناقشة وتعديل وإقرار القوانين، ما حدى بجمال منصور إلى اعتبارها قوانين استثنائية مؤقتة ومفتقدة إلى المشروعية الدستورية والشعبية^{٢٨}.

أما الاجتهاد الثالث فرأى أن الاعتراف بتلك الشرعية من قبل الحركة لن يفيدها ولن يغير مواقفها إزاء برنامج السلطة وسياستها، وعبر عن هذا الاجتهاد في حينه غازي حمد عندما قال: «إن اعتراف الحركة بشرعية السلطة لن يفيدها ولن يغير من مواقفها الثابتة ولست مع الذين يفصلون بين الشرعية الثورية والشرعية الانتخابية، و (تفصيل) السلطة على مقاسات مختلفة أي كونها نظاماً اجتماعياً نعتف به، أما نظاماً سياسياً قائداً فلا نعتف به. إن الواقع يحتم علينا الاعتراف بشرعية السلطة مع احتفاظنا بالمعارضة لبرنامجها وسياساتها»^{٢٩}. أما التوجه الرابع فجاء أكثر حدة حيث لم يرى أي إمكانية للتعايش بين السلطة الناشئة وحماس واتضح ذلك عبر قول خالد مشعل في حينه «إن حل التناقض بين موقف حماس في الإصرار على حقها في مقاومة الاحتلال، وبين موقف عرفات الملتزم بوقف هذه المقاومة هو أحد خيارين: إما أن يتراجع عرفات عن هذا المشروع الذي تؤكد الأيام الأحداث خطوره على قضيتنا وأثاره المدمرة على شعبنا، أو أن يتعايش عرفات مع هذه المقاومة، ولا أجد خياراً ثالثاً غير هذين الخيارين، ذلك أن خيار تخلي حركة حماس عن حقها في المقاومة ليس وارداً على الإطلاق»^{٣٠}.

٢٦. صحيفة السبيل الأردنية العدد (١٨٦)، بتاريخ ١-٧ تموز/يوليو ١٩٩٧، في خالد الهندي، ١٩٩٩، ص ٢٤.

٢٧. مقابلة شخصية، وردت في الهندي ١٩٩٩، ص ٢٤.

٢٨. جمال منصور، محاضرة بتاريخ ١٠/٨/١٩٩٥، عقدت في مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس.

٢٩. مقابلة شخصية وردت في الهندي، خالد عملية البناء الوطني الفلسطيني - وجهة نظر إسلامية، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، ١٩٩٩، ص ٢٤.

٣٠. مجلة فلسطين المسلمة، العدد العاشر، السنة الثانية عشرة، بتاريخ أكتوبر ١٩٩٤. وقد كرر الموقف ذاته تقريباً إبراهيم غوشة - الناطق الرسمي باسم الحركة في تلك الفترة - حيث قال: «إن الأرضية التي نقف عليها ونتحاور مع عرفات عليها، لا بد أن يكون من مواصفاتها التخلي عن اتفاق أوسلو، واتفاق المفاوضات مع العدد والصهيوني، هذا شرط أساسي للحوار» صحيفة الاسواق، بتاريخ ٩/٣/١٩٩٥.

هذه التقديرات «المتباينة» داخل حماس لمسألة عدم شرعية السلطة الفلسطينية، وبالتالي الصيغة الأمثل للتعامل معها لم ترتق إلى فوارق حقيقية وحادة بين قيادات الحركة حيث بقيت في إطار التوجه العام للحركة القائم على رفض الاعتراف بشرعية السلطة والذي رأت الحركة فيه رفضاً للاتفاقيات التي جاءت بالسلطة أصلاً. فالاعتراف بشرعية السلطة من قبل حماس كان سيعني قبول التحول إلى معارضة سلمية «ببناءة» وهذا كان سيرتب عليه وقف المقاومة المسلحة والقبول بالعملية «السلمية» التي سجّلت الحركة الكثير من التحفظات على منطلقاتها ومآلها. أما تجربة السلطة ذاتها في التفاوض مع إسرائيل وعدم خروجها بنتائج مقبولة، إضافة إلى عدم تمكن السلطة من تسجيل إنجازات واختراقات حقيقية في عملية البناء الداخلي فقد جاءت بمثابة مبررات إضافية لرفض الحركة التعاون مع السلطة والإبقاء على مواقفها المناهضة لها والمتنكرة لشرعيتها قولاً وفعلاً.

عبّرت الحركة عن هذا التوجه العام المناهض للسلطة الفلسطينية وما تمثله من برنامج سياسي من خلال الكثير من المواقف تجاه قضايا محددة كرفضها الجازم والقاطع لدعوة الرئيس عرفات أكثر من مره للمشاركة في الحكومة الفلسطينية وتمسكها بالمقاومة المسلحة وعدم إبدائها ليونة حقيقية في هذا الأمر في تلك الفترة. حتى دعوة مؤسس الحركة أحمد ياسين والقيادي البارز موسى أبو مرزوق للمشاركة في الانتخابات التشريعية ١٩٩٦ لم تقبل حيث كان للموقف العام للحركة القدرة الكافية على أن يصورها^{٣١}، وأن يجعلها مجرد اجتهادات شخصية لا تلزم الحركة ولا تتوافق مع موقفها الراض للمشاركة بتلك الانتخابات. من الواضح هنا أن الحركة لم تكن ترغب بخلق حالة من البلبلة داخل صفوفها فهي خشيت من عدم تفهم قاعدتها لهذه الخطوة البراغمية، كما أنها رأت بالمعطيات الخارجية الكثيرة عوامل تصب في صالح الموقف العام الراض للحركة تجاه السلطة وبرنامجهما السياسي.

رغم قدرة حماس على صهر وتطويع التوجهات والآراء المخالفة للموقف العام إلا أن ذلك لم يلغى وجود إشكاليات حقيقية كانت وما زالت تواجهها الحركة، ولكنها لم تولها في حينه التأمل المتعمق اللازم لمعالجتها بشكل فعلي ونشير هنا إلى أمرين. الأول تمثل برغبة الحركة في استمرار المقاومة المسلحة (والتي جاءت صيغة أوصلو لإنهاؤها) من ناحية، والحفاظ على صيغة تعايش سلمية مع السلطة الوطنية، فالمقاومة المسلحة تشترط السرية والتعايش السلمي مع السلطة وهذا يعني التخلي عن السرية والتوجه للعمل العلني، حيث أن السلطة لا ترضى بالعمل السري لكونها لم تكن تقبل وجود

٣١. أحد المؤشرات الأخرى على قدرة الموقف العام للحركة على صهر التوجهات المخالفة عدم إنجاح قيادات الداخل للحركة في تجسيد مبولها نحو هامش أكبر من المرونة بسبب معابستها للواقع الجديد، فرغم وجود مثل تلك التوجهات إلا أنها لم تشق طريقها إلى الموقف الرسمي للقيادة والتي كان واضح في حينه أن قيادة الخارج تتمتع بقدرة كبير من القدرة على تحديد المواقف السياسية النهائية والاجمالية للحركة.

سواها داخل المناطق التي تسيطر عليها، إضافة إلى تخوفها من أن يقود العمل السري إلى إضعاف موقفها أمام الإسرائيليين وبالتالي إلى تعنتهم وتصلبهم من استحقاقات «عملية السلام» ومن إعادة المزيد من الأرض للطرف الفلسطيني. من الواضح أن المقاومة المسلحة والسرية المرافقة لها لم يكن بمسئطاع السلطة قبولها كما لم يكن من المتخيل أن تهادن إسرائيل. أما الحركة فتركت هذا الأمر دون معالجة واعتقدت مخطئة أنها تستطيع الجمع بين المقاومة والسرية من جهة، والعمل العلني غير المسلح من جهة أخرى. وفي تعليقه على هذه المعضلة التي لم تتقن حماس التعاطي معها يقول الاستاذ الجامعي ناصر الدين الشاعر: «هنا معادلة معقدة، حيث اصطدام الثوابت، أي ثابت مقاومة الاحتلال للتحرير من جهة، وثابت الحرص على الوحدة الوطنية ومنع الاقتتال الداخلي والسعي لمنع انهيار البلد من جهة ثانية. ولا يمكن تحقيق أحدهما إلا على حساب الآخر»^{٣٢}.

وقضية أخرى لم تنل من قبل الحركة ما تستحقه من تأمل وتبصر كاف هي مطالبتها غير الواقعية منذ البداية بإلغاء أو سلو ما جعل موقفها يبدو أكثر مثالية وعاطفية منه موقف سياسي متعمق ورصين. فتحت مظلة هذا الرفض أعفت الحركة نفسها من عناء تطوير آليات محددة لإصلاح الخلل الناجم عن تلك الاتفاقيات ما أضعاف عليها إمكانية التأثير المباشر على ما كان ينشأ من حقائق على الأرض، وحال دون تكييفها - فكرياً وتنظيمياً وبرنامجاً مع معطيات ذلك الواقع، وجعلها في نهاية المطاف طرفاً أضعف في إطار معادلة جعلت من برنامج السلطة أكثر قدرة على فرض نفسه على الأرض. إن مطالبة حركة حماس للسلطة بأن تتخلى عن برنامجها دون استعدادها التخلي عن ما كان من شأنه أن يطمئن السلطة (كالتوقف عن مهاجمة المدنيين الإسرائيليين)، كان مثالية سياسية، اضطرت الحركة للترجع عنها لاحقاً، ولكن ليس بدون ثمن دفعه الجميع. بمن فيهم حماس.

وقد لخص الباحث الإسلامي خالد الهندي الإشكاليات والتناقضات التي أحاطت بفكر وسلوك الإسلاميين بما فيهم حماس في تلك الفترة بالتالي «لقد رغب الإسلاميون في الاستمرار بممارسة الكفاح المسلح، وفي الوقت نفسه حرصوا على عدم الصراع مع السلطة، وهي التي التزمت دولياً بحماية اتفاق أو سلو و ضمان الأمن للإسرائيليين. وقد تترست الحركات الإسلامية حول ذات الوسائل لتحقيق برنامجها رغم إدراكها لصعوبة التعايش بين برنامجين سياسيين متناقضتين، وحرصت على عدم الصدام مع السلطة فيما أحجمت عن الحوار معها ثم قبلت بحوار رفض الاشتباك تحت ضغط الضرورة لا سيما بعد أحداث مسجد فلسطين بغزة. كما أنها رغبت في توسيع مشاركتها في البناء الوطني بينما أحجمت عن المشاركة في الانتخابات، فضلاً عن رفض المشاركة في السلطة حين عرض عليها ذلك. وأكدت رغبتها

٣٢. ناصر الدين الشاعر، عملية السلام الفلسطينية - الإسرائيلية - وجهة نظر إسلامية، مركز البحوث والدراسات السياسية، آذار/مارس ١٩٩٩، ص ٧٧.

في العمل العسكري ذي الطبيعة السرية، بينما أرادت الاستمرار في نشاطها العلني سواء عبر رموزها ومراكزها أو عبر إطار الحزب السياسي)).^{٣٣}

الموقف من المشاركة بالسلطة

جاء تأسيس السلطة عام ١٩٩٤ كحدث حمل معه الكثير من التحديات لحركة حماس فيما يتعلق بموقفها من الآخرين ليس من الناحية النظرية وإنما عملياً أيضاً. اختارت حماس، وكما أوضحنا سابقاً، أن تترك بينها وبين السلطة الناشئة مسافة تتناسب مع حجم التباين بين موقفيهما إزاء اتفاقيات أوسلو، بمعنى أنها آثرت أن تشتبك مع السلطة وأن تعارضها عبر الطعن بشرعيتها وعبر إيجاد الظروف غير المواتية لنجاحها. هذا الحال وضع كل من السلطة وحماس في مواجهة مباشرة وعلى طرفي نقيض، فبينما مارست الأولى أساليباً متنوعة تراوحت بين الضغط والتضييق والملاحقة ومحاولة الاحتواء وشق الصف والترهيب والترغيب اختارت حماس الاستمرار بالعمليات المسلحة وخاصة ضد المدنيين الإسرائيليين، وبالمعارضة الشديدة للسلطة وسياساتها والتعبئة والتحريض ضد العملية السلمية قولاً وفعلاً.

من المحطات الهامة في سيرة العلاقة بين السلطة الفلسطينية وحركة حماس مسألة المشاركة. بمؤسسات السلطة الناشئة وبالمجلس التشريعي الذي تم انتخابه عام ١٩٩٦. وقد دار في هذه الأثناء جدل كبير داخل الحركة حول مطالب وسلبات المشاركة بالسلطة وبالانتخابات التشريعية على وجه الخصوص، وبرز حينئذ توجهان أحدهما رفض المشاركة والآخر أيدها. فالفرق الذي رفضها اعتمد المسوغات التالية:

١. ارتباط الانتخابات بمشروع التسوية الذي جاءت به اتفاقية أوسلو ورفضته الحركة، فرفض المشاركة بالانتخابات هو تأكيد على رفض مشروع التسوية، وقد أوضح وجهة النظر هذه إبراهيم غوشة في حينه عندما أعلن أن المشاركة في «آية انتخابات للحكم الذاتي مرتبطة بمشروع التسوية الذي عُقد على أساسه مؤتمر مدريد أمرٌ مرفوض كلياً»^{٣٤}.
٢. أن المجلس التشريعي هو مجلس محكوم بسقف أوسلو وصلاحياته محدودة.
٣. أن هذه الانتخابات لا تشمل فلسطينيي الشتات ما يجعلها غير شرعية.
٤. أنها ستكون غير لائقة لفلسطينيي القدس كونهم سيشاركون عبر البريد وهذا يُعد إقراراً بأنهم أجانب يقيمون على أرض أجنبية.
٥. أنها ستتم تحت إشراف الإسرائيليين.

٣٣. الهندي، خالد، ١٩٩٩، ص ٣٥.

٣٤. مجلة فلسطين المسلمة، العدد (١٥)، السنة العاشرة، تشرين الأول ١٩٩٢.

انثقت جميع هذه المسوغات من الربط الوثيق بين تل سك الانتخابات من ناحية، واتفاقية أوسلو "الظالمه" والسلطة الفلسطينية "المتواطئة" مع الإسرائيليين، من ناحية أخرى. فالمشاركة بتلك الانتخابات وفق وجهة النظر هذه هي استسلام لظلم تلك الاتفاقيات وتنازل صريح عن الحقوق والثوابت كما هي روضخ لسلطة غير شرعية صُممت أصلاً لإنهاء المقاومة كمقدمة للانقضاض على الحقوق الوطنية للفلسطينيين والتي رأت حماس أنها المدافع الأكثر صدقية وثبات عنها.

أما الفريق الذي أيد المشاركة في الانتخابات فقد ساق مجموعة من المسوغات التي برأيه كان على الحركة أخذها بجديده وهذه المسوغات هي:-

١. أن الحركة تخوض الانتخابات وهذا الأمر ليس بجديد عليها فهي شاركت فيها على مستوى الغرف التجارية والبلديات والنقابات المهنية، كما أن الحركة تقبل لا بل تحث على إجراء انتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني في الداخل والخارج. وما دام الأمر كذلك فالحركة بمقدورها أن تخوض تلك الانتخابات دون خشية من شيء. وقد غلبت على توجهات هذا الفريق نبرة ديمقراطية واضحة كتلك التي عبر عنها الشيخ أحمد ياسين عند قوله "أنا أريد دولة ديمقراطية متعددة الأحزاب، والسلطة لمن يفوز بالانتخابات، حتى لو فاز الحزب الشيوعي سأحترم رغبة الشعب الفلسطيني"... إذا ما أعرب الشعب الفلسطيني عن رفضه للدولة الإسلامية فانا احترام واقدر رغبته وإرادته".^{٣٥}

٢. أنه لا يشترط علي من يشارك بالانتخابات أن يعلن موقفه من اتفاقيات أوسلو سواء كان ذلك قبولاً أو رفضاً.

٣. الخشية من أن تُفهم مقاطعة الحركة للانتخابات على أنها هروب من الواقع وغياب عن الساحة المجتمعية وترك المواطن أمام بديل واحد هو السلطة وتجربها به^{٣٦}.

٤. ان المشاركة بالانتخابات ستمنح الحركة الفرصة للاستفادة من الدعاية الانتخابية في مجهوداتها الدعوية وتحول دون تزوير الانتخابات كما ستمنح من يفوز من مرشحي الحركة حصانة تستفيد منها الحركة داخلياً وخارجياً.

٥. ستمنح المشاركة بالانتخابات الحركة فرصة الوجود القانوني الشرعي والشعبي، الأمر الذي يفترقه الإسلاميون في الكثير من دول الجوار ويسعون للحصول عليه، كما أن

٣٥. الشيخ أحمد ياسين، صحيفة النهار «المقدسية» بتاريخ ٣ نيسان/أبريل ١٩٨٩.

٣٦. وما قيل بهذا الخصوص ما ورد على لسان إسماعيل هنية في حينه والذي رأي في مشاركة الحركة بالانتخابات استجابة لرغبة كثير من الفلسطينيين الذين يبحثون عن "البديل النظيف والعنصر النقي" على حد قوله لضمان سلامة العمل في كل المجالات. مقابلة شخصية، وردت في الهندي، عملية البناء الوطني الفلسطيني، وجهة نظر إسلامية، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس ١٩٩٩.

المشاركة ستمنح حماس الفرصة للمتابعة والمراقبة والتصويت والمشاركة في عملية البناء الوطني. بما في ذلك إجراء الإصلاحات الكفيلة لوقف الفساد وعدم تزايد واستشرائه.

من الواضح أن جميع هذه المسوغات التي ساقها الطرفان وحثت على مقاطعة الانتخابات أو المشاركة بها هي مسوغات سياسية بالمقام الأول واحتكمت إلى مصلحة الحركة وما يمكن أن تخسره أو تكسبه عبر ذلك، وهذا وضع الجدل الذي دار في حينه في الإطار السياسي وليس في الإطار الفقهي القائم على مبدأ الحلال والحرام، كما أشار الشيخ أحمد ياسين عندما قال بخصوص مقاطعة الحركة للانتخابات "أن ذلك الأمر (أي الانتخابات) هو أمر سياسي يستند في الأصل إلى أحكام شرعية تعطي المسلم حرية الدخول أو عدم الدخول حسب ما تقره الحركة من مصلحة للإسلام والمسلمين"^{٣٧}

كانت الكلمة الفصل في هذا الأمر بمقاطعة الانتخابات للتوجه الأقل «اعتدالا» في الحركة في حينه والذي ترعته قيادتها في الخارج. وتتفق قيادات الحركة الحالية إجمالاً مع الأسباب التي ساقتها الحركة في حينه لمقاطعة الانتخابات عام ١٩٩٦، عاكسة بذلك التزامها بالموقف الرسمي لقيادة الحركة القاضي بمقاطعة الانتخابات في ذلك الوقت، والتي ترى أن تطورات عقد من الزمن جاءت لتثبت صحة ذلك الموقف.

تبنى القيادة الحالية للحركة هذا الفهم على ما يبدو لتبرر مشاركتها بانتخابات عام ٢٠٠٦ عبر القول أن الانتخابات التشريعية الثانية (٢٠٠٦) لم تكن كسابقتها محكومة بسقف اتفاقيات أوسلو وإنما جاءت متحررة منها وهدفت إلى نحو ما تبقى منها والتأسيس إلى عهد سياسي جديد.

وفي تعليقه على مقاطعة حركة حماس لانتخابات عام ١٩٩٦ يؤكد عضو القيادة السياسية الحالية لحماس محمد غزال ذات الأسباب والمبررات التي ساقتها الحركة حينئذ ولكن عبر وضعها في سياق عام أكثر سعة لم تكن ملامحه مكتملة في تلك المرحلة حيث يقول: «هناك الكثير من التغيرات في عام ستة وتسعين كان هناك دفع دولي باتجاه توهيم الشعب الفلسطيني بأن سنغافورة قادمة والمال قادم وغيره، فحماس كانت تعرف بأن أوسلو سيفشل وبأن كل الحديث الدولي عن إسرائيل كان وهما فحماس دفعت ثمن عدم المشاركة من دماء أبنائها ومعتقليها وهذا ما أوصلنا إلى صدق رؤية حماس وانطلاق الانتفاضة الفلسطينية المباركة عام ٢٠٠٠ التي أنهت أوسلو، وإن بقي منها هياكل صديئة هنا وهناك، وأريد أن أقول أن إسرائيل لم توافق على أوسلو، الرئيس أبو عمار رحمه الله قتل وهو الذي وقع أوسلو، إسرائيل أوصلت شارون للحكم مع أنه يرفض أوسلو، شعبنا أيضاً يرفض أوسلو والتف حول خيار المقاومة». أما بخصوص الاجتهادات والتباينات المختلفة

التي سادت الحركة بخصوص انتخابات عام ١٩٩٦ فيقول محمد غزال: «لاشك أنه كان (وما زال) يوجد في حماس داخل وخارج وهناك حماس نابلس ورام الله وغزة وجنين وطولكرم وهناك نقاش وتداول لكل شيء ولكنها ليست في حال تصارع أو نزاع»^{٣٨}.

لكن على الأرض، أظهرت المشاركة الشعبية الواسعة في التصويت في الانتخابات المذكورة التي قاطعتها حماس أن شعار مقاطعة الانتخابات الذي رفعته مع حركة الجهاد الإسلامي لم يجد التجاوب الذي عوّلت عليه الحركتين، حيث قام مؤيدوها بالمشاركة وبنسب زادت عن ٥٠٪ بالتصويت، لدرجة أن المزاج الجماهيري المؤيد للانتخابات في حينه دفع بعض قيادات الحركة إلى تغيير توجهها والتوجه لمؤيديها بمنح أصواتهم لمرشحين محددتين^{٣٩}. ما تشيء به المعطيات هو وجود توجه لدى بعض قيادات وكوادر الحركة وفي صفوف مؤيديها من الجمهور ربما أكثر اتساعاً مما اعتقدت الحركة كانت ترغب بعدم تقويت الفرصة لترسيخ مكانة الحركة كمعارضة لها شرعية ديمقراطية ولتعزيز حضورها الشعبي وتمكينها من التفاعل مع قضايا الجمهور وهمومه وأن تكون في نهاية المطاف جزءاً فعالاً ومؤثراً في النظام السياسي الناشيء.

باختصار، رفضت حماس المشاركة بتلك الانتخابات لأنها رأت بالسلطة جسم غير سيادي سيستجيب لا محال للمصلحة الإسرائيلية أكثر من استجابته للمصلحة الفلسطينية بحكم القيود الكثيرة المفروضة عليه كون أو سلو بالجواهر صيغة أمنية بهوامش سياسية، الغرض منها إنهاء النضال الفلسطيني وشطب الحقوق الوطنية الفلسطينية على يد أصحابها عبر «تدجينهم» ومن ثم إجبارهم على قبول الصيغ الإسرائيلية لحل الصراع. ويرأيها لكي يتحقق ذلك كان لا بد للقائمين على هذه الصيغة من إسرائيليين وفلسطينيين

٣٨. محمد غزال، عضو القيادة السياسية لحركة حماس، مقابلة مع شبكة فلسطين الإخبارية، كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٥. كما لخص القيادي في حماس أسامة المزيني (في مقابلة شخصية أيار/مايو ٢٠٠٨) أسباب مقاطعة الحركة للانتخابات عام ١٩٩٦ بجملة من الأسباب السياسية المحضة أجزها بالنقاط التالية: احتكامها لأسس مستمدة من اتفاقيات أو سلو والتي لم تقبلها الحركة ورأت أنها مجحفة بحق الفلسطينيين وملبية بالقيود والشروط التي كانت ستحول دون قدرة حماس على العمل السياسي من خلالها، وخاصة أنها نظرت لنفسها على أنها حركة مقاومة بالدرجة الأولى. ويضيف المزيني «وإلى جانب أن الحركة أثرت أن تقاطع السلطة في تلك المرحلة فإنها في الوقت ذاته منحت حركة فتح الفرصة للولوج في عملية التفاوض مع الإسرائيليين، والتي لم يتمخض عنها بالنهاية أي مردود إيجابي بالنسبة للفلسطينيين، وهذا يدل أن العملية السلمية من المنظور الإسرائيلي وفق صيغة أو سلو هي عملية لا يتنافى معها التوسع الاستيطاني والسيطرة على الفلسطينيين، وأن الهدف الحقيقي منها إسرائيلياً هو توفير الغطاء الفلسطيني للانقضاض على القضايا الجوهرية كالارض واللاجئين والقدس والحدود والامن والمياه». وفي السياق ذاته يقول القيادي الشاب في حماس عدنان عصفور «الاسباب التي حادت بحركة حماس لان تقاطع الانتخابات التشريعية الاولى في ١٩٩٦ تمثل بانها جرت على اساس اتفاق أو سلو، وبحكم معارضتنا وعدم رضانا في حماس عن هذه الاتفاقية رفضنا الدخول في أي عملية من شأنها تكريس وترسيخ أي اتفاق يتنازل عن ثوابتنا الوطنية»، مقابلة شخصية أجريت معه في نابلس في نيسان/أبريل ٢٠٠٦.

٣٩. جميل هلال، قراءة أولية في نتائج ودلالات انتخابات المجلس التشريعي، مجلة السياسة الفلسطينية العدد العاشر، ربيع عام ١٩٩٦.

من الإستمرار بملاحقة قوى المقاومة الفلسطينية حتى لو دخلت حماس الانتخابات وهذا ما فسّر إصرار إسرائيل الدائم على التنسيق الأمني مع السلطة الفلسطينية وإخضاع الأمور السياسية جميعها لاعتبارات الأمن التي تسمح للجانب الإسرائيلي وحده تأويلها. هذا إضافة إلى أن هذه الصيغة كانت تحقق منافع ضيقة للفئات المرتبطة بالسلطة «المتواطئة» مع اعتبارات الأمن الإسرائيلي، والذي تقول الحركة أنه اتضح لاحقاً على صيغة فساد مالي وإداري لدى فئات وشرائح فلسطينية متنفذة ارتبطت بشكل وثيق مع الإسرائيليين في أكثر من مجال^{٤٠}. بمعنى، أن حماس احتكمت في تعاطيها مع السلطة الناشئة إلى اعتبارات سياسية براغماتية أكثر من الاعتبارات الأيديولوجية العقائدية رغم حضور هذه النبرة بقوة في ميثاقها التأسيسي لعام ١٩٨٨ وفي مواقف وتصريحات قياداتها بين الحين والآخر. فموضوع مقاطعة الانتخابات رأته غالبية قيادات الحركة على أنه أمر يخضع بالدرجة الأولى لحسابات وتقديرات تنبثق من ميزان الربح والخسارة وليس من باب أنه حلال أو حرام، بمعنى أن مقاطعة حماس لتلك الانتخابات عام ١٩٩٦ جاءت تجسيدا لتقدير الحركة وفهمها للواقع الملموس ومصالحها السياسية التي اقتضت حينئذ أن تترك الحركة مسافة بينها وبين السلطة الوطنية الناشئة بغرض التمكن من مقاومة مشروعها التسويوي، اعتقاداً منها بأن ما ستكسبه عبر مقاطعتها للسلطة أكبر بكثير مما ستخسره.

٥. حماس: بعد الانتخابات التشريعية ١٩٩٦

بعد مقاطعتها الانتخابات واصلت حماس مقاومتها للنظام الناشئ عبر مهاجمة بياناتها وتصريحاتها وخاصة على لسان قياداتها في الخارج، في ظل سياسة من التضيق مارستها السلطة ضدها عبر التنسيق الأمني مع الإسرائيليين والتي استهدفت ناشطها وجناحها العسكري بشكل خاص. وركزت حماس هجوماً في هذه الفترة على أمرين: الأول التعثر الدائم والمتتالي للمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية والتي تمثلت بسياسة التسوية والتراجع والتأجيل والمماطلة من قبل الإسرائيليين فيما يتعلق بانسحابها من الأراضي الفلسطينية في ذلك الحين، وإصرار الجانب الإسرائيلي على منح الجوانب الأمنية أهمية أعظم من الجوانب السياسية التي داب الجانب الفلسطيني التركيز عليها ولكن دون نجاح. والثاني تمثل بنشوء حالة من الفساد السياسي والمالي والإداري في السلطة الفلسطينية أضرت كثيراً بمكانة السلطة بعيون الجمهور وخفضت درجة ثقته بها في إدارة الشأن الفلسطيني بشكل عام، وخاصة عندما لم تقم السلطة باتخاذ ما هو لازم من إجراءات لوقف الفساد ومحاربه. أمام هذين التطورين - تعثر العلاقات مع الإسرائيليين واستفحال الفساد - استطاعت حركة حماس أن تبرز نفسها كفريق سياسي أكثر وطنية "وطهارة" من السلطة الفلسطينية، وبدأت تعزز قناعاتها لنفسها وللآخرين بأنها الطرف الأكثر إخلاصاً للمشروع الوطني وبأن صيغة أوصلو والسلطة التي أنشأتها سيكون مآلها الفشل، وأن البديل

٤٠. أسامة المريني، مقابلة شخصية، أيار/مايو ٢٠٠٨.

الأنسب أمام الفلسطينيين هو المقاومة. وقد جاء اندلاع الانتفاضة عام ٢٠٠٠ ليجعل حماس تعتقد أنها على صواب فيما طرحت وأن صيغة أو سلوك قد استنفذت وأن الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين عاد ليحتكم إلى قواعده "الصحيحة" والمعبر عنها بالاحتلال وسياساته العدوانية من جهة والمقاومة والكفاح الوطني من جانب الفلسطينيين من جهة أخرى.

وقد ساهمت مجموعة أخرى من التطورات في تعزيز مكانة حماس من أهمها قضية الكرين - أ في كانون ثاني/يناير ٢٠٠٢ والتي أدت إلى وصم السلطة ورئيسها عرفات بالإرهاب إلى جانب اتهامه بالفساد، ودعوة الأطراف الدولية إلى الإصلاح الفلسطيني وعزل الرئيس عرفات، وبدء إسرائيل ببناء الجدار العازل في الضفة الغربية، وتعاضم الضغط الدولي لاستحداث منصب رئيس الوزراء بغرض إضعاف عرفات، وانطلاقة خطة خارطة الطريق في ٢٠٠٣، واستقالة رئيس الوزراء محمود عباس رداً على ما وصف في حينه بأنه عدم تعاون الرئيس عرفات معه، ومن ثم وفاة عرفات (٢٠٠٤) وانتخاب محمود عباس (٢٠٠٥)، وقيام إسرائيل بفك الارتباط بشكل أحادي مع قطاع غزة في آب/أغسطس ٢٠٠٥. مجموع هذه التطورات أربك السلطة الوطنية وعمق ضعفها في جميع الجوانب وخاصة من زاوية علاقتها بالمواطنين الذين رأوا فيها جسماً سياسياً عاجزاً ومثقلاً وغير قادر على الحراك أمام حالة الانهيار التي كان يمر بها الحال الفلسطيني بفعل الإجراءات الإسرائيلية القاسية. أما بالنسبة لحماس فقد جاءت حالة الضعف هذه بمثابة فرصة لتجاوز السلطة رسمياً بعد أن تجاوزتها المعطيات على الأرض، واختارت الحركة أن يتم ذلك عبر الدخول فيها والتأثير بها من الداخل لكي تتحول، كما طمحت حماس، إلى سلطة مقاومة بعد أن كانت تلك السلطة في وجهة نظرها حجر عثرة أمام الكفاح الفلسطيني.

٦. حماس والرأي العام الفلسطيني

بلغ أعلى مستوى من التأييد لحركة حماس في سنوات التسعينيات ١٧٪ في تشرين ثاني/نوفمبر ١٩٩٤ (استطلاع رقم ١٣) ولكن هذا المستوى من التأييد انخفض بشكل كبير بعيد الانتخابات التشريعية عام ١٩٩٦ حيث بلغ في آذار/مارس ١٩٩٦ حوالي ٦٪ (استطلاع رقم ٢٢) قبل أن يعود للارتفاع إلى ١٣٪ في تشرين أول/أكتوبر ١٩٩٨ (استطلاع رقم ٣٦) بعد الاشتباكات التي وقعت بين قوات الاحتلال وأجهزة الأمن الفلسطينية. بما عُرف بأحداث النفق، واستقر على ١١٪ في شباط/فبراير ٢٠٠٠ (استطلاع رقم ٤٧)^{٤١} واستمر هذا المستوى حتى اندلاع انتفاضة الأقصى في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

٤١. جميع هذه الاستطلاعات التي أشرنا إليها هنا أجراها في ذلك الوقت مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس. (السنوات ١٩٩٣-١٩٩٩)

استمرت الحركة في هذه المرحلة بالقيام بعمليات مسلحة ضد الإسرائيليين ما زاد التوتر في العلاقة بينها من جهة وبين السلطة الفلسطينية وإسرائيل من جهة أخرى. فالسلطة كانت ماضية بمشروعها والتي اعتقدت أنه سيقود إلى دولة فلسطينية مستقلة مع نهاية الفترة الانتقالية، وفي هذه الأثناء تم بناء المؤسسات والهيكل الحكومية وتم رسم السياسات في شتى المجالات ما أدى إلى إحداث تحسن ملموس في الأوضاع المعيشية للمواطنين، الأمر الذي أدى إلى انخفاض درجة التأييد لحركة حماس كما لاحظنا (استطلاع رقم ٢٢ على سبيل المثال)، حيث رأت نسبة لا بأس بها من الجمهور أن الحركة عامل معوق للعملية السلمية وأن برنامجها السياسي لا يخدم تلك الحقبة التي أطلق عليها في حينه حقبة إعادة البناء الوطني. رغم أن مجمل هذه الظروف لم تكن لصالح حماس، إلا أن الحركة استفادت في هذه المرحلة من أمرين: الأول التعثر المستمر للعملية السياسية بين الفلسطينيين وإسرائيل بسبب عدم جدية الجانب الإسرائيلي وجوئه إلى تجميد أو تأجيل الانسحابات من الأراضي الفلسطينية تحت دراع مختلفة واستمرار الاستيطان ومصادرة الأراضي الفلسطينية وتهويد القدس، وجاءت أحداث النفق عام ١٩٩٨ كردة فعل على كل ذلك وذكرت الجميع بأن العنف (الاشتبكات المسلحة) يمكن اللجوء إليه حتى في ظل العملية السياسية القائمة بين الطرفين، والتي اعتبرها الجانب الإسرائيلي نقطة بداية لوضع أجهزة الأمن الفلسطينية (والتي شاركت بتلك الأحداث) في دائرة المراقبة ومن ثم الاستهداف والملاحقة كما حدث بعد اندلاع انتفاضة الأقصى.

الأمر الآخر الذي استفادت منه حماس وأدى إلى انخفاض التأييد الشعبي للسلطة الفلسطينية تمثل بالاختفاقات الكثيرة التي منيت بها عملية البناء الداخلي (وعدم خلق سنغافورة الشرق الاوسط) والتي كان من تعابرها انتشار الفساد وسوء الإدارة والترهل وغياب سلطة القانون والإساءة للمال العام وانتشار الولاءات الفئوية والعشائرية والمناطقية وتوتر العلاقة مع من سُمي في حينه بالعائدين، إضافة إلى غياب الفصل بين السلطات وهامشية دور السلطة التشريعية وتبعية القضاء للسلطة التنفيذية، ما جعل الحالة الفلسطينية برمتها هشة يديرها شخص واحد هو الرئيس عرفات، بتفرد وسلطوية بشكل شديد الشبه بإدارته لشأن منظمة التحرير في السابق.

رأت حماس بهذين الأمرين مؤشرا على سلامة موقفها السياسي وعلى أن صيغة أوسلو مآلها الفشل، فلا العملية السياسية مع الإسرائيليين ستبقى ولا عملية البناء الداخلي ستستمر، بمعنى أن تلك الصيغة، من وجهة نظر حركة حماس، حملت بداخلها بذور فئائها وأن انتفاضة الأقصى جاءت لتثبت صحة ذلك. هذا جعل حماس تنظر لبرنامجها السياسي^{٤٢} على أنه الأنسب للمرحلة القادمة، وأن برنامج السلطة الفلسطينية وفتح -

٤٢. قام البرنامج السياسي في حينه كما أوضحنا على أساس تقويض صيغة أوسلو عبر المقاومة لتفويت الفرصة على الاحتلال والسلطة (والشريحة المتنفذة والمرتبطة مصلحيًا بالإسرائيليين على وجه الخصوص) من تحقيق أغراض الاتفاق.

قد فشل بدليل تراجع برنامج السلطة أمام برنامج حماس من وجهة نظر الجمهور الذي اتضح في موقفه من ممارسات أجهزة الأمن الفلسطينية وقيامها في تلك الفترة باعتقال الأشخاص الذين يقومون بعمليات تفجيرية داخل إسرائيل. ففي كانون ثاني/يناير ٢٠٠١ أجاب ٥٨٪ من مؤيدي فتح أنهم يعارضون قيام أجهزة الأمن بذلك مقابل ٩٠٪ من مؤيدي حماس، بينما في استطلاع آخر تم إجراؤه بعد خمسة شهور (أي في أيار/مايو ٢٠٠٢) أجاب ٨٣٪ من مؤيدي فتح أنهم يعارضون قيام أجهزة الأمن بذلك مقابل ٩٣٪ من مؤيدي حماس. التغير الملفت هنا هو ارتفاع نسبة من يعارض اعتقال منفذي العمليات من بين مؤيدي حركة فتح ما لا يقل عن ٢٥ نقطة خلال خمسة أشهر ويعود السبب في ذلك إلى شراسة إجراءات الاحتلال الذي لم يميز بين الفلسطينيين، ما اعتبرته حركة حماس تأكيداً على صحة ما ذهبت إليه في موقفها من الإسرائيليين، وأن الأسلوب الأنسب للتعاطي مع الاحتلال هو المقاومة وليس المفاوضات.

جاءت انتفاضة الأقصى كحدث واعد بالنسبة لحماس حيث أولت عليها الحركة كثيراً لتعزز مكانتها الجماهيرية عبر المشاركة النشطة بفعاليات الانتفاضة وعبر تنفيذ عمليات مسلحة ضد الإسرائيليين. أما حركة فتح والسلطة فجاءت الانتفاضة كحدث عمق من أزمتهما والتي تمثلت بفشل الصيغة التي أنفقا جل رأسمالهما السياسي فيها - وهي صيغة أوسلو - وبعدم جهوزيتها للولوج في مسيرة المقاومة ضد الاحتلال. بمستوى حماس حيث اتضح ذلك عبر الانقسامات والتباينات بين مختلف التيارات في السلطة وفتح حول كيفية التعاطي مع الانتفاضة والاهداف التي ينبغي تحقيقها. أزمة السلطة وفتح تعمقت أكثر بعد إصرار الجانب الإسرائيلي على الاستمرار بمجابهة الفلسطينيين بشكل عنيف. بما في ذلك تدمير مرافق السلطة - وخاصة الأمنية - ومحاصرة الرئيس عرفات في رام الله واتهامه بالفساد تارة وبالإرهاب تارة أخرى، الأمر الذي فهم منه أن إسرائيل وضعت الفلسطينيين جميعهم بسلة واحدة وأنهم جميعاً مستهدفون. فقد أعربت في هذه الفترة غالبية من الفلسطينيين عن قلقها جراء غياب الأمن والسلامة الشخصية حيث أفصح ١٢,٧٪ من مؤيدي فتح و ١١,٤٪ فقط من مؤيدي حماس والجهاد الإسلامي بأنهم يشعرون بالأمن والسلامة الشخصية في البلاد^{٤٣}.

على ضوء هذه المعطيات استمرت مكانة حركة حماس بالصعود جماهيرياً وتسليحاً وأصبحت الحركة السياسية الفلسطينية الأكثر قوة وتنظيماً وتماسكاً من الناحية السياسية، وقد تبين ذلك من خلال استمرار تماسك الحركة بعد توجيه الضربات لها واعتقال الآلاف من أعضائها واغتيال عدد هام من أعضاء قيادتها السياسية والعسكرية مثل زعيم الحركة الشيخ أحمد ياسين وعبد العزيز الرنتيسي وإسماعيل أبو شنب وجمال منصور وجمال

٤٣. استطلاع المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية رقم (١٣)، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.

سليم وصلاح شحادة وغيرهم، وكذلك من خلال ما أبدته حماس من قوة وتنظيم في إدارة شؤون القطاع بعد الانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب في آب/أغسطس ٢٠٠٥.

في هذه المرحلة ازداد التأييد الجماهيري لنهج حماس أكثر من فتح في عدد من القضايا ذات الأهمية بالنسبة لعامة الناس، فبالنسبة لموضوع الفساد مثلاً أعرب الجمهور أن لديه ثقة أعلى بقدرة حماس على محاربة الفساد وإجراء الإصلاحات السياسية من حركة فتح حيث قال ٨٤,١٪ من الجمهور أنه يثق بحماس لتحقيق ذلك بينما لمن يثقون بقدرة حركة فتح على القيام بذلك لم تزد عن ٥٢,٩٪^{٤٤}. وعندما سُئل الجمهور عن من هو أكثر قدرة على الحفاظ على الوحدة الوطنية الفلسطينية، أجاب ٧٢,٢٪ منه أن حماس والجهد هما أكثر قدرة على تحقيق ذلك بينما اعتقد ٦٩,٧٪ أن حركة فتح قادرة على ذلك. وفيما يتعلق بالقدرة على فرض النظام والقانون فيرى ٧٣,٤٪ من الجمهور أن حماس والجهد هما أكثر قدرة على تحقيق ذلك من حركة فتح التي اعتقد ٧٠,٩٪ من الجمهور أنها قادرة على ذلك على الرغم من امتلاكها الموارد وسيطرتها على الأجهزة الأمنية ووجود خبرة سابقة لديها في إدارة البلاد.

وبخصوص الموقف من عملية السلام فرغم أن نسبة أكبر من الجمهور (٧٩,٨٪) ترى أن حركة فتح هي الأكثر قدرة على دفع عملية السلام مع الإسرائيليين، مقابل ٤٤,٤٪ فقط منهم يعتقدون بأن حركتي حماس والجهد هما الأكثر قدرة على تحقيق ذلك، إلا أن ثقة الجمهور بقدرة فتح على حماية حقوق اللاجئين (والتي هي القضية الأهم للكثير من الفلسطينيين الذين يرون أن العملية السلمية ستبقى عرجاء بدون حلها) بلغت (٦٤,٤٪)، بينما أعرب (٧٢٪) من الجمهور عن أن حماس والجهد هما أكثر قدرة على حماية هذه الحقوق.

وفيما يتعلق بتقييم الجمهور لأداء الأجهزة الأمنية الفلسطينية في هذه المرحلة، فقد اعتقد (٤٨٪) من مؤيدي فتح و (٣٦,٥٪) من مؤيدي حماس والجهد الإسلامي أن أداءها جيد أو جيد جداً، وهذا يعود إلى ضعف تلك الأجهزة وتفككها بسبب استهدافها وتدمير مقارها وملاحقة أعضائها من قبل الاحتلال.

أما حالة الفوضى التي عمت البلاد في تلك الفترة والجهة التي تتحمل المسؤولية عن ذلك فقد ظهر تباين بين مؤيدي كل من فتح وحماس حيث رأى ٢٩٪ من مؤيدي فتح أن سبب تلك الفوضى يعود إلى فشل الأجهزة الأمنية وقياداتها، ورأى ٦٥٪ منهم أن الاحتلال هو المسؤول عن ذلك^{٤٥}، بينما مؤيدي حماس فرأى ٤٠٪ منهم أن سبب تلك الفوضى

٤٤. استطلاع كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٥.

٤٥. استطلاع رقم ١٣، ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.

يعود إلى فشل الأجهزة الأمنية وقياداتها ٥٠٪ منهم عزو ذلك الفشل إلى الاحتلال. يتضح هنا أن القاعدة المؤيدة لحماس هي أكثر نقداً لأداء الأجهزة الأمنية وتحملها قدر أكبر من المسؤولية في عدم حفظ النظام من مؤيدي حركة فتح، وهذا يعود ربما إلى موقف تلك القاعدة من السلطة الفلسطينية ككل والذي يميل إلى السلبية تجاهها.

وفي ظل التردّي الشديد للأوضاع الحياتية والمعيشية للفلسطينيين الذي شهدته البلاد في هذه الفترة حافظت الغالبية الساحقة منهم على تأييدها الكبير لإجراء إصلاحات وتغييرات داخلية وجذرية على مؤسسات وأجهزة السلطة، فقد أشارت استطلاعات الرأي العام منذ أيار/مايو ٢٠٠٢ حتى الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦ أن مؤيدي حماس وفتح يؤيدون وينسب متقاربة ومرتفعة جداً القيام بتلك الإصلاحات كما يتبين في الجدول التالي:

رقم وتاريخ الاستطلاع	مؤيدي فتح	مؤيدي حماس
استطلاع رقم ٤ (أيار/مايو ٢٠٠٢)	٩٤٪	٨٩٪
استطلاع رقم ٧ (نيسان/أبريل ٢٠٠٢)	٨٦٪	٨٦٪
استطلاع رقم ١٠ (كانون أول-ديسمبر ٢٠٠٣)	٩١٪	٨٧٪
استطلاع رقم ١٤ (كانون أول-ديسمبر ٢٠٠٤)	٩٧٪	٩١٪
استطلاع رقم ١٦ (حزيران/يونيو ٢٠٠٥)	٩٢٪	٩٠٪
استطلاع رقم ٢٥ (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧)	٩١٪	٨١٪

هذا التأييد الكبير لإجراء إصلاحات داخلية هو الأمر الذي التقطته حماس ووظفتها سياسياً ضد فتح والسلطة وبالتالي لم يكن غريباً أن تسمي الحركة قائمتها الانتخابية للمجلس التشريعي بقائمة «الإصلاح والتغيير».

على ضوء ما تقدم، وفيما يتعلق بدرجة التطابق أو التباين بين مواقف القيادة الرسمية لحركة حماس والرأي العام الفلسطيني بما في ذلك القطاعات المؤيدة للحركة في هذه المرحلة، يمكننا تسجيل الملاحظات التالية:

- أن توجهات القاعدة الشعبية المؤيدة لحركة حماس تأثرت بالتطورات السياسية التي جابهتها الحركة في مختلف فترات تلك المرحلة وبالمواقف السياسية التي تبنتها إزاءها. ففي الفترة الأولى وهي الممتدة من ١٩٨٨ حتى ١٩٩٤ تمتعت الحركة بدرجة التأييد الجماهيري بسبب مشاركتها في فعاليات الانتفاضة الأولى، وفي الفترة الثانية الممتدة من ١٩٩٤ حتى ٢٠٠٠ اعتمدت على معارضتها

لاتفاقيات أوسلو وللسلطة التي انبثقت عنها، وفي الفترة الممتدة من ٢٠٠٠ حتى نهاية عام ٢٠٠٤ على فشل صيغة أوسلو وضعف السلطة الفلسطينية جسدا وروحا.

- أن الانتفاضتين الأولى والثانية كانتا بمثابة حدثين هامين في تعزيز وتصليب القاعدة الشعبية المؤيدة لحماس، وذلك تأثراً بالتوجه المقاوم الذي اختطته الحركة لنفسها وروّجته للاخرين. ويتضح هذا الأمر عبر ملاحظة أن أدنى درجات التأييد الجماهيري لحماس جاء في الفترة الفاصلة بين الانتفاضتين والممتدة بين ١٩٩٤ حتى عام ٢٠٠٠، بمعنى أن حالة الاستقرار النسبية التي عاشتها البلاد في هذه الفترة لم تكن هي الحالة المثالية المواتية لتعزيز وتوسيع القاعدة المؤيدة للحركة من الناحية السياسية.
- أن هناك علاقة قوية بين درجة التأييد الشعبي لحركة حماس وموقف الحركة من الاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل والتي عبرها حاكم مؤيدي حماس بنية وأداء النظام السياسي الفلسطيني.
- أن درجة التأييد الجماهيري لحماس استمرت بالصعود التدريجي في هذه المرحلة متأثرة بتعثر العملية السياسية وبسوء أداء السلطة الفلسطينية داخليا. وهذا يعني أن التأييد الشعبي لحماس في هذه المرحلة عاد، في جزء منه على الأقل، إلى معطيات البيئة المحيطة بحماس وليس بالضرورة إلى الجاذبية السياسية والفكرية للحركة.
- أن التأييد الجماهيري المتنامي لحماس رافقه بالمجمل تآكل في درجة تأييد الجمهور للسلطة الفلسطينية ومدى ثقته بقدرتها على الاستجابة للتحديات الداخلية والخارجية (الفساد الداخلي وتعثر عملية السلام مع إسرائيل) التي واجهتها البلاد في تلك المرحلة.
- أن درجة التباين بين مواقف قيادة حركة حماس وقاعدتها الجماهيرية بدت صغيرة أو غير موجودة أحيانا وأن درجة التقارب بين مواقف القاعدة الجماهيرية لحماس والجمهور الفلسطيني بشكل عام (بما في ذلك توجهات القاعدة المؤيدة لحركة فتح) كانت كبيرة.
- إن توجهات الرأي العام الفلسطيني، بما في ذلك مؤيدي حركة فتح، تجاه التطورات السياسية في فترة ما بعد الانتفاضة عام ٢٠٠٠ أصبحت أكثر ميلا

وقربا من توجهات القاعدة الشعبية لحركة حماس وليس العكس. بمعنى أن الأحداث على الأرض دفعت بالجمهور الفلسطيني ككل لأن يقترب إلى حد التماهي أحيانا مع التوجهات والمواقف السياسية لحركة حماس وقاعدتها الشعبية إزاء الحالة السياسية بشكل عام.

٧. خلاصة واستنتاجات

على ضوء ما تقدم يمكننا تسجيل عدد من الاستنتاجات بخصوص المواقف السياسية لحركة حماس في هذه المرحلة، وإشارات "الاعتدال" أو "التشدد" التي اتسمت بها تلك المواقف، والتي بدورها تقيّد في فهم الأسباب التي حالت دون استعداد الحركة للاندماج بالنظام السياسي الفلسطيني، وأهم هذه الاستنتاجات هي:

١. تعاملت حماس في هذه المرحلة مع ما أملتّه التطورات السياسية الناشئة عن اندلاع الانتفاضة (١٩٨٧) وتوقيع اتفاقيات أوسلو وإنشاء السلطة الفلسطينية، وهذا دفعها لاتخاذ مواقف سياسية خضعت لمنطق الربح والخسارة والفائدة والضرر، وليس لمنطق الحلال والحرام أو «ما ينبغي أن يكون». فسلوك حماس السياسي في هذه الفترة المبكرة يمكن تفسيره على أساس معرفة الأهداف التي سعت لتحقيقها وأهمها استحصال شرعية وطنية وكفاحية (لا سيما أنها حركة إسلامية) مستمدة من الفعل النضالي للشارع الفلسطيني وبأن تكون جديرة بالاحترام وطنيا. أما الأدوات التي اختارتها للوصول لهذه الأهداف فتمثلت برفض ومقاومة صيغة أوسلو وما تمخض عنها من اتفاقيات أنشأت سلطة ضعيفة غير سيادية بشكل مسلح، معتقدة أنها بذلك ستستطيع تمييز نفسها عن الحركات الفلسطينية الأخرى وخاصة حركة فتح.

٢. يمكن تقسيم هذه المرحلة «مرحلة معارضة النظام ومقاومته من الخارج» إلى ثلاثة فترات تأثرت مواقف حماس إزاء النظام السياسي خلال كل منها بما رافقها من تطورات سياسية. الأولى امتدت منذ نشأة الحركة عام ١٩٨٨ حتى الانتخابات التشريعية ١٩٩٦ واتسمت مواقف الحركة خلالها بالمعارضة الشديدة والمسلحة لاتفاقيات أوسلو والسلطة الوليدة، والثانية من ١٩٩٦ حتى اندلاع الانتفاضة عام ٢٠٠٠ واتسمت خلالها بمواقف الحركة بمعارضة الاتفاقيات وتوابعها ولكن في إطار صيغة من التعايش القسري مع السلطة الفلسطينية «فرضت» عليها أملتّها في حينه عملية البناء الوطني التي قادتها السلطة، والثالثة من عام ٢٠٠٠ حتى ٢٠٠٥ ركزت الحركة أثناءها على تعزيز وتمتين صديقة وصلابة برنامجها السياسي وعلى بهاتة وعدمية البرنامج السياسي للسلطة والحركة فتح، عبر مشاركتها المتميّزة (كما دأبت الحركة على القول)

في فعاليات الانتفاضة، وهذا مكنها من تعزيز مكانتها السياسية في الشارع الفلسطيني وشجعها في النهاية على الدخول إلى النظام من موقع قوة.

٣. أن حجر الزاوية في برنامج حماس السياسي في هذه الفترة تمثل بالمعارضة الشديدة لاتفاقيات أوسلو والتي اعتبرته الحركة أساساً لرفضها لبرنامج منظمة التحرير التي جاءت بها وللسلطة الفلسطينية التي طبقتها ولعدم مشاركتها في انتخابات عام ١٩٩٦. فحماس رأت بأن الاتفاقيات «الظالمة» تهدف إلى الانقضاء إسرائيلياً على الحقوق الوطنية الفلسطينية وبأن بالسلطة الفلسطينية هي بجوهرها أداة لتحقيق ذلك، وهذا يعني أن الحركة ربطت بشكل وثيق ومتمين بين موقفها من تلك الاتفاقيات من جهة، وموقفها من النظام السياسي الفلسطيني ممثلاً بالمنظمة وبالسلطة من جهة أخرى.

٤. لم يكن من السهل على الحركة (وخاصة أنها أرادت أن تميّز نفسها عن حركة فتح «المسالمة» و«المتهافة») في ظل موقفها الراض للاتفاقيات التي وقعتها السلطة مع الجانب الإسرائيلي أن تنجح في تجسيد ذلك الرفض على الأرض بالاستغناء عن العمليات المسلحة ضد الإسرائيليين. فالعمل المسلح في تلك الفترة خدم أهداف الحركة ومنحها صدقية سياسية وجعلها تصمد كند متميز بمعارضته وعناده لمشروع التسوية.

٥. ارتبط موقف حماس السلبى تجاه السلطة الوطنية ونظامها السياسي في هذه المرحلة بشكل وثيق بموقف الحركة الراض للعملية «السلمية» التي جاءت السلطة كأحد إفرازاتها كأحد أهم ركائزها في آن. فمعارضة حماس للعملية «السلمية»، لكونها جاءت في إطار اتفاقيات «ظالمة» و«غير مجدية»، جعل الحركة تتخذ أيضاً موقفاً مناهضاً تجاه السلطة الفلسطينية (وبالتالي تجاه منظمة التحرير الفلسطينية) والتي رأت حماس، كما أوضحنا، أن غرضها الأساس هو منح هذه العملية غير المنصفة، المقبولة والمشروعية المطلوبة ليتسنى للجانب الإسرائيلي الانقضاء على كامل الحقوق الوطنية الفلسطينية.

٦. احتكمت الحالة الفلسطينية في تلك الفترة إلى تبعات العلاقة التي نشأت بين الأقطاب الثلاثة الفاعلة في الساحة الفلسطينية والتي تمثلت بالجانب الإسرائيلي والسلطة الفلسطينية وبالمعارضة الإسلامية. أي أن فهم مواقف أي قطب من هذه الأقطاب الثلاثة تطلب فهم العلاقة التي ربطت القطبين الآخرين، بمعنى أن فهم مواقف وسلوك حركة حماس يقتضي فهم العلاقة التي ربطت الجانب الإسرائيلي والسلطة الفلسطينية، وأن فهم مواقف وسلوك السلطة يقتضي فهم منطلقات وبواعث العلاقة التصادمية التي ربطت حماس وإسرائيل، كما أن فهم مواقف الجانب الإسرائيلي يقتضي فهم العلاقة المتأرجحة التي قامت بين السلطة الفلسطينية وحماس.

٧. اتسمت مواقف حركة حماس في هذه المرحلة إجمالاً بدرجة منخفضة من «الاعتدال» في مواقفها من مجمل القضايا السياسية بما فيها من السلطة الوطنية والمشاركة بها، وربما يعود السبب في ذلك إلى تأثير ميثاق الحركة المتشدد على مواقفها المختلفة في تلك الفترة المبكرة وخاصة إزاء الاتفاقيات مع إسرائيل، إلى جانب سعي الحركة لتمييز خطها السياسي عن حركة فتح والسلطة الفلسطينية عبر «التشدد» كأسلوب لتحقيق التماسك الداخلي. فهذه المرحلة اقتضت من حماس رص صفوفها الداخلية في وجه سياسة الضغط والملاحقة والاستهداف والتضييق التي تعرّضت لها من قبل السلطة الفلسطينية وإسرائيل، وهذا «التشدد» العام من قبلها حال دون أن تستطيع الأصوات المرنة في حينه كالشيخ أحمد ياسين أن تحدد المواقف السياسية النهائية الرسمية والملزّمة للحركة.

٨. بقي التباين في مواقف قيادات الحركة في هذه المرحلة في إطار من الثبات في الأهداف والأولويات والتي تمثلت بسعي الحركة الدؤوب إلى امتلاك ما أسميناه بالشرعية الوطنية والكفاحية المستمدة من الفعل النضالي للشارع الفلسطيني واختارت الحركة أن يتم ذلك عبر رفض ومقاومة صيغة مدريد وأسلو بما في ذلك مقاطعة الانتخابات عام ١٩٩٦ معتقدة أنها بذلك تستطيع تمييز نفسها عن فصائل منظمة التحرير، وخاصة حركة فتح، والتأسيس لهوية سياسية خاصة بها تمنحها شرعية سياسية شعبية لبرنامجها النضالي الإسلامي والتي لم يكن ممكناً للحركة الاستمرار دونها.

٩. جاءت انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠ التي اندلعت بعد انهيار صيغة أوسلو كتطور حاسم عصف بصدقية السلطة الوطنية وقيادتها من الناحية السياسية ما أضعف «المعتدين» الفلسطينيين بشكل عام بما في ذلك داخل حركة حماس، وهذا جعل الحركة ترى أنها كانت على حق في تشدها إزاء مجمل صيغة أوسلو وأن مآل هذه الصيغة جاء مطابقاً لتوقعات وتقديرات الحركة منذ البداية.

١٠. ساهم اندلاع الانتفاضة والتطورات السلبية الكثيرة التي تبعتها كعودة الاحتلال وضعف القيادة الفلسطينية ووصمها بالفساد والإرهاب وتردي الأوضاع الداخلية حركة فتح بسبب تجاذباتها الداخلية، وهذا خدم استراتيجية حماس السياسية حيث بدت أكثر تماسكاً وانسجماً في بنيتها الداخلية وبرنامجها السياسي المعارض لاتفاقيات أوسلو من السلطة الوطنية بقيادة فتح وخاصة بعد رحيل ياسر عرفات في أواخر عام ٢٠٠٤، الأمر الذي رأت فيه حماس فرصة مواتية للدخول في مرحلة جديدة تمثلت بالسعي لدخول النظام السياسي من موقع قوة لا من موقف ضعف بغرض التأثير عليه من الداخل.

(٢) مرحلة الدخول إلى النظام السياسي والبحث عن دور

تمتد هذه الحقبة من نهاية ٢٠٠٤ حتى سيطرة حركة حماس على غزة بالقوة في صيف ٢٠٠٧، والتي شهدت تطورات كثيرة وهامة مهّدت لدخول حركة حماس إلى النظام السياسي من أهمها وفاة ياسر عرفات وتوقيع اتفاقية القاهرة والانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب من قطاع غزة في آب/أغسطس ٢٠٠٥ ومشاركة حركة حماس بالانتخابات البلدية ذات العام وبعدها في الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦ ومن ثم تشكيلها للحكومة وتوقيعها على وثيقة الوفاق الوطني في صيف ٢٠٠٦ واتفاق مكة وتشكيل حكومة الوحدة في آذار/مارس ٢٠٠٧ وانتهاءً بالسيطرة العنيفة على غزة في صيف ٢٠٠٧^{٤٦}. هذه القضايا سيتم تناولها في هذا الفصل بغرض التعرف على كيفية تعاظم حماس معها، ومن ثم التعرف من خلال ذلك على محددات موقفها من النظام السياسي الفلسطيني ونظرتها إليه، وكيف خدمها ذلك في الدخول إليه وآفاق العلاقة المستقبلية بين الحركة والنظام السياسي الفلسطيني والاحتمالات الممكنة لاتجاهات هذه العلاقة. وستكون نقطة التركيز الأساسية هنا هي فحص ما إذا كانت حماس تسير نحو الاندماج بالنظام السياسي أم الانفصال عنه. ولتحقيق ذلك سنطلع على الوثائق ذات العلاقة كميثاق حركة حماس وبرنامجه الانتخابي وبرنامجه الحكومي وكذلك برنامج حكومة الوحدة وقرارات مجلس الوزراء، ووثيقة الوفاق الوطني واتفاقي القاهرة ومكة وتفاهم صنعاء، إضافة إلى مقابلات مع شخصيات مرجعية ذات اطلاع على سياسة حماس بالحكم ودراية بشؤونها، كما سيتم الاستفادة مما تشي به استطلاعات الرأي العام بخصوص حماس وعلاقتها بالنظام السياسي. وإلى جانب ذلك سيتم الاستعانة بالادبيات ذات العلاقة بالموضوع كالدراسات والابحاث والتقارير المنشورة والمقالات المنشورة في المجالات الدورية المتخصصة وكذلك صحيفة الرسالة الناطقة بلسان حالة حركة حماس، إضافة إلى المواقع الإلكترونية المختلفة وخاصة تلك القريبة من حماس كمواقف المركز الفلسطيني للإعلام وإسلام أون لاين وشبكة فلسطين الإخبارية، وغير ذلك من المصادر.

٤٦. خضعت الحالة الفلسطينية في هذه المرحلة إلى الكثير من التطورات أهمها: وفاة عرفات في تشرين ثاني/نوفمبر ٢٠٠٤؛ انتخاب محمود عباس كرئيس في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥؛ قيام إسرائيل بفك الارتباط بشكل أحادي مع قطاع غزة في آب/أغسطس ٢٠٠٥؛ انتصار حماس في انتخابات المجلس التشريعي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦؛ بيان الرباعية الصادر في آذار/مارس ٢٠٠٦ والذي شدد على ضرورة التزام حكومة حماس بشروطها؛ مصادقة الرباعية في حزيران/يونيو ٢٠٠٦ على الآلية الدولية المؤقتة لتصريف المساعدات للفلسطينيين عبر مكتب الرئيس بدلا من تحويلها لحكومة حماس؛ بدء عمليات الجيش الإسرائيلي العسكرية المتواصلة على غزة في حزيران/يونيو ٢٠٠٦ ردا على أسر الجندي شاليط والهجمات بالصواريخ؛ إضراب موظفي القطاع العام في الضفة الغربية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ والذي دام أربعة شهور؛ تشكيل حكومة الوحدة الوطنية في آذار/مارس ٢٠٠٧ بعد التوقيع على اتفاق مكة في شباط/فبراير ٢٠٠٧؛ الاقتتال الداخلي وما ترتب عليه من انقسام بين غزة والضفة الغربية والسيطرة الكلية لحماس على الوضع هناك منذ صيف ٢٠٠٧

١. الحزبية السياسية في التجربة الفلسطينية

تعود جذور الأحزاب والتنظيمات السياسية المختلفة إلى فترة النضال الوطني في خمسينيات وستينيات القرن المنصرم والتي كان همّها الأساسي التعامل مع التحديات التي تعترض تحرير فلسطين. وقد طورت هذه الأحزاب والحركات في هذه الأثناء سمات حدّت من قدرتها على الانخراط في التقاليد الديمقراطية كالاقتخابات والمساهمة بشكل فعال في تأسيس قواعد ومؤسسات الحكم الديمقراطي. فقد أدت هيمنة حركة فتح وزعيمها التاريخي ياسر عرفات على منظمة التحرير منذ ١٩٦٩، وعلى السلطة التنفيذية في السلطة الفلسطينية منذ ١٩٩٤، وعلى الهيئة التشريعية منذ ١٩٩٦، إلى تشويش العلاقة بين هذه الأجسام الأربعة، ما أدى إلى وجود نظام سياسي تسيطر عليه حركة سياسية واحدة هي حركة فتح. كما هيمن الأسلوب الشخصي للرئيس عرفات في الحكم على بنية وبرنامج كل من فتح والسلطة الفلسطينية، حيث ظهرت مؤسسات واجهزة مدنية وأمنية ذات ولاءات سياسية له أولاً ولفتح ثانياً، ما أدى إلى تهميش دور المؤسسات التشريعية كالمجلس الوطني والمجلس التشريعي وفي داخل الحركات الأحزاب السياسية وهذا حال دون وجود بيئة "ديمقراطية" تقوم على أساس الرقابة المتبادلة بين السلطات وخاصة على السلطة التنفيذية.

ومع غياب اللوائح الداخلية للأحزاب والحركات فإن ما ربط بينها هو العلاقات الشخصية وليس الفكر أو المبادئ^{٤٧}، ما جعل القيادة تناط بالأفراد وليس بالمناصب التي يتبوءونها، وهذا قاد إلى ضعف الديمقراطية الداخلية لتمرّكز السلطة بيد مجموعة صغيرة متنفذة من الأفراد ذات قدرة على الوصول إلى الموارد المادية والمعنوية الهامة. أما الفصائل الإسلامية (حماس والجهاد الإسلامي) فقد اختلقت في هذا الأمر إلى حد ما حيث طوّرت لوائح داخلية أكثر صلابة ووضوحاً لنظم عملية اتخاذ القرار والقيادة^{٤٨}. ولكن، وخاصة في حالة حماس، فإن عملية اتخاذ القرار اتسمت في كثير من الأحيان بالبطء الشديد بسبب السرية في عملها بحكم تبعثر قياداتها وهيئاتها القيادية وتوزعها على دمشق وغزة والضفة والسجون.

افتقدت الفصائل السياسية الفلسطينية العلمانية بشكل عام بحكم طبيعة عملها السرية وعدم مرونة بنيتها التنظيمية إلى الخبرات الحقيقية والمهارات الفنية العصرية في إدارة الشأن العام وخاصة في المجال التشريعي^{٤٩}. أما حماس فيرى البعض أن عدم مشاركتها بمؤسسات السلطة في السنوات السابقة حال دون امتلاك وتراكم الخبرة لديها في

٤٧. مقابلة مع تيسير خالد، القيادي في الجبهة الديمقراطية، نابلس، تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠٦.

٤٨. مقابلة مع الشيخ خالد سليمان (عضو المجلس التشريعي)، أيار/مايو ٢٠٠٦.

٤٩. مقابلة مع تيسير خالد، تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠٦.

موضوع الحكم وبخاصة على المستوى الوطني^{٥٠}. وفي ظل غياب المؤهلات الداخلية لدى الفصائل السياسية ضعفت قدرتها على أن تكون معارضة تستطيع إحداث جدل حقيقي حول السياسات العامة. فمن الناحية العملية، اتسم السجال السياسي لديها غالباً بالشخصنة والإغراق في الشعارات والكلاشيات السياسية والأيدولوجية دون أن تطور قدرة حقيقية على تصويب الأوضاع العامة كمحاربة الفساد وتحسين السياسة العامة ومستوى الخدمات المقدمة، وخاصة في ظل امتلاك معظم هذه الفصائل لأذرع مسلحة واستعدادها للجوء للعنف لتسوية الخلافات فيما بينها.

في المقابل جاءت الانتخابات البلدية والرئاسية والتشريعية في الفترة بين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦ كحدث أمل منه أن يُطوّر بنية وبرامج الأحزاب الفلسطينية وخاصة أنه في تلك الانتخابات أخضع للنقاش الكثير من القضايا الداخلية إلى جانب القضية الوطنية كموضوع الفساد والقضايا الاجتماعية والاقتصادية والتي تم التعبير عنها في منشورات القوى السياسية المختلفة ودعاياتها الانتخابية، وذلك على الرغم من أنها طرحت برامج شديدة الشبه ببعضها بعضاً^{٥١}، وساد اعتقاد بإمكانية تعزيز هذه التطورات الإيجابية من خلال بناء الهيكليات الداخلية لعمليات الحكم الديمقراطي كعقد انتخابات لمؤتمراتها وإصدار تشريعات ونظم داخلية لعملها. ولكن، ظل واضحاً عدم استعداد الأحزاب والحركات الفلسطينية للتبني الكامل لمفهوم نظام الحزب الانتخابي وخاصة أنها تخشى من فقدان مكانتها كحركات مقاومة بأذرعها المسلحة، وأتاح هذا الحال المجال لظهور بيئة غير مواتية للإصلاحات الديمقراطية داخل هذه الحركات وبروز نزعة عدائية تجاه المستقلين الذين دخلوا الانتخابات بدون انتماءات حزبية، حيث كان الكثير منهم مناصرين للإصلاح. وبخصوص حماس على وجه التحديد جاءت الانتخابات البلدية والرئاسية والتشريعية كتطورات هامة جعلت البعض يعلق الآمال عليها لوضع حد لهيمنة الحزب الواحد (حركة فتح) على الحياة السياسية الفلسطينية، حيث اعتُقد أن مشاركة حركة حماس والقوى الأخرى في الانتخابات ومن ثم في عملية الحكم ستؤدي إلى ديمقراطية هيئات ومؤسسات السلطة الوطنية وسيجعل من حماس حركة أقل «راديكالية وتشدداً» وأكثر «إيجابية» بشكل عام، فهل هذا صحيح؟ الإجابة على هذا السؤال هو ما ستعنى به الأجزاء المتبقية من الدراسة.

٥٠. يمكن القول هنا بأن تعيين ما عرف بحكومة التكنولوجيا من أصحاب انتماءات سياسية مختلفة أو ممن ليس لهم انتماءات سياسية على الإطلاق في مواقع وزارية في الحكومتين التاسعة والعاشر على أنه إقرار من حماس (وكذلك فتح) بضعفها في هذا المضمار.

٥١. على الرغم من وجود خلافات حقيقية وجوهرية بين مختلف الحركات، إلا أن مستوى التركيز الذي تضعه هذه الحركات على التحرر الوطني والوحدة يحد من درجة التنافس السياسي فيما بينها. ورغم التشابه بالكثير من الجوانب إلا أن حركة فتح كانت أكثر الفصائل وضوحاً في دعم حل الدولتين والتفاوض مع الإسرائيليين استناداً إلى أوسلو.

٢. خطوات تمهيدية للدخول إلى النظام السياسي

لم يأت دخول حماس إلى النظام السياسي مرة واحدة وجاء بشكل تدريجي بعد أن أدركت الحركة ضرورة المشاركة فيه وبعد أن امتلكت الحركة القدرة السياسية والفنية للدخول في منافسة علنية مع الآخرين. بمعنى أن استعداد حماس للدخول إلى النظام حكمته اعتبارات ذاتية خاصة بالحركة وأخرى موضوعية عامة خاصة بالحالة الفلسطينية والمعطيات الإقليمية والدولية. هذه المعطيات بمجموعها دفعت الحركة إلى الارتقاء باشتباكها مع الشأن السياسي بشكل عام ومع النظام السياسي بشكل خاص بصيغة مختلفة عن السابق، بما في ذلك إعادة النظر بمعارضتها للنظام القائم ولكن دون التماهي معه عبر الاستعداد للمشاركة المباشرة بالنظام السياسي القائم بشروط دأبت الحركة على وصفها بالواقعية ولكن دون أن تمثل تنازلاً عن "الثوابت السياسية" للحركة.

الموقف من الانتخابات الرئاسية

قاطعت حماس الانتخابات الرئاسية التي جرت في التاسع من كانون ثاني/يناير ٢٠٠٥ لاختيار خليفة لياسر عرفات، ودعت الحركة أعضائها ومناصريها لمقاطعتها^{٥٢}، وطالبت بدلاً من ذلك بإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية وبلدية شاملة ومتزامنة. أما أسباب مقاطعة الحركة لتلك الانتخابات فهي تلخص من وجهة نظر الحركة بما يلي:

١. أنها لا تعبر عن طموحات الشعب الفلسطيني لكونها جاءت بشكل انفرادي من قبل حركة فتح لتلبية حاجات السلطة الفلسطينية وليس كاستجابة للمطلب الفلسطيني والمتمثل بالمقاومة بهدف التحرر وترتيب الأوضاع الداخلية والذي قالت الحركة أنه اتضح خلال سنوات الانتفاضة وخلال جولات الحوار المتعددة التي شكّلت توجهها لغالبية القوى والفصائل الفلسطينية وللرأي العام الفلسطيني.
٢. أنها تجرى في إطار الالتزام من قبل الجانب الفلسطيني بقواعد اللعبة التي تتحكم بها الأطراف الخارجية، وليس ضمن انتخابات شاملة أو على أسس جديدة، وهذا يعني أن مشاركة حماس بها سيمنح تلك الانتخابات شرعية لا تستحقها.
٣. رأت حماس أن موقفها الداعي لمقاطعة الانتخابات الرئاسية جاء مستنداً إلى المطلب الشعبي العام بإجراء انتخابات شاملة لترتيب الوضع الفلسطيني الداخلي وفق معايير ديمقراطية حقيقية تنسجم مع المعطيات والحقائق على الأرض وخاصة ما يتعلق بحجوم ومكانة القوى السياسية المختلفة وخاصة الإسلامية منها.

٥٢. تنافس في تلك الانتخابات سبعة مرشحين هم: محمود عباس مرشح حركة فتح، وتيسير خالد مرشح الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، ويسام صالح مرشح حزب الشعب (الشيوعي سابقاً). والمستقلون: مصطفى البرغوثي وعبد الكرم شبير، وسيد بركة، وعبد الحليم الأشقر (المحتجز تحت الإقامة الجبرية في الولايات المتحدة).

٤. أن تلك الانتخابات لا تتسجم مع موقف الحركة في تلك الفترة والقاضي بإجراء الانتخابات البلدية أولاً، ثم الانتخابات التشريعية، وبعدهما الانتخابات الرئاسية.

٥. تخوف حماس من التبعات والتعقيدات التي قد يواجهها الرئيس الذي ستفرزه الانتخابات في حال كونه من خارج حركة فتح، وخاصة أن أكثرية أعضاء المجلس التشريعي في حينه لم تكن ستمنح ذلك الرئيس حرية العمل وستضع العراقيل أمامه خاصة إن كان من حركة حماس.

إلى جانب مقاطعتها لتلك الانتخابات اتخذت الحركة أيضاً قراراً بعدم دعم أي من مرشحي الرئاسة المستقلين بشكل علني أو سري مبررة ذلك بأن هؤلاء المرشحين غير مؤهلين كي يحوزوا على دعم الحركة، لأسباب مختلفة منها عدم وضوح مواقفهم، وكذلك التجربة غير المشجعة للحركات الإسلامية في عدة بلدان عربية وإسلامية في هذا الإطار^{٥٣}.

على الرغم من هذا الموقف الواضح والقاطع إلا أن الحركة تركت مجالاً للتكهّنات حول موقفها النهائي من هذه الانتخابات ومن إمكانية دعم أحد المرشحين واتضح ذلك بقول محمد غزال عضو القيادة السياسية للحركة «عموماً لا تستغربوا أي شيء في عالم السياسة، فكل شيء وارد، فإذا رأت الحركة أن المصلحة العامة تقتضي منها المشاركة المباشرة في الانتخابات الرئاسية وترشيح ممثل عنها، فإنها ستقوم بذلك، أو قد تدعم مرشحا ترى أن أفكاره وأطروحاته تتفق إلى حد كبير مع ما تطرحه»^{٥٤}. مثل هذا التصريح للقيادي محمد غزال جاء ليكشف أحد أمرين: أما عدم الإجماع الداخلي الكامل لدى الحركة على قرار مقاطعة تلك الانتخابات أو أن الحركة كانت تناور رغبة بالظهور بمظهر «الاعتدال» بغرض إبقاء الباب مفتوحاً وإبصال رسالة بأن الحركة ستشارك بالانتخابات التشريعية في العام القادم، الأمر الذي حصل فعلاً.

٥٣. علقت السلطة في حينه على قرار حماس بمقاطعة الانتخابات الرئاسية على لسان جمال الشوبكي وزير الحكم المحلي بالقول «أن مقاطعة حماس للانتخابات لا يفيد أحداً، وأنه يجب علينا كفلسطينيين أن نتفق على برنامج واحد، وعلى حماس أن تشارك في الانتخابات». وأوضح الشوبكي أن اتصالات ستجري مع حماس لإقناعها بالعدول عن قرارها بالمقاطعة، ومضى في حينه يقول: «هناك حوار وسيتواصل بضرورة مشاركة كل القوى السياسية، بما فيها حماس كتنظيم رئيسي في كل الانتخابات البلدية والرئاسية والتشريعية». واعتبر الوزير الفلسطيني أن مررات حماس لرفض المشاركة بالانتخابات الرئاسية غير كافية، وقال: «تبرير حماس لمقاطعة الانتخابات غير كاف؛ فهناك توجه لتحديد مواعيد مختلفة للانتخابات؛ فالرئاسة استحقاقها خلال ٦٠ يوماً، والتشريعية حددت في شهر أيار/مايو، والانتخابات البلدية هناك توجه لإجرائها خلال مدة زمنية محددة»، تصريح لـ «إسلام أون لاين.نت»، ١-٢٠٠٤-٢٠٠٤.

٥٤. إسلام أون لاين.نت، ٢٣/١١/٢٠٠٤.

المشاركة بالانتخابات البلدية

جرت هذه الانتخابات على مرحلتين الأولى في كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٤ والثانية في أيار/مايو ٢٠٠٥ وشاركت فيها الكثير من القوائم من أهمها قائمتي كل من فتح وحماس. وكانت هذه الانتخابات هي الأولى منذ عام ١٩٧٦، وكانت المرة الأولى التي تشارك حماس في هذا المجال الانتخابي بعد أن دأبت على رفض المشاركة في انتخابات السلطة الفلسطينية في المرحلة السابقة كما أسلفنا كونها ستتم وفق اتفاقيات أوسلو التي رفضتها الحركة. وقد برّر خصوم حماس عدم مشاركتها في الماضي بعدم رغبة الحركة في إظهار قوتها الحقيقية في الشارع والتي كان يسود الاعتقاد بأنها لم تزد عن ٢٥٪ من التأييد الجماهيري، الأمر الذي جاء نتاج الانتخابات البلدية لتثبت عدم صحته.

في تلك الانتخابات، فازت حماس في قطاع غزة بأربعة بلديات كبرى (رفح والبريج والمغارة وبيت لاهيا)، والتي شكل عدد سكانها في حينه أكثر من ٨٠٪ من عدد سكان البلديات الثمانية التي جرت فيها الانتخابات، بينما فازت فتح بـ٣ بلديات نسبة الناخبين فيها ١٢٪ من مجموع ناخبي القطاع. وفي الضفة الغربية فازت حماس بستة وعشرين مجلسا مقابل فتح التي فازت بسبعة وأربعين مجلسا بلديا، ورغم حصول حركة فتح على عدد إجمالي أكبر من المقاعد إلا أن إجمالي نسبة أصوات المقترعين التي حصلت عليها حماس بلغ نحو ٦٠٪ من أصوات الناخبين في الضفة وقطاع غزة، والتي مكنتها من الحصول على ما لا يقل عن ٤٠٪ من المقاعد^{٥٥}.

أما أسباب الأداء الجيد لحركة حماس في هذه الانتخابات فيعود برأينا إلى عوامل عديدة منها:^{٥٦} انتهاءها لما تسميه الحركة بخط المقاومة المسلحة، وتبنيها خطابا سياسيا عموميا وبسيطا، وحضورها الاجتماعي الخيري والخدمي الواسع والمنظم، وتجربتها السابقة في انتخابات الجامعات والنقابات والمؤسسات المجتمعية، والاستهداف الإسرائيلي للكثير من قياداتها وتصفيتهم، إضافة إلى "الانقسامات" داخل حركة فتح وضعف وانحسار الفصائل اليسارية. هذه العوامل جميعها ساعدت حماس على أن تفرض حضورا هاما في تلك الانتخابات.

رغم الطبيعة المحلية والداخلية لهذه الانتخابات إلا أن تأثيرها كان هاما بالنسبة للمشهد السياسي الفلسطيني الداخلي حيث جلبت واقعا أصبح من غير الممكن التغاضي عنه وهو أن حركة حماس غدت قوة سياسية رئيسية من الصعب تجاهلها. كان لهذا التطور

٥٥. حصلت فتح على عدد كبير من المقاعد لبلدات وقرى صغيرة ونائية ذات حجوم سكانية بسيطة. أنظر/ي التقرير النهائي للجنة الانتخابات البلدية الصادر أكتوبر ٢٠٠٥.

٥٦. أنظر/ي جريدة الأهرام ٩ أيار/مايو ٢٠٠٥.

دلالة هامة على اتجاه ونتائج الانتخابات التشريعية التي جرت لاحقاً، وخاصة أن الطابع السياسي غلب على الانتخابات البلدية بشكل كبير ما مكن حركة حماس من استخدامها كمؤشر على الانتخابات التشريعية. لم تكن القيمة الحقيقية لتلك النتائج بالنسبة لحماس فقط بنتائجها الرقمية الإيجابية وإنما أيضاً بكونها جاءت لاستكشاف جماهيريتها وحجم التأييد الشعبي للقوى السياسية المختلفة قبل الانتخابات التشريعية. كما أن هذه النتائج جاءت لتعني أن على السلطة الفلسطينية إعادة ترتيب علاقاتها مع حماس، حيث أنه لم يعد من الممكن للسلطة أن تتعامل معها كما فعلت في الماضي. أي عبر هذا الفوز استطاعت حماس أن تخلط أوراق العمل الوطني الفلسطيني الذي ظل على مدار العقود الأربعة الماضية بيد فصائل منظمة التحرير، وجاء ليكشف ليس فقط قوة الفصائل الإسلامية وإنما أيضاً عمق أزمات الفصائل العلمانية وتراجع قوتها وتأثيرها في الحياة السياسية الفلسطينية، الأمر الذي اتضح أكثر فأكثر بعد الانتخابات التشريعية.

وأمر آخر ينبغي التنويه إليه هنا هو أن هذه الانتخابات (والتي شارك بها أكثر من ٨٥٪ من الجمهور)، وما سبقها من انتخابات رئاسية، عكست رغبة قطاعات عريضة من الجمهور في ترسيخ الديمقراطية في الحياة السياسية الفلسطينية. وعلى الرغم من أن هذه الانتخابات اهتمت بالشأن الفلسطيني الداخلي، إلا أنها أثارت مخاوف إسرائيل التي حاولت التأثير على نتائجها بالتهديد بعدم التعامل مع المجالس البلدية التي ستفوز فيها حماس وبعدم تطبيقها لخطة الفصل الأحادي من غزة التي كانت تعد لها في حينه إذا ما فازت حماس بالانتخاب.

من الواضح أن مشاركة حماس في هذه الانتخابات كانت بالنسبة لها بداية لعهد جديد وبمثابة تنويع نوعي لمجهوداتها الكبيرة التي بذلتها الحركة في مختلف الميادين وسعت عبرها إلى تثبيت أقدامها في الحياة السياسية الداخلية بغرض التأثير بها لاحقاً. فبعد ستة عشر عاماً من مقاومة النظام ومحاربه من الخارج اختارت حماس الانتخابات البلدية أن تكون نقطة البداية العملية للدخول إلى النظام والبحث عن دور فيه، الأمر الذي تجسّد وأصبح أكثر وضوحاً في اتفاقية القاهرة وفي الانتخابات التشريعية التي تلتها.

٣. اتفاق القاهرة ٢٠٠٥ والمشاركة في الانتخابات التشريعية ٢٠٠٦

بعد جولات كثيرة من اللقاءات بين حماس وبقية الفصائل وخاصة فتح تم التوصل إلى اتفاق القاهرة في آذار/مارس ٢٠٠٥، وجاء هذا الاتفاق بالنسبة لحماس بمثابة خطوة أخرى ملموسة وعلنية نحو استعدادها للدخول النظام السياسي بصورة رسمية. أبرز ما جاء في ذلك الاتفاق تحديد الإجراءات والضوابط والتفاصيل المتعلقة بالانتخابات التشريعية التي جرت بعد ستة شهور من توقيع الاتفاق، إضافة إلى التفاهم على التهدئة مع الجانب الإسرائيلي (في

آذار/مارس ٢٠٠٥) وإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية بشكل مواز للتحضير للانتخابات. جاء هذا الاتفاق ليؤسس لمرحلة سياسية جديدة لا تستند من وجهة نظر حماس إلى تركة أوسلو وإنما إلى الحقائق الجديدة التي فرضتها انتفاضة الأقصى وانهايار صيغة أوسلو، ما جعلها تنظر إليه على أنه المرجعية التي ستحكم السلوك السياسي للحركة في المرحلة المقبلة والتي كان من أهم أحداثها الانتخابات التشريعية التي شاركت بها لاحقاً.

من الحجج التي ساقها حماس للقول بأن الانتخابات لم تكن مستندة إلى اتفاق أوسلو وإنما إلى اتفاق القاهرة أنه على سبيل المثال لم يتم التقييد بعدد الأعضاء الذي حصرته أوسلو ب ٨٨ عضو حيث أقر هذا الاتفاق زيادة عدد الأعضاء إلى ١٣٢ عضواً، إضافة إلى أنه غير نظام الانتخاب الأغلبي واستبدله بنظام مختلط والقاضي بأن ينتخب نصف الأعضاء عن طريق الدوائر والنصف الآخر عن طريق القوائم^{٥٧}.

وإلى جانب مسألة الانتخابات والتهدئة مع الجانب الإسرائيلي تضمّن اتفاق القاهرة قضية أخرى هامة ساعدت تضمينها في الاتفاق حركة حماس على الاقتراب خطوة إضافية أخرى نحو المشاركة في النظام السياسي هي مسألة منظمة التحرير وضرورة إصلاحها وخاصة أنها المرجعية السياسية والدستورية للسلطة الوطنية. كما أصرت حماس في هذه الاتفاقية على التأكيد على حق المقاومة (ولو بنبرة أقل حدة مما ترغب به حماس) وحق عودة اللاجئين. كان الاتفاق على هذه القضايا بالنسبة لحماس بمثابة نجاح في أمرين: حمل فتح على الاعتراف بها كلاعب سياسي لم يعد من الممكن تجاهله وتجاوزه، وثانياً تقديم المسوغ السياسي والأخلاقي اللازم لنفسها ولمقربيه للمشاركة في السلطة الوطنية عبر الانتخابات التشريعية على وجه التحديد.

وبالاستناد إلى ما اعتبرته نجاحاً في هذين الأمرين خاضت الحركة تلك الانتخابات وحصلت على فوز كبير فاجأ الكثيرين. بمن فيهم أوساط في حماس ذاتها^{٥٨} وتمكنت بعد ذلك من تشكيل الحكومة والدخول في تفاصيل الحكم والحياة السياسية الفلسطينية.

تعتبر مشاركة حماس في هذه الانتخابات وفوزها الكبير فيها ومن ثم تشكيلها للحكومة بداية ٢٠٠٦ من أهم إنجازاتها منذ تأسيسها، فبعد ثمانية عشر عاماً من نشأتها كحركة سياسية استطاعت حماس الانتقال من موقع معارضة «الحكم» ومقاومته إلى موقع المشارك

٥٧. عدنان منصور، مقابلة شخصية، نابلس، آذار/مارس ٢٠٠٦.

٥٨. يقول عضو القيادة السياسية الشاب عدنان منصور في تعليقه على نتائج الانتخابات والتي كررها آخرون من حماس "بصراحة، نحن في حماس فوجئنا بالنسبة التي حصلنا عليها، وهذا أدى إلى القفز بحماس من خارج نظام الحكم إلى داخله، وكنا نتوقع ان نبدأ بمعارضة قوية، ومن ثم نشارك بشكل جزئي في الحكومة، وبعد ذلك يمكن ان تقود حماس الحكومة الفلسطينية. لكن بالرغم من أن لهذه القفزة آثارها إلا أن حماس لديها رصيد ومخزون من الخبرة النوعية يمكنها من لعب هذا الدور وقيادة هذه المرحلة". مقابلة شخصية في حزيران/يونيو ٢٠٠٦.

به وإلى قوة أساسية مؤثرة على بنيته وسياساته داخليا وإزاء العلاقة مع إسرائيل^{٥٩}. في تبريرها المشاركة في هذه الانتخابات قدمت حماس مسوغات كثيرة جلتها سياسية مستمدة من الواقع وليس من الأيديولوجيا والاجتهاد الديني، من أهمها: قولها أن مشاركتها جاءت في وقت لم تعد فيه اتفاقيات أوسلو قائمة بحكم إعادة احتلال المناطق الفلسطينية من قبل الجيش الإسرائيلي وإعلان إسرائيل مرارا تنصلها من تلك الاتفاقيات^{٦٠}، لذا، رأت حماس أن مشاركتها في الانتخابات ينبغي أن تُفهم على أنها تأتي لتكريس التنصل من تلك الاتفاقيات وحماية لما تسميه بخيار المقاومة. وقد عبر إسماعيل هنية عن اختلاف الظروف السياسية التي أحاطت بانتخابات عام ١٩٩٦ التي قاطعتها حماس في حينه والانتخابات التي تمت عام ٢٠٠٦ وشاركت فيها الحركة، عاكسا بذلك موقف الحركة من موضوع المشاركة السياسية في المرحلتين عندما أفصح: «دخلت الحركة الانتخابات وهي ترى أن أوسلو طويت زمنيا وانتهت في عام ٩٩ وطويت وطنيا بالانتفاضة الفلسطينية المباركة وطويت إسرائيليا بدفع هذه الاتفاقيات بإعادة احتلال الضفة الغربية، وطويت من خلال الاختراق الدستوري لها حيث تم التفاهم في القاهرة أن يكون أعضاء المجلس ١٣٢ بدلاً من ٨٨ وان يكون النظام الانتخابي نسبياً ودوائر بدلاً من أن يكون نظام دوائر، ولذلك لا علاقة لهذه الانتخابات باتفاقات أوسلو»^{٦١}.

هذا التوصيف لحال الاتفاقيات يعكس سطحية وتبسيطا شديدين لكونه لا ينبثق من تحليل رصين وجاد ومقنع لطبيعة تلك الاتفاقيات ومغازيها، وإنما من وصف حالم يقوم على التمنيات وعلى الرغبة برؤية الواقع كما تريده الحركة وليس كما هو فعلا على الأرض. فتجاوز الاتفاقيات من قبل الجانب الإسرائيلي الذي أشار إليه هنية لم يكن الغرض منه التخلص من تلك الاتفاقيات وإنما التعاطي معها بشكل انتقائي يمكنها من أخذ أو إهمال ما تريد وجعل تلك الانتقائية مرجعية وحيدة للتعاطي مع الاتفاقيات، الأمر الذي يعني أن إسرائيل سمحت لنفسها التنصل من تلك الاتفاقيات ولكن فقط لاستبدالها باتفاقيات أسوأ منها بكثير.

ومن المبررات الأخرى التي ساقتها الحركة لمشاركتها في الانتخابات رغبتها في «إنقاذ»

٥٩. في هذه المرحلة وجدت حماس نفسها أمام استحقاقات سياسية كثيرة وكبيرة استجابت لبعضها ولم تستجب لبعضها الآخر لأسباب ذاتية وموضوعية كثيرة، ومن بين هذه الاستحقاقات الشراكة السياسية مع الآخرين والتي تعثرت ترجمتها على الأرض عندما فشلت حماس في استقطاب الفصائل والاتجاهات الأخرى للمشاركة ما حدى بها لأن تشكل الحكومة لوحدها (إضافة إلى بعض «المستقلين») دون مشاركة الفصائل السياسية الأساسية وخاصة حركة فتح.

٦٠. أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق أرنيل شارون مرات كثيرة أن اتفاقية أوسلو مع الجانب الفلسطيني لم تعد قائمة وأن الانتفاضة قد انتهت ونلاحظ هنا أن هذا الموقف لشارون تبنته حركة حماس في تسويق سلوكها السياسي.

٦١. المركز الفلسطيني للإعلام ٢٠٠٦/١/١٨. وقد عبر أيضا عن ذات الرأي فرج رمانة أحد قياديي حماس في مقابلة شخصية بقوله: «عمليا حماس أتت إلى سدة الحكم إن جاز التعبير أن نقول سدة الحكم بعد الانتخابات وفق برنامج وهذا البرنامج كان من أبرزه تغيير معادلة الأمر القائم في سلطة أوسلو حيث أنه محكوم باتفاقيات تقيد الشعب الفلسطيني تستجدي المحتل استجداءً وتفقد أو تسلب الاستقلالية والكرامة للشعب الفلسطيني».

الوضع الفلسطيني الداخلي المتردي والذي اتسم بالفساد وسوء الإدارة وبؤس الظروف المعيشية لقطاعات واسعة من الفلسطينيين، ما أملي على الحركة، كما يرى القيادي من غزة أسامة المزيني، واجبا سياسيا وأخلاقيا «للدخول إلى معترك الفعل السياسي الداخلي لإنقاذ الحالة الداخلية من التدهور والتراجع»، ومن هنا جاء تبني الحركة لشعارها الانتخابي «الإصلاح والتغيير»^{٦٢}.

ويؤيد القيادي في حماس من غزة يوسف رزقة الموقف ذاته حيث يؤكد: «دخلنا الانتخابات بهدف إصلاح الوضع والمقصود بالإصلاح هو إصلاح الواقع أكثر منه إصلاح النظام السياسي أو القانون لأن إصلاح القانون والنظام السياسي يحتاج إلى وقت طويل»^{٦٣}. كما يتفق مع المسوغات ذاتها القيادي الشاب في حماس عدنان عصفور من نابلس في الاقتباس أدناه عند استعراض الأسباب التي حدثت بحماس لمقاطعة انتخابات ١٩٩٦ ومشاركتها بانتخابات ٢٠٠٦، إضافة إلى استعراضه لاختلاف الظروف والمعطيات بين الحالتين، حيث يقول: «الأسباب التي حدت بحركة حماس لأن تقاطع الانتخابات التشريعية الأولى في ١٩٩٦ تمثلت بأنها جرت على أساس اتفاق أوسلو، وبحكم معارضتنا وعدم رضانا في حماس عن هذه الاتفاقية رفضنا الدخول في أي عملية من شأنها تكريس وترسيخ أي اتفاق يتنازل عن ثوابتنا الوطنية»، أما الانتخابات الأخيرة، يضيف عصفور «فلم تات في إطار أوسلو وإنما وفقا لاتفاق القاهرة فقط الذي نفى أوسلو، كما أن الطرف الآخر في اتفاق أوسلو، وهو إسرائيل، أعلن مرارا أن أوسلو قد انتهت».

جرت الانتخابات التشريعية حسب حماس وفق اتفاق القاهرة وليس وفق أوسلو حيث نراها تورد «البيّنات» التالية: «أولا: أن الانتخابات التشريعية وفق أوسلو كان من المفروض أن تجري عام ٢٠٠٠، ولكنها لم تجر، وهذا ليس لشيء إلا لأن أوسلو انتهت. ثانيا: أن الانتخابات التشريعية حسب مخرجات أوسلو تجري لانتخاب ٨٨ عضوا، بينما وضع اتفاق القاهرة أسس جديدة للانتخابات بحيث يتم انتخاب ١٣٢ عضوا، ثالثا: أن انتخابات ١٩٩٦ جرت وفق نظام الأغلبية بينما الانتخابات الأخيرة فتّمت على أساس المناصفة بين القوائم والدوائر. يبدو واضحا من كل ذلك أننا في هذه الانتخابات تجاوزنا كل ما نتج عن أوسلو وأدرنا الانتخابات بتوافق وطني لم يكن متاحا في السابق»^{٦٤}.

أبدت الحركة في برنامجها الانتخابي درجة من المرونة في مواقفها بشكل عام إزاء مجمل القضايا بما في ذلك موقفها من السلطة الوطنية والمجلس التشريعي حيث اتسم بنبرة توافقية غير تقسيمية بلغت عناصره وبنوده، تجاه حدود الدولة الفلسطينية المرغوبة والتي أشار إليها

٦٢. أسامة المزيني، مقابلة شخصية، نيسان/أبريل ٢٠٠٨، غزة.

٦٣. يوسف رزقة، مقابلة شخصية أيار/مايو ٢٠٠٨، غزة.

٦٤. عدنان عصفور، مقابلة شخصية حزيران/يونيو ٢٠٠٦، نابلس.

البرنامج الانتخابي على أنها يجب أن تقام في حدود ال ١٩٦٧، واستعدادها للدخول بشراكة سياسية مع حركة فتح (التي أنشأت صيغة أوسلو) والآخريين، ودخولها في هدنة مع الجانب الإسرائيلي وقبولها باشكال المقاومة غير المسلحة وتركيز العمل المسلح في مناطق ال ١٩٦٧، والاستعداد للمشاركة الفاعلة بعملية البناء الداخلي في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية والقانونية وفي محاربة الفساد وغير ذلك من القضايا الداخلية^{٦٥}.

على الرغم من أن حركة حماس حاولت أن تبدو في برنامجها الانتخابي والحكومي متوازنة («ومعتدلة») فيما يتعلق بالشقيين التحرري والبنائي الداخلي - أي المقاومة والإصلاح -، إلا أنها كانت أكثر ميلا للشق البنائي الداخلي - الإصلاح - حيث اتضح ذلك عبر التركيز على الأوضاع الداخلية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات والقوانين وغير ذلك، بالطبع دون إغفال موضوع المقاومة ولكن بنوع من المرونة حيث أشارت الحركة إلى أن المقاومة التي تؤمن بها تشمل كافة الأشكال وليس المسلحة فقط، إضافة إلى استخدامها لعبارة «الاحتلال الإسرائيلي» بدلا من «العدو الصهيوني» واستخدامها للغة مرنة تجاه التوافق مع الآخريين والاستعداد للدخول بشراكة سياسية معهم، الأمر الذي فهم منه أن حماس أصبحت تبدي درجة أكبر من المرونة تجاه منظمة التحرير.

رأت حماس بفوزها دليلا على منطوية وصوابية برنامجها السياسي وعلى عمق الالتفاف الجماهيري حول مواقفها تجاه الحالة الفلسطينية الداخلية والصراع مع إسرائيل، مقابل برامج فتح والآخريين القائمة على أساس صيغة أوسلو وتبعاتها وعلى استمرار العملية السلمية مع الجانب الإسرائيلي. فهدمت الحركة من فوزها أن غالبية الشعب الفلسطيني يعارض بقوة مشاريع التسوية التي تتنازل عن الثوابت، وأن أي طرف يواجه العداء الأمريكي والإسرائيلي يقابل بتركية جماهيرية فلسطينية وعربية، وأن من يقف في وجه الاحتلال يلاقي التفافا شعبيا. أما الرأي القائل بأن فوز الحركة في تلك الانتخابات كان بمثابة تعبير احتجاجي على أداء حكومات فتح السابقة أكثر من كونه تاييدا لبرنامج حماس، فترفضه الحركة بشدة حيث يقول القيادي الشاب عدنان منصور من حماس: «هذا الطرح يعتبر أن الشعب الفلسطيني غير واع للبرامج التي انتخب على أساسها، ونحن نقول أن الشعب عندما اختار حماس اختارها لبرنامجها، وليس تاديبا لاحد، وإن كان هذا عاملاً مؤثراً، والدليل على ذلك أن هناك برامج أخرى طرحت من قبل الطريق الثالث وقائمة مصطفى البرغوثي وهي لا تمثل الحكومات السابقة ولكنها لم تلاق نجاحاً مثل حماس»^{٦٦}.

على الرغم من ذلك تعترف حماس بأن نتائج الانتخابات لم تكن غير مفاجئة لها حيث أقرت بذلك على لسان الكثير من قياداتها بعد ظهور نتائج الانتخابات مثل هنية والزهار

٦٥. أنظر للبرنامج الانتخابي للحركة المنشور في الموقع الإلكتروني للمركز الفلسطيني للإعلام.

٦٦. عدنان عصفور، مقابلة شخصية، حزيران/يونيو ٢٠٠٦، نابلس.

ومشعل و خالد سليمان الذي قال: «بصراحة، نحن في حماس فوجئنا بالنسبة التي حصلنا عليها، وهذا أدى إلى القفز بحماس من خارج نظام الحكم إلى داخله، وكنا نتوقع أن نبدأ بمعارضة قوية، ومن ثم نشارك بشكل جزئي في الحكومة، وبعد ذلك يمكن أن تقود حماس الحكومة الفلسطينية». ولكنه بنفس الوقت يضيف: «بالرغم من أن لهذه القفزة آثارها إلا أن حماس لديها رصيد ومخزون من الخبرة النوعية يمكنها من لعب هذا الدور وقيادة هذه المرحلة»^{٦٧}.

عبر مشاركتها بالانتخابات استطاعت الحركة إرضاء جمهورين: الأول يتمثل بمؤيديها وأتباعها في الداخل والخارج الذين أيدوا مشاركة الحركة بالانتخابات وراوا أنها تمتلك البرنامج والقدرة والموارد والرصيد الجماهيري لأن تؤثر على بنية وتوجهات السلطة الوطنية وأن تعمل على تصويب مسارها، وأن تصون خيار المقاومة ضد الاحتلال، في ظل قناعة هذا الجمهور بأن حماس لن تتنازل أو تساوم على مبادئها وبرنامجها المقاوم. أما الجمهور الثاني فيتمثل بالقطاعات المستقلة وتلك المتعاطفة مع حركة فتح والفصائل الأخرى والتي ضاقت ذرعاً عبر السنين بالسلطة وبحركة فتح بسبب أدائهما السلبي في عمليتي التحرر والبناء، ما جعل هذه المسألة حاضرة بقوة ووضوح في برنامج الإصلاح والتغيير الذي تبنته الحركة في الانتخابات ولاحقاً في برنامج الحكومة الذي قدمه رئيس الوزراء إسماعيل هنية للرئيس محمود عباس آذار/مارس ٢٠٠٦ وأعاد تأكيده في برنامج حكومة الوحدة في آذار/مارس ٢٠٠٧.

عبر الانتخابات التي مكنتها من الدخول إلى النظام السياسي حاولت حماس أن تمزج بين رغبتين: الأولى اكتساب شرعية سياسية طالما حُجبت عنها داخليا وخارجيا منذ نشأتها، والثانية تمكين الحركة من التأثير على طبيعة النظام السياسي القائم (السلطة الوطنية ومنظمة التحرير الفلسطينية) من الداخل من حيث بنيته ومواقفه وسياساته وكذلك تجاه العلاقة مع إسرائيل والعالم الخارجي. ومن خلال هاتين الرغبتين اعتقدت الحركة أنه سيكون بمقدورها (وبشكل يميل إلى السطحية والبراءة السياسية) أن تحقق ما أسمته بالمزاوجة بين المقاومة والحكم، الأمر الذي أدخل الحركة نفقا لا يبدو أنها ستخرج منه قبل إعادة النظر بمدى واقعية هذا الطموح الصعب والمعقد.

أما المعنى السياسي لفوز حماس بالانتخابات التشريعية وصعودها للحكم فتمثل بانتقال الخلاف بينها وبين فتح والسلطة إلى مستوى جديد كونها أصبحت القوة السياسية الأولى، مع أنها نشأت خارج منظمة التحرير، تلك المنظمة التي طالما نُظر إليها على أنها تمثل جميع الفلسطينيين. ففوز الحركة بالانتخابات، مضافا إليه عدم وضوح مدى تمثيل

٦٧. خالد سليمان، مقابلة شخصية، أيار/مايو ٢٠٠٦، نابلس.

المنظمة والعلاقة بينها وبين السلطة، أدى إلى إثارة موضوع المنظمة من جديد، وخاصة أنه بعد الانتخابات لم يُعد بإمكان أي طرف أن يقصي أي طرف آخر، وأصبح من الملح أكثر من أي وقت مضى إيجاد صيغة ما للتعايش بين مختلف الأطراف.

في هذه الأجواء، وصلت حركة حماس إلى السلطة في إطار سعيها لتغيير الموازين الداخلية للنظام السياسي الفلسطيني، ولكن هذه المرة ليس عبر تمييزها عن فتح، وإنما عبر اختلاف الدور الذي ستقوم به، فإن كان التوافق والانسجام بين المنظمة والسلطة ممكن في ظل حركة فتح في السابق، فهذا الانسجام لم يعد ممكناً بعد مجيء حماس للسلطة بقيادة السلطة لم تعد هي نفسها قيادة المنظمة، وعلى ذلك فإن تحديد وضبط الصلاحيات بين كلا الطرفين أصبح أمراً تفرضه مقتضيات الشراكة السياسية والتي هي ليست طوعية إلى حد كبير. وبغرض التعاطي مع هذه الإشكالية استمرت حماس بمطالبتها بإصلاح المنظمة من أجل الدخول إليها، رغم أن ذلك لن يحل إلا نصف المشكلة، إذ أن دخول حماس إلى السلطة لم يرافقه توتر بين المنظمة والسلطة، وإنما بين قيادة السلطة نفسها، أي بين الحكومة الفلسطينية التي شكلتها حماس ورئاسة السلطة التي تسيطر عليها فتح.

٤. تباين في الاجتهادات وثبات في المواقف

منذ مشاركة حماس وفوزها بالانتخابات برزت اجتهادات مختلفة داخل الحركة اقتضتها البراغمية السياسية، اتسم بعضها بالمرونة كالأستعداد لقبول تهدئة مع إسرائيل وعقد تفاهات غير مباشرة معها والدخول بشراكة سياسية مع فتح والآخرين وتلبيّن الموقف من منظمة التحرير ومن الاتفاقيات التي وقعتها مع إسرائيل عبر «احترامها» والأستعداد للتعامل مع الدول الغربية إلى غير ذلك من القضايا.

هذه الاجتهادات «المرنة» قابلها اجتهادات أخرى اتسمت بدرجة أقل من المرونة تجاه مختلف القضايا كرفض الاعتراف بإسرائيل (وهذا الموقف يحظى إجمالاً بقبول واسع وربما بإجماع داخل الحركة) والتأكيد على رفض الاتفاقيات الموقعة مع الجانب الإسرائيلي والإبقاء على علاقة ندية مع منظمة التحرير ما لم يتم إصلاحها^{٦٨} ورفض التنازل عن المقاومة المسلحة وعن المكاسب السياسية والأيديولوجية للحركة والتي يمكن أن تفهم من البعض بعدم الأستعداد لتغليب المصلحة الوطنية العامة على مصلحة الحركة.

من الضروري هنا التنويه إلى أن الآراء والاجتهادات التي تُعبّر عنها قيادات حماس من هذا التوجه أو ذاك بين وقت وآخر لا تعكس بالضرورة انسجاماً دائماً بين أصحاب هذه التوجهات إزاء مختلف القضايا، رغم التقاطعات التي يمكن ملاحظتها فيما بينها تجاه قضية

٦٨. وزير الزراعة محمد الآغا، مقابلة، الموقع الإلكتروني للمركز الفلسطيني للإعلام، ١٤/٠٧/٢٠٠٧.

أو أخرى. فعلى سبيل المثال يمكننا أن نجد «المرونة» و «التشدد» في ثنايا مواقف شخص واحد من قيادات الحركة ولنا أمثلة على ذلك فيما قاله موسى أبو مرزوق حول موضوع الشراكة السياسية مع حركة فتح، ومسألة الاعتراف بإسرائيل في التعليقين التاليين تباعاً:

التعليق الأول:

«الحركة قدمت الكثير من التنازلات كتنازل إسماعيل هنية عن رئاسة الوزراء وهو رئيس الكتلة الأكبر المنتخبة في المجلس التشريعي الفلسطيني، وقدمت الحركة أيضاً تنازلاً فيما يتعلق بالموازين فـ “حماس” يحق لها أربع عشرة حقيباً في الحكومة، وقبلت بتسع حقائب، ووافقت على أن يخرج من الوزارة كل رموزها الأساسيين الموجودين في الوزارة الحالية، وأن لا يعين رموز سياسية كبيرة في مجلس الوزراء»^{٦٩}.

التعليق الثاني:

حماس «مستعدة لأي تغيير وأي مرونة وفي كل شيء، إلا الاعتراف بإسرائيل سواء كان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، من سبقونا اعترفوا بإسرائيل ولم يحققوا شيئاً»^{٧٠}.

كما نجد اجتماع «الاعتدال» تجاه المسائل السياسية و «التشدد» تجاه القضايا الاجتماعية في ثنايا مواقف شخص واحد من قيادات حماس كما هو الحال بالنسبة للنائب المقدسي عن حماس محمد أبو طير في التعليقين التاليين:

«إن دخول حماس الانتخابات هي خطوة استراتيجية وليست تكتيكية، وكذلك إمكانية التفاوض مع الكيان الصهيوني، وإن حماس ستدير المفاوضات بشكل أفضل من الآخرين، وإنها تقبل بقواعد لعبة جديدة في الصراع، وإن الإلغاء لجمل من ميثاق حماس والمتعلقة بتدمير الدولة الصهيونية والسيطرة على الأرض من النهر إلى البحر وكلمة الجهاد كلها ليست تكتيكية وإنما هي تغيير استراتيجي، وأن المقصود بالمقاومة في برنامجها الانتخابي ليس المقصود - بالضرورة - السلاح واستخدام القوة»^{٧١}.

وفي موقف آخر للنائب المقدسي ولكن في المضمار الاجتماعي هذه المرة أعرب أبو طير عن تأييده لتطبيق قوانين مستمدة من الشريعة الإسلامية إزاء المسائل الاجتماعية كفصل الذكور عن الإناث في المدارس وارتداء المرأة للحجاب ومنع بيع الكحول وغير ذلك^{٧٢}.

٦٩. مقابلة مع موسى أبو مرزوق، الموقع الإلكتروني للمركز الفلسطيني للإعلام، ١٧/٠٢/٢٠٠٧.

٧٠. نفس المصدر.

٧١. النائب في المجلس الجديد الشيخ محمد أبو طير لصحيفة هآرتس الإسرائيلية، ورد في الموجز السياسي للمنتدى السياسي الفلسطيني ٢١/١/٢٠٠٦.

72. "Hamis to Impose Sharia Law in Palestinian Territories: Hamas: Separate classes for girls and boys", Globe and Mail, January 28/ 2006

ويمكننا أيضاً أن نجد قيادات من التوجهين المختلفين «المعتدل» و «المتشدد» داخل الحركة تتفق مواقفها في موضوع ما، كما يمكننا أن نجد قيادات من نفس «التوجه» داخل الحركة تبني مواقف متباينة إزاء امر ما. فتصريحات كل من محمود الزهار من جهة، وغازي حمد أو أحمد يوسف من جهة أخرى إزاء الاعتراف بإسرائيل أو موضوع المقاومة المسلحة هي على درجة كبيرة من التطابق ولا تتيح المجال للاعتقاد بأنه تفصلهما خلافات جدية إزاء هذه القضايا. ودليل على هذا التماثل ما قاله الاثنان في تعليقهما على إمكانية التفاوض مع إسرائيل وإمكانية الاعتراف بها، حيث يقول الزهار تباعاً:

«المفاوضات ليست حراماً.. ولكن الجريمة السياسية هي عندما نجلس مع الإسرائيليين ونخرج بابتسامات عريضة ونقول للفلسطينيين أن هناك تقدماً والحقيقية غير ذلك. نحن لا نريد أن نخدع الشعب الفلسطيني ولذلك نرى أن الوسيلة التي استخدمت في السابق كهدف استراتيجي... عندما قيل أن التفاوض خيار استراتيجي.. هي عندنا وسيلة وليست هدفاً»^{٧٣}.

وبخصوص الموقف من إسرائيل يقول الزهار «متفقون مع الفصائل الفلسطينية على أن حدود الـ١٩٦٧ هي حدود يمكن أن نقيم عليها دولة حتى لا ندخل في خلاف فلسطيني داخلي حول حدود الدولة الفلسطينية، ولكن لكل جهة آمال وطموحات،» (من يعتبر ذلك هو غاية المراد من رب العباد) «فله الحق، ومن يرى هذا جزءاً من حقه فأيضاً له الحق»^{٧٤}.

ويعبر غازي حمد عن المواقف ذاتها تجاه الأمرين بالقول تباعاً:

«تنظر حماس للمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية من باب سياسي، إذ لا ترتبط المفاوضات لدى حماس بالموضوع العقائدي أو الأيديولوجي، حيث يسمح الدين الإسلامي بإجراء مفاوضات مباشرة مع الأعداء»^{٧٥}.

«رفضت حماس الاتفاقيات لأن فيها اعتراف بإسرائيل وانتقاص للحقوق الفلسطينية وتخلي عن المشروع الوطني... من الصعب أن تلتزم حماس بالاتفاقيات مع إسرائيل، فهي اضطرت في اتفاق مكة قبول احترام الاتفاقيات من أجل إنجاح حكومة الوحدة الوطنية فقط، لكن قناعات حماس عكس تلك الاتفاقيات لذلك لا يمكن أن تقبل بها وخاصة مسألة الاعتراف بإسرائيل»^{٧٦}.

٧٣. محمود الزهار، صحيفة الرسالة، ٢٦ كانون ثاني/يناير ٢٠٠٦، العدد ٣٨١

٧٤. محمود الزهار، مقابلة تلفزيونية مع قناة العربية بتاريخ ٨/٤/٢٠٠٦.

٧٥. غازي حمد، مقابلة شخصية، آذار/مارس ٢٠٠٨.

٧٦. غازي حمد، مقابلة شخصية، غزة، تشرين ثاني/نوفمبر ٢٠٠٧

هذه المواقف التي تتخذها قيادات الحركة هي ليست بالضرورة أمر متفق عليه بالمطلق داخلها، فمجال تقدير الموقف من هذه القضايا سواء كان ذلك بالاتفاق أو بالاختلاف حولها هو مجال واسع جداً لكون القضايا ذاتها شديدة التعقيد أصلاً من ناحية، ولكون الحركة تمتلك مقومات من التنوع الداخلي يتيح وجود مثل تلك الاجتهادات والآراء إزاء مختلف الأمور من ناحية أخرى. أما التباين الذي يظهر بين رأي وآخر ويجعل البعض يعتقد بوجود «معتدلين» و «متشددين» فهو يعود برأينا إلى أمرين:

الأول احتكام مواقف قيادات وسياسيي الحركة من مختلف المسائل إلى اعتبارات سياسية متغيرة وليس إلى اعتبارات أيديولوجية جامدة وهذا يُوسّع من مساحة الاجتهاد داخل الحركة، ويتيح بالتالي مجال رحب من الاختلاف وعدم التطابق فيما بين قياداتها ولكن في نطاق ما تسمح به الحركة من اختلاف حول كل القضايا ما عدى مسألة الاعتراف بإسرائيل، والتي هي خط أحمر لا ينبغي أن يتجاوزه أحد.

والأمر الثاني يتمثل بالتطورات المحلية والخارجية المحيطة بالحركة كأوضاع البلاد وموقف كل من فتح والمنظمة والأطراف الإقليمية والدولية من حماس ومقاطعة الدول الغربية لها وإدراجها في قائمة الإرهاب وكذلك عدم جدية إسرائيل بالعملية السلمية واستمرار الاحتلال والتضييق على الشعب الفلسطيني وضعف الدعم العربي والإسلامي للفلسطينيين، إضافة إلى وجود جزء هام من قيادة الحركة في الخارج وما يترتب على ذلك من ضغوطات. هذه العوامل جميعها ذات آثار كبيرة على المواقف السياسية للحركة وعلى تباين الآراء داخلها، ولأن هذه العوامل متباينة من حيث قوتها وانعكاساتها ودرجة تأثيرها فإنه من البديهي أن تنعكس آثارها بشكل متباين أيضاً على مواقف وآراء قيادات الحركة تجاه المسائل السياسية ذات العلاقة ببنية وتوجهات النظام السياسي الفلسطيني الراهن وآفاقه المستقبلية.

٥. تجربة حماس في الحكم: الحكومة العاشرة كنموذج

أول التحديات التي واجهتها حماس بعد الانتخابات تمثلت بتشكيل الحكومة التي تعثرت ترجمتها على الأرض حيث فشلت الحركة في استقطاب القوى السياسية الأخرى للمشاركة وذلك لعدم وجود برنامج سياسي متفق عليه بين حماس وتلك القوى وخاصة حركة فتح وهذا حال دون تشكيل حكومة وحدة وطنية، وحدى بحماس بالتالي لأن تشكل الحكومة لوحدها مع بعض «المستقلين».

لم تبدي حماس مرونة كافية تتيح لفتح والآخريين المشاركة في الحكومة تماما كما أن الآخريين تشبثوا برفضهم المشاركة لاعتبارات احتكم إليها الطرفين هي سياسية بالمقام الأول. فبالنسبة لحماس جاء موقفها في هذا الأمر غير منسجم تماما مع ما كانت تطرحه الحركة في أدبياتها وفي تصريحات قياداتها، والتي أكدت مرارا على أن «ساحة العمل الوطني الفلسطيني تتسع لكل الرؤى والاجتهادات» في مقاومة الاحتلال، وأنها ستسعى «إلى التعاون والتنسيق مع جميع القوى والفصائل والفعاليات... وأنه مهما بلغت الخلافات في وجهات النظر أو تباينت الاجتهادات في ساحة العمل الوطني، فإنه لا يجوز بحال من الأحوال أن يُستخدم العنف أو السلاح لفض المنازعات»^{٧٧}. هذا ما دأبت الحركة على التأكيد عليه نظريا أما ما حصل على الأرض فكان غير ذلك وجاء ليعمق الهوة أكثر بين حماس والفصائل السياسية الأخرى.

مقاطعة الفصائل الفلسطينية لحكومة حماس

رفضت العديد من الفصائل الفلسطينية المشاركة في الحكومة التي بدأت حماس السعي لتشكيلها بعد فوزها بالانتخابات اعتقادا من هذه الفصائل بأن مواقف حماس من الكثير من القضايا السياسية غامضة وخاصة موقفها من منظمة التحرير، وقد عبرت حركة فتح عن أسباب رفضها المشاركة في الحكومة على لسان عزام الأحمد عندما قال: «لن تشارك فتح في الحكومة المقبلة، إلا إذا أقرت حماس ببرنامج منظمة التحرير وهو البرنامج المرحلي للمنظمة والمقر في المجلس الوطني، والذي على قاعدته تم توقيع اتفاقية أوسلو، وما تبعها من اتفاقيات وتفاهات طابا، ووأي ريفر، والاعتراف المتبادل، وخارطة الطريق، المشروع الوحيد المطروح حاليا لإحياء عملية السلام، والذي تضمن إجراء انتخابات المجلس التشريعي التي خاضها الجميع على أساسها»^{٧٨}.

٧٧. الموقع الإلكتروني للمركز الفلسطيني للإعلام، التعريف بمواقف حركة حماس، الرابط <http://www.palestine-info.info>

٧٨. صحيفة الأيام، ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٦.

كما فعلت الشيء ذاته بقية الفصائل، فالجبهتين الشعبية والديمقراطية وحزب الشعب قرروا عدم المشاركة في الحكومة التي شكلتها حركة حماس بسبب عدم تضمين البرنامج الحكومي نصاً صريحاً وواضحاً يعتبر منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني^{٧٩}، إضافة بالطبع إلى عدم رغبة هذه الفصائل في إغضاب حركة فتح. ما ينبغي التنويه اليه هنا هو أن حماس لم تنظر إلى موضوع مشاركة الفصائل الأخرى بدرجة كبيرة من الجدوية وذلك لصغر حجمها جماهيرياً ولحدودية تأثيرها في الحياة السياسية الفلسطينية، هذا إلى جانب أنها منضوية تحت المظلة (أي منظمة التحرير الفلسطينية) التي لا ترغب حماس الاستغلال تحتها بحالتها الراهنة.

نظرت حماس إلى الفصائل الفلسطينية بمستويين: الأول ارتبط بحركة فتح فعلى الرغم من تأكيد حماس على العلاقة المميزة مع حركة فتح على اعتبار أن الفصيلين، فتح وحماس هم «شركاء في المقاومة وشركاء في الوطن، وأن تعزيز العلاقة بينهما هي قوة للشعب الفلسطيني وقضيته»^{٨٠}، إلا أن حماس أرادت أن تتعامل مع فتح بنديّة سياسية تمكنها في المستقبل من المشاركة الفاعلة وأن تتمتع بامتلاك جزء من «الفيديو السياسي» في إدارة شؤون الحكم لكونها الطرف الأقوى الفائز بالانتخابات، هذا جعل عرضها على حركة فتح المشاركة بالحكومة يبدو على أنه أقرب لأن يكون كرماسيا (في نطاق الحفاظ على المصلحة الوطنية) أكثر من كونه أمر تستحقه حركة فتح سياسياً من وجهة نظر حماس.

أما المستوى الثاني فارتبط بالفصائل الأخرى والتي اعتبرتها حماس هامشية حيث نظرت إليها كفصائل خفيفة الوزن جماهيرياً وسياسياً، وإن أي تفاهم مع حركة فتح يمكن أن يعني تجاوز تلك الفصائل بسهولة، وقد عبّر عن هذا التوجه موسى أبو مرزوق حين قال «إن حركتي «حماس» و«فتح» تشكلان الأغلبية الكبيرة في المجلس التشريعي حيث حصلنا في الانتخابات التشريعية الأخيرة على نسبة تزيد عن ٩٣ بالمائة»^{٨١}. وقد كانت حماس أكثر وضوحاً في موقفها غير اللين تجاه الفصائل الأخرى لاحقاً عندما استذكرت الحوارات التي دارت في مكة ودمشق وسبقت تشكيل حكومة الوحدة في آذار/مارس ٢٠٠٧، حيث وجهت حماس اللوم لتلك الفصائل واتهمتها بالتطرف وعدم الامتثال لحماس لموافقتها على إشراكها في الحكومة وعرضها عليها نسبة تمثيل وزارية أكبر بكثير من حجمها الحقيقي الذي أوضحته الانتخابات، حيث يقول أبو مرزوق بهذا الصدد:

«في حواراتنا.. حصلت الفصائل الفلسطينية والمستقلون على تسعة مقاعد (خمسة

٧٩. صحيفة الأيام، تصريحات لكايدي الغول القيادي في الجبهة الشعبية وتيسير خالد من الديمقراطية وبسام الصالحي أمين

عام حزب الشعب، ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٦.

٨٠. مقابلة مع موسى أبو مرزوق، المركز الفلسطيني للإعلام بتاريخ ٢٠٠٧/٧/٢.

٨١. نفس المصدر

للمستقلين وأربعة للفصائل)، وهذا يعني أنهم حازوا على ٣٧ بالمائة من مقاعد الحكومة، في حين أن نسبتهم في المجلس التشريعي لا تتجاوز الـ ٧ بالمائة، وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على حرصنا على إشراك جميع القوى والفصائل في القرار الوطني».

ويضيف أبو مرزوق: «ما خرجنا به من انطباع أثناء الحوار هو أن بعض الفصائل كانت أشد تطرفاً من «فتح» في طرحها فيما يتعلق بالمشترك السياسي، ووجدنا أن تلك الفصائل تتحدث بلغة، لم تكن قريبة من لغة «فتح» الجديدة بالنسبة للتوافق الفلسطيني»^{٨٢}.

وأمر آخر تشير إليه حماس لدعم وجهة نظرها بأن حركتي حماس وفتح هما الفصيلان الأساسيان وأن الاتفاق بينهما من شأنه أن يقود إلى تجاوز الفصائل الأخرى هو عدم استقلالية هذه الفصائل وسهولة تبعيتها للفصيلين الكبيرين بلغة الحسب السياسي حيث تقول حماس بهذا الصدد «في الحوارات التي كانت تعقد بمشاركة الفصائل الفلسطينية، كان هناك استقطاب «حمساوي» وآخر «فتحاوي» لتلك الفصائل، بعض الفصائل تقف بجانب حماس وبعضها إلى جانب فتح»^{٨٣}.

بالمحصلة شكلت حماس وحدها الحكومة الأمر الذي ترتب عليه فرض حصار إسرائيلي ومقاطعة دولية قاسية وظروف حياتية داخلية صعبة، واستمرار اتساع الفجوة بين حماس وحكومتها من جهة والآخرين داخليا وخارجيا من جهة أخرى، لا سيما بين الحركة وحكومتها والرئاسة الفلسطينية ممثلة بالرئيس عباس ومن خلفه حركة فتح، وكان جلياً في حينه صعوبة تعايش البرنامجين السياسيين المتعارضين اللذين مثلتهما طرفي نظام الحكم. وادى هذا في نهاية المطاف إلى إضعاف قدرة حماس وحكومتها على العمل ومع الوقت خلق لديها قناعة بأنها لن تستطيع أن تحكم لوحدها وأن الشراكة السياسية مع حركة فتح هي قدر لا مناص منه لتخفيف وطأة عدم مقبوليتها السياسية في الداخل والخارج على الرغم من أنه تم انتخابها ديمقراطياً. ما عنته هذه الحقائق بالنسبة لحماس أن فوزها بالانتخابات وامتلاكها هذا الرصيد الديمقراطي هو ليس بالضرورة الرصيد الأكثر فاعلية الذي يمكن الاحتماء به في رهانها على استمرار مسيرتها السياسية نحو تحقيق أهدافها. من هذه الزاوية جاء قبول حركة حماس بالصيغة الجديدة الأكثر مرونة للشراكة السياسية التي تضمنتها اتفاق مكة ولاقت تجسيدها بحكومة الوحدة التي تم تشكيلها في آذار/مارس عام ٢٠٠٧.

٨٢. نفس المصدر

٨٣. نفس المصدر

أداء حكومة حماس

في مجال الإدارة العامة وجهاز الخدمة المدنية

يعد هذا المجال من المجالات الهامة بالنسبة لحماس، ولأية حكومة أخرى وفي أي نظام سياسي، وذلك لإمكانية التأثير عبره على توجهات المواطنين لا سيما عبر التعليم والخدمات والسياسات الاجتماعية الأخرى، التي طالما نظرت إليها الحركة كمعامل مغلقة لحركة فتح ولرجالات السلطة الفلسطينية وكبؤر للفساد والمحسوبية وعدم الفاعلية وسوء الأداء، ما جعلها في دائرة اهتمام الحركة بغرض «التغيير والإصلاح» حسب ما جاء في برنامجها الانتخابي. وانسجاماً مع ذلك وكما هو متوقع من أي حزب يفوز بالانتخابات بدأت الحركة ومنذ استلامها السلطة بعمليات تعيين في مختلف الوزارات^{٨٤}. وتمت عملية التوظيف أحياناً دون التقيد بقانون الخدمة المدنية واللوائح الناظمة له، والذي يقضي أن تتم تلك العمليات بشكل شفاف وفق إجراءات وتعليمات محددة زمنياً ووفق شروط محددة لعدد ونوع الشواغر التي يراد تعبئتها وطريقة اختيار الأنسب لتلك الشواغر^{٨٥}. وبخصوص التعيينات من الفئات العليا في السلطة كالوكلاء والمدراء العامين، والتي نص القانون على ضرورة أن يرفع مجلس الوزراء قوائم بأسماء الأشخاص الذين يراد تعيينهم إلى رئيس السلطة لكي يمنح موافقته عليها وتأتي على صيغة مرسوم رئاسي، فلم تقيد حركة حماس بذلك عندما أصدر مجلس الوزراء في الفترة ذاتها (الأشهر التسعة الأولى) ما لا يقل عن مئة قرار تعيين حصل منها ٢٤ فقط على موافقة رئيس السلطة لكون معظمها برأيه جاء مخالفاً لقانون الخدمة المدنية.

فُهم من عدم مراعاة الإجراءات «الصحيحة» في التعيينات تغليب الحركة لمكاسبها وهذا ناقض برنامجها الانتخابي والحكومي الذي وعدت الجمهور عبره بأن تحارب «الفساد والمحسوبية» والوقوف ضد «التعيينات الجائرة» وضد التوظيف على أسس سياسية، الأمر الذي استساغه الجمهور وكافأ الحركة عليه في الانتخابات، حيث تبوّأت قضية الفساد مكانه عاليه في أولويات الجمهور واتضح ذلك في إعلان ٢٥٪ من الناخبين أنها القضية الأهم بالنسبة لهم، حيث منح ٧١٪ من هؤلاء أصواتهم لقائمة «الإصلاح والتغيير»^{٨٤}.

٨٤. بلغت التعيينات التي قامت بها الحكومة في الأشهر التسعة الأولى من عمرها (آذار/مارس - كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٦) ما لا يقل عن عشرة آلاف وظيفة جديدة كان لنصيب أجهزة الأمن منها ٥٥٠٠ وظيفة وللتربية والتعليم والصحة ٣٥٠٠ وظيفة وللمرافقين والمؤسسات الأخرى للسلطة ١٠٠٠ وظيفة من بينها ٥٥٠ وظيفة يعقود أجريت في بعض منها وخاصة في مجالي الصحة والتعليم مسابقات وإعلانات في الصحف [جاء ذلك في مداخلة قدمها القائم بأعمال وزير المالية في ندوة نظمها مركز القدس للإعلام والاتصال بعنوان "الأداء المالي للسلطة الوطنية خلال عام، تساؤلات ونقاشات". رام الله ٥/٣/٢٠٠٧، فندق جراند بارك

٨٥. نص قانون الخدمة المدنية الفلسطيني لسنة ١٩٩٨ أن تضمن عملية التوظيف الوضوح والشفافية للمتقدمين للوظائف، وذلك عبر الإعلان عن الشواغر في صحيفتين يوميتين على الأقل مع ضرورة الإشارة إلى نوع الوظيفة وما تحتاج إليه من مؤهلات. انظر قانون الخدمة المدنية من مادة رقم ١٤ حتى مادة رقم ٣٢.

بينما ١٩٪ فقط منهم لقائمة حركة فتح^{٨٦}. كان هذا بمثابة إشارة قوية بأن ثقة الجمهور بقدرة حماس على معالجة موضوع الفساد هي أعلى من ثقتهم بقدرة حركة فتح التي «حكمت» البلاد على تحقيق ذلك.^{٨٧}

هدفت حماس من هذه التعيينات إلى تعزيز حضورها العددي والكيافي في المؤسسات الرسمية للنظام القائم بعد سنوات طويلة من مقاطعته وذلك رغبة منها في تحقيق هدفين: الأول أني يتمثل بتوفير فرص عمل لمقربي الحركة، والثاني بعيد المدى يتمثل بالتأثير على بنية وتوجهات تلك المؤسسات والأجهزة لتدعم وتساند سياسات ومبادرات وبرامج الحكومة والتي من المرجح أن تعكس أفضليات ورؤى الحركة تجاه مجمل القضايا الداخلية، والتي رأت الحركة أنها تمتلك المهارة والفاعلية اللازمة للتعامل معها. هذين الهدفين لا يتنافيان مع تقاليد أنظمة الحكم، بما فيها الديمقراطية التي ترافق انتقال السلطة من حزب لآخر ولكن شريطة أن تكون نزيهة وشفافة. أما حكومة حماس فقد تبنت أشكالا لم تكن على الدوام نزيهة وشفافة كالأحلال الوظيفي وتعيين وكلاء وزارات جدد وإحالة الوكلاء إلى مستشارين للوزير واستحداث مسميات جديدة في بعض الهيكلية التنظيمية في بعض الوزارات بشكل مخالف للنظام لأنه لا يجوز إحداث أي تعديلات على هيكل الوزارات إلا بعد مرور عامين على إقرارها، وتعيين موظفين جدد وعدم فتح الأولوية للموظفين الموجودين أصلاً وذلك دون إجراء مسابقات أو إعلانات في الصحف المحلية، وأخيراً عبر سحب الصلاحيات من بعض الموظفين وتحويلهم إلى مستشارين آخرين بصلاحيات تغطي على صلاحيات المستشارين أو الوكلاء الموجودين^{٨٨}، تماماً كما فعلت السلطة الوطنية في السابق عندما ترأستها حركة فتح.

تشير الطريقة التي تعاطت بها حكومة حماس مع قطاع الخدمة المدنية إلى ثابت ومتغير في أن، يتمثل الثابت ببلجوء الحركة إلى استخدام ذات الوسائل التي استخدمتها حركة فتح في فترة حكمها السابقة، وهذا يعني أن حماس لم تختلف من هذه الناحية عن فتح أو عن غيرها من الأحزاب التي تستلم السلطة وتأتي بمؤيديها إلى أجهزة الدولة ومؤسساتها. أما الاختلاف فيتمثل بحقيقية أن حماس انطلقت إلى السلطة على أساس برنامج يهدف إلى إصلاح أحوالها ولتعزيز النزاهة والشفافية والمهنية واحترام القانون،

٨٦. أنظر استطلاعات الرأي العام التي تجريها المراكز البحثية في فلسطين ومنها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية وخاصة استطلاع يوم الانتخابات التشريعية الثانية والذي أجري في ٢٥ كانون ثاني/يناير ٢٠٠٦.

٨٧. بهذا الصدد يرى الدكتور إبراهيم إبراش أن حركة حماس تستخدم نفس وسائل فتح فيما يتعلق بالتعيينات ما يكشف أن فساد السلطة لم يكن سبباً أساسياً في دخول الحركة للنظام السياسي، وأنه قد يكون سبباً في تصويت الناس لصالح حماس، كما يلاحظ إبراش أنه حتى اليوم لم تفتح حركة حماس أي ملف من ملفات الفساد التي ملأت الدنيا ضجيجاً عنها، بل وخلال فترة حكمها القصيرة في غزة ظهرت طبقة منتفخة وفسادة شبيهة للطبقة التي ظهرت في عهد السلطة.

٨٨. محمود دودين، الأداء الإداري للمجلس التشريعي الثاني، معهد الحقوق/ جامعة بير زيت ٢٠٠٧.

الأمر الذي يصعب القول أن حكومة حماس التزمت به بالقدر الكافي وكما كان مأمولاً منها من قبل الجمهور الذي أوصلها للحكم والذي توقع منها أن تتبنى نهجاً للحكم والإدارة يختلف عن نهج حكم سابق سئمه الفلسطينيون ووصلت حماس للحكم عبر انتقاده بشدة.

في مجال الأمن

ارتدى موضوع الأمن منذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية في ١٩٩٤ أهمية كبيرة وذلك لما له من علاقة وطيدة بالاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل وبالظروف الإقليمية والدولية المحيطة وبانعكاساته على الفصائل الفلسطينية المسلحة من حيث قدرتها على ممارسة نضالها على الأرض. فقد مثل الأمن حيزاً كاشفاً لتناقضات وتعقيدات الخلافات السياسية الفلسطينية الداخلية وخاصة بين السلطة الوطنية وكلا من حركتي حماس والجهد الإسلامي، فالإيفاء بالالتزامات الأمنية من قبل السلطة الوطنية كان بمثابة المحك الفعلي من منظور إسرائيل للدلالة على صدق الفلسطينيين في الوصول إلى تسوية سياسية معها، وبقيت قضية الأمن بالمقابل بالنسبة لكل من حماس والجهد الإسلامي الحيز الذي أرادت هذه الحركات من خلاله أن تُفسد وتعطل العملية السلمية بين السلطة وإسرائيل. في هذا السياق لاحقت الأجهزة الأمنية للسلطة الوطنية منذ تأسيسها حتى اندلاع انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠ نشطاء حركتي حماس والجهد وزجت بعضهم في السجون وقضت عدد منهم فيها، ما زاد علاقة التوتر السياسي بين السلطة الوطنية وهاتان الحركتان وبرامجهما السياسية. أما بعد اندلاع الانتفاضة فقد اختلف الأمر وخاصة بعد استهداف إسرائيل لمقرات وأفراد الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الوطنية ولمختلف فئات الشعب الفلسطيني وبعد توقف التنسيق الأمني بين السلطة وإسرائيل وبعد أن ساد إحساس لدى الجميع بأن العملية السلمية السياسية قد انتهت، واستمر الأمر كذلك حتى وفاة عرفات في نهاية عام ٢٠٠٤ واستلام محمود عباس رئاسة السلطة، والذي تم في عهده إحياء موضوع الأمن بقواعده القديمه وأعيد إحياء التنسيق الأمني بين السلطة الوطنية والجانب الإسرائيلي واحتل موضوع «إصلاح» الأجهزة الأمنية موقعا متقدما في أجندة الإصلاح العام وخاصة بسبب الضغوطات الخارجية.

أما نقطة التحول الحادة التي شهدتها موضوع الأمن فقد جاءت بعد فوز حماس بالانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦ وتشكيلها الحكومة والتي حاولت الحركة عبرها أن تنفذ برنامجها الانتخابي المنبثق أصلاً من قاعدة رفض السياسات السابقة للسلطة الوطنية ليس في الداخل فقط وإنما أيضاً في التعامل مع إسرائيل والأمن. فحماس بعد تشكيلها الحكومة تحولت من طرف يتأثر بالأجندة الأمنية إلى طرف أساسي من المفترض أن يؤثر بها ويشارك بصياغتها سواء كان ذلك من حيث بنية الأجهزة الأمنية أو من حيث وظيفتها ودورها وما تترتب على ذلك من انعكاسات داخلية وخارجية.

كان أول قرار اتخذه وزير داخلية الحكومة التي شكلتها حماس سعيد صيام تأسيس ما أصبح يعرف بالقوة التنفيذية أو المساندة وإجراء مجموعة من التعيينات في المراتب العليا في الوزارة. وجاء تشكيل هذه القوة بعد أن اصدر الرئيس عباس مرسوماً رئاسياً في ٦/٤/٢٠٠٦ بتعيين رشيد أبو شباك مدير أعمالاً للأمن الداخلي والذي يضم الأمن الوقائي والشرطة والدفاع المدني. تألفت هذه القوة الجديدة من أعضاء من الجهاز العسكري للحركة وأتمرت بتعليمات الوزير مباشرة، وقد دفعت تركيبة هذه القوة الأمنية البعض للاعتقاد بأنها بمثابة الذراع العسكري لحركة حماس داخل المؤسسة الأمنية الفلسطينية. ومما دعم مثل هذا القول استقلالية هذه «القوة» عن بقية الأجهزة الأمنية وقيادتها من أحد عناصر كتائب عز الدين القسام^{٨٩}.

جاء تشكيل هذه القوة كما تقول حماس من باب رغبتها بوقف حالة الفوضى التي عمّت البلاد في تلك الفترة وبإعادة الاعتبار لمكانة ودور حكومتها بعد أن أصبحت وفق تقديراتها دون صلاحيات وبعد ترسخ قناعة لديها بأنه لن يكون بمقدورها السيطرة على الأجهزة الأمنية والتعامل معها في ظل رفضها تنفيذ التعليمات الصادره لها بسبب ارتباطها المباشر مع مؤسسة الرئاسة وواجبها السياسية^{٩٠}.

وفي تعليق الحركة على الأحوال الأمنية للبلاد في ظل حكومة حماس وعدم مسؤولية حكومتها عن ذلك، يقول سعيد صيام:

«هناك مخطط يتم تمريره لخلق انطباع ورأي عام يقول: إنّ الفلتان الأمني قد ازداد في عهد الحكومة الحالية، وهنا تتساءل: هل الذي أحرق المجلس التشريعي ومجلس الوزراء والذي خطف نواب كتلة التغيير والإصلاح في الضفة الغربية، والذي أطلق النار على منزل نائب رئيس الحكومة الدكتور ناصر الدين الشاعر، والذين أساؤوا لرئيس الوزراء الفلسطيني على مرآى من العالم، والذين خرج إلى الشارع الفلسطيني لوضع العراقيل والمتاريس وإشعال الإطارات، ويعتدون على البنوك وعلى المؤسسات، هل من قام بكل ذلك له علاقة بالحكومة أو بحركة حماس؟!، أم أنه مسلسل الهدف منه إسقاط الحكومة،

٨٩. المصدر السابق

٩٠. في توصيف الحركة للظروف التي سادت البلاد ودفعت بحماس لأن تشكل القوة التنفيذية بقول القيادي والمسؤول الأول عن الأمن في حماس ووزير داخلية الحكومة المقالة:

«الوزير صيام: أولاً حالة الفلتان الأمني هي ليست وليدة اللحظة، والساحة الفلسطينية تعج بالفلتان الأمني منذ زمن الرئيس عرفات والحكومات السابقة. والإغتيال السياسي طال هشام يونس مسؤول التلفزيون الفلسطيني وطال خليل الزين مستشار الرئيس ياسر عرفات وطال أيضاً اللواء موسى عرفات والعديد من الشخصيات، كما تم خطف غازي الجبالي قائد الشرطة وجرى التحقيق معه، وطال الفلتان الأمني كذلك نبيل عمرو والذي يشغل اليوم منصب المستشار الإعلامي لابي مازن. ونحن حينما تسلمنا الوزارة كان هناك صراع موجود في داخل الساحة الفلسطينية بين فئات متصارعة، نحن جننا وحاولنا وقف هذا الفلتان أو الحد منه، وقمنا بتشكيل قوة تنفيذية لاقت ارتياحاً وترحيباً في الشارع الفلسطيني، وهنا ثارت ثائرة من يريد للفلتان الأمني أن يظل مسيطراً، لأن حالة الهدوء والاستقرار لا تخدم مصالح تلك الجهات التي تنتعش وتعيش في ظل هذه الفوضى وهذا الفلتان الأمني». مقابلة مع سعيد صيام، مركز الفلسطيني للإعلام، بتاريخ ٢٣/١٠/٢٠٠٦.

بحيث يصل الناس إلى قناعة بأنه إضافة لعدم توفر الطعام والراتب يعيش الشعب أيضاً في ظل حالة الفوضى والفلتان الأمني، وصولاً إلى القول بأن هذه الحكومة لا تختلف عن سابقتها؟! هذا هو المخطط الذي تقوده هذه الفرقة الانقلابية والمعروفة من قبل العناصر الشريفة في حركة فتح، من أجل إسقاط الحكومة. وفي النهاية الحكومة تتعرض لضغوطات شديدة، فهي لا تعمل في ظروف طبيعية، فأعضاءها يتعرضون للاغتيال والاعتقال والتضييق والحصار، هذا إضافة إلى الضغوطات التي تتعرض لها الحكومة، ولو أن هذه الحكومة أعطيت فرصتها لرأى الناس تغييراً جوهرياً في حياتهم، ولتحقق الكثير مما يطمح إليه شعبنا، وهذا ما لا يريده الانقلابيون»^{٩١}.

رغم أن هذه القوة تأسست كما تقول حماس لوضع حد لحالة الفلتان والفوضى الأمني التي عمّت البلاد، إلا أن الوضع الأمني استمر بالتدهور بعد تشكيل هذه «القوة». فقد بلغ عدد القتلى نتيجة الفلتان الأمني وفوضى السلاح والصراع السياسي حتى تشرين ثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، ٣٠٩ حالة قتل فيها ٢٢٤ في غزة و ٨٥ في الضفة، وذلك مقارنة بـ ١٧٦ حالة قتل خلال العام ٢٠٠٥، منها ٩٥ في غزة و ٨١ في الضفة^{٩٢}.

من زاوية الإصلاح الأمني لم يكن تأسيس هذه القوة خطوة إلى الأمام، فبدلاً من توحيد الأجهزة ومرجعيتها تم استحداث جهاز أمن جديد فصائلي (حمساوي) الولاء من وجهة نظر الآخرين ولا ينسّق مع الأجهزة الأخرى، ما جعله مخالفاً للقانون الذي يحظر إنشاء أجهزة مناوئة أو موازية للأجهزة الأمنية التي نصت عليها المادة الثالثة من القانون وهي قوات الأمن الوطني وجيش التحرير الوطني الفلسطيني، وقوى الأمن الداخلي، والمخابرات العامة^{٩٣}. أما قول حماس بأن هناك ما يبرر إنشاء تلك القوة وفق القانون فهو أمر خلافي لأن القانون يشترط أن تنضوي هذه «القوة» تحت أحد الأجهزة الثلاثة المشار إليها ولا يجوز لها الاستقلال عنها. والأمر الآخر الذي أثار تساؤلاً هو الجهة ذات الصلاحية لإنشاء مثل هذا الجهاز وتشير المادة التاسعة والثلاثين من القانون إلى تلك الصلاحية هي بيد رئيس السلطة باعتباره القائد الأعلى للقوات الفلسطينية وليس بيد وزير الداخلية. خضع هذا الأمر في السابق^{٩٤} إلى الكثير من الجدل حيث رأى البعض أن

٩١. مقابلة مع سعيد صيام، المركز الفلسطيني للإعلام، بتاريخ ٢٣/١٠/٢٠٠٦.

٩٢. الهيئة المستقلة لحقوق المواطن، التقرير السنوي لعام ٢٠٠٦.
الناتي:5=categories*1355?issued=www.almustaqbal.com/stories.aspx

٩٣. قانون الخدمة في قوى الأمن رقم ٨ لسنة ٢٠٠٥.

٩٤. هذا التوتر في موضوع الأمن ليس بجديد فقد وجد إبان حكم فتح وتمثل بالعلاقة الحادة بين الرئيس عرفات ومجلس الوزراء (وزير الداخلية). ولكن ذلك كان في إطار الحزب الواحد(فتح). أما لاحقاً، وبعد صعود حماس للسلطة، فتطور الصراع حول موضوع الأمن وأصبح بمثابة أعلى نقطة في منحنى الخلافات الحادة بين مؤسسة الرئاسة التي تسيطر عليها حركة فتح ومجلس الوزراء ووزارة الداخلية التي تسيطر عليها حركة حماس. من الواضح هنا أن جوهر الإشكالية هو سياسي. بمعنى أن الأجهزة الأمنية لا ينظر إليها على أنها أجهزة لتوفير الأمن والحماية للجميع، بقدر ما يُنظر إليها كأداة بيد السلطة التنفيذية بذراعيها، الرئاسة والحكومة، وبالتالي محاولة كل ذراع تنصيب نفسها مرجعاً لها دون الأخرى لتحقيق أجندته السياسية.

الرئيس هو وحده المرجعية النهائية، بينما رأى آخرون أن مرجعية الأجهزة الأمنية تنحصر بمجلس الوزراء دون سواه.

في ظل هذا الصراع على الأجهزة الأمنية بين حركتي فتح وحماس يتضح أن جوهر الإشكالية هو سياسي يرتبط ببرنامجي الفريقين إزاء مجمل القضايا الداخلية والخارجية. فحكومة حماس تريد أن تمارس صلاحياتها في شتى المجالات، والذي تراه حق ديمقراطي ودستوري لها، بما في ذلك في قطاع الأمن بغرض إحداث التغييرات التي تمكنها من الحكم وإدارة البلاد وترك بصماتها على نظام الحكم. بما في ذلك إلغاء ما لا تراه مناسباً من تركة الحكم السابقة، ومن ثم إرساء قواعد جديدة تتناسب مع تصوراتها ومواقفها إزاء عمليتي التحرر والبناء. هذا يعني من الناحية الفعلية أن حماس أرادت عبر إنشاء «القوة التنفيذية» أن تُغيّر طبيعة ومهام الأجهزة الأمنية الفلسطينية، الأمر الذي تقر به الحركة بشكل واضح على لسان سعيد صيام حيث قال:

«من المعروف أنّ الأجهزة الأمنية كانت في الماضي تعطي الأوامر لأفرادها بالانسحاب وترك المواقع وعدم التدخل، بل يتم محاسبة العناصر التي يمكن أن تقاوم أو أن تطلق رصاص. وكانوا يدفعون ثمننا ياهظاً من الكرامة مقابل هذا الموقف، وللمرة الأولى في تاريخ السلطة يصدر وزير الداخلية قراراً بأن يُطلب من الأجهزة الأمنية حالة الاستنفار القصوى، ويؤكد حقهم في الدفاع عن شعبهم وعن أنفسهم، وهذه القضية أثارت ضجة لدى الأطراف الصهيونية». وفي تعليقه على قيام الرئيس محمود عباس برفض قيام الأجهزة الأمنية بالتصدي للاجتياحات الإسرائيلية نراه صيام يقول: «أنا من حيث القرار، من حيث المسؤولية التاريخية، أعتبر بالقرار الذي صدر مني وأفتخر به، وأنا قمت بواجبي ومسؤولياتي، وفي النهاية الرئيس محمود عباس هو القائد الأعلى للقوى الأمنية والقوات المسلحة، والتاريخ يحكم سواء على قراري أو قراره».^{٩٥}

إنطلاقاً من هذا الوضوح الشديد في موقف حماس الداعي إلى تغيير بنية وطبيعة ومرجعية عمل الأجهزة الأمنية إن كان هذا الأمر يصلح للتعميم يمكن القول أن غرض حماس من الدخول إلى النظام السياسي ككل لم يكن بغرض الاندماج به والتماهي معه وإنما بهدف تغيير بنيته وسياساته - ولو جزئياً - عبر استخدام الأدوات التي تتيحها السلطة ذاتها^{٩٦}

٩٥. سعيد صيام، مقابلة مع الموقع الإلكتروني للمركز الفلسطيني للإعلام، بتاريخ ٢٣/١٠/٢٠٠٨.

٩٦. لطمانة الآخرين دأبت حماس على التأكيد أن ما تطالب به في المجال الأمني هو ليس بجديد حيث كان قد طالب محمود عباس بذلك عندما كان رئيساً للوزراء فترى أبو موسى مرزوق يقول «نحن لا نطلب أكثر مما كان الرئيس محمود عباس يطلبه من أبو عمار (ياسر عرفات)، عندما كان رئيساً للوزراء، أي أن يطبق القانون الذي ينص على تبعية ثلاثة أجهزة للحكومة، وهي الشرطة والدفاع المدني والأمن الوقائي، وتبعية الأمن الوطني والمخابرات العامة، للرئيس». مقالة لمحمد جمال عرفة، بعنوان «حماس تستهدف بناء منظمة التحرير»، موقع أسية الإلكتروني عبر

الرابط <http://www.asyeh.com/print.php?action=print&postid=494§ionid=2>

بشكل يمكنها من طرح بدائلها. وفي حالة أن تضطر الحركة للاندماج بالنظام فهي تكون عندئذ خلقت شروطاً مناسبة لذلك (من وجهة نظرها) بدلاً من أن تُفرض عليها تلك الشروط فرضاً من الآخرين. أما السلطة الوطنية وفتح فتنظران إلى مجال الأمن كساحة للصراع السياسي مع حماس وتوظفان ما لديهما من قوة وموارد لحمل حماس على قبول القواعد التي أرستها السلطة عبر السنين الماضية، ويرى أن السلطة هي أكثر موائمة لتطلعات الفلسطينيين، وهذا يعني أن ما تقدمه السلطة وفتح لحركة حماس هو خيار واحد يتمثل بالاندماج في النظام القائم بشروطهما دون أن يكون لحماس الحق أو القدرة على تغيير قواعده أو الانقلاب عليه.

إنفتاح حذر على الآخرين

على ضوء عدم تمكن حكومة حماس من التعاطي مع الأوضاع الداخلية والخارجية بإيجابية بسبب الحصار الذي فرض عليها وامتناع الإسرائيليين عن نقل المستحقات الفلسطينية للحكومة وعدم مد الداخل الفلسطيني يد العون للحكومة، بدأ الحديث عن تشكيل حكومة وحدة وطنية لإنقاذ البلاد حيث شرعت الأطراف المختلفة (فتح وحماس تحديداً) بسلسلة حوارات في الداخل والخارج. وقد انطلق الطرفان في هذه الحوارات من منطلقين متباينين رغم احتكامهما لوثيقة الحوار الوطني، ففتح رأت بنفسها الطرف المنقذ للحالة الفلسطينية ونظرت لحماس وحكومتها على أنهما فشلا في الحكم وأنهما يجب أن يتحملا مسؤولية ذلك، وبالمقابل رأت حماس أنها لم تفشل وإنما أفشلت من الداخل والخارج، وهذا يعني أنه لا ينبغي أن تتحمل المسؤولية وأنه رغم إفشالها ما زالت تتمتع بصك ديمقراطي للحكم وأنها لن تتنازل عن ذلك. جاء هذا ليعني من الناحية العملية أن الحوارات التي دارت بين الطرفين كان جوهرها من يتنازل لمن، وكشفت مدى المرونة والليونة التي تتمتع بها مواقف حركة حماس تجاه موضوع الحكم والشراكة السياسية مع الآخرين.

في الحوارات التي دارت بين الطرفين في صيف ٢٠٠٦ وامتدت حتى نهاية العام ظهرت التباينات بين الطرفين بوضوح، وتقول حماس أنها قدمت خلالها تنازلات رأت أنها كافية للدخول بشراكة سياسية مع فتح ومن هذه التنازلات: استعداد الحركة للتخلي عن رئاسة الوزراء (رغم أنها الكتلة الأكبر في المجلس التشريعي) وقبول تسع حقائب وزارية رغم أنه يحق لها أربع عشر حقيبة في الحكومة، والموافقة على أن يخرج من الوزارة كل رموزها الأساسيين الموجودين في وزارة الحكومة في حينه وأن لا يعين رموز سياسية كبيرة في مجلس الوزراء، هذا إلى جانب قبول حماس تمتع الرئاسة بدور هام في الكثير من المجالات وخاصة الأمن.

أما فتح من جانبها فقد أصرت في هذه الحوارات على أمور كثيرة، إضافة إلى حمل حماس

على تقديم التنازلات التي أشرنا إليها أعلاه، أهمها تضمين خطاب التكليف ليكون أحد الشروط الأساسية التي تقوم عليها حكومة الوحدة، وربط تشكيل تلك الحكومة بموضوع الجندي الإسرائيلي المختطف وبمسألة التهذئة مع إسرائيل.

لكن، عندما خاض الطرفان بالتفاصيل ظهرت التباينات بينهما بشكل جلي. ففي موضوع التسميات الوزارية المتعلقة بشغل الحقائق والتي كان نصيب حماس منها تسع حقائق، ظهر الاختلاف بين الطرفين حيث تقدمت حماس بتسمية تسعة وزراء من بينها المالية والداخلية على أن يكون لحركة فتح حقيقتي الإعلام والخارجية. كانت فتح في حينه تصر على أن يتسلم حقائق الوزارات السيادية وخاصة حقيبة الداخلية أشخاص مستقلون، مع العلم أن حركة فتح لديها تقليد بأن يشغل وزارة الداخلية أحد أعضاء لجنتها المركزية كما كان الحال عندما كانت هذه الحقائق بيد نصر يوسف وهاني الحسن، وهما عضوان في اللجنة المركزية لحركة فتح.

أما سياسياً فقد توافق الفريقان على عدة قضايا كان أهمها أن تكون وثيقة الوفاق الوطني بمثابة القاعدة السياسية لحكومة الوحدة، لكن هذا التوافق سرعان ما تبدد بعد اختلاف الجانبين على موضوع كتاب التكليف، حيث بدت فتح (محمود عباس) عازمة على إلزام الحكومة (وبالتالي حماس) به ما جعل حماس تصر على أن هذا الأمر ينبغي أن يكون توافقياً وليس بالإملاء، مشيرة إلى أن الغرض من كتاب التكليف كان قد تم تضمينه بوثيقة الوفاق الوطني الذي يتيح المجال لمنظمة التحرير بأن تتفاوض مع الجانب الإسرائيلي. رأت حماس في حينه أنه لا داعي لهذا الموقف من قبل فتح والرئيس عباس واعتبرت الإصرار عليه بمثابة معوق جديد أمام اتفاق الطرفين، وفسرت حماس تمسك عباس به على أنه «إذعان» لوزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس التي التقاها الرئيس عباس في عمان قبيل إثارة هذا الأمر بشكل جاد والإصرار عليه بشكل كبير، واتضح هذا برأي حماس بإعلان عباس إنهاء الحوار الوطني بدعوى بلوغه طريقاً مسدوداً بعد مقابلة رايس مباشرة^{٩٧}.

وإلى جانب استمرار الحصار والمقاطعة الدولية لحماس وتردي الأوضاع الداخلية، استمر التباين السياسي العميق بين الطرفين حتى بعد تشكيل الحكومة والتي اتضح أن أمر تشكيلها لن يعني الكثير فيما يتعلق بالخلافات السياسية التي أصبحت مستفحلة بين الحكومة والرئاسة. فمجموع هذه التطورات السلبية على الحركة حالت دون إبقاء عملية الفرز الداخلية في حماس بين «المعتدلين» و «المتشددين» بوتيرتها السابقة التي اتضح بعد فوز الحركة بالانتخابات وتشكيلها للحكومة، والتي ساد في حينها اعتقاد بأن موضوع السلطة والحكم سيؤدي بالضرورة إلى تقوية «التيار» المعتدل داخل الحركة

٩٧. مقابلة مع موسى أبو مرزوق - المركز الفلسطيني للإعلام ١٦-١٢-٢٠٠٦.

على حساب «التيار» المتشدد، الأمر الذي لم يتم لاعتبارات كثيرة ليس أقلها أهمية التنكر لحق حماس في الحكم وتردي أحوال المواطنين، وهذا بدوره أدى إلى عدم تمكين الحركة من تطبيق برنامجها في الحكم والذي هو بمثابة الفضاء الموضوعي الذي ينبغي أن تتم في نطاقه عملية الفرز الداخلي في حماس إزاء المواقف وشؤون الحكم والأيدولوجيا والمجتمع، بما في ذلك جدوى وكيفية الحكم ورسم السياسات وإدارة الشأن العام. لذا، قادت مجموع هذه التطورات إلى تعميق عملية الفرز ليس داخل حماس وإنما بين حماس والآخرين ما جعل عملية الحراك الداخلي في الحركة أقل ظهوراً وبوتيرة أبطأ في وجه ما اعتبرته الحركة على أنه استهداف لها بالكامل، وكان من البديهي أن ترد عليه برص صفوفها الداخلية ليس فقط دفاعاً عن فوزها بالانتخابات وإنما عن شرعية حضورها السياسي الذي يتنكر له الآخرون في الداخل والخارج.

وثيقة الوفاق الوطني

ظهرت هذه الوثيقة بداية كوثيقة أصدرها الأسرى الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية في ٢٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٦ رغبة منهم بوضع خطوط عامة لشراكة سياسية بين مختلف الأطراف الفلسطينية، ومن ثم إنقاذ الوضع الفلسطيني من التدهور. فُهِمَت الوثيقة وتم التعامل معها بشكل متباين من طرفي الصراع فتح وحماس، حيث رُغِبَتْ فتح عبر رئيسها ورئيس السلطة الوطنية محمود عباس بأن تُخضعها للاستفتاء إلا أن حماس رفضت ذلك معتقدة أنه لا حاجة لذلك لأنه تم استفتاء الشعب عبر الانتخابات قبل ٣ أشهر من ذلك الحين، ما حَمَلَ حماس أن تعتقد بأن الاستفتاء سيكون التفافاً على الخيار الديمقراطي للشعب الفلسطيني ليس إلا. كما رأت حماس أن مثل ذلك الاستفتاء إن تم، فإنه سيكون على حد تعبير القيادي الشاب في حماس عدنان عصفور «استفتاء البطون الخاوية وليس العقول، وأن الهدف منه في النهاية هو جر حماس للبرامج السياسية الأخرى وهذا بالنسبة لحماس أمر مرفوض»^{٩٨}. وجانب آخر من محاججة حماس ضد الاستفتاء كان قانونياً تمثل بإصرارها على القول بأنه ليس من صلاحيات عباس إجراء مثل هذه الاستفتاءات حيث لا يوجد في القانون ما يدعم أو ينظم عمل استفتاءات، هذا إضافة إلى اعتقاد حماس الراسخ بأن الاستفتاء على الثوابت لا يجوز أصلاً.

وقعت الأطراف الفلسطينية المختلفة هذه الوثيقة في صيف ٢٠٠٦، وجاءت في سياق ظروف صعبة فلسطينياً وخاصة بالنسبة لحماس تمثلت باستمرار الحصار الاقتصادي والسياسي الذي فرض على الحكومة التي تقودها وتردي الأوضاع المعيشية، وجاءت

٩٨. عدنان منصور، مقابلة شخصية، نابلس حزيران/يونيو ٢٠٠٦.

في بعض جوانبها غير منسجمة مع مبادئ ومواقف حماس^{٩٩} كونها محكومة بسقف زمني قصير قبل الاستفتاء عليها وفق ما أعلنه الرئيس عباس في حينه. هذه المعطيات جعلت حركة حماس تتعاطى مع الوثيقة بنوع من «الضعف» ولكن دون أن تتنازل عن مواقفها في المسائل الجوهرية، ورأت الحركة بهذه الوثيقة استمراراً لاتفاق القاهرة وبالتالي لمجهوداتها بالتأسيس لمرجعية جديدة للسلطة الوطنية ولصيغة مختلفة عن السابق في إدارة النظام السياسي ومؤسساته المختلفة.

شملت هذه الوثيقة ١٨ بنداً ووقعت عليها جميع الأطراف باستثناء حركة الجهاد الإسلامي التي كان لها تحفظات عديدة عليها، وقصد منها بالأساس تبديد حالة التوتر التي عمت التوتر الساحة السياسية الفلسطينية في تلك الفترة، وهذا ما يفسر نبرتها التوفيقية التي اقتربت من الغموض وفتحت المجال واسعاً للتفسير والتأويل من قبل الأطراف المختلفة، وبلغت الربح والخسارة، يمكن القول أن حركة حماس استطاعت أن تحافظ على جوهر مواقفها رغم المرونة الجزئية التي أبدتها واتضح ذلك في عدد من القضايا.

ففي البند الأول وافقت حماس على «إقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس على جميع الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وضمن حق العودة للاجئين، وتحرير جميع الأسرى والمعتقلين ولكن فقط بعد إضافة عبارة «مستنديين في ذلك إلى حق شعبنا التاريخي في أرض الآباء والأجداد، وإلى ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وما كفلته الشرعية الدولية». حاولت حماس هنا التأكيد على أمرين الأول هو أنها لم تتنازل عن الحق الفلسطيني في أرض الآباء والأجداد (فلسطين التاريخية) وهذا يعني تلقائياً عدم الاعتراف بشرعية الدولة الإسرائيلية، والثاني أن مرجعية الحقوق الوطنية الفلسطينية هي ليست السلطة الوطنية ومنظمة التحرير وحدهما وإنما الأطراف السياسية الأخرى (والمقصود هنا حماس والجهاد) إضافة بالطبع إلى التاريخ والمواثيق الدولية والقانون الدولي.

وفي البند الثاني فقد استطاعت حركة حماس عبره أن تؤكد مواقفها السابقة الداعية إلى إصلاح منظمة التحرير شريطة أن تأخذ عملية الإصلاح تلك «المتغيرات الجديدة على الساحة الفلسطينية وفق أسس ديمقراطية تضمن تمثيل جميع القوى والفصائل الأحزاب الوطنية والإسلامية»^{١٠٠}، وعبر التأكيد على هذه القضايا أرادت حماس أن تؤكد أنها أصبحت رقماً سياسياً لا يجوز تجاهله في ساحة العمل الوطني وأنها طرف هام وحاسم في تحديد معالم الحياة السياسية مستقبلاً.

والجانب الآخر الذي نعتقد أن حماس استطاعت أن تحافظ على مواقفها إزاءه فهو موضوع

٩٩. أنظر نص وثيقة الوفاق الوطني.

١٠٠. أنظر البند الثاني من وثيقة الوفاق الوطني.

المقاومة، فعلى الرغم من أن الوثيقة جاءت لتعكس تفاهماً بين حماس وفتح حول موضوع التهدئة، إلا أن حركة حماس أصرت على تضمين حق الفلسطينيين في المقاومة حتى داخل إسرائيل، حيث تطرقت الوثيقة إلى تركيز المقاومة في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧^{١٠١} وليس إلى حصر المقاومة في تلك المناطق فقط، وهذا يعني أن حماس من الناحية الفعلية لم تتنازل في هذا الأمر وتمكنت من التمسك بمواقفها التقليدية المتشددة إزاءه.

وبخصوص الخطة الفلسطينية الموحدة لتحقيق الأهداف الفلسطينية والتي نصت عليها الوثيقة في بندها الرابع يمكن القول أنه كان لحماس في هذا الأمر «انتصار» آخر تمثل بنجاحها في تضمين مفردة «منصفة» كشرط لقبولها لقرارات الشرعية الدولية، وهذا منحها الفرصة للاعتراض على أي صيغة حل سياسي لا ترغب بها.

أما الأمر الآخر والهام الذي نعتقد أن الوثيقة مالت فيه لصالح حماس فهو ما ورد في البند السابع وربط بين الصلاحية التي تمتلكها منظمة التحرير و رئاسة السلطة الوطنية لعقد اتفاقيات مع الجانب الإسرائيلي عبر التفاوض وبين ضرورة أن تحظى تلك الاتفاقيات على إقرار ومصادقة المجلس الوطني الجديد (الذي سيتم تشكيله في إطار إصلاح المنظمة) أو إجراء استفتاء شعبي في الداخل والخارج. في هذا الأمر استطاعت حركة حماس أن تحقق مكسبا تمثل بالظهور على أنها مستعدة للشراكة السياسية مع حركة فتح، رغم أنها من الناحية الجوهرية لم تتنازل عن موقفها المتحفظ على الصلح مع إسرائيل بأي ثمن، ولن تكون طرفا مباشرا بالتفاوض مع إسرائيل. هذا من وجهة نظرها يعزز صدقية وثبات مواقفها من ناحية، ويمنحها الحرية لرفض الاتفاقيات التي لا ترغب بها من ناحية أخرى.

هذا بالنسبة لوثيقة الوفاق الوطني وكيفية تعاطي حماس معها، لكن على الأرض استمر تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية وسادت حالة من الاشتباكات المسلحة والمواجهات الدامية بين أنصار كل من فتح وحماس، أدت إلى إحراق جزئي للمجلس التشريعي وكذلك مجلس الوزراء في رام الله وغزة وإطلاق النار على المنازل وانتشار حالة واسعة من الفلتان الأمني وإضراب واسع لموظفي السلطة، إضافة إلى اختطاف الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط من قبل مجموعات فلسطينية مسلحة في صيف ٢٠٠٦ ما أدى إلى انهيار الهدنة بين حماس وإسرائيل واستمر الحال هكذا وازداد حدة وخطورة ما قاد الطرفين إلى التوقيع على اتفاق مكة في ٢٠٠٧/٣/٨ وإلى تشكيل حكومة جديدة في ٢٠٠٧/٣/١٥.

على الرغم من الآمال المعقودة في حينه على أن تكون تلك الحكومة بمثابة بداية لشراكة سياسية حقة بين حركتي حماس وفتح وبقية الفصائل، إلا أن الحال لم يكن كذلك على

١٠١. أنظر البند الثالث في وثيقة الوفاق الوطني.

الأرض، لا بل جاء معاكساً لتلك الآمال، حيث انتقل الصراع والتوتر السياسي والفلتان من الشارع إلى السلطة ومؤسساتها، وتحولت السلطة بشقيها (الحكومة والرئاسة) إلى ساحة صراع حادة حول الصلاحيات والسياسيات ومسألة الشرعية، ما عمق التباين بين حماس وفتح بدلاً من معالجة وزاد من الهوة بين السلطة والجمهور وأضعف قدرة السلطة على الاستجابة لاحتياجات المواطنين، ما جعل من حكومة الوحدة حكومة تعايش قسرية مشلولة التقى فيها أسوأ ما لدى فتح وحماس من نزعات.

كانت صعوبة استمرار تلك الحكومة باديةً بوضوح منذ تشكيلها وخاصة أنها سرعان ما تحولت إلى أحد رأسين يُلجسمن متباينين حيث امتلكت برنامجاً سياسياً توفيقياً ولكنه قسري إلى حد كبير ولم تمكن تلك الحكومة طرفي التناقض (حماس وفتح) من التعايش سوياً من الناحية السياسية. في هذه المرحلة وجدت حماس نفسها أمام خيارين صعبين: إما «الإذعان» لإرادة فتح المدعومة من الكثير من الأطراف في الداخل والخارج وأن تبدو على أنها هُزمت وهذا من شأنه أن يسيء للحركة على أكثر من صعيد، أو التمرد على النظام القائم والانقلاب عليه «بغرض إصلاحه» كما تقول حماس، وهذا ما اختارته ونفذته في صيف ٢٠٠٧.

تجربة حماس في الحكم: فشل أم نجاح!

تقييم الأطراف المناوئة لحماس

والآن، كيف يمكن تقييم تجربة حماس في الحكم، فهل تميل إلى النجاح أم الفشل؟ أحد الإجابات علي هذا التساؤل عبّرت عنه الأطراف المعارضة لحماس والتي لا تشاركها الرأي بالقول أن لديها قصة نجاح في موضوع الحكم، وتعبّر عن وجهة النظر هذه حركة فتح بشكل أساسي والتي ترى أن مشاركة حماس في الانتخابات دون أن تكون مستعدة للتعاطي البناء مع الاستحقاقات السياسية الداخلية والخارجية المترتبة على مشاركتها، أدت إلى شل النظام السياسي الفلسطيني والحياة السياسية بشكل عام ودفعت بمجمل الأحوال الفلسطينية نحو الانحدار وأعادتها سنين عديدة إلى الوراء.

فمن وجهة نظر حركة فتح والرئاسة وقطاعات فلسطينية أخرى، رغم أن حركة حماس استطاعت أن تدخل وبقوة إلى النظام السياسي، إلا أنها ولأسباب متنوعة لم تنجح في حكم البلاد بشكل يعود بالنفع على الفلسطينيين. والمآخذ الأولى الذي تسجله وجهة النظر هذه على حماس عدم سلامة ما قدمته الحركة من تبريرات أصلاً فيما يتعلق بمقاطعتها للانتخابات في ١٩٩٦ ودخولها فيها عام ٢٠٠٦، فهي ترى أن الانتخابات في الحالتين تمت في إطار أو سلباً وأن السلطة الفلسطينية ذاتها، والتي اختارت حماس أن

تشارك بها، هي ذات السلطة التي نشأت بموجب اتفاقيات مع إسرائيل وإن صلاحياتها ومحددات عملها هي ذاتها^{١٠٢}، وهذا برأي البعض يطعن في صحة تبرير حركة حماس بأن مشاركتها في الانتخابات عام ٢٠٠٦ تمت في ظل ظروف تختلف عن الظروف التي سادت في الانتخابات الأولى عام ١٩٩٤، ما يعني وفق وجهة النظر هذه أن حماس شاركت في نهاية المطاف في انتخابات لإدارة شأن ذات السلطة التي هاجمتها وقاطعتها لأكثر من عقد من الزمن، وهذا يعني أحد أمرين: إما أن حماس كانت على خطأ عندما قاطعت تلك الانتخابات أو أن فهمها للمعطيات السياسية القائمة اليوم يكتنفه جانب كبير من عدم الدقة والقصور، وهذا يجعلها في الحالتين غير جديرة بالثقة لإدارة أحوال الفلسطينيين.

إضافة لذلك، يرى هذا الفريق أن حركة حماس فشلت في تطوير برنامج سياسي واقعي يتجاوب مع مطالب الجمهور وخاصة الاقتصادية والمعيشية منها، حيث ساءت في عهدها الأحوال المعيشية للمواطنين ولم يتم مجابهة الفساد كما توقع الجمهور وبدلاً من ذلك تم تعزيزه عبر التعيينات والتوظيفات الحزبية ما عمق من الازمة المالية وأدى إلى مزيد من الترهل الإداري، إضافة إلى إنشاء ذراع أمني مستقل (والمقصود هنا قوة الاسناد المسماة بالتنفيذية)، هذا إلى جانب عدم انسجام برنامج حماس ومواقفها السياسية مع توقعات الأطراف السياسية الفلسطينية والإقليمية والدولية ذات العلاقة بملف الصراع مع إسرائيل. فإزاء هذا الأمر بقيت حماس تراوح مكانها ولم تستطع الاستجابة لهذه الاستحقاقات كما لم تتقدم بديل مقبول.

كما تضيف وجهة النظر هذه أن حماس لم تستطع أثناء حكمها أن تطور «عقدا اجتماعيا» بين الفلسطينيين عبر بقائها خارج إطار منظمة التحرير وإصرارها على الدخول إليها فقط بعد أن يتم «إصلاح المنظمة». بمعايير وشروط تمكنها هي من السيطرة على المنظمة وتجعلها القوة السياسية الأولى في تحديد سياستها وتوجهاتها، الأمر الذي تراه فتح والفصائل الأخرى بمثابة شطب وإلغاء لموروث وطني ونضالي طويل واستبداله «بإسلاموية» جامدة غير قادة على الاستجابة لطموحات الفلسطينيين لأنها غير مؤهلة لمخاطبة العالم.

أما المأخذ الأكبر الذي تُسجله وجهة النظر هذه على حماس فهو ما آلت إليه الأمور في نهاية المطاف ويتمثل باستيلاء الحركة على قطاع غزة بقوة السلاح وسلخه عن الضفة وإنشائها لنظام حكم معزول هناك تسبب بشرخ سياسي عميق في الساحة الفلسطينية ونفذ من خلاله ضعف سياسي كبير عمق مآزق جميع الاطراف. بمن فيهم الحركة ذاتها،

١٠٢. تُقَرُّ وجهة النظر هذه أن الاتفاقيات من الناحية الفعلية ما زالت قائمة رغم أنها لم تحقق المطالب الفلسطينية، حيث السيطرة على الارض والموارد والسكان كانت وما زالت تحت السيطرة الإسرائيلية، عوضاً عن أن الحضور الإسرائيلي في تفاصيل حياة الفلسطينيين عند مشاركة حماس في الانتخابات التشريعية الثانية عام ٢٠٠٦ هو أكثر عمقا واتساعا بكثير مما كان عليه من عام ١٩٩٦

تنوع بتشظي النظام السياسي الفلسطيني بالكامل و بروز سلطتين تنفيذيتين وتشريعتين مختلفتين في غزه ورام الله، إضافة إلى تشكيل الحركة لاجهزة أمنية وهياكل إدارية وقضائية جديدة، عمقت من «حرب الشرعيات»، وأدت بالتالي إلى إضعاف قدرة «النظامين» على خدمة الجمهور، وكذلك إلى تعزيز انكشافية الفلسطينيين ككل للضغوطات الخارجية وخاصة تلك التي تمارسها إسرائيل ما يمنحها الفرصة لمزيد من الإجراءات الضارة كالتوسع الاستيطاني والتهويد في الضفة الغربية ويقدم لها مزيدا من المبررات للتهرب من استحقاقات «حل الدولتين»، هذا إضافة إلى إضعاف الموقف التفاوضي للفلسطينيين أمام إسرائيل. وتجمل وجهة النظر هذه بالقول: إن حالة الانقسام القائمة اليوم هي نتيجة طبيعية وترجمة منطقية للنوايا السياسية الحقيقية لحركة حماس وتكشف بوضوح أن دخولها للانتخابات بالأساس لم يكن الهدف منه سوى الانقلاب على النظام السياسي وقولته بشكل يتسق مع المرتكزات السياسية والأيدولوجية للحركة.

تقييم حماس لتجربتها وعدم الإقرار بالفشل

أما الحركة فترد على هذه المآخذ بالتأكيد أن ما تشهده الساحة السياسية الفلسطينية من انقسام وتشردم منذ فوزها بالانتخابات هو ليس من مسؤوليتها وإنما فرض عليها وعلى الفلسطينيين بشكل عام من قبل الآخرين (داخليا وخارجيا) لعدم رضاهم عن فوز الحركة في الانتخابات عام ٢٠٠٦ ومن ثم وصولها للحكم حيث تقول حماس:

«شاركنا في الانتخابات واضعين نصب أعيننا أهدافاً لحماية المقاومة وإصلاح الشأن الفلسطيني ومحاربة الفساد، وكانت المفاجأة لهم، والتي جعلت كل سياساتهم ومخططاتهم تنقلب رأساً على عقب، هي فوز حركة حماس في هذه الانتخابات بأغلبية مقاعد التشريعي، وقاموا بمحاولة إجهاض هذا الفوز بكافة السبل وسعوا إلى إسقاط الشرعية الشعبية الواسعة التي حازت عليها الحركة، واعتمدوا من أجل ذلك طرقاً مختلفة وخططاً متنوعة. وللأسف، فقد شاركت في هذه التحركات دول إقليمية ودولية عديدة، وهؤلاء وجدوا في الساحة الفلسطينية أداة داخلية للتعاون معهم من أجل إقصاء حماس وإخراجها من الساحة السياسية أو ساحة المشاركة في القرار السياسي الفلسطيني، والحيلولة دون تمكن الحركة من القيام بدورها كعامل رئيس في صياغة القرار الوطني الفلسطيني بعد الاستحقاق الجديد الذي حازت عليه من خلال صناديق الاقتراع»^{١٠٣}

فالحركة ترى أنها واجهت حملة منظمة منذ فوزها بالانتخابات هدفت إلى إقصائها

١٠٣. مقابلة مع الدكتور "موسى أبو مرزوق أبو مرزوق عبر الموقع الإلكتروني لمركز الفلسطيني للإعلام المقرب من حماس في ٢٠٠٧/٠٧/٠٢.

بشكل مبرمج ومدعوم من أطراف وشخصيات محددة من حركة فتح من أبرزها محمد دحلان وبدعم ومباركة من إسرائيل والولايات المتحدة وبعض الأطراف العربية. وتوجز حماس التحديات التي اعترضتها^{١٠٤} وادت إلى إفشال حكومة حماس بما يلي:

١. الحصار الذي تم فرضه على الحكومة العاشرة الحمساوية وحتى على الحادية عشرة الوطنية،
٢. الإضرابات التي عمّت البلاد والفلتان الأمني الذي أزهق الأرواح والإعتداء على الممتلكات،
٣. الدعم الأمريكي الكبير للفريق المناوئ لحماس بالمال والسلاح، بينما تم التضييق على موارد الحركة ومصادرة الأموال التي حاولت الحركة تهريبها للداخل. هذا العداء لحماس، كما تقول الحركة، هو جزء من عداء أمريكي أوسع للحركات الإسلامية بشكل عام («متطرفة» أو «معتدلة») للحيلولة دون وصولها للقرار، اتضح في دعم الولايات المتحدة للأطراف المناوئة للإسلاميين بالمال والسلاح في الصومال وأفغانستان والعراق والفلبين وباكستان، وفي دعم الحكومات في تزوير نتائج الانتخابات للحيلولة دون وصول الإسلاميين كما حدث في الجزائر ومصر وغيرها من الدول الإسلامية،
٤. إعلان الولايات المتحدة منذ اليوم الأول لتشكيل حكومة الطوارئ برئاسة سلام فياض رفع الحصار وتقديم الدعم المادي والمعنوي لها، الأمر الذي كشف عمق عداء الإدارة الأمريكية لحكومة حماس،
٥. أخيراً وليس آخراً «اعتماد حركة حماس على برنامج أيدته شرائح وطنية وعربية وإسلامية كبيرة، الأمر الذي لا يروق للكثيرين من أعداء العروبة والإسلام»^{١٠٥}، كما تقول الحركة.

وتعترف حماس بأنه على الرغم من أنها كانت تتوقع أن يعترض سبيلها صعوبات وتحديات كثيرة، إلا أنها لم تكن تتوقع أن تصل الأمور إلى هذا الحد، كما يقول يوسف رزقة الذي أفصح بما يلي:

”حماس كانت تستشرف وتتوقع وجود عراقيل ومعوقات لكن لم تكن تتوقع أن تكون بهذه الدرجة ولم تتوقع أن تشارك فيها أطراف عربية والرئاسة الفلسطينية وقيادات من فتح التي شاركت في الحصار والتحريض ضد الحكومة. وأن يكون المطلب الأساسي لهم أن تعترف حماس بشروط الرباعية. كنا نتوقع أن يجمد المال الأمريكي لكن أن يصبح الحصار عالمي لم نكن نتوقع ويضرب حصار على البنوك وتمنع دول من دعمنا لم نكن نتوقع أن يكون بهذا الحجم الكبير“^{١٠٦}.

١٠٤. مشعل وهنية والزهار ورزقة ومشير المصري والآغا والمزيني وعصفور والشاعر وصيام وغيرهم.

١٠٥. أسامة المزيني، مقابلة شخصية، نيسان/أبريل ٢٠٠٨، غزة.

١٠٦. يوسف رزقة، مقابلة شخصية.

على ضوء ذلك ترى حماس أنها من الناحية الفعلية لم تفشل لأنها لم تُمنح الفرصة أصلاً لفحص برنامجها على الأرض للعديد من الأسباب الداخلية والخارجية. فداخليا حركة فتح، كما تقول حماس، لم تستسغ هزيمتها في المنافسة الديمقراطية ولم تحترم رغبة أغلبية الشعب في اختيار نخبة سياسية أخرى غيرها لتمثيلها في المجلس التشريعي، ولم تتحمل حقيقة خروجها من السلطة بعد اثني عشر عاماً من سيطرتها عليها. ونتيجة ذلك أن اختارت فتح أن تسلك مسلكاً معاكساً لحماس قاد جنباً إلى جنب مع عوامل أخرى إلى المأزق الذي وجدت فيه حكومة حماس نفسها. فحركة فتح كشفت عن ضيقها بنتائج الانتخابات كما تقول حماس^{١٠٧} في ثلاثة مواقف مفصلية اتخذتها الحركة وأضرت بحكومة حماس بشكل كبير كشفت عن اعتراضها على الخيار الحر للناخب الفلسطيني، وعن نهجها القاضي بتهيأة شروط تعثر وفشل تجربة حماس في الحكم هي:

١. أولاً: رفض فتح المشاركة في الحكومة الفلسطينية الجديدة التي كُلف بتشكيلها إسماعيل هنية. أما التبرير الذي ساقته فتح لعدم تليتها عرض هنية للمشاركة في حكومة إئتلافية هو عدم اعتراف حماس بمنظمة التحرير كمرجعية للسلطة وكممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني والذي هو تبرير ضعيف لأكثر من سبب: فقد سُمح لحماس بالمشاركة في الانتخابات دون أن يشترط عليها أحد القبول بأن المجلس التشريعي هو جزء من مؤسسات السلطة مرجعيتها منظمة التحرير، وأن المشاركة فيه تقتضي الاعتراف بالمنظمة، مع العلم أن فتح نفسها لم تُقم أي اعتبار لمنظمة التحرير منذ قيام السلطة في العام ١٩٩٤ بل همشتها وصادرت دورها التمثيلي والسياسي لصالح السلطة.

٢. ثانياً: الضغط على الحكومة بوسائل غير سياسية وعن طريق إطلاق حالة من الاحتجاج المسلح تارة بدعوى تأخر صرف الرواتب، وأخرى بدعوى عدم الإدماج في الأجهزة الأمنية، وطوراً للاحتجاج على تصريحات بعض قادة حماس، وكان واضحاً في جميع الأحوال أن هذا النمط من الضغط يتجاوز المؤسسات وقواعد السياسة من جهة، ويهدد بحرف الكفاح الوطني الفلسطيني عن أهدافه الوطنية والزج به في مناقضات سياسية داخلية، بما في ذلك تحويل الأجنحة العسكرية للفصائل إلى ميليشيات من جهة أخرى. وتضيف حماس، لكونه كان معلوماً لدى من يرون هذا الضغط في حركة فتح أن الحكومة (حكومة حماس) لا تملك الرد عليه بوسائل أمنية لأكثر من سبب، فإن القصد منه ليس أكثر من إرباكها وإعاقة حركتها وبيان ضعفها أمام الرأي العام الداخلي.

١٠٧. د. عبدالله بلقزيز، مقالة بعنوان "مأزق الحكومة الفلسطينية ومسؤولية "فتح"، صحيفة الخليج الإماراتية

٣. وثالثاً: استخدام وتوظيف مكتب الرئاسة للضغط على الحكومة حيث تقول الحركة أنه تم تحريض الأول على الثانية ودفعها، بشتى الوسائل، إلى مصادرة سلطاتها أو فرض شكل من الوصاية عليها. وقد وجد إلى جانب الرئيس محمود عباس مقربين منه تفرغوا، على حد تعبير حماس^{١٠٨}، لوظيفة الوقعة بينه وبين الحكومة من باب القول إن النظام السياسي الفلسطيني هو رئاسي، ومن بين هؤلاء من طالب بوضع نهاية للنظام الرئاسي في عهد الرئيس ياسر عرفات وطالب بنقل كثير من سلطاته إلى رئيس الوزراء، وذلك بغرض إفراغ فوز حماس في الانتخابات التشريعية من معناه من الناحية الفعلية أمام ما يمكن تسميته بالرئاسة الجاحمة (Imperial Presidency)

هذه المواقف والأفعال تشير إلى تأرجح حركة فتح بين التصرف كمعارضة فقدت سلطتها ولم تتقبل خسارتها بعد، وبين التصرف كسلطة لا ترى في حكومة حماس إلا معارضة في زي جديد. فإذا كانت ترى بنفسها معارضة، فلا ينبغي أن تفعل ما من شأنه أن يدل على أنها لم تستوعب بعد معنى المعارضة في النظام السياسي والتي يفترض أن تكون قوة بناء وتصويب. ففتح لم تكن راضية واستمرت بالاستعدادات للانقضاض على الحكومة والثار والاقتصاص من حماس بكل الوسائل. وتضيف حماس هنا القول أن فتح رأت بنفسها سلطة (لكون الرئيس منها وكذلك قادة الأجهزة الأمنية)، ولكنها لم ترى بالحكومة مؤسسة رسمية بقدر ما رأت أن من فيها هم من المخالفين، وبدلاً من أن تتعامل مع الحكومة كشريك في القرار والإدارة، نظرت إليها كجسم معارض لسلطة فتح التي اعتقد القائمون عليها أنها محصنة إلى الأبد.

أما الضغوطات الخارجية فاتضح بمقاطعة الأطراف الدولية الواسعة سياسياً واقتصادياً وديبلوماسية وبتشبثها بشروط الرباعية التي اعتبرتها حماس شروطاً مجحفة لكونها اشترطت على الحركة نبذ ما أسمته بالعنف والارهاب والاعتراف بإسرائيل وبالانفصاليات الموقعة معها من قبل منظمة التحرير قبل الاعتراف بحماس وقبولها كلاعب سياسي شرعي في الساحة الفلسطينية. فمطالب الرباعية من وجهة نظرها هي بالجواهر مطالب إسرائيلية أمريكية تساوقت معها الدوائر الدولية والإقليمية وحتى المحلية المختلفة^{١٠٩}. وهذه الشروط رأتها الحركة تعجيزية يصعب تليتها عوضاً عن أنها شروط كانت قد استجابت لها السلطة الوطنية ومنظمة التحرير سابقاً لكن دون أية نتائج إيجابية بالنسبة للفلسطينيين، فهتمت حماس هذه الشروط على أن الهدف منها هو إعطاء التبريرات والمسوغات لإضعاف الحركة وشل قدرتها على الحكم تمهيداً لاستثنائها وتجاوزها سياسياً ومن ثم الاستفراد بالطرف الفلسطيني المفاوض وتكريس ضعفه وتمكين الإسرائيليين

١٠٨. المصدر السابق.

١٠٩. مقابلة مع القيادي الشاب في حماس عدنان عصفور بتاريخ ١٥/٦/٢٠٠٦ في نابلس.

من إملاء ما يريدون على الفلسطينيين ككل. فالحركة مقتنعة تماما أن مقاطعة المجموعة الدولية وبعض الأطراف الإقليمية والمحلية لحماس المنتخبة قُصد منه «حرمان الفلسطينيين من تجربة حكم رائدة بنقائنها وفعاليتها وإدارتها للأحوال الفلسطينية الداخلية، وكذلك من فرصة إعادة تصويب النهج الفلسطيني الرسمي في التعاطي مع إسرائيل لانتزاع الحقوق الوطنية الفلسطينية»^{١١٠}. ما تقوله الحركة هنا هو أن برنامجها السياسي القائم على الإصلاح والتغيير لم يتم اختباره وفحص مدى صلاحيته لإدارة الشأن الفلسطيني وهذا يعني أن الرأي الآخر القائل بأن الحركة فشلت هو ليس فقط رأيا مجافيا للصواب وإنما أيضا يقوم على الكثير من التعسف وعدم الواقعية.

وهناك أمر آخر ذو علاقة لا تقلل من شأنه حماس عند استعراضها للتحديات والصعوبات التي اعترضت طريقها إلى الحكم يتمثل بعدم رغبة الدول الغربية وإسرائيل وربما بعض الدول العربية المحيطة رؤية نموذج حكم إسلامي ناجح يمكن أن يهدد استقرار النظام العربي والإقليمي القائم وأن يزعزع شرعية حكوماته وتوجهاتها الداخلية والخارجية المؤيدة للغرب وللولايات المتحدة على وجه الخصوص. وانطلاقا من ذلك، تنظر حماس إلى نفسها على أنها رأس حربة للحركات السياسية الإسلامية الأخرى الساعية إلى الوصول للحكم كما يقول عدنان عصفور وهذا يضعها أمام خيار واحد فقط هو «حماية هذه التجربة وصيانتها وعدم التنازل عنها وعدم الاستسلام في ذلك لأحد»^{١١١}. رغم أن التشبث بمثل هذه المواقف ليس بالأمر الغريب إلا أنه لا ينبغي أن يُنظر إليها على إطلاقيتها فحماس باعتقادنا كانت وستكون مستعدة لإبداء المرونة إزاءها إذا ما حصلت على مكاسب معينة تمكنها من التقاط أنفاسها والبقاء في حلبة المنافسة السياسية على أمل أن تعود بعزيمة أكبر، وهذا يؤكد أن حركة حماس هي حركة سياسية بامتياز وأنها من هذه الزاوية لا تختلف عن الحركات السياسية الأخرى بشيء.

وهناك عامل آخر أثر سلبا على فرص نجاح تجربة حماس بالحكم - كما أثر على الحكومات السابقة - يتمثل بغموض القواعد الدستورية الفاصلة بين حدود وصلاحيات ومسؤوليات مختلف مكونات النظام السياسي كالعلاقة بين السلطة والمنظمة وبين الرئاسة والحكومة وبين المجلس التشريعي والعلاقة بين كل من الرئاسة والحكومة، مضاف إلى كل ذلك انكشافية النظام ككل للخارج («بخاصة لإسرائيل») سياسيا وأمنيا. هذه الإشكالية ساهمت وبشكل كبير في نشوب وتاجيج ما عُرف بـ «حرب الشرعيات» وفي صعوبة التمييز بين من يحكم ومن يُعارض ومن ثم صعوبة الاتفاق على برنامج سياسي واضح يلتزم به الجميع بما في ذلك الحكومة والرئاسة والمجلس التشريعي ومنظمة التحرير.

١١٠. مقابلة مع القيادي الشاب في حماس عضو المجلس التشريعي مشير المصري بتاريخ ٢٠/٤/٢٠٠٨، غزة.

١١١. عدنان عصفور، مقابلة شخصية، حزيران/يونيو ٢٠٠٦.

وحماس من زاويتها ترفض الاتهامات بأنها مسؤولة عن هذه التناقضات مذكّرة بأن هذه الإشكاليات (غموض وتناقضات القواعد الدستورية) تعود جذورها إلى بنية منظمة التحرير وإلى تركيبة السلطة منذ ١٩٩٤ ولم تكن من صنائعها، علما أنها دخلت الحقل السياسي الفلسطيني لإعادة النظر بمجمل الإرث السياسي السابق، والذي من ضمنه القواعد الدستورية التي تحكم النظام السياسي، وإعادة صقله من جديد ليصبح أكثر استجابة لما ترغب وتريد.

وأخيرا، بخصوص مدى نجاح حماس في خلق المزاجية بين المقاومة والحكم والتي هي جوهر برنامج حماس الانتخابي فهو أمر خلافي يخضع لتقديرات متباينة، حيث ترى الحركة أنها نجحت في ذلك وتقول أن مشروعها «المقاوم» قد أصبح بعد فوزها في الانتخابات برنامجا سياسيا اكتسب شرعية شعبية قوية وفرض نفسه على الساحة السياسية الفلسطينية بقوة، وهو برنامج يقوم على عدم الاعتراف بإسرائيل وعدم وقف المقاومة وعدم الاعتراف بشرعية الاتفاقيات الموقعة بين م ت ف وإسرائيل على الرغم من استعدادها لاحترامها ولكن فقط بالقدر الذي فيه فائدة للفلسطينيين^{١١٢}. ومن الحجج التي تسوقها الحركة على نجاحها في المزاجية بين الحكم والمقاومة قولها أنها منذ فوزها وتوليها السلطة تمكنت من الحكم وإدارة الشأن السياسي إلى جانب مواصلة الهجمات المسلحة وإطلاق الصواريخ على المناطق الإسرائيلية من قطاع غزة، وهذا من وجهة نظرها يشير إلى انسجام المواقف مع الأفعال، وهذا هو بالضبط ما تعتقد أنه يميزها عن حركة فتح التي اتخذت من المفاوضات السياسية مع الإسرائيليين استراتيجية ثابتة وأدى بها إلى الفشل في نهاية المطاف.

١١٢. يوسف رزقة، مقابلة شخصية، غزة، أيار/مايو ٢٠٠٨.

١. حماس والمجلس التشريعي الفلسطيني

أ- النظام السياسي الفلسطيني نظام مختلط

لفهم موقف حماس من المجلس التشريعي لا بد بداية من إيضاح الطبيعة المختلطة لنظام الحكم القائم. فالنظام السياسي الفلسطيني هو نظام مختلط يتركز على سلطة الرئيس الذي يتم انتخابه وسلطة البرلمان المتمثلة بمجلس الوزراء الذي يشكله الطرف الذي يحصل على أعلى الأصوات في الانتخابات ومن ثم على المقاعد في البرلمان. للطرفين صلاحيات محددة يُفترض أن تُعزز التكاملية وأن تُيسّر التنفيذ، فلرئيس صلاحيات واضحة في تكليف الفريق الفائز بالانتخابات لتشكيل الحكومة وهذا ما نص عليه القانون الأساسي^{١١٣} حيث منحه الصلاحية لتعيين الوزراء وتعديلهم وقبول استقلالهم، كما أشار من القانون الأساسي^{١١٤} إلى أن رئيس السلطة يصدر القوانين بعد إقرارها من المجلس التشريعي خلال ثلاثون يوماً من تاريخ إحالتها إليه، وعليه أن يعيدها في تلك الفترة مع ملاحظاته واعتراضاته وإن لم يُقْمَ بذلك فإنها تصبح قانوناً. وفي حال أعاد الرئيس القانون إلى المجلس في الفترة المحددة ووفق المحددات المشار إليها في الفقرة الأولى من نفس المادة يقوم المجلس بمناقشته مرة أخرى، وعند إقراره ذلك من أغلبية ثلثي الأعضاء يُصبح قانوناً ويتم نشره في الجريدة الرسمية (الوقائع). ومن الصلاحيات الأساسية الأخرى بيد الرئيس الاشراف والسيطرة على أجهزة الأمن حيث ترتبط هذه الأجهزة به مباشرة بحكم أنه يترأس مجلس الأمن القومي التابع للرئاسة الذي يضم في عضويته رؤساء الأجهزة الأمنية ووزير الداخلية. ولكون الرئيس (عرفات سابقاً وعباس حالياً) هو أيضاً رئيس منظمة التحرير، فيصبح من صلاحياته تعيين سفراء السلك الدبلوماسي وتحديد العلاقات الخارجية للسلطة.

ب- حماس في المجلس التشريعي

بعد ثمانية عشر عاماً من انطلاقتها وعشرة أعوام من عمر المجلس التشريعي، استطاعت الحركة أن تصل إلى المجلس التشريعي الفلسطيني بثقل كافٍ ليتمكنها من إحداث التغيير في بنيته وتوجهاته. ففي تلك الانتخابات استطاعت حركة حماس أن تفوز بأغلبية مقاعد المجلس حيث حصلت على ٧٤ مقعداً من أصل ١٣٢ بينما حصلت حركة فتح المخضمة على ٤٥ مقعداً والقوى الأخرى مجتمعة على ثلاث عشر مقعداً،

١١٣. المادة الثانية والستون من القانون الأساسي الفلسطيني.

١١٤. المادة السابعة والخمسون من القانون الأساسي الفلسطيني.

وهذا مكنها من تشكيل الحكومة العاشرة لوجودها دون الحاجة للآخرين^{١١٥}.

شرعت حماس منذ دخولها المجلس عبر كتلتها البرلمانية المسماة «كتلة الإصلاح والتغيير» بإعداد الخطط الإدارية والتشريعية وأول ما قامت به اختيار الدكتور الجامعي عزيز دويك المقيم في نابلس كرئيس للمجلس والدكتور أحمد بحر من غزة نائبا أولا له والطبيب حسن خريشة من طولكرم (الذي دعمته الحركة في الانتخابات) نائبا ثانيا. وقام المجلس بتشكيل اللجان واختيار رؤسائها والتي بلغ عددها ثلاثة عشر لجنة^{١١٦} ترأس أعضاء كتلة الإصلاح والتغيير ستة لجان منها هي التربية والتعليم، الاقتصادية، الحكم المحلي، القدس، القانونية، والطاقة والمصادر الطبيعية.

وبالنسبة لتشكيل الكتل البرلمانية فقد تعاملت حماس مع هذا الأمر من زاوية التمسك بحرفية أحكام مواد النظام الداخلي للمجلس والتي جاءت في مصلحة الحركة تماما. فأحكام المواد الخامسة والسادسة والسابعة من النظام الداخلي^{١١٧} تشترط أن لا يقل عدد أعضاء الكتلة عن خمسة بالمائة من مجموع أعضاء المجلس، وأن لا ينتمي العضو إلى أكثر من كتلة. هذه المواد التي تمسكت بها حماس بشكل حرفي لا تسمح بقيام كتل برلمانية ذات امتيازات للقوائم الصغيرة كأولوية طلب الكلام أو جواز التحدث باسم الكتلة، أو المطالبة بطرح موضوع للنقاش غير مدرج على جدول الأعمال، أو إعطائهم عضوية في لجنة شؤون المجلس أو رئاسة لجنة دائمة ما أو الحق في أن تكون ممثلة في جميع اللجان وفي الوفود من خلال تسمية عضو تقوم باختياره، وإمكانية تعيين طاقم في لهم أو مكتب في مقر المجلس لاجتماعاتهم^{١١٨}. ووفقا لهذه المواد من النظام فإن المجلس التشريعي الفلسطيني لم يتسع إلا لكتلتين برلمائيتين فقط هما الحركتي حماس، وهذا يعني أن القوائم/القوى السياسية الأخرى كالجبهتين الشعبية والديمقراطية وحزب الشعب وفدا والمبادرة الوطنية والمستقلون هي غير مؤهلة لتشكيل كتل برلمانية خاصة بها.

١١٥. بعد فوز الحركة بغالبية أعضاء المجلس ظهرت تصريحات عديدة ودعوات من أقطاب السلطة الوطنية وحركة فتح تُنذر بأن حماس لن تستطيع أن تدير الملف الوطني بفاعلية ما استدعى برأيهم إحياء منظمة التحرير. هذه الدعوة لإحياء المنظمة ودرجة الحماس والإصرار الذي اتسمت به جاءت مفاجئة وخاصة أنه كان قد اتفق على تفعيل دور المنظمة في اتفاق القاهرة عام ٢٠٠٥ ولكن لم يتحقق شيء بهذا الخصوص في حينه لعدم جدية فتح أو عدم جهوزيتها لذلك في أحسن الأحوال. مقابل هذا التلكؤ من قبل حركة فتح اختارت حماس طريقا آخر لتحقيق الغاية نفسها (وهي أن يعترف الآخرون وفتح على وجه التحديد- بها كطرف سياسي حاسم في السياسة الفلسطينية) هو المشاركة بالانتخابات التشريعية، ليس بغرض الفوز فقط وإنما أيضا بغرض الدخول إلى المنظمة بقوتها التي حققتها في المجلس التشريعي وليس وفقا لشروط حركة فتح.

١١٦. هذه اللجان هي: لجنة الصحة، اللجنة الاقتصادية، لجنة الاسرى، لجنة الموازنة، لجنة اللاجئين، لجنة المصادر الطبيعية، لجنة الداخلية والامن والحكم المحلي، لجنة الأراضي ومواجهة الاستيطان، لجنة القدس، لجنة التربية، لجنة الرقابة وحقوق الإنسان، اللجنة القانونية، واللجنة السياسية.

١١٧. المواد الخامسة والسادسة والسابعة من النظام الداخلي للمجلس التشريعي.

١١٨. المجلس التشريعي الثاني: تقييم الأداء للدورة التشريعية الأولى شباط/فبراير ٢٠٠٦ - حزيران/يونيو ٢٠٠٧. دراسة مقدمة إلى «مفتاح» المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية، رام الله، ٢٠٠٧.

على الرغم من موافقة حماس على إجراء تعديل على النظام الداخلي بخصوص عدد اللجان الدائمة فيه، إلا أنها عارضت تعديل المواد المنظمة لعمل الكتل البرلمانية باتجاه تخفيض عدد الأعضاء الذين يستطيعون تشكيل كتلة برلمانية، علماً أن قانون الانتخابات سمح بفوز عضوين عن القائمة التي تحصل على نسبة الحسم البالغة ٢٪ من الأصوات، ما يعني أن المواد المنظمة لعمل الكتل البرلمانية كانت بحاجة إلى مواكبة قانون الانتخابات.^{١١٩}

تشبّثت حماس في تعاطيها مع هذا الأمر بالموقف القاضي بعدم تخفيض عدد الأعضاء المطلوب لتشكيل الكتلة البرلمانية وأصرّت على أن يكون العدد سبعة أعضاء وليس ستة، علماً أن ال ٥٪ من ١٣٢ (العدد الإجمالي لأعضاء المجلس) هو ٦,٦٪. عضواً وليس ٧ أعضاء تماماً. كما أصرّت الحركة على أن تسمى القوائم الانتخابية التي فازت بمقعدين أو ثلاثة مقاعد بـ «قوائم» وليس بـ «كتل» برلمانية، ما يعني منعها من الانتظام بكتل برلمانية، على الرغم من منحها بعض المزايا «الإرضائية» كالتمثيل في لجنة شؤون المجلس ورئاسة اللجان.^{١٢٠}

تعاملت حماس مع موضوع الكتل البرلمانية بحرفية أحكام مواد النظام الداخلي للمجلس التشريعي وأبدت إزاءه القليل من المرونة، كما جاء إصرارها على العمل وفق أحكام النظام الداخلي منسجماً ومتطابقاً مع رغبتها بالظهور كحركة سياسية تتبوأ المرتبة الأولى في البلاد، تماماً كما فعلت فتح سابقاً عندما كانت الطرف الأقوى في المجلس. فالطريقة التي تعاملت بها حماس مع الأطراف السياسية الصغيرة المختلفة تشير أنها لم تختلف عن حركة فتح في موضوع إقصاء الآخرين أو تحجيم دورهم وذلك على عكس ما أوحى به برنامجها الانتخابي الذي جاء مفعماً بعبارات الحرص على الوحدة الوطنية وتمثيل الجميع وروح العمل المشترك، وهذا يشير إلى أن حماس وبلغت الحسابات السياسية الإجمالية تصرّفت كفريق منتصر تستقصده القوى الأخرى وأنها من الناحية الفعلية لم ترى ندا سياسياً حقيقياً لها في الساحة الفلسطينية سوى حركة فتح.

بلغت الواقعية السياسية لم تتصرف حماس إزاء موضوع الكتل الانتخابية بشكل مغاير لما يمكن أن يقوم به أي حزب منتصر في الانتخابات على الرغم من أنه وُجّه إليها الكثير من

١١٩. المصدر السابق

١٢٠. حصلت كل من كتلة البديل والطريق الثالث على رئاسة لجنة القضايا الاجتماعية ولجنة الموازنة والشؤون المالية تبعاً، وحصلت الجبهة الشعبية على رئاسة لجنّتين هما لجنة شؤون اللاجئين ولجنة الشهداء والأسرى والجرحى والمقاتلين القدامى، فيما حصلت حركة فتح على رئاسة أربعة لجان هي السياسية، والرقابة العامة وحقوق الإنسان، والداخلية والأمن، والأراضي ومقاومة الاستيطان. أما حماس فترأست ستة لجان هي: التربية والتعليم العالي، والاقتصادية، والحكم المحلي، والقدس، والقانونية، والطاقة والموارد الطبيعية.

الانتقادات لتشبيها الحرفي بأحكام مواد النظام الداخلي للمجلس الناظمة لهذا الموضوع وعدم الرغبة في تعديلها، لكن هذه الانتقادات كان سيتم توجيهها للحركة أيضاً حتى لو وافقت على تعديل تلك المواد حيث أن البعض سيتوجس من ذلك وربما سيرى به مقدمة لتغيير الأنظمة واللوائح الناظمة للنظام السياسي الفلسطيني ككل من قبل حماس.

كان واضحاً منذ البداية أن الخلاف السياسي والبرنامجي بين الطرفين سيشق طريقه إلى المجلس ولجانته وتشريعاته وآليات عمله وصلاحياته وحدوده الدستورية في ظل نظام يكتنفه أصلاً الغموض ويدور حول جوانبه المختلفة الكثير من الاجتهاد والتاويل، الأمر الذي سرعان ما تكشف بشكل جلي في الجلسة الأولى التي انعقدت في ٢٠٠٦/٣/٦ وإحتدم فيها الصراع بين كتلي حماس وفتح حول إلغاء القرارات الصادرة عن الجلسة الأخيرة للمجلس السابق التي انعقدت في ٢٠٠٦/٢/١٣. ومما زاد الأمور تعقيداً قيام الاحتلال الإسرائيلي باعتقال حوالي ستة وثلاثين نائباً عن حركة حماس بما فيهم عزيز الدويك رئيس المجلس التشريعي في أعقاب أسر الجندي الإسرائيلي شاليط على يد مجموعات فلسطينية مسلحة، الأمر الذي عمق التباين السياسية بين حماس وفتح وخطط الأوراق مجدداً بين خانتي التحرر من الاحتلال والبناء الداخلي.

لذا، اتسمت الدورة السنوية الأولى لأعمال المجلس، ولأسباب إجرائية إلى جانب الأسباب السياسية التي تتعلق بعدم توفر الأغلبية العددية لدى حماس وعدم رغبتها إصدار قرارات لا ترغب بها^{١٢١}، بعدم الانتظام وبتواضع الأداء حيث عقد المجلس ٢١ جلسة فقط ولم ينجز في هذه الدورة إلا قانوناً واحداً هو قانون الموازنة، كما أن الوزراء في حكومة حماس لم يلتزموا بالرد الإعلاني أثنى عشر سؤالاً تقدم بها النواب في الدورة السنوية الأولى^{١٢٢}، الأمر الذي أعاد إلى الأذهان موروث وزراء الحكومات السابقة وتجاهلهم للمشرعين.

وبخصوص الدورة السنوية الثانية للمجلس فدعا الرئيس عباس إلى افتتاحها في ٥ تموز/ يوليو ٢٠٠٧ لكن حماس رفضت ذلك وقام أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي بالدعوة إلى دورة غير عادية للحيلولة دون انتخاب رئاسة للمجلس لأن حماس لم تتمتع بالأغلبية العددية في المجلس بسبب اعتقال الاحتلال لـ ٣٦ عضواً لها في الضفة الغربية. في هذه الأثناء أيدت كتلة الإصلاح والتغيير الحمساوية السيطرة المسلحة على القطاع التي تمت في منتصف حزيران/يونيو ٢٠٠٧، ما أدى إلى عدم افتتاح الدورة العادية السنوية ومن ثم إلى تعطيل عمل المجلس التشريعي بشكل كامل.

١٢١ يشير المحامي علي مهنا في دراسة له تحمل عنوان "المجلس التشريعي الثاني مهام.. وإنجازات" إلى مجموعة من العقوبات والمعوقات التي حالت دون أن يكون أداء المجلس بالمستوى المطلوب قانونياً ووطنياً ويلخصها بالآتي: استمرار الاحتلال وسياساته (الفصل والحصار والحواجز والاعتقالات)، سياسة الحصار السياسي والاقتصادي، إضراب الموظفين العموميين، الانفلات الأمني، غياب روح الفريق وسيطرة الاجندات التنظيمية (الفصائلية)، غياب وضحة الوعي البرلماني والقانوني، وعدم تفعيل اللجان المتخصصة في المجلس.

١٢٢ المجلس التشريعي الثاني: تقييم الأداء للدورة التشريعية الأولى شباط/فبراير ٢٠٠٦ - حزيران/يونيو ٢٠٠٧. دراسة مقدمة إلى «مفتاح» المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية، رام الله، ٢٠٠٧

ج - موقف كتلة الإصلاح والتغيير من القوانين المقدمة للمجلس

للمجلس كما هو معلوم مهام كثيرة كالتشريع والرقابة والتمثيل وإنشاء لجان تفصي الحقائق وغير ذلك. الإنجازات التي نستعرضها هنا تقتصر على المجال التشريعي ليتسنى لنا التعرف على نوع التشريعات والقوانين التي دعمتها أو عارضتها الحركة ومن ثم معرفة حجم وتجاه التغيير الذي سعت حماس عبر كتلتها البرلمانية "كتلة الإصلاح والتغيير" إلى إحداثه في المؤسسة التشريعية الفلسطينية. لأسباب عديدة لم يستطع المجلس التشريعي القيام بمهامه التشريعية كما كان مفترضا واقتصرت إنجازاته في عامه الأول برأي الباحث علي مهنا في دراسة له في هذا الموضوع على ما يلي: ١٢٣

١. إقرار قانونا واحدا فقط بالقراءات الثلاث هو قانون الموازنة.
٢. تقديم عشرة اقتراحات لقوانين من أعضاء المجلس التشريعي وتم إحالتها إلى اللجان ذات العلاقة بنفس تواريخ تقديمها لكن لم تتم متابعة الإجراءات اللازمة بخصوصها، ولم يعرض أي منها على المجلس لمناقشته وإقراره حسب الأصول. ١٢٤
٣. أصدر الرئيس عدداً من القرارات بقانون كان من المفترض أن يبت بها المجلس (سواء بإقرارها أو عدم إقرارها) في الجلسة الأولى له، التي تلت تاريخ صدورهما وفقاً للمادة (٤٣) من القانون الأساسي لكن ذلك لم يتم. ١٢٥ وفي دراسته التفصيلية لهذه القرارات وكيفية صدورهما وما الت إليه سجل المحامي على مهنا الملاحظات التالية:

١٢٤ هذه الاقتراحات حسب علي مهنا هي: قانون قانون مقترح لتعديل قانون مكافآت ورواتب أعضاء المجلس والحكومة والمحافظين، مقترح قانون الصندوق الوطني للتعليم العالي، مشروع قانون المياه، مقترح قانون تنظيم مهنة التصميم الداخلي والديكور، مقترح قانون معدل لقانون الأحوال المدنية، مقترح قانون حقوق عضو المجلس التشريعي الأسير، مقترح قانون دار الفتوى والبحوث الإسلامية، مقترح قانون معدل لقانون الانتخابات العامة، مقترح قانون القضاء الشرعي، ومقترح قانون معدل لقانون السلطة القضائية.

- ١٢٥ هذه القرارات هي:
 - (أ) قرار بشأن تعديل قانون الشركات، تمت مناقشته بتاريخ ٢٠٠٦/٤/٥ وأحيل إلى اللجنة الاقتصادية والقانونية اللتان أوصتا بعدم إقراره.
 - (ب) قرار بشأن الهيئة الفلسطينية لتنظيم قطاع الاتصالات صدر عن الرئيس بتاريخ ٢٠٠٦/٢/١١، وتمت مناقشته في جلسة ٢٠٠٦/٤/٥ وأحيل إلى لجنة الموازنة واللجنة الاقتصادية والقانونية، وأوصت بعدم إقراره.
 - (ت) قرار بشأن موعد اقتراع أفراد الشرطة وقوى الأمن، وتم إصداره من قبل الرئيس بتاريخ ٢٠٠٦/١/١٩ ونوقش في جلسة ٢٠٠٦/٤/٥ وأحيل إلى لجنة الشؤون الداخلية واللجنة القانونية وتم قبوله في نفس التاريخ.
 - (ث) قرار بشأن تعديل قانون السلطة القضائية، أصدره الرئيس بتاريخ ٢٠٠٦/٢/٥ وتمت مناقشته بتاريخ ٢٠٠٦/٤/٥ وأحيل إلى اللجنة القانونية ولجنة الموازنة التي أوصت بعدم إقراره.
 - (ج) قرار بشأن قانون معدل لقانون الإجراءات الجزائية، صدر عن الرئيس بتاريخ ٢٠٠٦/٢/١٥ وتمت مناقشته بتاريخ ٢٠٠٦/٤/٥ وأحيل إلى اللجنة القانونية ولجنة الرقابة ولم يوجد ما يشير إلى التوصية بشأن هذا القرار سواء بإقراره أو عكس ذلك.
 - (ح) قرار بشأن قانون معدل لأحكام قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية، أصدره الرئيس بتاريخ ٢٠٠٦/٢/١٦ وتمت مناقشته بتاريخ ٢٠٠٦/٤/٥ وأحيل إلى اللجنة القانونية والاقتصادية وليس هناك من توصية بشأنه.
 - (خ) قرار بشأن قانون معدل لأحكام قانون تشكيل المحاكم النظامية، أصدره الرئيس في ٢٠٠٦/٢/١٦ وتمت مناقشته بتاريخ ٢٠٠٦/٤/٥ وأحيل إلى اللجنة القانونية وليس هناك من توصية بشأنه.
 - (د) قرار بشأن قانون محكمة الجنائيات الكبرى، أصدره الرئيس بتاريخ ٢٠٠٦/٢/١٥ ونوقش في ٢٠٠٦/٤/٥ وأحيل إلى اللجنة القانونية وليس هناك من توصية بهذا الخصوص.

١. أن المجلس لم يقبل من القرارات بقانون الصادرة عن الرئيس وعددها ثمانية قرارات، إلا قراراً واحداً.
٢. أن اللجان المتخصصة أوصت بعدم قبول ثلاثة قرارات منها دون إبداء الأسباب.
٣. أن أربعة من تلك القرارات لا توجد توصية من اللجان المختصة بشأنها في سجلات المجلس.
٤. أن الاحالة بشأن تلك القرارات وفي أكثر من حالة تمت إلى لجان لا علاقة لها بموضوع القرار كالقرار بشأن تعديل قانون السلطة القضائية الذي أحيل إلى اللجنة القانونية ولجنة الموازنة، رغم أن الموضوع لا يتعلق بالموازنة، وكذلك القرار بشأن قانون الإجراءات الجزائية الذي أحيل إلى لجنة الرقابة إضافة إلى اللجنة القانونية رغم أن لاعلاقة للجنة الرقابة بهذا الموضوع.

بالنظر إلى القوانين التي أعدتها اللجنة القانونية التي يرأسها محمد فرج الغول رئيس اللجنة القانونية في المجلس التشريعي ورئيس كتلة التغيير والإصلاح يتضح أن حماس ركزت في استراتيجيتها التشريعية على نوعين أساسيين من القوانين: الأول يهتم بالحقوق الوطنية وبإسرائيل ويسميه رئيس اللجنة "بالفقه القانوني المقاوم"، وقد تجلّى ذلك بقوانين مثل: قانون حماية حق العودة للاجئين الفلسطينيين، وقانون حماية المقاومة، وقانون تجريم وتحریم التنازل عن القدس، ومشروع قانون الهيئة الفلسطينية لملاحقة مجرمي الحرب الصهاينة. أما النوع الثاني من القوانين فجاء ليعكس التوجهات الأيديولوجية للحركة تجاه القضايا المجتمعية واتضح ذلك عبر مشاريع القوانين التي قدّمتها اللجنة كمشروع قانون تنظيم الزكاة ومشروع قانون العقوبات العام ومشروع قانون الشباب ومشروع القانون المدني. عبر التركيز على هذين النوعين من القوانين أرادت الحركة القول أن استراتيجيتها التشريعية تأتي منسجمة مع برنامجها السياسي والاجتماعي وذلك من خلال المزج والتوفيق بين عمليتي التحرر الوطني (المقاومة) والبناء الداخلي، والتي رأت الحركة منذ البداية أن ذلك هو بالضبط ما يميزها عن حركة فتح وفترة حكمها السابقة حيث أنها من وجهة نظر حماس أخفقت في المهمتين.

إجمالاً، لم ينجز المجلس في دورته الأولى الكثير من القوانين حيث أصدر قانوناً واحداً فقط هو قانون الموازنة للعام ٢٠٠٦ على الرغم من وجود عشر مقترحات قوانين أخرى إلا أن المجلس لم يباشر إجراءات إقرارها حسب الأصول، كما أنه لم يعط رأياً في الكثير من القرارات بقانون الصادرة عن الرئيس رغم عرضها عليه وفق الأصول دون إيضاح الأسباب. وقد لوحظ أن كافة القرارات الصادرة عن الرئيس قد قدّمت للمجلس قبل الجلسة الأولى للمجلس التي عقدت في ١٨/٢/٢٠٠٦ ورغم أن المجلس قد عقد جلسته

الثانية في ٢٠٠٦/٣/٦، إلا أن تلك القرارات بقانون لم تعرض إلا على الجلسة الثالثة المنعقدة في ٢٠٠٦/٤/٥ خلافاً للقانون الأساسي الذي يقول "يجب عرضها على المجلس التشريعي في أول جلسة يعقدها بعد صدور هذه القرارات وإلا زال ما كان لها من قوة القانون، أما إذا عرضت على المجلس التشريعي على النحو السابق ولم يقرها زال ما يكون لها من قوة القانون".^{١٢٦} ويستنتج من حكم المادة المذكورة، كما يرى علي مهنا، أنه ليس للمجلس التشريعي من سلطة تقديرية بشأن عرض هذه القرارات في أية جلسة من جلساته، خاصة وأنا أمام نص أمر، ويرى أنه كان من الواجب عرضها على المجلس في جلسته الأولى المنعقدة في ٢٠٠٦/٢/١٨، ويضيف مهنا «وإذا كان هناك من يجادل بان هذه هي الجلسة الأولى فكان من الواجب عرضها في جلسة ٢٠٠٦/٣/٦».

وبخصوص القوانين ومشاريع القوانين التي أعدتها اللجنة القانونية والتي يرأسها رئيس «كتلة الإصلاح والتغيير» فقد تبنت ما نعتته حماس بالفقه القانوني المقاوم ذو النبرة الاجتماعية ذات الميول العقائدية (هذا إلى جانب القوانين الإجرائية التي من شأنها تيسير عملية الحكم)، ما يشير ربما إلى رغبة حماس في تغيير القوانين لتناسب مع مثلها السياسية والأيدولوجية، شأنها في ذلك شأن أي حزب سياسي متنفذ في السلطة التشريعية.

د. علاقة المجلس الثاني بالسلطين التنفيذية والقضائية وبالجمهور

وبخصوص العلاقة بين المجلس التشريعي الذي تتمتع حماس به بالأغلبية والسلطين التنفيذية والقضائية فهي أمر ذو دلالة على مدى انسجام هذه العلاقة مع القواعد والاصول الدستورية، ويشير إلى مواطن الإشكاليات التي تحول دون اندماج حماس بالنظام السياسي القائم. تميّزت علاقة المجلس بالسلطة التنفيذية (الحكومة) بدرحة شديدة من التبعية، وهذا يذكرنا بما كان عليه الحال سابقا وخاصة إبان حكم الرئيس الراحل ياسر عرفات، حيث أصبح المجلس مجرد صدى للحكومة، وذلك على عكس القواعد الدستورية والقانونية التي توجب على المجلس مراقبة أدائها ومحاسبتها، بدلا من التماهي معها ومهادنتها والتغطية على قصورها. فسيطرة حماس على الحكومة وعلى المجلس التشريعي جعل الحركة تولى اهتماما أكبر للاعتبارات السياسية كعدم فتح ملفات الفساد إرضاء لتنفيذي حركة فتح على سبيل المثال من مراعاتها للقواعد الدستورية والتي تقضي بأن تكون الحكومة تحت المسائلة والرقابة الدائمة من قبل السلطة التشريعية، وجاء تغليب السياسي على التشريعي معاكسا لما أشار إليه البرنامج الانتخابي للحركة وبرنامجه الحكومي اللذان أكدوا على مبدأ الفصل بين السلطات وعلى تعزيز دور الرقابة العامة والمحاسبة والشفافية.

أما علاقة المجلس بالرئيس فقد طغى عليها التوتر كما ان المجلس قام بإهمال القرارات التي صدرت عن الرئيس وردّها أكثر من مرة، هذا إضافة إلى طرح قرارات ومراسيم الرئيس

١٢٦. المادة الثالثة والاربعون من القانون الأساسي.

للتقاش في المجلس رغم عدم اختصاص المجلس بذلك ومخالفته للقانون الأساسي.

وبالنسبة لعلاقة المجلس بالسلطة القضائية فهي لم تكن أفضل حالا حيث لم يلاحظ التزام المجلس التشريعي بقواعد الفصل بين السلطات في علاقته مع السلطة القضائية وأضح ذلك في أكثر من مجال كتجاوز اختصاص القضاء الدستوري وتمثل ذلك في جلسة المجلس التشريعي المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/٣/٦ والتي تم فيها إلغاء قرارات المجلس التشريعي السابق في جلسة ٢٠٠٦/٢/٢٣ رغم تضمينها العديد من القوانين مبررة ذلك بعدم دستوريتهما خلافاً للقواعد الدستورية التي جعلت ذلك من اختصاص المحكمة الدستورية فقط. وأمر آخر تجلّى فيه خروج المجلس، من وجهة نظر البعض، عن القواعد الدستورية هو رفض المجلس قرارات المحكمة العليا بصفتها محكمة دستورية كما حصل في الدعوة الدستورية رقم ٢٠٠٦/١ وإلى عدم إلزامية القرار الصادر بهذا الخصوص للمجلس. كما تعرّض المجلس إلى القضاء بما ليس من اختصاصه، حيث صدرت تصريحات على لسان أعضاء في كتلة الإصلاح والتغيير الحمساوية^{١٢٧} يتهم القضاء بالتحيز وعدم النزاهة وتبعيته لفئات سياسية محددة، في الوقت الذي فعل المجلس الشيء ذاته عبر تسييس القضاء عندما طالب أعضاء من كتلة الإصلاح والتغيير بفرض ما يمكن وصفه بمحاكمة سياسية في القضاء والنيابة العامة وذلك خلافاً لقاعدة الفصل بين السلطات واستقلال القضاء.

أما علاقة المجلس بالجمهور فبقيت ضعيفة حيث لم يتواصل المجلس مع الجمهور كما كان مفترضاً وتمثل ذلك بإغلاق مكاتب المجلس أمام المواطنين وإغلاق مكاتب النواب في بعض المناطق، وهذا حال دون تحسّس المجلس رأي الشارع والإصغاء إلى مشاكله وهمومه، ما يفسر انخفاض ثقة الجمهور به عندما عبّر ٦٠٪ من المستطلعين في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ عن عدم رضاهم عن أدائه ودعمهم لحله، وإجراء انتخابات جديدة لاستبداله.^{١٢٨}

١٢٧. حوار مع رئيس كتلة التغيير والإصلاح والتغيير ورئيس اللجنة القانونية في المجلس التشريعي النائب محمد فرج الغول، الموقع الفلسطيني للإعلام، بدون تاريخ.

١٢٨. استطلاع قام به برنامج دراسات التنمية في جامعة بيرزيت وصدرت نتائجه في ٢٠/أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

تقييم حماس لتجربة المجلس التشريعي

في تقييم حماس لأداء المجلس التشريعي والتحديات التي واجهته في عامه الأول يقول النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي أحمد بحر بعد مرور عامين على انتخاب المجلس: «المجلس وبعد الانتخابات التشريعية (٢٠٠٦) خطا خطوات ممتازة جداً وعمل على تنفيذ ديمقراطية حقيقية وذلك في الأشهر الستة الأولى، حيث كانت الجلسات منتظمة واتخذت قرارات مهمة للغاية. ومن أهم هذه القرارات منح الثقة للحكومة العاشرة وذلك في ٢٨/٣/٢٠٠٦، ولكن ما حصل من اختطاف للنواب من قبل قوات الاحتلال الصهيوني كان الهدف منه شل عمل المجلس التشريعي لكي لا تتمكن الاغلبية في المجلس التشريعي من اتخاذ قرارات تخدم شعبنا الفلسطيني، وهنا يبدو أنّ الصهاينة أدركوا هذا المعنى من عمل المجلس التشريعي خلال الأشهر الستة الأولى»^{١٢٩}.

ومن الأسباب الأخرى التي تقدمها حماس لتفسير فشل المجلس التشريعي في القيام بدوره،^{١٣٠} الانقسام السياسي الداخلي العميق بين حماس وفتح وعدم تعاون الأخيرة لإنجاح المجلس لا بل تحويله إلى حلبة للصراع السياسي الفصائلي المدمر والتي تحمّل حماس فيه المسؤولية لحركة فتح عندما تقول على لسان أحمد بحر: «إن كتلة «فتح» البرلمانية ومنذ أن تمكنا من قيادة المجلس التشريعي بدأت تحيك المؤامرات حتى لا يتمكن المجلس من أخذ دوره، وهنا أركز على تلك الجلسة التي عُقدت في ١٣/٢/٢٠٠٦، حيث عقدوها وسمّوها الجلسة الوداعية، وهي طبعاً جلسة غير قانونية إطلاقاً، ومع ذلك اتخذوا قرارات منها إعادة المجلس التشريعي وقتها تعيين إبراهيم خريشة أميناً عاماً للمجلس التشريعي، والمقصود من هذا التعيين هو أن يكون منصب الأمين العام المسؤول عن المجلس التشريعي، والمقصود أيضاً هو تهميش دور أمين سر المجلس التشريعي بحيث يكون لا علاقة له بالمجلس، وهذا مخالف للنظام الداخلي والقانون الفلسطيني. وللأسف في الجلسة الأولى التي انتخبت فيها رئاسة المجلس، قد غيّروا النظام الداخلي بما مفاده أن الأمانة العامة برئاسة إبراهيم خريشة هي المسؤولة عن أمانة السر، ورغم ذلك تجاوزنا هذه الخطوات حتى تسير الأمور، إلا أنّ الكتلة ذاتها عملت بشكل مستمر على عرقلة عمل المجلس. فقد وصل الأمر بفتح إلى حد اختطاف بعض النواب والتحقيق معهم،

١٢٩. مقابلة مع النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي أحمد بحر، مركز الإعلام الفلسطيني بتاريخ ٤/٢/٢٠٠٨.
١٣٠. من الأسباب الأخرى التي أدت إلى إضعاف عمل المجلس التشريعي حسب أحمد بحر صعوبة التواصل بين النواب في الضفة والقطاع وضعف الموارد المالية اللازمة وفي هذا المجال يقول أحمد بحر «ومن العقبان أيضاً التي أعاقت عمل المجلس؛ عدم تمكنه في قطاع غزة والضفة الغربية من الانعقاد في قاعة واحدة والعمل على نظام «الفيديو كونفرانس» (الربط التلفزيوني)، وكذلك عدم تمكن نواب قطاع غزة من السفر إلى رام الله (حيث المقر الرئيس للمجلس). وتضاف هذه العقبان إلى العقبان المالية، حيث كانت هناك في الماضي مؤسسات أجنبية تنفق الملايين على المجلس التشريعي، ولكن بمجرد وصول حركة «حماس» إلى «التشريعي» توقفت كل هذه المساعدات وكل تلك الأموال»، مقابلة مع النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي أحمد بحر، مركز الإعلام الفلسطيني بتاريخ ٤/٢/٢٠٠٨.

مثل اختطاف النائب أحمد الربيعي في الضفة الغربية. وكذلك الأجهزة الأمنية هي الأخرى عملت على عرقلة عمل المجلس التشريعي، من خلال الاعتداء المباشر عليه سواء كان ذلك في غزة أو في رام الله، وكذلك اعتداء أجهزة عباس الأمنية على منزل رئيس المجلس التشريعي المختطف الدكتور عزيز دويك، والاعتداء أيضاً على منزل النائب حسن يوسف، كما نشير إلى وجود تهديدات للاخوات النائبات في المجلس، مثل تهديد الأخت النائب منى منصور والأخت النائب مريم صالح^{١٣١}.

وفيما يتعلق بأداء لجان المجلس فقد تأثر عملها أيضاً بالأجواء السلبية التي سادت المجلس التشريعي حيث لخص محمد فرج الغول رئيس اللجنة القانونية في المجلس التشريعي ورئيس كتلة التغيير والإصلاح أهم المعوقات التي واجهت عمل اللجان والمجلس ككل في دورته الأولى بما يلي: اعتقال إسرائيل لعدد كبير من نواب حماس؛ عدم تعاون الرئيس عباس مع المجلس التشريعي من خلال استنكافه عن تطبيق القانون الأساسي وتعليق مواد القانون الأساسي؛ ومن خلال إصرار الرئيس على سحب صلاحيات المجلس التشريعي عبر إصداره مراسيم رئاسية غير الدستورية وفق حماس؛ محاولة فصائل م.ت.ف إحياء مؤسسات المنظمة لاستخدامها كأداة حزبية لتعطيل عمل المجلس التشريعي و«الانقلاب» على نتائج انتخابات ٢٠٠٦؛ الحصار وعدم إمكانية التواصل مع الخارج والاتصال بالخبراء القانونيين في العالم؛ وأخيراً، عدم توفر الدعم المالي اللازم للمجلس التشريعي^{١٣٢}.

٧. استمرار مطالبة حماس بإصلاح المنظمة

المطالبة بالإصلاح من موقع المنتصر

بقي موقف حماس من المنظمة موضوعاً خلافياً طوال هذه المرحلة حيث استمرت الحركة بمطالبتها بإصلاح المنظمة وشقت هذه المطالبة طريقها إلى الاتفاقيات والتفاهات التي تمت بين حماس وفتح في اتفاق القاهرة وفي وثيقة الوفاق الوطني واتفاقي مكة وصنعاء^{١٣٣}، والتي رأى فيها البعض أنها مثّلت نقطة لصالح حماس كونها استطاعت وبقوة إدراج موضوع المنظمة في موقع متقدم على قائمة الأولويات الفلسطينية التي لم يعد يجرؤ على إهمالها أحد.

١٣١. مقابلة مع النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي أحمد بحر، مركز الإعلام الفلسطيني بتاريخ ٢٠٠٨/٢/٤.

١٣٢. محمد فرج الغول، مقابلة مع الموقع الإلكتروني للمركز الفلسطيني للإعلام، بدون تاريخ.

١٣٣. كان للاتفاقيات الأربعة القاهرة والوفاق ومكة وصنعاء، دور واضح في التأكيد على ضرورة إعادة تفعيل وبناء وإصلاح منظمة التحرير، ووضع بعض الأسس العامة لذلك. ولكن من الناحية الفعلية لم يتم اتخاذ أي خطوات ملموسة من كلا الطرفين لإصلاح المنظمة.

جاء فوز حماس في الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦ بمثابة تطور نوعي هام نقل الاختلاف بين الطرفين إلى مستوى جديد حيث أصبحت حماس القوة السياسية الأولى، مع أنها نشأت خارج منظمة التحرير، تلك المنظمة التي، طالما نظر إليها على أنها تمثل جميع الفلسطينيين. وقد كانت الإشكالية الناشئة عن فوز حماس في تلك الانتخابات وغموض مدى تمثيل المنظمة، والعلاقة بين السلطة والمنظمة، سببا في الحديث مجددا عن الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. بمعنى، أنه بعد تلك الانتخابات التشريعية لم يعد بإمكان كلا من حماس والمنظمة أن يقصي أي منهما الآخر، وأنه أصبح من الملح للجميع أكثر من السابق إيجاد صيغة للتعايش بين مختلف الأطراف.

على ضوء هذه الخلفية، وصلت حركة حماس إلى السلطة وأصبح الجديد هنا ليس فقط اختلافها برامجا عن فتح، وإنما اختلاف الدور الذي ستقوم به، فإن كان التوافق والانسجام بين المنظمة والسلطة ممكنا في السابق، فهو لم يعد قائما بعد مجيء حماس للسلطة حيث أن قيادة السلطة لم تعد هي نفسها قيادة المنظمة، وعلى ذلك فإن تحديد وضبط الصلاحيات بين كلا الطرفين أصبح أمرا فرضته ضرورات الشراكة السياسية والتي هي قسرية إلى حد كبير. وبغرض التعاطي مع هذه الإشكالية بدأت حماس تعبر من جديد عن رغبتها في الدخول إلى المنظمة ولكن شريطة إعادة هيكلتها على أسس تتناسب والمعطيات الجديدة في الحياة السياسية الفلسطينية، رغم أن دخولها المنظمة لن يحل إلا نصف المشكلة، إذ أن دخولها للسلطة لم يرافقه توتر بين المنظمة والسلطة، وإنما شقي قيادة السلطة نفسها، أي بين الحكومة (حماس) و رئاسة السلطة (فتح) وأصبحت الإشكالية تكمن بكيفية الموازنة بينهما.

منذ اللحظة الأولى التي قررت حماس الدخول إلى السلطة والمشاركة بالانتخابات التشريعية كان واضحا أنها بصدد استخدام سلاح الديمقراطية لتحقيق ما تريد سياسيا. فرصيدها الجماهيري الكبير وتعثر العملية السلمية وضعف حركة فتح وادائها السيء داخليا خلق قناعة لدى الحركة بجدوى الانتخابات هذه المرة ليس فقط للدخول إلى المجلس التشريعي ومن ثم السلطة وإنما للدخول أيضا إلى المنظمة ولكن وفق قواعد «ديمقراطية» رأت حماس أنها ستكون لصالحها، كما يرى القيادي الشاب في حماس عدنان منصور الذي قال «الانتخابات الأخيرة أثبتت حجمنا في الشارع، ما يجعلنا نرفض نظام الكوتا، وفي حال دخلنا المنظمة سندخلها على أساس الانتخابات والتي ستضم فلسطينيي الشتات، وهذا ليس صعبا، فعندما أرادت أميركا للعراق أن ينتخب، صوت العراقيون من كل أنحاء العالم»^{١٣٤}. رغم أن حماس لم تستكن في مطالبتها بإصلاح المنظمة طوال الفترة التي سبقت الانتخابات، إلا أنه بعد فوزها بتلك الانتخابات عام ٢٠٠٦

أصبحت تطرح موضوع إصلاح المنظمة بقوة وثبات أكبر من السابق، وأصبحت أكثر إصراراً على شروطها للإصلاح من ذي قبل. أما نوع وطبيعة الإصلاح الذي ترغب به حماس فيمكن إجماله بجانبين: تنظيمي وسياسي.

الجانب التنظيمي

فمن الزاوية التنظيمية تطالب الحركة بإعادة بناء مؤسسات المنظمة^{١٣٥} كالمجلس الوطني والمجلس المركزي واللجنة التنفيذية على أساس ديمقراطي يراعي أوزان وحجوم مختلف القوى الفلسطينية عبر التمثيل النسبي لها في هذه المؤسسات. هذه الشروط طالب بها تاريخياً كل من طالب بإصلاح المنظمة وخاصة من داخلها سواء كانوا من فتح أو من غيرها من باقي الفصائل. وترى حماس أن هذه الشروط إن تحققت ستمنح مؤسسات المنظمة الصبغة التمثيلية الحقة وستكون المنظمة وقتئذ ممثلة للشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده، وهذا بدوره سيمكن الفلسطينيين من تجنيد طاقاتهم وتعبئة قدراتهم لانتزاع حقوقهم الوطنية المتمثلة بالتححر والاستقلال بما في ذلك إقامة الدولة الفلسطينية دون شروط أو قيود. إن مثل هذه المنظمة التي تخضع للقواعد الديمقراطية عبر إجراء انتخابات حرة ونزيهة ومباشرة للمجلس الوطني الفلسطيني ستكون قادرة على تمثيل الفلسطينيين وهذا سيجعلها شرعية بعيون الجميع.^{١٣٦} وحول مدى استعداد الحركة لقبول ميثاق يتعارض مع مبادئها في حالة أن لا يكون لها أغلبية في المجلس الوطني، نجد نائب رئيس المجلس التشريعي أحمد بحر يقول «بكل تأكيد سنقبل بخيار الشعب، وليس لدينا مشكلة في أي ميثاق يستمد شرعيته من الشعب»، وفي حالة أن يعترف الميثاق بإسرائيل يضيف بحر «هذه ليست مسؤوليتنا، نحن سنسعى أن لا يكون الأمر كذلك، لكننا لن نجر الشعب على برأجنا».^{١٣٧}

١٣٥. وفي توصيف حماس لحالة المنظمة التي تصر الحركة على إصلاحها يقول أسامة حمدان أحد قياديينها «أن المنظمة اليوم هي جسم ضعيف تم تقويض دوائرها المختلفة، مثل الدائرة الثقافية والإعلامية والعسكرية، بالإضافة إلى الصندوق القومي الفلسطيني، وغيرها، لصالح مؤسسات السلطة، عندما كانت فتح تقود السلطة، كما أن معظم أعضاء اللجنة التنفيذية المنتخبين إما توفوا أو استقالوا، وهي فاقدة لنصابها القانوني، ما يعني عدم وجود قانونية لمعظم قراراتها، وهذا يستدعي إعادة بناء مؤسساتها بصورة كاملة» أسامة حمدان، المركز الفلسطيني للإعلام، ١٢-٥-٢٠٠٧.

١٣٦. تقول حماس على لسان موسى أبو مرزوق «يجب العمل على تثبيت شرعية المنظمة لتحدث حقيقة بأسم الشعب الفلسطيني. من هنا تأتي اشتراطنا الداعية إلى إعادة بناء وتفعيل منظمة التحرير في اتفاق القاهرة». وبخصوص من يمثل اليوم عنواناً للشعب الفلسطيني، السلطة أم منظمة التحرير، يقول أبو مرزوق: «نحن نرجو أن يكون هذا العنوان الفلسطيني هو منظمة التحرير، لكن الحقيقة أن العنوان الفلسطيني الأكثر شرعية في الوقت الحاضر خاصة في الضفة الغربية وقطاع غزة هو أولئك الذين تم انتخابهم انتخاباً حراً مباشراً وتم تقويضهم مباشرة من جزء من أبناء شعبنا لإدارة شؤونهم السياسية والقيام بكل ما يتعلق بأمورهم وحياتهم ونضالهم، بلا شك أن هذا العنوان هو العنوان الصحيح، ونحن نرجو أن يكون العنوان الأوسع الذي يشمل كل أبناء الشعب الفلسطيني هو المجلس الوطني الفلسطيني المفوض لإدارة الشأن الوطني الفلسطيني في جميع أماكن تواجده». موسى أبو مرزوق، مقابلة مع المركز الفلسطيني للإعلام بتاريخ ١٦/١٢/٢٠٠٦.

١٣٧. أحمد بحر نائب رئيس المجلس التشريعي، مقابلة شخصية، غزة، أيار/مايو ٢٠٠٨.

وعبر إعادة الاعتبار للمجلس الوطني بعد أن يصبح ممثلاً حقيقياً للشعب الفلسطيني ترى حماس أن اللجنة التنفيذية أيضاً ستصبح شرعية لأنها ستقوم عندئذ بمهامها على أساس الالتزام بالقانون والميثاق. وقد عبرت حركة حماس عن موقفها من اللجنة التنفيذية بشكل بليغ في تعليقها على التوصية التي رفعتها اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير لرئيس المنظمة ورئيس السلطة محمود عباس في ٠٩-١٢-٢٠٠٦ والتي حثته فيها على استخدام صلاحياته للدعوة إلى انتخابات رئاسية وتشريعية بغرض الخروج من المأزق السياسي الذي واجهه الجميع في تلك الفترة. وقد عبر عن موقف حماس من هذه الدعوة موسى أبو مرزوق الذي طعن بقانونيتها لكونها تصدر برأيه عن جسم غير شرعي (أي اللجنة التنفيذية) والذي هو بدوره جزء من كيان أكبر غير منتخب وبالتالي غير شرعي (هو المنظمة) لكونه لا يمثل الشعب الفلسطيني بشكل صادق وديق. فأبو مرزوق يقر بأن السلطة الوطنية نفسها أنشئت بقرار من منظمة التحرير، لكنه يراها الآن كجسم شرعي بعد أن نظمت عملها الانتخابات وبعد أن تشكلت مجلس تشريعي جديد وتم إقرار القانون الأساسي وتطبيقه، ولكن دون أن يفوت أبو مرزوق التنويه بأن القانون الأساسي الذي ينظم السلطة الفلسطينية لم يشر لا من قريب أو بعيد إلى منظمة التحرير عندما أفصح: «ليس في القانون الأساسي أي كلمة تشير إلى وجود مرجعية غير المجلس التشريعي، وأنه ليس هناك أي نص له علاقة بمنظمة التحرير، ولذلك هم في التنفيذية قالوا «توصية للرئيس»^{١٣٨}، لأن هذا العمل ليس لهم علاقة به بالمطلق، فالمرجعية للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة هو المجلس التشريعي، والشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع فوض المجلس التشريعي بصلاحياته السياسية والقانونية لإدارة شؤونه وهذا كله يدل على أن التوصية التي أصدرتها اللجنة التنفيذية لا قيمة لها»^{١٣٩}.

وفي معرض رد حماس على القائلين بصعوبة تحقيق هذا الأمر - إجراء انتخابات حرة ونزيهه ومباشرة - ترى حماس أن هذا الأمر ممكن التحقيق إذا توفرت النوايا السياسية الصادقة حيث تقدم العراق، كما أشار عدنان منصور، مثالا على إمكانية تحقيق ذلك حيث تمكن العراقيون في الشتات من المشاركة بالانتخابات التي جرت هناك، عندما وجد خلف ذلك إرادة سياسية. ولكن الإصلاح الذي ترغب به حماس هو الذي يبادر إليه الفلسطينيون ويخدم قضيتهم وهذا ما يجعلها ترفض بشدة الدعوات التي تصفها ب «المشبوهة» لإعادة دور المنظمة ولكن دون إصلاحها لتكون سيفاً مسلطاً على حكومة حماس، الأمر الذي يلخصه القيادي في حماس محمد نزال بالقول «م ت ف تريد أن تعيد دورها وتفعيله في هذا الوقت بالذات حتى تكون سيفاً مسلطاً على الحكومة، وهذا الأمر لن ينجح لأنه لا وجود لأي بند يشير إلى أن م ت ف هي المرجعية في القانون الأساسي،

١٣٨. موسى أبو مرزوق، مقابلة مع المركز الفلسطيني للإعلام بتاريخ ١٦/١٢/٢٠٠٦.

١٣٩. المصدر السابق

نحن نسعى إلى أن يكون للمنظمة دورها لكن بعد إصلاحها»^{١٤٠} فحماس هنا تفصل بين الحكومة والمنظمة وترى أن الثانية لا ينبغي أن تتأثر بفوز وتشكيل حكومة ما، حيث أن قضية المنظمة برأيها هي شأن فصائلي حُسمت في اتفاق القاهرة.

من الواضح هنا أن حماس تفسر القانون الأساسي وعلاقته بالمنظمة بشكل مغاير عن الآخرين وخاصة حركة فتح التي تصر على أن المنظمه هي المرجعية النهائية للسلطة وبالتالي للقانون الأساسي الذي ينظم عملها وللدلالة على صواب وجهة النظر هذه تتم الإشارة إلى المقتطف التمهيدي التالي من القانون الأساسي: «إن ميلاد السلطة الوطنية الفلسطينية على أرض الوطن فلسطين، أرض الآباء والأجداد، يأتي في سياق الكفاح المرير والمستمر، الذي قدم خلاله الشعب الفلسطيني الالف الشهداء والجرحى والاسرى من خيرة أبنائه، لأجل نيل حقوقه الوطنية الثابتة المتمثلة في حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني أينما وجد»^{١٤١}. ينظر البعض إلى هذا المقتطف الذي يشير إلى المنظمة على أنه نصي معنوي ولغوي أكثر منه دستوري ناظما للعلاقة بين السلطة والمنظمة في الحياة السياسية الفلسطينية.

الوضع المترهل لمؤسسات المنظمة الذي تشير إليه حماس استرعى انتباه الجمهور المؤيد لها حيث أعلن ٨٠٪ منه عن تأييده تشكيل مجلس وطني جديد للمنظمة يضم جميع الفصائل بما في ذلك حماس والجهاد الإسلامي على أساس التمثيل النسبي^{١٤٢}. إن موقف حماس غير المؤيد لاعتبار منظمة التحرير ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني تشتترك فيه القيادة والقاعدة على حد سواء، حيث أفصح عن هذا الرفض (إلى جانب قيادات الحركة) ٥٤٪ من الجمهور المؤيد لها^{١٤٣}. ويبدو هنا أن جزءاً كبيراً من مؤيدي حماس يتخذون هذا الموقف الرافض للمنظمة تمثيلاً وشرعية لأسباب سياسية وتنظيمية ذات علاقة بالتوجه السياسي للمنظمة وبنيتها التنظيمية المترهلة وغير الفعالة، وهذا حدى بهم أن يؤيدوا إصلاح المنظمة ومؤسساتها لتتسع لجميع الفصائل والقوى السياسية^{١٤٤}.

من المنطقي الاستنتاج أن أحد أسباب رفض حركة حماس لإجراء أية انتخابات تشريعية مبكرة يعود إلى تخوفها من تراجع قوتها في المجلس التشريعي مستقبلاً، لأنها ترى أن قوتها الحالية هي تعبير صادق ودقيق عن وزنها الحقيقي والفعلي في الساحة الفلسطينية، الأمر الذي يجب أن يُؤخذ بالاعتبار عند عقد التفاهمات مع حركة فتح والآخرين

١٤٠. محمد نزال عضو المكتب السياسي لحركة حماس، مقابلة شخصية، كانون ثاني/يناير ٢٠٠٧.

١٤١. مقدمة القانون الأساسي الفلسطيني المعدل ٢٠٠٣.

١٤٢. استطلاعي الرأي العام رقم ٢٠ و ٢١ / ٢٠٠٦، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية.

١٤٣. أنظر لاستطلاع الرأي رقم ٢١ حزيران/يونيو ٢٠٠٦، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية.

١٤٤. المصدر السابق.

مستقبلاً بغرض دخول حركة حماس إلى منظمة التحرير، وهذا يجعل الحركة تتمسك بالدخول إلى المنظمة وهي قوية كما هو الحال الآن، وأن يتم إصلاح المنظمة قبل دخول الحركة إليها، ومن خلال ذلك تعتقد الحركة بأنها ستتمتع بالقدرة اللازمة لفرض ما تريد أو على الأقل التنصل من أي توجهات لا ترغب بها.

الجانب السياسي

أما من الناحية السياسية فرغم أن حماس والمنظمة (وفتح على وجه الخصوص) يتقاطعا في موقفيهما الآن في قبول الدولة الفلسطينية في حدود عام ١٩٦٧، إلا أنه لا ينبغي المبالغة بحجم هذا التقاطع بين برنامجيهما. فبينما ترغب المنظمة (والسلطة) بالوصول إلى تلك الدولة من خلال اتفاق وتفاهم مع الجانب الإسرائيلي، ترى حماس بالمقابل أن مثل هذه الدولة في حدود أراضي ال ١٩٦٧ هي أمر مرحلي وأنه لا يجب أن يتأتى عبر اتفاق وإنما عبر هدنة طويلة مع إسرائيل، في الوقت الذي ترى المنظمة أن إنشاء الدولة الفلسطينية في تلك الحدود هو نهاية المطاف. فالتباين بين الطرفين يكمن بالأسلوب الذي ينبغي أن تتحقق عبره الدولة، فبينما تصر المنظمة على المفاوضات سبيلا، ترى حماس (من الناحية الرسمية على الأقل) أن المقاومة هي الطريق الأنجع لتحقيق ذلك، ولكن دون أن تغلق الباب تماما أمام خيار المفاوضات. إن التباين بين الفريقين يتجاوز مسألة الأسلوب ليصل إلى حد التباين ولو جزئيا حول الهدف حيث أن الاختلاف بالأسلوب يعكس بالضرورة تباين هام بينهما حول ماهية الدولة المنشودة، بمعنى أن التباين بين الأسلوبين لا يمكن فهمه إلا في نطاق عدم تطابق الأهداف.

من الواضح هنا أنه رغم التقاطع بين برنامجي حماس والمنظمة إلا أن المسافة بينهما تبقى شاسعة. إن نوع الإصلاح الذي ترغب به حماس من الناحية العملية وذلك انبثاقا من تكوينها السياسي والأيدولوجي هو بالضرورة أمر يتعدى حدود المواقف والتوجهات السياسية للمنظمة ومؤسساتها ويمس ثقافتها وقيمها السياسية التي أصبحت ثقافة سياسية عامة للفلسطينيين، وهذا أمر من الصعب إنجازه عبر اتفاق ولن يكون من السهل ترجمته على الأرض في فترة قصيرة ليقال أن المنظمة قد أصلحت، ليتسنى لحماس الدخول إليها والعمل من خلالها. أما المنظمة فهي من جانبها مكبلة بمواقفها السياسية وبالحقائق الماثلة على الأرض والتي أصبحت غير قادرة على التنصل منها، وبالتأكيد ليس بواردها إحداث إصلاحات فقط بغرض إرضاء حماس وإشباع شهيتها السياسية، فحماس من وجهة نظرها تبقى عدوا سياسيا يهدف إلى إقصاء وإلغاء المنظمة وموروثها واستبدالها بإسلاموية جامدة لن يترتب عليها إلا تدمير الحقوق الوطنية الفلسطينية.

ومن القضايا ذات الصلة بموقف حماس من المنظمة مسألة الاتفاقيات والتي عارضتها الحركة بشدة منذ توقيعها في بداية التسعينيات. أما اليوم فيمكن ملاحظة بعض التغيير في موقف حماس تجاه تلك الاتفاقيات واستعدادها لقبولها كأمر واقع^{١٤٥}. وقد أشار الرجل الثاني في المكتب السياسي لحماس موسى أبو مرزوق بهذا الخصوص بعبء فوز حماس بالانتخابات إلى أن الاتفاقيات الموقعة ملزمة، وأن تغيير الحكومات لا ينبغي أن يعني التنصل من الاتفاقيات مما يعني أن حماس ستنفذها»، ولكن دون أن يُغفل القول أن «الأهم هو أن يلتزم الطرف الإسرائيلي بتلك الاتفاقيات، مع التأكيد أنه إذا كانت هناك اتفاقيات تضر بالمصالح والحقوق الفلسطينية فإن حماس لن توافق عليها، فنحن سنلتزم بما تنص عليه المقررات الدولية التي تنسجم مع مصالح شعبنا»^{١٤٦}. إن إبداء هذا المقدار من الليونة تجاه الاتفاقيات الموقعة مع الجانب الإسرائيلي هو مؤشر على مرونة موازية في موقف حماس من المنظمة. هذه المرونة تجاه الاتفاقيات بقيت على كل حال محط تساؤل من حيث جدتها لأنها جاءت في إطار سعي حماس لإضفاء الشرعية على فوزها بالانتخابات عبر الحصول على مقبولية داخلية وخارجية، ولأن هذه المرونة جاءت مشروطة بالتزام الطرف الإسرائيلي وبانتقائية في التعامل مع المقررات الدولية.

وبخصوص مسألة تفاوض حماس مع إسرائيل فهو أمر ذو علاقة أيضاً بموقف الحركة من المنظمة. فالمفاوضات مع الإسرائيليين من وجهة نظر حماس غير محبذة لأنه يمكن أن يفهم منها أن الحركة تعترف بإسرائيل^{١٤٧}، الأمر الذي لا

١٤٥. تبين ذلك عبر تصريحات قيادات حركة حماس منها ما قاله خالد مشعل بأن «الحركة ستعامل مع كل اتفاق وقانون بواقعية، استناداً إلى مصالح شعبنا. لن يجبرنا احد على غير ذلك. ما يناسبنا سناخذه، وما لا يناسبنا لن نأخذ به، لكننا لن نحمل السلم بالعرض. هذا هو مبدأنا ونحن متمسكون به، ونعتقد أنه رأي الأغلبية التي منحتنا ثقته ولن نخذلها»، حوار مع خالد مشعل، الجزيرة نت (٢٠٠٦/٢/٩).

١٤٦. موسى أبو مرزوق، مقابلة مع الموقع الإلكتروني للمركز الفلسطيني للإعلام، بتاريخ ٢٤/٢/٢٠٠٨.

١٤٧. يركز رفض حماس للمفاوضات على أسباب ومسوغات سياسية وليس دينية حيث أن الدين لا يمنع ذلك يقول القيادي البارز في حماس محمود الزهار «المفاوضات ليست حراماً.. ولكن الجريمة السياسية هي عندما تجلس مع الإسرائيليين ونخرج بابتسامات عريضة ونقول للفلسطينيين أن هناك تقدماً والحقيقة غير ذلك.. نحن لا نريد أن نخدع الشعب الفلسطيني ولذلك نرى أن الوسيلة التي استخدمت في السابق كهدف استراتيجي... عندما قيل أن التفاوض خيار استراتيجي.. هي عندنا وسيلة وليست هدفاً «صحيفة الرسالة، ٢٦ كانون ثاني/يناير ٢٠٠٦. كما أن ميثاق الحركة لا يعارض أي تحركات سياسية مستندة إلى ثوابت الميثاق، رغم أن الميثاق يعتبر المقاومة كاستراتيجية ثابتة لاستعادة الحقوق الفلسطينية. بالإضافة إلى ذلك، فإن البرنامج الانتخابي الذي خاضت حماس على أساسه الانتخابات التشريعية لم يتطرق إلى قضية المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي. وهذا من شأنه أن لا يقيد تحركاتها السياسية تجاه المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي إن اختارت ذلك، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. أما أسباب عدم قبول حماس للمفاوضات السياسية بصيغتها الراهنة فيمكن إجمالها حسب الكثير من قيادات حماس مثل غازي حمد ويحيى العبدلة وفرج رمانة بما يلي: فشل تجربة المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية السابقة؛ مساهمتها بزيادة حجم الاستيطان وتهويد مزيد من الأراضي الفلسطينية؛ عدم رغبة الحركة بأن تبدو (أمام نفسها والآخرين) على أنها تعترف بإسرائيل عبر قبول المفاوضات؛ عدم قناعة حماس بأن المفاوضات وحدها (دون المقاومة) قادرة على استرجاع الحقوق الفلسطينية؛ واعتقادها بأن المفاوضات هي من اختصاص م.ت.ف، وليس من اختصاص الفصائل الفلسطينية، وأن موضوع المفاوضات يجب أن يبقى ضمن صلاحيات المنظمة ورئيسها.

تريده الحركة، علما أنها لا تمنع في التعاطي مع إسرائيل في قضايا يومية تحت مُسوِّغ أنه لا يترتب على ذلك أي تبعات سياسية كما تعتقد الحركة. فإمكانية أن تشارك حماس في المفاوضات لا تستثنيها الحركة ولكن في ظل توافق داخلي ودعم من الخارج. هناك اعتقاد أنه أصبح اليوم لدى بعض قيادات الحركة قناعة متزايدة بإمكانية قبول التفاوض المباشر مع الإسرائيليين إن أحوج الأمر شريطة عدم التنازل^{١٤٨}. ولكن إن لم تكن الحاجة ملحة لذلك فتفضل حماس أن يتم التفاوض مع إسرائيل عبر المنظمة، رغم أنها ربما لن تُمنع بأن تكون جزءا من تلك المفاوضات التي تقوم بها المنظمة ولكن بعد إصلاح المنظمة والتوافق على برنامج سياسي. هذا ما يمكن قراءته من إسناد حماس موضوع المفاوضات إلى المنظمة وتفويضها^{١٤٩} لرئيسها محمود عباس القيام بذلك في اتفاق مكة رغم أنها أصرت بأن يُعرض ما يتم الوصول إليه من اتفاقيات على مؤسسات الشرعية والمقصود هنا المجلس الوطني، الذي تعتقد حماس أنها ستتمتع بقوة سياسية هامة فيه بعد أن يتم إصلاح المنظمة، أو إجراء استفتاء في الداخل والخارج. وبخصوص الاستفتاء فإن في هذا القول إشارة إلى تغيير ما في موقف حماس حول ما تسميه «الثوابت» التي دأبت على القول بأن المنظمة تنازلت عنها وهذا يعني أن الحركة لا تمنع في إخضاع أي اتفاقية يمكن أن تأتي بها المنظمة للاستفتاء حتى لو كانت بتقديرها متنافية مع «الثوابت»^{١٥٠}.

يتضح هنا أن الإشكالية لدى حماس هي ليست في مبدأ المفاوضات ذاته وإنما في الطريقة التي أديرت بها من قبل المنظمة، وهذا يعني أنها ربما تكون مستعدة للمشاركة في المفاوضات ولكن بعد أن يتم إدارتها بشكل أفضل من قبل الفلسطينيين وعندما يكون لدى الجانب الإسرائيلي نضوج كاف لصنع السلام. أي أنه إذا قررت إسرائيل فعلا وليس قولا فقط إعادة الحقوق الفلسطينية، فإنه سيكون أسهل على حماس الدخول في مفاوضات مع الإسرائيليين لترتيب وتحقيق ذلك. فالمفاوضات حسب حماس ليست ممنوعة أو حرام والامر غير المقبول بالنسبة لها هو أن تُسخر المفاوضات للتنازل عن الحقوق كما كان الحال في السنوات السابقة، وهذا أمر ترفضه حماس بشدة، حيث يقول الزهار بهذا

١٤٨. صدرت عن بعض قيادات الحركة بعض التصريحات والمواقف التي تشير إلى إمكانية إجراء مفاوضات مع الجانب الإسرائيلي إن توفرت الظروف المناسبة لذلك (غازي حمد، صحيفة الرسالة) ويحيى موسى العبادسة (مقابلة شخصية).

١٤٩. هذا التفويض تراجعت عنه حماس بعد سيطرتها على غزة في صيف ٢٠٠٧ (إسماعيل هنية، صحيفة الرسالة، ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٧، العدد ٥٢٣).

١٥٠. دأبت حماس على رفض الاستفتاء إن كان على الحقوق حيث أن ذلك برأيها لا يجوز لأنه يمكن أن ينطوي عليه انتقاص الحقوق الوطنية كما كان الحال في الاتفاقيات السابقة مع الإسرائيليين. انظر لبيان بعنوان «لماذا نرفض الاستفتاء على وثيقة الاسرى» الذي أصدرته حركة حماس و تم نشره على الصفحة الإلكترونية للمركز الفلسطيني للإعلام. ١٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٦

الخصوص «المفاوضات من أجل المفاوضات لا يمكن أن تحقق إنجازات، لكن إذا جاءت إسرائيل وقالت أنا مستعدة أن أنسحب من الضفة الغربية، وهذا هدف وطني، وإذا قالت أريد أن أطلق بقية المعتقلين، إذن أنت مرهون للهدف»^{١٥١}. فإذا كان لدى إسرائيل نية صادقة لصنع السلام مع الفلسطينيين مع وجود توافق فلسطيني داخلي ودمج كامل لحماس في مؤسسات م.ت.ف وتشجيع دولي مع وجود غطاء عربي لحماس فلن يكون مستبعدا أن تشارك حماس أو مقربين منها في فريق المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، خاصة أن حماس كان لديها توجه واضح لإعادة ترتيب الوفد المفاوض وتنسيب أشخاص مقربين منها أو من المحسوبين عليها بعد فوزها في الانتخابات^{١٥٢}، لا سيما إذا أخذنا بعين الاعتبار أن حماس تعتقد أنها الحركة الأقدر على صنع السلام وضبط الشارع الفلسطيني، في ظل تشرذم حركة فتح، وضعف الرئيس الفلسطيني، هذا إضافة إلى عدم رغبة حماس بترك المفاوضات لشخصيات متنفذة في السلطة الفلسطينية أثبتت التجربة أنها تستخدمها لإقامة علاقات شخصية ومصالحية وليس لاستعادة الحقوق.

إن مجموع هذه المواقف التي تبناها حماس إزاء المنظمة والاتفاقيات التي وقعتها والمفاوضات التي تقودها مع إسرائيل تشير إلى أولا: أن الحركة تربط قبولها التعامل الفعلي مع المنظمة بإصلاح الأخيرة لتستحق الشرعية والتمثيل ثانيا: أن الإصلاح ينبغي أن يشمل الجانبين التنظيمي والسياسي معا ثالثا: أن الحركة مستعدة لوقف معارضتها للاتفاقيات التي وقعتها المنظمة أكثر من استعدادها للقبول بها وهذا يتيح لها المجال للقول أن موقفها يتسم بالمرونة السياسية إزاء هذا الأمر لكن دون أن تكون محرجة أمام مؤيديها وذلك عبر الاحتفاظ لنفسها القول أن عدم معارضتها للاتفاقيات لا يعني قبولها وأن تبني مثل هذا الموقف تستدعي المصلحة الوطنية ما يعني أن حماس تستأهل المكافأة والثناء من الداخل والخارج رابعا: أن حماس لا ترغب بالتفاوض مع الإسرائيليين وحدها بشكل مباشر مع العلم أن مثل هذا الموقف خاضع للتغير إذا ما كان هناك غطاء فلسطينيا وخارجيا (عربيا على سبيل المثال) وإذا ما كانت ستحترم إسرائيل ما يتم الاتفاق عليه وعدم خرقه وخامسا: أن حماس ستبقى تصر على الخيار الديمقراطي في التعااطي مع موضوع المنظمة، على المستويين الراهن والمتوسط، لأنها المستفيد الأعظم من ذلك في ضوء نتائج انتخابات ٢٠٠٦، لكن هذا لا يجب أن يعني أن الحركة ستسقط خيار المواجهة مع المنظمة (والمقصود هنا فتح) تحت مبرر الدفاع عن النفس وخدمة المشروع الوطني حتى لو أضر ذلك بالديمقراطية.

١٥١. الشبكة الإعلامية الفلسطينية ٢٣/٤/٢٠٠٧

١٥٢. مقابلة شخصية، قيادي في حماس رفض الكشف عن اسمه، نوفمبر ٢٠٠٧.

٨. حماس والرأي العام: توجهات مؤيدي الحركة

درجة تأييد الحركة

في هذه المرحلة والتي أسميناها "مرحلة الدخول إلى النظام والبحث عن دور" برزت تطورات كثيرة كان لها وقعاً ملموساً على العلاقة بين حركة حماس والرأي العام الفلسطيني كالانسحاب الإسرائيلي الأحادي من قطاع غزة واتفاق القاهرة والانتخابات التشريعية في مطلع ٢٠٠٦ وتشكيل حركة حماس للحكومة ووثيقة الأسرى واتفاق مكة وتشكيل حكومة الوحدة والتوتر الذي رافق كل ذلك بين فتح وحماس انتهاءً بالسيطرة المسلحة لحركة حماس على قطاع غزة وإدارتها لنظام الحكم هناك. بلغت درجة تأييد الجمهور للحركة ٣٢٪ في آذار/مارس ٢٠٠٥ وارتفعت إلى ٤٣٪ في آذار/مارس ٢٠٠٦ (بينما لم تزد درجة التأييد لحركة فتح في تلك الفترة عن ٣٤٪) واستمر الأمر كذلك حتى آذار/مارس ٢٠٠٧ عندما بلغت درجة التأييد لحركة حماس ٣٨٪ (والحركة فتح ٢٩٪). بعد ذلك انخفضت درجة تأييد لحماس فبلغت ٢٧٪ في حزيران/يونيو ٢٠٠٧ وبلغت ٣٠٪ لحركة فتح واستمر تراجع درجة التأييد لحركة حماس حيث لم تزد في حزيران/يونيو ٢٠٠٨ عن ٢٦,٥٪ في الوقت الذي صعّدت درجة التأييد حركة فتح إلى ٣٢٪ من الجمهور.^{١٥٣}

بلغت درجة التأييد لحركة حماس أعلى مستوى لها بعد الانتخابات التشريعية مباشرة وربما جاء ذلك ليعكس ثقة قطاعات هامة من الجمهور في ذلك الوقت بحماس وحكومتها وبقدرتهما على تحسين أوضاعهم. لكن درجة التأييد هذه انخفضت بشكل ملموس بعد مضي عام على حكومة حماس وبعد عدم قدرتها على تحسين أوضاع الناس بسبب الحصار والمقاطعة الدولية التي فرضت عليها ولعدم تجاوب وتعاون حركة فتح معها داخليا ولتردي الأوضاع العامة في البلاد. هذا الأمر يشي بأن الاعتبارات والدوافع التي حكمت توجهات الجمهور في تأييد الحركة بدايةً وحجب جزء من ذلك التأييد فيما بعد هي اعتبارات براغماتية إدارية تتعلق بتحسين الأوضاع المعيشية المباشرة وليس بالضرورة اعتبارات عقيدية أيديولوجية.

وبخصوص رأي القاعدة المؤيدة لحماس في الحزب أو الحركة الأكثر قدرة على تحسين الوضع الاقتصادي في هذه المرحلة قال ٧٢٪ منها في كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٥ و٨٠٪ في كانون ثاني/يناير ٢٠٠٦، أن حماس هي الحركة الأكثر قدرة على تحقيق ذلك. هذا إضافة إلى اعتقاد هذه القاعدة بأن حركة حماس هي أيضاً الأكثر قدرة من

١٥٣. أنظر/ي استطلاعات الرأي العام التي يقوم بها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية، رقم ٢٣، ٢٤، ٢٨.

غيرها على التصدي للفساد حيث أعرب عن ذلك ما لا يقل عن ٨٩٪ منها في كانون ثاني/يناير ٢٠٠٦.

في هذه المرحلة سجل الجمهور الفلسطيني بما في ذلك مؤيدي حركة حماس درجة منخفضة من الشعور بالأمن والسلامة الشخصية حيث بلغت درجة عدم الرضى لدى الجمهور ككل ٧٦٪ ولدى مؤيدي حركة حماس ٧١٪ في آذار/مارس ٢٠٠٥^{١٥٤}، وقد استمر الشعور بعدم الأمن والسلامة الشخصية لدى مؤيدي حركة حماس بالارتفاع حتى بلغ ٨٤٪ قبيل الانتخابات التشريعية في كانون ثاني/يناير ٢٠٠٦^{١٥٥}، ولكنه انخفض بعد الانتخابات إلى ٣٨٪. أما التغير الهام في هذا الأمر فجاء بعد سيطرة حركة حماس على غزة بالقوة المسلحة حيث انخفضت نسبة من لا يشعرون بالأمن والسلامة الشخصية في قطاع غزة إلى ٥٥٪ من مؤيدي حماس في حزيران/يونيو ٢٠٠٧، واستمرت هذه النسبة بالانخفاض وبلغت ٤٥٪ في كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ٤١٪ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨^{١٥٦}، ما يشير إلى أن حكم حماس في غزة جعل مؤيدي الحركة يشعرون ببعض الأمن والسلامة الشخصية.

الموقف من الديمقراطية وحقوق الإنسان

وبخصوص الموقف من موضوع الديمقراطية وحقوق الإنسان وتقييم أحوالهما فقد ارتبطت توجهات القاعدة المؤيدة لحماس طوال هذه المرحلة بالخط العام للحركة. ففي مجمل الفترتين السابقتين للانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦ وتلك التي تلتها قيم ٤٩٪ من قاعدة حماس أحوال الديمقراطية وحقوق الإنسان بالإيجابية. هذه النسبة بقيت أقل بشكل ملحوظ من نسبة المؤيدين لحركة فتح والتي بلغت ٦٥٪ في مجمل الفترة التي سبقت الانتخابات التشريعية و ٧٥٪ في الفترة التي تلت تلك الانتخابات. هذا يشير إلى أن تقييم قاعدة حماس لأحوال الديمقراطية وحقوق الإنسان في ظل السلطة الفلسطينية لم يتغير بعد الانتخابات ربما لاعتقاد تلك القاعدة بأن الانتخابات التي جرت، ولأسباب متنوعة، لم يتم ترجمة نتائجها على الأرض. بمعنى أن تقييمها لأحوال الديمقراطية يُحدده موقف تلك القاعدة من هوية الطرف الذي بيده السلطة، ولكون السلطة بعد الانتخابات بقيت بيد فتح - عبر الرئاسة - فإن أحوال الديمقراطية وحقوق الإنسان بقيت برأيهم كما هي ولم تتغير. أما في الفترة التي تلت سيطرة حركة حماس على غزة فقد انخفضت قليلاً نسبة مؤيدي حماس الذين وصفوا أحوال الديمقراطية وحقوق الإنسان بالإيجابية

١٥٤. استطلاع رقم ١٥ المركز الفلسطيني للبحوث السياسية.

١٥٥. استطلاع رقم ٢٢ المركز الفلسطيني للبحوث السياسية.

١٥٦. في استطلاع خاص، السياسة والمجتمع في فلسطين، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية.

حيث بلغت ٤٧٪ في أيلول/سبتمبر و كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٧ وانحدرت بدرجة أكبر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ وبلغت ٣٧٪ فقط.^{١٥٧}

وبخصوص ما إذا كان باستطاعة الناس انتقاد السلطة قال ٥٠٪ من مؤيدي حماس في حزيران/يونيو ٢٠٠٥^{١٥٨} و ٤٩٪ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، و ١٦٪ فقط في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ أن ذلك ممكناً، ما يعني أن مؤيدي الحركة أصبحوا أقل تردداً في انتقاد السلطة بعد فوز حركة حماس في الانتخابات ٢٠٠٦ وبعد سيطرتها على غزة في ٢٠٠٧. وبخصوص مدى وجود حرية صحافة بلغت نسبة من اعتقدوا من مؤيدي حماس بعدم وجود مثل تلك الحرية ٤٤٪ في فترة ما قبل الانتخابات و ٤٠٪ في الفترة التي تلتها، ما يعني أن الجمهور المؤيد لحماس نظر للانتخابات التي جرت عام ٢٠٠٦ على أنها عامل إيجابية إلى حد ما في تخفيف القيود المفروضة على حرية الصحافة في البلاد.

وفي إطار تقييمهم للتجربة الديمقراطية الفلسطينية بشكل عام يلاحظ أن مؤيدي حماس كانوا أكثر إيجابية من مؤيدي فتح إزاء هذا الأمر. ففي كانون ثاني/يناير ٢٠٠٦ نظر ٥٨٪ منهم للتجربة الديمقراطية الفلسطينية على أنها إيجابية وناجحة، بينما رأى ذلك ٤٩٪ فقط من مؤيدي حركة فتح. هذا الفرق بين الفاعدين بقي كما هو في السنوات اللاحقة حيث وصف ٦٤٪ في آذار/مارس ٢٠٠٧ و ٥٢٪ في حزيران/يونيو ٢٠٠٧ من مؤيدي حماس (و ٥٦٪ في آذار/مارس ٢٠٠٧ و ٣٩٪ في حزيران/يونيو ٢٠٠٧) من مؤيدي فتح) التجربة الديمقراطية الفلسطينية بالناجحة. من الملاحظ هنا أمرين: إن نظرة مؤيدي حماس للديمقراطية الفلسطينية كانت منسجمة تماماً مع نظرة القيادة السياسية الرسمية للحركة التي نظرت هي أيضاً للديمقراطية بإيجابية وخاصة أنها (أي الديمقراطية) خدمت حركة حماس سياسياً عبر إتاحة المجال لها للحصول على الشرعية («الدستورية») لتضيفها إلى ما اكتسبته من شرعية كفاحية. ما يمكن ملاحظته هنا أيضاً هو أن مؤيدي حركة فتح كانوا أقل إيجابية بتقييمهم للتجربة الديمقراطية ربما لأن هذه التجربة ترتب عليها زعزعة النفوذ السياسي للحركة في البلاد بسبب الفوز الكبير الذي حققته حماس في الانتخابات التشريعية.

كما يمكن ملاحظة التوجهات غير الإيجابية تجاه الديمقراطية لدى مؤيدي حركة فتح (بشكل لا يختلف عن مؤيدي حركة حماس) من خلال موقف الفريقين من نوع وطبيعة النظام السياسي الأنسب والأكثر صلاحية لفلسطين. ففي هذا السياق رأى ٣٥٪ من مؤيدي فتح و ١٤٪ فقط من مؤيدي حماس أن النظام السياسي الأمثل للبلاد هو الذي يتزعمه قائد قومي مُعفى من مساءلة البرلمان. أما نظام الحزب الواحد الذي يسيطر فيه الحزب على الحكومة

١٥٧. استطلاعات رقم ٢٥، ٢٦، ٢٩، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية.

١٥٨. المركز الفلسطيني للبحوث السياسية، استطلاع رقم ١٦

والبرلمان فقد أيدته ٣٠٪ من مؤيدي فتح و ١٦٪ من مؤيدي حركة حماس. وبخصوص نظام الحكم الديني الذي يسيطر عليه رجال الدين فقد أيدته ١٤٪ من مؤيدي فتح و ٤٨٪ من مؤيدي حركة حماس (استطلاع رقم ٢٢، كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٦). هذه النسب بقيت ذاتها تقريباً وفق استطلاعات لاحقة وخاصة استطلاع رقم ٣٢، آذار/مارس ٢٠٠٧. هذه الاستطلاعات التي أجراها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية.

من الواضح هنا أن التوجهات اللاديمقراطية موجودة لدى الطرفين وذلك من خلال تفضيل ما يقرب من نصف مؤيدي حماس (٤٨٪) لنظام حكم يسيطر عليه رجال الدين، وتفضيل ما يزيد عن ثلث مؤيدي فتح (٣٥٪) لنظام حكم يترأسه زعيم قوي مُعفى من مساءلة البرلمان ما يُحضِر إلى الذهن هنا الصيغة التي حكم بها البلاد الرئيس الراحل ياسر عرفات.

وفيما يتعلق بوجهة نظر القاعدة المؤيدة لحماس إزاء إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية مبكرة بغرض تحسين الأوضاع الداخلية وإنهاء الحصار الذي فرض على الفلسطينيين بعد الانتخابات التشريعية فقد أيد هذا المقترح ٤٦٪ فقط منهم، بينما أيدته ما لا يقل عن ٨٩٪ من مؤيدي حركة فتح. من الواضح هنا أن موقف مؤيدي حماس من الانتخابات المبكرة يأتي على درجة كبيرة من الانسجام مع مواقف القيادة الرسمية التي تنظر إلى الانتخابات المبكرة كإجراء يهدف إلى الالتفاف على نتائج الانتخابات التشريعية التي جرت عام ٢٠٠٦ ومن ثم إلغائها على الأرض. في السياق نفسه أيد ٣٥٪ فقط من مؤيدي حماس إعلان حالة الطوارئ وتشكيل حكومة طوارئ، بينما أيد هذا الإعلان ما لا يقل عن ٧١٪ من مؤيدي حركة فتح كانون أول/ديسمبر (استطلاع رقم ٢٢). ولكن ما يمكن ملاحظته هنا أنه في القضايا التي يرد ويُتصَمَن فيها رأي الجمهور كإجراء استفتاء حول حل البرلمان وإجراء انتخابات مبكرة تخفض حدة معارضة مؤيدي حركة حماس لذلك حيث لم يعارض مثل هذا المقترح أكثر من ٤٥٪ منهم في كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٦٢٪ في يونيو حزيران/يونيو ٢٠٠٧ (استطلاع رقم ٢٢)، ما يعني أن مؤيدي حماس يجنحون لخفض معارضتهم للمبادرات والمقترحات التي يكون فيها مشاركة للجمهور، وهذا يعني أن تلك القاعدة ترى (شأنها في ذلك شأن القيادة الرسمية) بأن الجمهور هو صمام أمان للحركة وطرف جدير بالثقة وأنه معها ولن يكون مناقضاً لما ترغب وتريد.

وبخصوص موقف مؤيدي الحركة من مسألة تغيير النظام الانتخابي (نظام دوائر ومختلط نسبي واغلبية) الذي فازت الحركة بالانتخابات على أساسه فقد عارض ذلك أكثر من نصف مؤيدي الحركة (٥٢٪) في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ و ٥٦٪ في كانون ثاني/يناير (٢٠٠٨)، بينما لم يعارض تغيير ذلك النظام الانتخابي من مؤيدي حركة فتح أكثر من

١٦٪ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ و ١٧٪ في كانون ثاني/يناير ٢٠٠٨، وهذا يشير إلى انسجام كبير بين موقف مؤيدي حركة حماس وموقف القيادة من موضوع تغيير النظام الانتخابي حيث أن الحركة ككل ترى بتلك الخطوة لو تحققت بمثابة التفاف على الشرعية («الدستورية») التي اكتسبتها الحركة بجدارة في انتخابات ٢٠٠٦.

وفي نفس السياق رفض ما مجمله ٥٦٪ من مؤيدي الحركة عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ المرسوم الرئاسي القاضي بالتزام القوائم المرشحة للانتخابات بمنظمة التحرير وبوثيقة إعلان الاستقلال وبأحكام القانون الأساسي، في الوقت الذي أيد ذلك المرسوم ما لا يقل عن ٨٩٪ من مؤيدي حركة فتح (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ و كانون ثاني/يناير ٢٠٠٨).

وبالنسبة لشرط التزام مرشح رئاسة السلطة الفلسطينية بما ورد أعلاه (بمنظمة التحرير وبوثيقة إعلان الاستقلال وبأحكام القانون الأساسي) فقد رفض ذلك ٥٩٪ من مؤيدي حماس في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ و ٥٦٪ في كانون ثاني/يناير ٢٠٠٨. هذه المواقف للقاعدة الانتخابية لحماس جاءت على درجة كبيرة من الانسجام مع المواقف والتوجهات التي تبنتها القيادة الرسمية وذلك رغبة منها بعدم الرضوخ للقيود والشروط التي تعتقد أنها ستكبل الحركة سياسياً مستقبلاً. وبخصوص الخروج من الازمة الراهنة نجد أن ما مجمله ٧٥٪ من مؤيدي حماس يؤيدون الموقف السياسي للحركة والمنبثق من وضع شروط (تنظيمية وسياسية) جديدة للتعايش بين حماس وفتح وإدارة النظام السياسي الفلسطيني بركنيه الأساسيين: السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية.

الموقف من أجهزة الأمن

في أعقاب الانسحاب الإسرائيلي الأحادي من قطاع غزة والدعوة لجمع السلاح وفرض الأمن والنظام من قبل أجهزة الأمن الفلسطينية هناك لوحظ أن قاعدة حماس كانت أقل استعداداً لقبول ذلك مقارنة مع مؤيدي حركة فتح حيث أعرب ٤٤٪ فقط منهم تأييد هذه الدعوة مقابل ٧٤٪ من مؤيدي حركة فتح في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥^{١٥٩}. بقيت القاعدة المؤيدة لحركة حماس تعبر عن درجة أكثر توجساً من القاعدة المؤيدة لحركة فتح فيما يتعلق بهذا الأمر وذلك رغم الارتفاع الطفيف لاحقاً في درجة تأييد القاعدة المؤيدة لحماس لمسألة جمع السلاح، حيث أنها بلغت ٥٣٪، في الوقت الذي أعرب ٨٧٪ من القاعدة المؤيدة لحركة فتح عن تأييدهم لذلك في حزيران/يونيو ٢٠٠٦^{١٦٠}. من الواضح هنا انسجام توجهات القاعدة المؤيدة للحركة مع المواقف الرسمية للقيادة والتي أبدت بعض المرونة تجاه الكثير من القضايا

١٥٩. استطلاع رقم ١٧ المركز الفلسطيني للبحوث السياسية.

١٦٠. استطلاع رقم ٢٠، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية.

بما فيها مسألة جمع السلاح والحفاظ على النظام في أعقاب فوزها بالانتخابات.

بقيت في مجمل هذه المرحلة ثقة القاعدة الانتخابية لحماس بالأجهزة الأمنية غير مرتفعة فلم تزد عن ٣٣٪ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، بينما بلغت ٤٠٪ لدى مؤيدي حركة فتح. ولكن هذه النسبة تضاءلت إلى ١٩٪ فقط بعد عام (أي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧) وذلك في فترة ما بعد سيطرة الحركة على القطاع بالقوة حيث نظرت حماس (قيادة وقاعدة) إلى الأجهزة الأمنية على أنها غير مخلصه وطنيا ولا تسعى لتحقيق الأهداف الفلسطينية وأنها تُؤتمر من المنسق الأمني الأمريكي في مناطق السلطة الفلسطينية الجنزال ديتون.

وفي تقييم أداء أجهزة الأمن والشرطة الفلسطينية وصف ٣٧٪ من مؤيدي حماس أداء تلك الأجهزة في مجمل الفترة التي سبقت الانتخابات التشريعية بالإيجابي، بينما انخفضت هذه النسبة إلى ٢٦٪ فقط في الفترة التي تلتها. وبالمقابل اتسم تقييم القاعدة المؤيدة لحركة فتح لأداء تلك الأجهزة بالإيجابي في فترتي ما قبل الانتخابات وما بعدها. أما تفسير انخفاض ثقة مؤيدي حماس بالأجهزة الأمنية والشرطة الفلسطينية في الفترة التي سبقت الانتخابات فرمما يعود إلى أن حماس ومؤيديها نظروا إلى تلك الأجهزة بسلبية وعلى أنها أجهزة قمع لنظام حكم تعارضه الحركة وتكن له الندية. أما التقييم الأكثر سلبية لأداء هذه الأجهزة في الفترة التي تلت الانتخابات فيعود في جزء منه إلى عدم قدرة حكومة حماس السيطرة على هذه الأجهزة لارتباطها مباشرة بالرئاسة التي اتسمت علاقة حماس (كحركة وحكومة) بها بنديّة سياسية شديدة وبما عُرف بـ «حرب الشرعيات» التي دارت بين الجانبين.

كما جاءت ثقة مؤيدي حماس بأجهزة الأمن المختلفة منخفضة جدا، حيث أعرب ٨٠٪ منهم عن عدم ثقتهم بقوة أمن الرئاسة و ٨١٪ منهم لا يثقون بجهاز الأمن الوقائي و ٨٠٪ منهم لا يثقون بجهاز المخابرات العامة و ٥٥٪ لا يثقون بجهاز الشرطة و ٥٥٪ لا يثقون بجهاز الأمن الوطني، بينما أعرب ٨٧٪ منهم عن ثقتهم بالجناح المسلح لحركة حماس المسمى «كتائب عز الدين القسام»، و ٥٥٪ أعربوا عن ثقتهم بكتائب شهداء الأقصى التابعة لحركة فتح (استطلاع رقم ٢٤، حزيران/يونيو ٢٠٠٧).

وفيما يتعلّق بالموقف من تأسيس القوة المساندة أو القوة التنفيذية التي شكلتها وزارة الداخلية في حكومة حماس، فقد أيد هذه الخطوة ٨٤٪ من مؤيدي الحركة، بينما عارضها ٧٥٪ من مؤيدي حركة فتح (استطلاع رقم ٢١، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦). وبخصوص أدائها فقد رأى ٦٣٪ من مؤيدي حماس في كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٦ أن أداءها اتسم بالإيجابية في الوقت الذي اعتقد ٧٧٪ من مؤيدي حركة فتح أن أداء تلك

«القوة» اتسم بالسلبية^{١٦٢}. من الواضح هنا انحياز قاعدة حماس الجماهيرية لقيادتها فيما يتعلق بالموقف من القوة التنفيذية والغرض من وجودها حيث أن نسبة كبيرة منهم باركوا تأسيس تلك القوة الأمنية والدور المنوط بها. أما القوة المسلحة التي شكلتها حركة فتح وتم نشرها في شمال الضفة الغربية خاصة في طولكرم وجنين، فقد عارضها ٧٠٪ من مؤيدي حماس بينما أيدها ٤٥٪ من الجمهور المؤيد لحركة فتح (استطلاع رقم ٢١، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦).

وبالنسبة لرأي مؤيدي حماس بالجهة التي ينبغي أن تسيطر على الأمن في البلاد فقد رأى ٣٥٪ منهم أن هذه السيطرة ينبغي أن تكون بيد الحكومة و ١٢٪ فقط بيد الرئاسة، و ٤٣٪ رأوا أن تكون السيطرة مشتركة بين الرئاسة والحكومة (حزيران/يونيو ٢٠٠٦). أما مؤيدي فتح فأيد ١١٪ منهم أن تكون السيطرة للحكومة و ٤٩٪ للرئاسة و ٣٠٪ أن تكون السيطرة مشتركة بين الطرفين. يتضح هنا وبشكل جلي الانسجام الكبير بين مواقف وتوجهات مؤيدي الفريقين من جهة ومواقف وتوجهات قيادتهما السياسية من جهة أخرى.

وفيما يتعلق بموقف مؤيدي حماس من التجاوزات التي فيها إساءة إلى حقوق الإنسان ويتم ممارستها تحت مبرر الحفاظ على الأمن، فقد رفض ذلك ما لا يقل عن ٦٢٪ منهم وهم بذلك لم يختلفوا عن مؤيدي حركة فتح الذين رأى ٦٠٪ منهم أن لا مبرر لآلية تجاوزات مسيئة لحقوق الإنسان تحت مبررات الأمن (استطلاع كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨).

وبخصوص ما إذا كانت السلطة تقوم بالإصلاح في مؤسساتها وأجهزتها المدنية والأمنية فقد عبرت القاعدة المؤيدة لحماس عن رأي سلبي إزاء هذا الأمر، حيث لم تتجاوز نسبة من اعتقدوا أن السلطة تقوم بالإصلاح ٤٣٪ في الفترة التي سبقت الانتخابات التشريعية و ٣٥٪ فقط في الفترة التي تلتها، ما يشير إلى استمرار توجس مؤيدي الحركة من القائمين على السلطة ومن مدى رغبتهم واستعدادهم وجديتهم لإحداث الإصلاح المطلوب مع الإدراك أن هذا الأمر يرتبط باعتبارات خارجية كثيرة.

١٦٢. استطلاع رقم ٢٢، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية.

الموقف من مؤسسات السلطة

أيضاً، كان للقاعدة المؤيدة لحماس نظرتها وتقييمها لأداء مؤسسات السلطة الفلسطينية. فبخصوص أداء المجلس التشريعي اعتقد ٢٩٪ منها في الفترة التي سبقت الانتخابات التشريعية أنه كان جيداً و ٤٤٪ في الفترة التي تلتها وتمتعت حماس بأغلبية تشريعية واضحة. ومن الملفت هنا أن الأمر كان عكسياً بالنسبة لمؤيدي فتح حيث وصف ٤٢٪ منهم أداء المجلس التشريعي بالإيجابي في فترة ما قبل الانتخابات قبل أن تنخفض هذه النسبة إلى ٣٨٪ بعد الانتخابات.

وبخصوص أداء مؤسسة الرئاسة الفلسطينية فقد اتسم أيضاً بالسلبية من وجهة نظر مؤيدي حماس حيث وصف أداءها بالإيجابي ٣٥٪ منهم فقط في فترة ما قبل الانتخابات التشريعية وانخفض إلى ٢٨٪ فقط في فترة ما بعد الانتخابات. ويعود هذا الانخفاض في درجة الرضى لدى الجمهور المؤيد لحماس عن أداء أبو مازن إلى التوتر السياسي الذي نشأ وتعاظم بين الرئاسة وحرارة حماس في أعقاب فوز الأخيرة في الانتخابات التشريعية وتشكيلها للحكومة، ولاحتدام الصراع بين الطرفين حول الصلاحيات وللتباين الكبير بين برنامجيهما السياسيين بشكل عام.

وبالنسبة للحكومة الفلسطينية (مجلس الوزراء) فاتسم أداءها من وجهة نظر مؤيدي حماس بالسلبية طوال فترة ما قبل الانتخابات التشريعية ٢٠٠٦ حيث لم تزد نسبة من اعتقدوا أن ذلك الأداء كان إيجابياً عن ٢٥٪ منها. أما في الفترة التي تلت الانتخابات وحتى صيف ٢٠٠٧ فقد انخفضت درجة سلبية أداء الحكومة الفلسطينية (الحكومة التي شكلتها حماس لوحدها وحكومة الوحدة التي كانت حماس جزءاً منها) من وجهة نظر القاعدة المؤيدة لحماس حيث وصف ٤٣٪ منها أداء الحكومة الفلسطينية بالإيجابي.

وبشأن درجة رضى الجمهور المؤيد لحماس عن الحكومة التي شكلتها وترأسها الحركة في آذار/مارس ٢٠٠٦ فقد أعرب ٦٨٪ منهم عن رضاهم عن أداء تلك الحكومة بعد مضي ستة أشهر من تشكيلها (أي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦)، في الوقت الذي رأى ١٩٪ فقط من مؤيدي حركة فتح أن أداء تلك الحكومة كان إيجابياً. هذا الحال تغير مع حزيران/يونيو ٢٠٠٦ عندما أعرب ٢٧٪ فقط من مؤيدي حماس عن رضاهم عن أداء الحكومة في حينه والتي كانت حكومة وحدة تشاركت حماس فيها مع الآخرين واتسم أداءها بالتعثر وتوتر سياسي كبير بين الحركة وبقية القوى المشاركة بتلك الحكومة. كما لوحظ في هذه الفترة أيضاً أن رضى مؤيدي حركة فتح عن حكومة الوحدة جاء منخفضاً جداً حيث لم يزد عن ١٢٪ فقط، ودرجة الرضى المنخفضة هذه سادت مختلف قطاعات الجمهور الفلسطيني ربما لأن تلك الحكومة لم تكن على ذلك القدر اللازم من التجانس والفاعلية الذي يمكنها من الاستجابة لرغبات الناس وهمومهم المختلفة.

وبخصوص الموقف من مسألة حل الحكومة التي شكّلتها حماس لوحدها أعرب ٢١٪ فقط من مؤيدي حماس عن تأييدهم لذلك بينما أيد هذا المقترح في حينه ٨٦٪ من الجمهور المؤيد لحركة فتح. أما فشل هذه الحكومة وعدم تمكنها من تحسين الأوضاع الفلسطينية الأمنية والاقتصادية فيرى ٣٦٪ من مؤيدي حماس أن من يتحمل مسؤولية ذلك بالمقام الأول هي إسرائيل (٤٤٪) وفي المقام الثاني الأطراف الدولية (٢٩٪) وفي المقام الثالث أطراف فلسطينية داخلية خاصة حركة فتح (١٩٪). أما مؤيدي حركة فتح بالمقابل فحمّلوا المسؤولية أيضاً أولاً لإسرائيل (٣٦٪) وثانياً لحركة حماس (٢٧٪) وثالثاً للمجموعة الدولية (٢٤٪) (استطلاع رقم ٢٣ آذار/مارس - ٢٠٠٧).

وفيما يتعلق بوجهة نظر مؤيدي حماس إزاء أولويات حكومة الوحدة التي تشكلت في آذار/مارس ٢٠٠٧ (والتي شملت إئتلافاً وطنياً واسعاً)، فقد احتل موضوع فرض الأمن والنظام المقام الأول حيث أيدته ٣٧٪ منهم وجاء في المرتبة الثانية إنهاء الحصار المالي والسياسي على السلطة الفلسطينية في ذلك الحين حيث أيدته ٢٢٪ منهم بينما جاء في المرتبة الثالثة إحياء العملية السلمية واستئناف المفاوضات وأيد ذلك في حينه ١٧٪ من مؤيدي حركة حماس. وبالنسبة لتوجهات مؤيدي حركة فتح فجاء بالمقام الأول إحياء العملية السلمية واستئناف المفاوضات (٣٢٪) وفي المقام الثاني فرض الأمن والنظام (٢٥٪)، بينما جاء في المقام الثالث إنهاء الحصار المالي والسياسي الذي فرض على السلطة الفلسطينية بعد فوز حماس في الانتخابات التشريعية.

وفيما يتعلق بحل هذه الحكومة فقد أيد ذلك ٣٣٪ من الجمهور المؤيد لحركة حماس و ٨٥٪ من مؤيدي حركة فتح. من الواضح هنا أن القاعدة المؤيدة لحماس كانت أكثر جرأة وأقل تردداً في الموافقة على حل حكومة الوحدة مقارنة بموقفها من الحكومة التي شكّلتها الحركة لوحدها.

أما السلطة القضائية والمحاكم الفلسطينية فاتسمت من وجهة نظر مؤيدي حماس بالإيجابية نسبياً في فترة ما قبل الانتخابات حيث رأى ٦٦٪ منهم أن أداءها كان إيجابياً. هذا الحال اختلف بشكل كبير في الفترة التي تلت الانتخابات حيث لم تتجاوز نسبة من اعتقدوا أن أداء السلطة القضائية والمحاكم جيداً ٣٢٪ منهم، ما يعني انخفاض هذه النسبة إلى أقل من نصف ما كانت عليه قبل الانتخابات. هذا الانخفاض في نسبة الذين نظروا إيجابياً إلى أداء السلطة القضائية والمحاكم شمل أيضاً مؤيدي حركة فتح الذين وصف ٥٦٪ منهم ذلك الأداء بالإيجابي في فترة ما قبل الانتخابات و ٤٤٪ منهم فقط في الفترة التي تلت تلك الانتخابات. هذا الانخفاض الحاد في ثقة الجمهور الفلسطيني بالسلطة القضائية والمحاكم ربما يعود إلى التوتر السياسي الداخلي الذي تلا الانتخابات

والنزاع حول الصلاحيات بين الرئاسة والحكومة والذي انعكس سلبياً على جوانب كثيرة وخاصة الأمن والسلطة القضائية والمحاكم، الأمر الذي تجلّى في حينه بالفلتان الأمني والفوضى التي عمّت البلاد.

استنتاجات

١. تأثرت القاعدة المؤيدة لحركة حماس بمجموع التطورات والأحداث التي ظهرت في هذه المرحلة كالانسحاب الإسرائيلي الأحادي من قطاع غزة واتفاق القاهرة والانتخابات التشريعية وتشكيل حركة حماس للحكومة ولأول مرة ووثيقة الأسرى واتفاق مكة وتشكيل حكومة الوحدة والتوتر السياسي الذي لازم هذه التطورات في الساحة السياسية وخاصة بين حركتي حماس وفتح.

٢. يمكن تقسيم توجهات القاعدة المؤيدة لحماس في هذه المرحلة إلى فترتين: ما قبل الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦ وما بعد تلك الانتخابات. وفي فترة ما قبل الانتخابات تمتعت الحركة بقاعدة عريضة مؤيدة استمرت بالتعاظم حتى فترة ما بعد الانتخابات ووصلت أعلى مستوياتها في آذار/مارس ٢٠٠٦ (٤٣٪) قبل أن تبدأ بالانخفاض بعد استيلاء الحركة على قطاع غزة بالعنف، ما يشير إلى عدم رضى بعض الفئات المكونة للقاعدة المؤيدة لحماس عن استيلاء الحركة على القطاع بتلك الصورة العنيفة وخوف تلك الفئات من التبعات السياسية والحياتية السلبية المرتبة على ذلك.

٣. بقيت القاعدة المؤيدة لحماس أكثر توجساً وتشككاً من موضوع الديمقراطية من مؤيدي فتح حيث لم تستطع الانتخابات التشريعية التي جرت عام ٢٠٠٦ أن تحدث تغييراً حقيقياً في مواقف تلك القاعدة من الديمقراطية. من الواضح هنا أن توجهات مؤيدي حماس من الديمقراطية يحكمها ما أفضت إليه الانتخابات من نتائج فعلية على الأرض وهي محاصرة حماس وحكومتها داخلياً وخارجياً وليس مجرد إجراء الانتخابات بحد ذاتها. فقاعدة حماس على ما يبدو هي أكثر ميلاً لتأييد نتائج الديمقراطية ولترجمتها على الأرض (عبر منح الطرف الفائز وهو حماس في هذه الحالة الفرصة للحكم دون التنكر لحقه في ذلك) من تأييدها للديمقراطية الإجرائية وذلك على الرغم من أن مؤيدي حماس ظلوا أكثر إيجابية من مؤيدي فتح إزاءها وخاصة أنها أفضت إلى فوز الحركة بالانتخابات.

٤. انسجمت نظرة مؤيدي حماس مع نظرة القيادة السياسية الرسمية للحركة إزاء موضوع الديمقراطية معبراً عنها بالانتخابات والتي رأت فيها قيادة الحركة مصدراً لا غنى عنه لاستحصال الشرعية الدستورية.

٥. يمكن ملاحظة التوجهات غير الديمقراطية لدى مؤيدي حماس وفتح على حد سواء وذلك عبر على سبيل المثال تفضيل قطاعات هامة من مؤيدي حماس لنظام حكم تكون السلطة فيه لرجال الدين وتفضيل قطاعات هامة من مؤيدي فتح أيضاً لنظام حكم تكون السلطة فيه لحاكم مُعفى من مساءلة البرلمان، ما يعني أن النزعة اللاديمقراطية لدى الحركتين هي ليست بلا حضور.

٦. لوحظ وجود انسجام كبير بين القاعدة المؤيدة لحماس والقيادة السياسية للحركة إزاء مسألة السيطرة المسلحة على قطاع غزة صيف ٢٠٠٧، وكذلك في الشروط التي من شأنها أن تخرج الحالة الفلسطينية من الانقسام والتوتر بين حماس في غزة وسلطة الرئيس عباس في رام الله.

٩. خلاصة واستنتاجات

١. رافق هذه المرحلة والتي أسميناها "مرحلة الدخول إلى النظام والبحث عن دور" تغيرات سياسية هامة في الساحة الفلسطينية من أهمها: رحيل الرئيس عرفات والانسحاب الإسرائيلي الأحادي من قطاع غزة وضعف السلطة الفلسطينية وحركة فتح. ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى فترتين: ما قبل الانتخابات وما بعدها. وفي الفترة الأولى قامت الحركة بإبداء درجة ملحوظة من المرونة السياسية تجلت في تبنيها لبرنامج انتخابي معتدل وفي الفترة التي تلتها في برنامجها الحكومي المعتدل أيضاً، ولكن دون أن يصل ذلك الاعتدال إلى حدود التنازل عن ما تسميه الحركة بالثوابت السياسية، وحافظت الحركة مع بداية هذه المرحلة على درجة ملحوظة من التماسك وتمتعت بتأييد شعبي متنام ساهم بدفعها أكثر نحو المشاركة بالنظام السياسي القائم بغرض ترميمه وإصلاحه ولكن دون التخلي عن تلك "الثوابت".

٢. رغبت حماس في مجمل هذه المرحلة بالمحافظة على حالة من الهدوء لامتصاص الغضب وردود الفعل وتحقيق إنجازات مبكرة لإثبات فعاليتها وللمحافظة على تأييد الرأي العام لتكتسب قوة أكبر في مواجهة الضغوط الداخلية والخارجية. ووفق استراتيجية المرونة اللازمة للتمسك بما تسميه حماس بالثوابت تبنت طريقة عمل سياسية متدرجة تضمنت الدفع في اتجاه تشكيل الحكومة بأسرع وقت والتأكيد على أنها لا ترغب بالاستقلال بالسلطة عبر دعوتها الفصائل وفي مقدمتها فتح للمشاركة وإعادة ترتيب الوزارات التي تلامس مصالح الجمهور الفلسطيني مع الحرص على معالجة قضايا الفساد والتأكيد على أن تسلمها للسلطة يمثل فارقاً كبيراً في الحياة اليومية للمواطن الفلسطيني. لكن الحركة تجنبت في الوقت ذاته التدخل في القضايا

السياسية الشائكة مثل التفاوض مع إسرائيل وتنفيذ الاتفاقات وروجت لإمكانية التفريق بين التفاوض مع إسرائيل والاعتراف بها.

٣. أرادت الحركة عبر دخولها النظام السياسي في هذه المرحلة أن تستحصل على ما يمكن تسميته بالشرعية "الدستورية" وهي بذلك أرادت أن تعزز ما امتلكته من شرعية نضاليه استمدتها سابقاً من برنامجها المقاوم. لكن الحركة على ما يبدو لم تتمكن من الموازنة بين الاستحقاقات المعارضة لهذين الشكلين من الشرعية، الأمر الذي تجلّى بتمسك الحركة بالرغبة في المشاركة السياسية من ناحية في ظل تشبثها بالمقاومة المسلحة ورفض الاعتراف بإسرائيل من ناحية أخرى.

٤. استمرت حركة حماس في هذه المرحلة بالتعامل مع التطورات السياسية التي برزت بشكل براغماتي بعيداً عن الدوغمائية الأيدلوجية وتعاطت معها من باب الربح والخسارة وليس من باب الحلال والحرام. فمساءها الأساسي كان الارتقاء بمكانتها السياسية والانتقال من الشارع إلى ردهات الحكم والسلطة. أما الأدوات التي اختارتها الحركة لتحقيق ذلك فهي المشاركة بالانتخابات البلدية والتشريعية وتجميد (وليس إلغاء) العمل المسلح وهي بذلك أرادت ان تبدو أمام نفسها وأمام الآخرين بأنها تمتلك برنامجاً سياسياً أكثر أصالة وصلابة وفاعلية من البرنامج والإرث السياسي لحركة فتح دون أن تتنازل عن شيء وخاصة العمل المسلح مع الاستمرار برفض الاعتراف بإسرائيل.

٥. تمثل حجر الزاوية في برنامج حماس السياسي في هذه المرحلة بالتمترس في مساحة رمادية تتراوح بين اللقبول والالرفض، الأمر الذي أضفى على ذلك البرنامج غموضاً اعتقدت الحركة أنه غموض بناء ولكنه اتضح على الأرض أنه غير ذلك حيث كانت كفة رفض شروط الرباعية ومنظمة التحرير هي الراجحة على كفة مؤشرات "المرونة والاعتدال" التي أبدتها الحركة عبر المشاركة السياسية والسعي للدخول إلى النظام السياسي.

٦. من الواضح أن قبول حركة حماس كلاعب شرعي في الساحة الفلسطينية وبالنظام السياسي هو أمر وثيق العلاقة بدرجة مقبوليتها لدى الأطراف الخارجية وأهمها إسرائيل والدول الغربية. بمعنى أن دخول حماس النظام السياسي وقبول ذلك من الآخرين يرتبط ليس فقط بأجندتها الداخلية "المرنة" والتوافقية وإنما أيضاً بمدى قدرة الحركة على إقناع الأطراف الدولية وإسرائيل بأنها ليست حركة "تطرف وإرهاب". هذا يعني أن العلاقة أضحت وثيقة بين موقف الحركة من النظام السياسي الفلسطيني وخطواتها نحو الدخول إليه من ناحية ومواقف الحركة والأطراف الخارجية من بعضهما بعضاً ومن ناحية أخرى.

٧. مارأت حركة حماس به أمراً إيجابياً ميّزها عن حركة فتح في المرحلة الأولى "مرحلة مقاومة النظام من الخارج"، والذي تمثل باللجوء إلى العمل المسلح أصبح لاحقاً نقطة ضعف عصفت بصدقية الحركة من الناحية السياسية خارجياً وأمر التقطته حركة فتح وسلطة الرئيس عباس لتعزز شرعيتها الداخلية والخارجية في ظل الأوضاع الداخلية المعيشية الصعبة وفي ظل الحصار الخارجي وخاصة أن الفلسطينيين يعتمدون على المساعدات الخارجية بشكل كبير.

٨. قامت حركة فتح في هذه المرحلة بممارسة ما فعلته حماس في فترة وجود الأولى بالسلطة، من تنفيذ للعمليات المسلحة وعدم الالتزام بطلب تسليم الاسلحة أو ضم الأجنحة العسكرية للأجهزة الأمنية وغير ذلك. فكما رفضت حماس المشاركة بحكومات فتح في السابق اختارت فتح أن لا تشارك في الحكومة التي شكلتها حماس حيث ارادت فتح معاملة حماس كما عاملتها أثناء حكمها ما يعني ان قواعد اللعبة من هذه الزاوية بقيت نفسها.

٩. إن مشاركة الحركة في هذه المرحلة بالنظام السياسي الفلسطيني والذي هو نظام أوجدته الاتفاقيات الموقعة مع الإسرائيليين لم يوازيه تبريرات وحجج سائغة ومقنعة من قبل حماس للتوفيق والموائمة بين دخولها ذلك النظام السياسي من ناحية ورفضها الاعتراف بالاتفاقيات التي أوجدته من ناحية أخرى، هذا إضافة إلى رفضها (أو تحفظها في أحسن الأحوال) على الانضمام إلى منظمة التحرير بصيغتها الحالية الضعيفة والمترهلة، وهي الصيغة التي لا يرغب الإسرائيليون في استبدالها بأفضل منها إذا ما أرادوا الاستمرار بالعملية السياسية مع الفلسطينيين.

١٠. استمر احتكام النظام السياسي الفلسطيني (والحالة الفلسطينية ككل) في هذه المرحلة إلى تبعات العلاقة بين الأقطاب الثلاثة الفاعلة بالساحة الفلسطينية والتي تمثلت بالجانب الإسرائيلي والسلطة الفلسطينية وبحركة حماس. بمعنى أن فهم مواقف أي قطب من هذه الأقطاب الثلاثة استدعى فهم العلاقة القائمة بين القطبين الآخرين، أي أن فهم مواقف وسلوك حركة حماس في هذه المرحلة لم يكن ممكناً دون فهم العلاقة القائمة بين الجانب الإسرائيلي والسلطة الفلسطينية ممثلة بالرئيس عباس، وأن فهم مواقف وسلوك السلطة وقيادتها هو أمر غير ممكن دون فهم منطلقات وبواعث العلاقة التصادمية بين حماس وإسرائيل، تماماً كما أن الفهم الدقيق لمواقف الجانب الإسرائيلي هو غير ممكن دون فهم العلاقة بين فتح وحماس والتي بدأت في هذه المرحلة بالتراجع وانتهى بها الأمر إلى الصدام وانشطار البلاد إلى كيانين متعادين.

١١. مثلت هذه المرحلة حيزاً اختبارياً لحدود "المرونة والاعتدال" التي عبرت عنها

الحركة في البداية ولكنها مثلت أيضاً فرصة للتعبير عن ما لا يمكن للحركة التنازل عنه والقبول به وخاصة الهامشية السياسية التي فرضت على الحركة عندما اختارت عدم الاستجابة للضغوطات السياسية الداخلية والخارجية و"لاستحقاقات" العملية السياسية مع الجانب الإسرائيلي.

١٢. أما داخلياً فقد ظهرت في صفوف الحركة الكثير من الآراء ووجهات النظر إزاء القضايا السياسية المختلفة، لكنها لم تبلغ من الحدة والتبلور إلى مستوى يهدد وحدة الحركة وتماسكها ووحداية برنامجها السياسي. ويعود التماسك الداخلي لدى الحركة سياسياً برأيها إلى صلابتها التنظيمية والأيديولوجية من جهة، وإلى الشعور العام لدى الحركة بأنها مستهدفة من قوى فلسطينية داخلية وقوى وأطراف دولية وإقليمية، وهذا أدى إلى رص صفوفها الداخلية وزيادة تماسكها استعداداً لمجابهة التحديات المحيطة بها من كل صوب.

١٣. اتضحت في هذه المرحلة الصعوبة الكبيرة في التوفيق بين الثنائيات التي انبثق منها برنامج حركة حماس كثنائيات البناء والتحرر، والحكم والمقاومة، والسلطة والمعارضة، والوطني والإسلامي. أما ثمن صعوبة التوفيق بين هذه الثنائيات فقد كان مكلفاً للحركة ذاتها وللحالة الفلسطينية. بمجموعها بعد أن اتضح وبشكل جلي أن طرفي هذه الثنائيات هما في تضاد مباشر مع بعضها بعضاً من حيث استحقاقاتها وتبعاتها على الأرض.

(٣) مرحلة التمرد المسلح على النظام

بدأت هذه المرحلة في صيف ٢٠٠٧ عندما استولت حركة حماس على قطاع غزة بالقوة المسلحة ما تسبب بانقسام النظام السياسي (السلطة الوطنية) إلى جناحين أحدهما بقبضة حركة حماس في قطاع غزة وتحت تأثيرها المباشر والكامل والآخر تحت سيطرة الرئيس عباس في الضفة الغربية، وتدير الأولى حكومة يرأسها إسماعيل هنية وهي من وجهة نظر الرئيس عباس فاقدة للشرعية بعد أن أقالها واستبدلها بحكومة الطورائ التي تشكلت في ١٥/٦/٢٠٠٧ وترأسها سلام فياض، والتي نظرت حماس إليها على أنها غير شرعية أيضاً. منذ تلك اللحظة نشأ على الأرض حقائق كثيرة عمّقت الهوة بين القطاع والضفة في كل المجالات بما في ذلك النظام السياسي، حيث انتهى الحال بحكومتين تنفيذيتين وبتشريعات منقسمة يسيطر عليه الشلل وسلطة قضائية تعاني من الضعف والتشرذم إضافة إلى نشوء أجهزة وهيكل أمنية وإدارية مستقلة عن بعضها بعضاً أصبحت تساهم بدورها في تعميق انقسام النظام السياسي يوماً بعد يوم وتحوّلت إلى عقبات جدية أمام إعادة توحيدة.

١. انعكاسات وتبعات السيطرة المسلحة

جاء استيلاء حماس على قطاع غزة بقوة السلاح كتطور حاسم أدخل الحركة ذاتها والقضية الفلسطينية ككل في مأزق ما زال يعاني الفلسطينيون من تبعاته. فقد أجهز ذلك على تبقى من ثقة بين فتح وحماس وعزز الشكوك حول إمكانية التعايش بين الحركتين وحتى حول إمكانية صمود أي اتفاق بينهما. وإلى جانب ذلك أضعف الانقسام بين الضفة وغزة الدعم والتعاطف الخارجي للشعب الفلسطيني إذ أن اقتتال الفلسطينيين وإراقة دماء بعضهم بعضا وتراشقهم الإعلامي الحاد والتهديدات المتبادلة فيما بينهم قد أخرج الفلسطينيين بشكل كبير وأضعف البعد الأخلاقي لديهم في طلب الدعم من الآخرين.

أدى فصل غزة عن الضفة إلى عزل حماس عن القرار الفلسطيني، وأصبح الرئيس الفلسطيني محمود عباس متحررا نظريا على الأقل من «تعتت» حماس والقيود التي يمكن أن تفرضها عليه فيما يتعلق بعلاقته مع إسرائيل وعملية التسوية، كما لم يعد بإمكان الإسرائيليين أن يحمله المسؤولية عما يمكن أن تفعله حماس. ورغم أن من شأن ذلك أن يخدمه في الاستمرار في عملية التسوية، إلا أن الموقف الفلسطيني بشكل عام وموقفه كرئيس بشكل خاص (في المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي على وجه التحديد) بقي في واقع الحال على درجة كبيرة من الضعف والانكشافية استطاعت إسرائيل أن توظفه بشكل بارع وفعال. فعبر الانقسام بين الضفة وغزة وبغرض تعزيزه أصبحت إسرائيل قادرة على محاصرة وضرب حماس وغزة من ناحية، وعلى مفاوضة السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية من ناحية أخرى، دون أن تتعارض هاتين السياستين مع بعضهما بعضا. وفي هذه الأثناء سعى كل من الفريقين (فتح وحماس) إلى تنفيذ ما اعتقدا أنه الأنسب لكل منهما دونما الالتفات إلى الفريق الآخر ودون أضرار. بما يسمياه بـ «المصلحة الوطنية العليا»، الأمر الذي اعتبره الإسرائيليون نموذجا بالنسبة لهم.

وبخصوص انعكاس موقف الجمهور الفلسطيني من استيلاء حماس على غزة فقد تم التعبير عنه بانخفاض شعبية الحركة في الشارع الفلسطيني. بما في ذلك أنصار الحركة أنفسهم، وذلك على الرغم من التقديرات المختلفة لدى الحركة بهذا الشأن والتي اعتقدت أن سيطرتها على غزة ستؤدي إلى رفع شعبيتها ودرجة تأييدها. لكن استطلاعات الرأي التي قام بها أكثر من مركز جاءت مخالفة لتلك التقديرات حيث أفاد استطلاع قام به معهد الشرق الأدنى للاستشارات^{١٦٣} أن ٦٦٪ من أنصار حماس قالوا إنهم سيصوتون لفتح إذا اعتمدت الحركة إصلاحات في صفوفها، الأمر الذي يفهم منه أن الجمهور الفلسطيني كان يؤيد التخلص من الفساد والترهل في السلطة وفي فتح، لكن ليس عن طريق الاستيلاء على السلطة بقوة السلاح.

١٦٣. نشرت نتائج هذا الاستطلاع الذي قام به معهد الشرق الأدنى للاستشارات في منتصف تموز/يوليو ٢٠٠٧، أي بعد حوالي شهر من استيلاء حماس على غزة.

كما أظهر الاستطلاع ذاته أن دعم الجمهور لحماس في قطاع غزة قد انخفض إلى ٢٣٪. بعد أن كان ٢٩٪ قبل ذلك بأربعة أشهر، بينما ارتفعت شعبية فتح من ٣١٪ إلى ٤٣٪. لا ينبغي الاستنتاج هنا أن مؤيدي حماس في القطاع قد حجبوا تأييدهم عن حماس لصالح فتح بقدر ما أن هذا الموقف جاء في جوهره اعتراضيا على الاستيلاء المسلح للحركة على القطاع.

وبخصوص الأوضاع على الأرض التي نجحت عن الاستيلاء على القطاع بالقوة المسلحة فقد رأى ٤٦,٧٪ من الجمهور أن الوضع في غزة أصبح أكثر سوءاً^{١٦٤}. أما دلالة ذلك فتتمثل بأن اعتراض الجمهور هو على ما يبدو ليس على حماس كحركة وإنما على ما فعلته وما ترتب عليه من نتائج سلبية على الجميع. وفيما يتعلق بمن يتحمل المسؤولية عن الأحداث أفاد ذات الاستطلاع بأن ٤٣,٥٪ من الجمهور يوجه اللوم لحركة حماس مقابل ٢٨,٤٪ وجهوا اللوم لحركة فتح، وجاء هذا منسجماً مع انخفاض درجة التأييد لحركة حماس (إلى ٢٣٪) في آخر تموز/يوليو كما أثرنا بعد أن كانت (٢٩٪ في آذار/مارس ٢٠٠٧) أي بعد الاستيلاء المسلح على القطاع بأربعة أشهر.

أما القاعدة المؤيدة لحركة حماس فجاءت مواقفها الإجمالية أكثر قرباً من مواقف القيادة السياسية في هذه المرحلة. فبخصوص موقفها من استيلاء الحركة على قطاع غزة بالقوة المسلحة رأى ما مجموعه ٦٨٪ (خلال الفترة الواقعة بين أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٨) من الجمهور أنه يؤيد ويتفهم ويرر تلك الخطوة رغم أن نسبة كبيرة منه (٧١٪) عارضتها دون تحفظ. وبالنسبة لإقالة الرئيس عباس لحكومة رئيس الوزراء هنية فقد عارضها ٧٩٪ من مؤيدي حماس حيث رأوا أن على تلك الحكومة أن تبقى على رأس عملها. أما حكومة فياض التي نصبها عباس فأيدتها ما مجموعه ٢٠٪ فقط من مؤيدي الحركة^{١٦٥}.

وفي تقييم مؤيدي حماس لآداء حكومة إسماعيل هنية في غزة لاحقاً فقد وصفه ٧٤٪ منهم بال جيد أو الجيد جداً في مجمل الفترة الممتدة من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ حتى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ (استطلاعات رقم ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩). هذه الدرجة العالية من التأييد لحكومة هنية تعكس درجة عالية من الإخلاص السياسي من قبل مؤيدي الحركة لقيادتها الرسمية ولنظام الحكم الذي تديره هناك. أما حكومة سلام فياض الانتقالية بالمقابل فقد وصف مؤيدي حماس آداءها بالسوء حيث رأى ٥٦٪ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ و ٦٨٪ في آذار/مارس ٢٠٠٨ و ٦٤٪ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ أن آداءها لم يكن إيجابياً. هذا إضافة إلى أن ما لا يزيد عن ٤,٥٪ من مؤيدي الحركة اعتبروا حكومة فياض شرعية، بينما رأى ما مجموعه ٧٣٪ منهم أن حكومة هنية تتسم بالشرعية^{١٦٦}.

١٦٤. استطلاع أجراه مركز القدس للإعلام والاتصال في منتصف آب/أغسطس ٢٠٠٧. أنظر أيضاً إلى استطلاع أجراه

المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

١٦٥. استطلاعات المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية رقم ٢٦ و ٢٩.

١٦٦. المصدر السابق.

وفيما يتعلق بأداء قوى وحركات وأحزاب المعارضة قبل الانتخابات التشريعية التي جرت عام ٢٠٠٦ رأى ٣٥٪ من مؤيدي حماس أن أداء تلك القوى كان بين جيد جدا أو جيدا في الوقت الذي رأى ٦١٪ من مؤيدي حركة فتح أن أداء تلك القوى كان كذلك. أما في فترة ما بعد الانتخابات التشريعية فقد رأى ٣٢٪ من مؤيدي حماس أن أداء تلك القوى كان بين جيد جدا وجيد في الوقت الذي قال ٤٤٪ من مؤيدي حركة فتح أن أداء تلك القوى كان كذلك^{١٦٧}.

وفي معرض تقييم مؤيدي الحركة للأوضاع الاقتصادية كالفقر والبطالة في قطاع غزة بعد سيطرة حماس هناك وصف ٩٤٪ منهم تلك الأوضاع بالمتريفة ولم يختلف تقييمهم هذا عن تقييم القطاعات المؤيدة لحركة فتح والتي وصف ٩٧٪ منها تلك الأوضاع بالمتريفة أيضاً. التوافق بين الفئتين على سوء الأوضاع لم يعني التوافق على أسبابها وصيغ الخروج منها. ففي الوقت الذي يُحمّل مؤيدي حماس مسؤولية تردى الأوضاع للحصار الخارجي ولتساوق حركة فتح مع الضغوطات الخارجية يُحمّل مؤيدي فتح الجزء الأكبر من المسؤولية لحركة حماس وبرنامجهما السياسي الذي ترى تلك الفئة أنه مُنقَر ويفتقد للواقعية والتوازن.

وبالنسبة للأمن والسلامة الشخصية وجد ٨٤٪ من مؤيدي حماس و ٣٤٪ فقط من مؤيدي فتح أنهما مرضيان (كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٧)، وبينما بقيت هذه النسبة ثابتة لدى مؤيدي (٣٤٪)، انخفضت لدى مؤيدي حماس وبلغت ٧٦٪، ما يعني أن جزءاً من مؤيدي حماس لم يعودوا يشعرون بالأمن والسلامة الشخصية في كانون ثاني/يناير ٢٠٠٨ كما كان الحال لديهم قبل ذلك بعام^{١٦٨}.

وبخصوص النظرة لأحوال النظام والقانون في قطاع غزة بعد حزيران/يونيو ٢٠٠٧ وصف ٥١٪ من مؤيدي حماس تلك الأحوال بالجيدة والمقبولة بينما اتفق معهم في ذلك ١٢٪ من مؤيدي حركة فتح. يتضح هنا التقارب الكبير بين مواقف كل من حماس وفتح والمواقف الرسمية لقيادتهما السياسيتين في كل من غزة ورام الله (استطلاعات رقم ٢٦ واستطلاع السياسية والمجتمع كانون ثاني/يناير ٢٠٠٨)^{١٦٩}.

وفيما يتعلق بحرية الرأي والصحافة فقد قال ٥٦٪ من مؤيدي حماس أنها جيدة أو مقبولة واتفق معهم في ذلك ١٤٪ فقط من مؤيدي حركة فتح (استطلاعات رقم ٢٦، كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٧). هذه النسب تضاءلت قليلاً في كانون ثاني/يناير ٢٠٠٨

١٦٧. المصدر السابق.

١٦٨. المصدر السابق.

١٦٩. المصدر السابق.

حيث رأى ٤٩٪ من مؤيدي حماس و ١٢٪ فقط من مؤيدي فتح أن حرية الرأي والصحافة في قطاع غزة جيدة ومقبولة^{١٧٠}.

أما الحل للخروج من الأزمة ففي الوقت الذي يرى ٨٠٪ من مؤيدي حماس أن ذلك ممكنا عبر الاستجابة لشروط حماس نلاحظ أن ٣٥٪ فقط من الجمهور الفلسطيني يتفق مع ذلك^{١٧١}.

على الرغم من تأييد قاعدة حماس الجماهيرية لقيادتها الرسمية في مجمل القضايا إلا أن استيلاء الحركة على القطاع بقوة السلاح أساء إلى مكانة الحركة وشرعيتها وأثار التخوفات لدى الكثيرين في صفوف الجمهور من نمط حكمها وإدارتها للتوترات الداخلية وتغليبها للحسم باستخدام القوة القاسية لقضايا لا ينبغي ولا يمكن لها أصلاً أن تحل بغير الحوار والتفاهم والمرونة.

أما بالنسبة لحماس داخليا فقد كشف استيلاءها على القطاع بالقوة المسلحة عن درجة من التباين وربما التخبط داخل الحركة اتضح من خلال التصريحات غير المنسجمة التي صدرت عن قيادات الحركة. فالحركة دافعت عن استيلائها على غزة وقدمت أكثر من مبرر لتسوية ذلك ووصل الأمر ببعض القيادات أن تعتبر تلك الخطوة ضرورة ديمقراطية كما أفصح القيادي يوسف رزقة من غزة عندما قال أن «الحسم العسكري يبدو في الظاهر أنه يتعارض مع تداول السلطة، لكن في الواقع هو يدعم العمل الديمقراطي، فمن خلاله أرادت حماس تصويب الأوضاع وليس استبدال النظام السياسي القائم والدليل على ذلك أنها لم تتحدث عن نظام سياسي آخر ولم تعلن إقامة إمارة إسلامية بل نادى بالحوار والوحدة الوطنية»^{١٧٢}.

أما القيادي محمود الزهار فقد أعلن في الثامن من تشرين ثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ أن مقاتلي الحركة الذين استولوا على قطاع غزة سيستولون على الضفة الغربية في حالة انسحاب إسرائيل منها. وقد عبر عن ذات التشدد القيادي نزار ريان حيث قال «صلينا في المنتدى (مقر الرئاسة) بغزة وسنصلي في المقاطعة (مقر الرئاسة) برام الله بإذن الله»^{١٧٣} وجاءت هذه المواقف في حينه متناقضة مع تصريحات سابقة لإسماعيل هنية أكد فيها أن حماس لا تعزم نسخ وتعميم ما حدث بغزة في الضفة الغربية^{١٧٤}.

الآراء المتشددة التي عبر عنها الزهار وريان قابلها مواقف معتدلة عبر عنها قيادات أخرى

١٧٠. المصدر السابق.

١٧١. المصدر السابق.

١٧٢. مقابلة شخصية، أيار/مايو ٢٠٠٨.

١٧٣. الموقع الإلكتروني: www.aljazeeraatalk.net/forum

١٧٤. الموقع الإلكتروني: www.almadapaper.net/paper.php?source

للحركة إضافة إلى هنية وخاصة من الضفة الغربية مثل فرج رمانة وحسن أبو كويك حيث أكد رمانه معارضته ورفضه لمواقف الزهار وريان لكون هذه المواقف برايمهم تتعارض مع سياسة الحركة الداعية للعودة إلى الحوار والتعاطي مع الخلافات الداخلية بطرق سلمية، كما أكد أن الحركة لن تنقل ما حصل في غزة إلى الضفة الغربية^{١٧٥}. من الواضح هنا أن حماس ربما فاجأتها مجريات الأحداث وسيطرتها السريعة على مواقع السلطة في غزة كما فاجأت الطرف الآخر ما حال دون قدرة الحركة على تقديم رؤية متكاملة ومنجسمة ومقبولة لمواقفها إزاء ما حدث وإزاء تبعاته المستقبلية.

وفيما يرتبط بموقف الحركة من إسرائيل فقد بقي يتأرجح بين التشبث بما تسميه الحركة بال مقاومة والمعبر عنه بإطلاق الصواريخ من غزة على الأراضي الإسرائيلية وبين السعي للتهدئة والتي أعلنت الحركة في منتصف كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٧ (أي بعد ستة أشهر من استيلائها على القطاع) عن استعدادها لعقدها مع الطرف الإسرائيلي، على الرغم من أن الحركة لم تستطع إقناع الفصائل الأخرى بذلك وخاصة حركة الجهاد الإسلامي، ورغم رفض إسرائيل لذلك العرض في حينه، علما أنها (أي إسرائيل) وافقت لاحقاً على تهدئة لستة شهور بدأت في حزيران/يونيو ٢٠٠٨ استمرت حتى كانون أول/ديسمبر من ذات العام واندلعت بعد انتهائها مباشرة الحرب الإسرائيلية على غزة.

٢. مبادرات الحوار والمصالحة:

المبادرة اليمينية

هدفت هذه المبادرة التي وقعتها حركة فتح وحماس في آذار/مارس ٢٠٠٨ في صنعاء إلى إنهاء العداء والقطيعة بينهما ووقف حالة التوتر والتمزق التي عمّت البلاد. وتكونت المبادرة اليمينية من سبعة نقاط هي: عودة الأوضاع في غزة إلى ما كانت عليه قبل انقلاب حماس على مؤسسات السلطة؛ إجراء انتخابات نيابية مبكرة؛ استئناف الحوار على قاعدة اتفاق القاهرة ٢٠٠٥؛ العودة إلى تطبيق اتفاق مكة ٢٠٠٧؛ اعتبار أن الشعب الفلسطيني كل لا يتجزأ؛ السلطة الفلسطينية تتكون من سلطة الرئاسة المنتخبة والبرلمان المنتخب والسلطة التنفيذية ممثلة بحكومة وحدة وطنية؛ الالتزام بالشرعية الفلسطينية بكل مكوناتها.

لم يكتب لهذه المبادرة النجاح بسبب خضوع بنودها لتفسيرات متباينة من قبل الطرفين. فبينما رأت حركة فتح فيها صيغة لتنفيذ جميع البنود الواردة فيها اعتبرتها حركة حماس مجرد إطار للحوار وليس صيغة للتطبيق. كما فسر كلا من الطرفين البند الأول من الاتفاق الداعي إلى عودة الأمور إلى ما كانت عليه قبل استيلاء حماس على القطاع وفق مواقفهما

المسبقة. ففتحت رأّت أن هذا البند يُقصد به أنه يجب إعادة السلطة في القطاع للرئيس عباس ولأجهزته الامنية، بينما رأّت حماس أن ذلك البند يعني عودة حكومة الوحدة الوطنية التي ترأسها في حينه إسماعيل هنية إضافة إلى إلغاء جميع المراسيم التي أصدرها الرئيس عباس في أعقاب الاستيلاء العسكري لحماس والتي كان من أهمها إعلان حركة حماس كحركة غير قانونية في البلاد. كما شدّدت حماس على ضرورة أن يتضمن النص معالجة مسألة استهداف واعتقال عناصر الحركة ومؤيديها وإقالة وقطع رواتب قياديين وناشطينها في الضفة الغربية.

ومن الإشكاليات الأخرى التي طغت على هذا الاتفاق وحالت دون نجاحه غياب التفاصيل المتعلقة بالانتخابات وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية وإصلاح قوات الامن الفلسطينية على أسس وطنية ومهنية غير فصائلية، الأمر الذي مكن كلا الطرفين من تفسير هذه القضايا كما يريد وبشكل يتيح له التنصل مما يترتب عليه من التزامات إزاءها. يضاف إلى كل ذلك بالطبع موضوع منظمة التحرير ومكانتها ودرجة تمثيلها وهذا اتضح عندما رفضت حماس إجراء حوار مع وفد منظمة التحرير الفلسطينية الذي حضر في حينه إلى صنعاء، حيث أصرت الحركة (بقيادة رئيس وفد حماس موسى أبو مرزوق) على محاوره ممثلي حركة فتح (والتي ترأس وفدها عزام الاحمد) وعلى عدم الاعتراف بالمنظمة كممثل شرعي ووحيد للفلسطينيين.

مشروع المصالحة في القاهرة ٢٠٠٨

اعتمد مشروع المصالحة الفلسطينية الذي انبثق عن المحادثات الثنائية التي عقدتها التنظيمات الفلسطينية مع القيادة المصرية في القاهرة خلال الفترة من ٢٥/٨/٢٠٠٨ و حتى ٨/١٠/٢٠٠٨، على المرجعيات التالية: اتفاق القاهرة لعام ٢٠٠٥ ووثيقة الوفاق الوطني لعام ٢٠٠٦ واتفاق مكة في شباط/فبراير ٢٠٠٧ ومبادرة الرئيس محمود عباس للحوار الشامل في حزيران/يونيو ٢٠٠٨ وقرارات القمة العربية المتعلقة بإنهاء حالة الانقسام.

وقد قضى الاتفاق أن تعمل الأطراف الفلسطينية المختلفة على إنهاء حالة الانقسام عبر الموافقة على معالجة الأمور التالية:

١. تشكيل حكومة توافق وطني ذات مهام محددة تتمثل في رفع الحصار وتسيير الحياة اليومية للشعب الفلسطيني والإعداد لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية جديدة والإشراف على إعادة بناء الأجهزة الامنية.
٢. إجراء عملية إعادة بناء الأجهزة الامنية على أسس مهنية وطنية بعيدا عن الفصائل، لتكون وحدها محمولة مهمة الدفاع عن الوطن والمواطنين وما يتطلبه ذلك من تقديم المساعدة العربية اللازمة لإنجاز عملية البناء والإصلاح.

٣. إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية متزامنة في توقيت متفق عليه، ومراجعة قانون الانتخابات وفقاً لما تقتضيه مصلحة الوطن.

٤. تطوير وتفعيل منظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني طبقاً لاتفاق القاهرة لعام ٢٠٠٥ بحيث تضم جميع القوى والفصائل، والحفاظ على المنظمة إطاراً وطنياً جامعاً ومرجعياً سياسية علياً للفلسطينيين، وانتخاب مجلس وطني فلسطيني جديد في الداخل والخارج حيثما أمكن.

٥. موافقة مختلف الأطراف على الالتزام بما يلي:

أ- الحفاظ على التهدئة والذي توافقت عليه كافة الفصائل والقوى الفلسطينية في اجتماعها بالقاهرة يومي ٢٩ و ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

ب- توفير المناخ الداخلي الملائم من أجل إنجاح مرحلة ما بعد الحوار الوطني الشامل والتنفيذ الكامل لمقتضيات هذه المرحلة وما تفرضه من حتمية وقف وإنهاء أية أعمال أو إجراءات من شأنها الإضرار بالجهد المبذول لإنهاء حالة الانقسام وضرورة التفاعل بإيجاب مع متطلبات المصالحات الداخلية.

ج- الاتفاق على تشكيل اللجان التي تتولى مهمة بحث التفصيلات المطلوبة وآليات عملها بوضع ما يتم التوصل إليه موضع التنفيذ، وذلك في إطار معالجة كافة قضايا الحوار والمصالحة. وهذه اللجان هي: لجنة الحكومة ولجنة الانتخابات ولجنة الأمن ولجنة منظمة التحرير الفلسطينية ولجنة المصالحة الداخلية. وتبدأ هذه اللجان عملها بعد انتهاء اجتماعات الحوار الشامل مباشرة ولا مانع من مشاركة عربية في أي من هذه اللجان.

د- تفويض منظمة التحرير الفلسطينية إجراء المفاوضات.

هـ- المقاومة في إطار التوافق الوطني حق مشروع للشعب الفلسطيني ما دام تحت الاحتلال.

سجلت حركة حماس على هذا المشروع مآخذ وتحفظات كثيرة من أهمها أولاً: الخشية من أن يكون المقصود التأكيد على أن الخيار الديمقراطي كخيار وحيد لتداول السلطة هو تجاوز نتائج الانتخابات التشريعية ٢٠٠٦، لأن من شأن ذلك برأيها أن يحرم من فاز في الانتخابات (أي حركة حماس) من الحضور على الساحة السياسية الفلسطينية بحجمه ووزنه الحقيقي، ما يساويه مع من خسر في الانتخابات. ثانياً: رأت حماس أن ما جاءت به هذه المبادرة من تأكيد على ضرورة وجود توافق وطني على المقاومة وأشكالها هو بمثابة منح الفيتو للإطراف المعارضة للمقاومة وهي تلك المتشعبة بالتفاوض مع إسرائيل. ثالثاً: رأت حماس أن الإشارة إلى أن مرجعيات المصالحة تتمثل في اتفاق القاهرة ومكة ومقررات

جامعة الدول العربية ومبادرة الرئيس عباس للمصالحة هو أمر متناقض لكون إحدى هذه المرجعيات وهي مبادرة الرئيس عباس للمصالحة برأي الحركة نسفت بشروطها اتفاقي القاهرة ومكة سابقا. رابعا: رأت حماس أن الحديث عن مهام حكومة التوافق الوطني المقترحة وتحديد تلك المهام برفع الحصار والاعداد للانتخابات التشريعية والرئاسية وإعادة ترتيب الأجهزة الأمنية لا يرافقه وضع أولويات لعمل هذه الحكومة كأن تسبق مسألة إنهاء الحصار وترتيب أوضاع الأجهزة الأمنية مسألة الانتخابات التشريعية والرئاسية وأن يؤخذ بالاعتبار نتائج الانتخابات السابقة في كل شيء. خامساً: خشيت الحركة من أن تكون الدعوة لإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية بالتزامن والتوافق من أن يحصل الرئيس عباس عبر ذلك علي تمديد لرئاسته بشكل غير دستوري، الأمر الذي ترى الحركة أنه سيكون تجاوز للقانون الاساسي والذي يقضي بانتهاء ولاية الرئيس عباس في ٩ كانون ثاني/يناير ٢٠٠٩. هذا إضافة إلى اعتقاد الحركة أنها يقبولها ذلك ستكون قدمت تنازلا مجانيا لعباس دون تحقيق مطالبها. سادساً: خشيت الحركة من أن يكون القصد من مراجعة قانون الانتخابات («بما تقتضيه مصلحة الوطن») هو تعديل قانون الانتخابات القائم على النظام المختلط (الدوائر والقوائم) إلى نظام قوائم فقط، الأمر الذي ترى فيه الحركة انحياز لفتح والفصائل الأخرى، هذا إضافة إلى أن تعديل القانون الانتخابي بهذه الصيغة يعزز الحزبية السياسية على حساب الشخصيات المستقلة ويحرمها من لعب دورها في الحياة السياسية. سابعاً: خشيت الحركة من أن تكون الدعوة للحفاظ على التهدئة واعتبارها مصلحة وطنية عليا قيذا على حماس يحرمها وبقية الفصائل المقاومة من إجراء مراجعة للتهدئة وإمكانية إنهائها أو عدم تجديدها أو تعديلها خاصة في ظل عدم احترام إسرائيل لتلك التهدئة. ثامناً: خشيت الحركة من أن تكون الدعوة لإجراء إصلاحات في المنظمة ولكن دون جدول زمني واضح بمثابة تكرار لخطأ اتفاق القاهرة الذي لم يتم تنفيذه، كما تحفظت الحركة على أنه لم تتحدد أوليات العمل وأي الملفات تقدم على الأخرى معتبرة أن المصلحة الوطنية تقتضي إصلاحات المنظمة أولاً قبل الانتقال إلى الموضوعات الأخرى.

موضوع ولاية رئيس السلطة

برز في هذه الفترة نقاش محتدم بين فتح والمنظمة من جهة وحركة حماس من جهة أخرى حول ولاية الرئيس عباس التي بدأت في ٩ كانون ثاني/يناير ٢٠٠٥ وانتهت في ٩ كانون ثاني/يناير ٢٠٠٩. وجاء الخلاف بشأن هذا الموضوع بجوهره سياسي أكثر من كونه قانوني أو دستوري وهذا يعني أن اللجوء للقانون الاساسي لحلّه غير مجد كون الحالة المؤسساتية القائمة هي حالة مشوشة من ناحية الشرعية الدستورية. فالجوانب القانونية والدستورية وحتى الانتخابات ذاتها زادت النظام السياسي تازما بدلا من المساهمة في تمكينه من معالجة مشاكله كما يقول إبراهيم إبراش، فنتائج الانتخابات التشريعية الأخيرة

(٢٠٠٦) مثلاً بدلاً من أن تساهم في تقوية النظام السياسي جاءت وعمقت من أزمته بعد أن دفعت هذه الأزمة حركة حماس لسليخ قطاع غزة عن الجسد الفلسطيني سياسياً ومؤسساتياً الأمر الذي وضع المرجعيات المؤسساتية الفلسطينية جميعها محل حيرة وتساؤل كبيرين^{١٧٦}.

وكون عباس تتقاطع في شخصه ثلاثة مناصب كرئيس لحركة فتح وللسلطة الفلسطينية وللمنظمة التحرير كان من المؤكد أن يترتب على رئاسته للمنظمة وللسلطة تعقيدات جدية في حالة فقدانه لرئاسة السلطة خارج نطاق التوافق الوطني فيما لو أصرت حركة حماس على تنصيب رئيس للسلطة بعد انتهاء ولايته (علماً أن هذه الولاية يمتد نطاقها للضفة الغربية وغزة فقط حيث أن الحركة لا تستطيع تنصيب رئيس للشعب الفلسطيني فهذا الأمر هو من اختصاص المنظمة فقط). فمنذ تأسيس السلطة كان رئيسها هو نفسه رئيس المنظمة وبالتالي رئيس الشعب الفلسطيني، وكون السلطة جزءاً من المنظمة فإن رئيس الثانية هو ضمناً رئيس الأولى. هذا الحال كان ممكناً عندما كان رئيس السلطة والمنظمة ينتمي إلى حزب واحد هو فتح. أما بعد فوز حماس بانتخابات عام ٢٠٠٦ فقد أصبح بإمكان الحركة (وفق آراء خبراء القانون الدستوري) تنصيب رأس سلطتها التشريعية أو نائبه (لكون رئيسها عزيز دويك كان معتقلاً لدى الإسرائيليين) رئيساً للسلطة الفلسطينية. وفي حالة حدوث ذلك كان سيصبح السؤال: ما العلاقة التي كان يمكن أن تنشأ بين حكومة حماس ورئيس السلطة الذي ستختاره حركة حماس من ناحية ومنظمة التحرير ورئيسها من ناحية أخرى من الزاويتين الدستورية والعملية؟ كيف ستكون علاقة رئيس المنظمة ورئيس الشعب الفلسطيني والذي هو من حركة فتح برئيس السلطة الفلسطينية من حماس التي تطعن بشرعية المنظمة ورئيسها على الدوام؟

وفي حالة أن تُقدم حماس على تعيين رئيس السلطة بالإناابة دون موافقة الآخرين ودون مصالحة وطنية، سينتهي الأمر بالضرورة بوجود حكومتين ورئيسين في كل من قطاع غزة والضفة الغربية يزعم كل منهما بأنه يمثل الشرعية، وهذا كان سيغني عن تعزيز وعميق الانفصال بين الضفة وغزة واستمرار التوتر السياسي على كل الصعيد في الساحة الفلسطينية. وفي حالة أن تختار حركة حماس هذا الدرب كان سيصبح السؤال بعد انقضاء مدة الرئيس بالإناابة والبالغة ستون يوماً، هل ستكون الحركة مستعدة للانتخابات؟ وكيف يمكن لتلك الانتخابات أن تتم من الناحية الفعلية دون مصالحة تعيد للوطن وحدته، وفي حالة عدم حدوث ذلك ما الذي سيتبقى من شرعية الرئيس بالإناابة الذي ستختاره حماس وستنتهي ولايته أيضاً، وما انعكاس ذلك على مستقبل النظام السياسي الفلسطيني بشكل عام؟

١٧٦. إبراهيم إبراش، تساؤلات حول ولاية الرئيس أبو مازن، صحيفة الأيام الفلسطينية ١٠/٠٥/٢٠٠٨.

هذه الأسئلة وغيرها جاءت الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة في نهاية ٢٠٠٨ لإبعادها عن الواجهة مؤقتاً دون أن تلغيها أو تقلل من أهميتها ومغازيها وخاصة أنها أصبحت شديدة التشابك والترابط مع ما تركته تلك الحرب من انعكاسات سياسية على حركتي حماس وفتح وعلى الحالة الفلسطينية بما في ذلك النظام السياسي القائم. فهذه الحرب مثلت بداية مرحلة جديدة في العلاقة بين حركة حماس والآخرين، اتسمت بمستوى جديد من التنافر تسبب بتعثر مجهودات المصالحة التي ما زالت تراوح مكانها منذ آذار/ مارس ٢٠٠٩ حتى اليوم.

يتجاذب مجهودات المصالحة التي بدأ الحديث عنها بعد الحرب مجموعتان متباينتان من التطورات الأولى شجعت راب الصدع والمضي نحو المصالحة والثانية شجعت الاستمرار بالانقسام القائم. ومن أهم التطورات التي شجعت راب الصدع والمضي نحو المصالحة التغيير النسبي في الموقفين الأميركي والأوروبي، وخاصة بعد فشل الحصار السياسي والاقتصادي على حماس وبعد إخفاق إسرائيل في القضاء على الحركة عسكرياً في الحرب الأخيرة، وجاء هذا متزامناً مع تولي أوباما للحكم وتركيزه على الوسائل الدبلوماسية بدلاً من التصادية. فالسياسة الأميركية والأوروبية باتت أكثر تقبلاً من ذي قبل لحكومة فلسطينية ذات ائتلاف فصائلي مهني تشارك فيه حماس، وأكثر استعداداً للتعاطي معها ورفع بعض المعوقات السياسية من طريقها.

وتطور آخر هام هنا هو صعوبة التحديات التي وجدت حركة حماس نفسها أمامها حيث جاء ثمن استمرار سيطرتها على غزة وكلفة الانقسام الداخلي أعلى بكثير مما توقعته الحركة في البداية. فالحرب أضافت تحديات جديدة، وراكت أعباء ضخمة لا تستطيع حماس بمفردها تجاوزها واحتواء آثارها وتداعياتها، فكان لا بد من توجه لديها نحو إعادة صياغة الرؤى والمواقف، وإعادة بلورة الأولويات والاتجاهات بغرض التخفيف من وطأة المعاناة الهائلة التي يتعرض لها قطاع غزة والحالة الفلسطينية ككل. فمن الناحية السياسية باتت الحركة أكثر يقيناً بأن الاستمرار سياسياً بالصيغة الراهنة لن يمكنها من اختراق الحصار، ولن يستدرج العالم إلى الاعتراف بشرعيتها السياسية، وأن المرونة الحاصلة في بعض المواقف الأوروبية، لم تترك آثارها السياسية المرغوبة المتمثلة برفع الحصار السياسي والاقتصادي المفروض عليها. ولعل المرونة السياسية التي تبديها الحركة اليوم إزاء قبولها تشكيل حكومة وحدة وطنية، تجسد إدراكاً منها لضرورة التعاطي مع البيئة الإقليمية والدولية وعدم جدوى تحدي السياسة الدولية، وأنه لا بد من تطوير رؤى ومواقف أكثر نضوجاً وتوازناً من ذي قبل. أما عسكرياً، فالحركة توقن أن الحرب على غزة لم تُختم بعد، وأن احتمال تجديدها في ظل حكومة ننتياهو المتطرفة ما زال قائماً وخاصة أن إسرائيل لم تحقق معظم أهدافها العسكرية، وهذا يعني ضرورة تمتين الوضع

الفلسطيني الداخلي تهينة للتعاطي مع تبعات أي حرب قادمة.

وأمر آخر أثر إيجابيا على الأطراف لتحقيق المصالحة تمثل بعدم نجاح تقديرات حركة فتح التي عوّلت كثيرا على العديد من أوراق القوة ووسائل الضغط لإنهاء حكم حماس في غزة. ففي البداية راهنت فتح على تغيير المعادلة الداخلية عبر الفعاليات الميدانية كالمظاهرات والمسيرات المعارضة، إلى جانب العمليات التفجيرية في بعض الأحيان، حسب حركة حماس. وعلقت حركة فتح أيضا آمالا عريضة على جدوى وفعالية الحصار السياسي والاقتصادي الذي فرض على قطاع غزة، لكن ذلك لم ينجح في إضعاف حماس فاستمرت الحركة في الثبات في وجه الحصار المضروب، مستعينة باليسير من الدعم السياسي هنا وهناك، ومعتمدة على بعض البدائل الاقتصادية المتاحة مثل الانفاق وغيرها. وأخيرا، جاءت الحرب الإسرائيلية على غزة التي عوّلت عليها بعض أوساط وتيارات في حركة فتح لضرب حماس واستعادة غزة، لكن نتائج تلك الحرب جاءت صادمة لفتح ومحيرة لآمالها وتوقعاتها، وهذا جعلها تتيقن ان السبيل الأسهل إلى غزة هو الحوار والمصالحة مع حركة حماس وليس الرهان على قسوة الآخرين.

لم تعني أبدا هذه الاعتبارات سألقة الذكر جنوحا مجانيا من قبل حماس نحو الحوار والمصالحة مع حركة فتح لإنهاء الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة. فالحرب على غزة ترتب عليها أيضا مجموعة من التطورات حملت حركة حماس على التعاطي مع موضوع المصالحة بدرجة كبيرة من الحذر والترث خوفا من حرمانها من استثمار صمودها في وجه الحرب من ناحية وخشية من استدراجها لقبول ما لا تريد سياسيا من ناحية أخرى. ومن أهم التطورات التي سوّغت للحركة نهجها المترث تجاه المصالحة ما يلي: إصرار الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية على اعتماد حكومة الوحدة المقترح تشكيلها لمبادئ اللجنة الرباعية التي لا تقبل بها حركة حماس؛ تشبث الولايات المتحدة بتولي رئيس الوزراء الحالي الدكتور سلام فياض رئاسة الحكومة الفلسطينية الجديدة كشرط للتعاطي معها؛ استمرار الرئيس عباس في القرب من الاشتراطات السياسية المقيدة للبرنامج السياسي لحكومة الوحدة، وتشبته بضرورة التزام الحكومة ببرنامج منظمة التحرير والتي لا تحظى بصيغتها الراهنة باحترام حركة حماس؛ وأخيرا، عدم إبداء حركة فتح مرونة كافية بشأن ملفي الأجهزة الأمنية ومنظمة التحرير، ورفض تحديد آليات وجداول زمنية واضحة وصارمة بخصوصهما.

وقد حدت هذه التطورات بحماس لأن تولج نفسها في مساعي الحوار والمصالحة مسلحة باشتراطات وتحفظات كثيرة، سعت الحركة عبرها الى الحفاظ على مكاسب آنية ومستقبلية الى الحد الأقصى، ومن أهم هذه الاشتراطات والتحفظات ما يلي:

١. إجراء الانتخابات وفق القانون الأساسي للسلطة، مما يعني أن تجري الانتخابات الرئاسية قبل التشريعية؛ لكون آخر انتخابات رئاسية أجريت في ٢٠٠٥، وتشريعية في ٢٠٠٦، وولاية كلا من المجلس التشريعي ورئيس السلطة أربع سنوات. وفي المقابل ترغب حركة فتح أن تكون الانتخابات التشريعية والرئاسية متزامنة.

٢. تشكيل لجنة عليا من الفصائل لإدارة شؤون الانتخابات لضمان نزاهتها، بينما تصر حركة فتح أن القانون الأساسي للسلطة الفلسطينية يمنح السلطة حق الإشراف على الانتخابات. وقد تقدمت بعض الفصائل باقتراح قبل من الجانبين بأن يصدر الرئيس مرسوما بتشكيل لجنة تضم ممثلين عن كافة الفصائل.

٣. الإصرار على الإفراج عن جميع معتقلي الحركة في الضفة الغربية بعيدا عن سياسة «الاعتقال الدوار»، والقاضية بالإفراج عن مجموعة، واعتقال مجموعة أخرى في المقابل. بينما ترى حركة فتح بالاعتقال أمرا ضروريا للحيلولة دون قيام حماس بانقلاب عليها في الضفة، وتؤكد ان السلطة ستفرج عن جميع معتقلي حماس حال التوصل لاتفاق شامل للمصالحة.

٤. تشكيل حكومة فصائلية، تعلن «احترامها» للاتفاقيات فقط، وتمسك برفض الاعتراف بإسرائيل. وتختلف حماس بهذا الشأن مع حركة فتح التي تقترح تشكيل حكومة من مستقلين وتكنوقراط، وتعلن «التزامها» بالاتفاقات التي وقعتها منظمة التحرير، الأمر الذي يعني الاعتراف بإسرائيل.

٥. التحفظ على ربط مهام الحكومة برفع الحصار، خشية أن يعني ذلك الرضوخ لمطالب اللجنة الرباعية التي تتمثل في اعتراف الحكومة الفلسطينية بإسرائيل.

٦. التمسك بأن يكون للحركة حق تسمية رئيس الحكومة، وذلك استنادا إلى أنها تمثل الأغلبية في المجلس التشريعي، وعدم اشتراطها أن يكون منتميا إليها. بينما تصر حركة فتح على أن يكون رئيس الحكومة وجها مقبولا دوليا، وأن لا يكون منتميا لفصيل بعينه.

٧. المطالبة بحقائب وزارية رئيسية، بينما ترفض حركة فتح ذلك وترى بأن لا تشغل حماس حقائب وزارية سيادية، خصوصا الداخلية، والاشغال، والمالية، والوزارتان الأخيرتان ستكونان معنيتين بتنفيذ مشاريع إعادة إعمار غزة، وتلقي الأموال اللازمة لها. هذا الشرط، بحسب مراقبين، يمكن للحركة التخلي عنه في حال تم الإفراج عن جميع معتقليها لدى السلطة.

٨. تشكيل لجنة عليا لإدارة شؤون المنظمة تكون حماس ممثلة بها لحين إجراء انتخابات لتشكيل مجلس وطني جديد ليتولى بنفسه عملية إصلاح المنظمة. بينما ترى فتح أن هذه اللجنة ستكون بمثابة بديل للمنظمة، وعوضا عن ذلك تقترح تشكيل لجنة من الأمناء العاميين الحاليين للمنظمة لحين إجراء انتخابات المجلس الوطني.

٩. رفض الاكتفاء بإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية الفلسطينية دون الإشارة إلى شمول هذا الإجراء لقطاع غزة والضفة معا، والتشديد على أن تشمل الهيكلة الضفة والقطاع.

١٠. التحفظ على الربط بين التهدئة ومفاوضات المصالحة، حيث ترى الحركة أن لا علاقة بينهما.

هذه هي الاعتبارات التي تفسر تردد حركة حماس في التوقيع على الورقة المصرية بالصيغة المطروحة حاليا (يناير ٢٠١٠)، فالتوقيع على هذه الورقة دون إجراء تعديلات، يراه خليل الحية عضو المكتب السياسي للحركة، بأنه سيكون بمثابة "سيف يشهر في وجه حركة حماس" كي تقبل بكل ما تريده حركة فتح^{١٧٧}. وهذا أمر ليس من المعقول أن تقبل به حماس التي تنظر لنفسها اليوم على أنها ليست أقل قوة من ذي قبل وأن حركة فتح وسلطة الرئيس عباس ليسا أكثر قوة مما كانا عليه في السابق، ما يعني من الناحية الملموسة غياب الضرورة للهرولة نحوهما لتقديم التنازلات دون مقابل مجز وأكيد. فالسيطرة على قطاع غزة وحمايته والدفاع عنه في وجه العدوان الإسرائيلي، منحت الحركة قوة إضافية جعلتها رقما هاما يصعب تجاوزه والتنكر له أكثر من ذي قبل، وهذا يسوغ للحركة من وجهة نظرها، الإصرار على تضمين ملاحظاتها وتخوفاتها في أي اتفاق للمصالحة ليتسنى لها التأثير الفاعل بالشأن الفلسطيني. وعلى ما يبدو، من شأن هذه الفئاعة لدى حماس أن تجعلها تنظر لـ «ورقة غزة» القائمة على الصمود والممانعة، والمتقاطعة مع مواقف جبهة ايران وسوريا وحزب الله على أنها أعظم أهمية بكثير من «ورقة المصالحة المصرية» والمتقاطعة مع الجبهة الأمريكية في المنطقة والقائمة على الانحناء للإرادة الإسرائيلية. وترى الحركة ان التشبث بـ «ورقة غزة» سيمكنها من «فرض» ما تريد، أو جزء منه على الأقل، على حركة فتح وسلطة الرئيس عباس، كما انه سيمكنها أيضا من درء ما لا تريده في الورقة المصرية، فالمصالحة الفلسطينية أصبحت بالنسبة لحماس أمرا ينبغي التعاطي معه استنادا الى حقائق اليوم والغد وليس الى قواعد الماضي، بمعنى أن

١٧٧. فلسطين اليوم - غزة، ١٧ / ٠١ / ٢٠١٠. الرابط الإلكتروني:

<http://www.paltoday.com/arabic/News-68581.html>

الحركة ليست في عجلة من أمرها للوصول إلى حلول لا تضمن لها ما تريد وهذا يتمثل بالاعتراف بها كقوة مفصلية في الحياة السياسية من ناحية، وباستعداد الآخرين للتعايش معها قولاً وفعلاً في نطاق نظام سياسي منصف للجميع من ناحية أخرى.

(٥) الخلاصة

انطلقت هذه الدراسة من فرضية مفادها أن هناك مجموعة من المعوقات الخاصة بحماس وبالحالة الفلسطينية وبالعوامل الخارجية التي بمجموعها حالت وما زالت تحول دون أن تتسم العلاقة بين حركة حماس والنظام السياسي الفلسطيني بالسلاسة والانسجام، وتجعلها تميل بالمجمل إلى التوتر والندية وليس إلى التوافق والتعاون. ما خلصت إليه الدراسة هو ما يلي:

١. مرت علاقة حركة حماس بالنظام السياسي الفلسطيني بثلاث مراحل سعت الحركة في كل منها إلى تحقيق أهداف محددة. ففي المرحلة الأولى والتي بدأت منذ تأسيس الحركة عام ١٩٨٨ حتى عام ٢٠٠٥. وأسميناها «مرحلة معارضة النظام ومقاومته من الخارج»، سعت الحركة إلى تعزيز مكانتها السياسية عبر الانغماس المباشر بالكفاح الوطني ابتداءً بالانتفاضة الأولى عام ١٩٨٧ وانتهاءً بانتفاضة الأقصى. أما الأدوات التي اختارتها الحركة فهي المقاومة المباشرة للاحتلال وخاصة المسلحة ومعارضة السلطة الفلسطينية ومقاطعة مؤسساتها ونقد سياساتها في الداخل ونهجها التفاوضي السلمي مع الإسرائيليين. وفي المرحلة الثانية والتي امتدت منذ ٢٠٠٥ حتى صيف ٢٠٠٧. وأسميناها «مرحلة الدخول إلى النظام والبحث عن دور» سعت الحركة خلالها إلى الحصول على شرعية «دستورية» لبرنامجها السياسي والاجتماعي داخليا ولاستراتيجيتها في التعاطي مع الاحتلال. أما الأداة التي اختارتها الحركة لتحقيق ذلك فهي المشاركة في الحياة السياسية الرسمية بما فيها تبوء السلطة وتوظيف ما يتيح ذلك من موارد وسياسات عامة وتشريعات وقوانين بغرض التأثير على النظام القائم وإعادة توجيهه أو صياغته ليتماهى ويتفق مع ما تمثله الحركة من قيم ومثل ترى الحركة أنها ضرورية لتعميق إسلامية السياسة والمجتمع الفلسطيني ولتحسينهما بوعي وفكر «مقاوم». في هذه الأثناء استطاعت الحركة عبر وجودها في الحكم أن تستفيد من الموارد والمرافق المتاحة فقامت بتوظيف الآلاف من أعضائها في جهاز الخدمة المدنية ووزاراته وهيئاته وقامت بتأسيس جهاز أمني خاص بها (القوة التنفيذية) كما سعت إلى التأثير في السياسات الاجتماعية. وفيما يتعلق بموضوع إسرائيل فقد سعت الحركة إلى تغيير أسس وقواعد العلاقة القائمة بين الفلسطينيين وإسرائيل والتي تعارضها الحركة وترى أنها غير صالحة ولن تقود إلى تحقيق الحقوق

الوطنية الفلسطينية فحاولت إعادة صياغة المشروع الوطني الفلسطيني وفق أسس محددة اختلفت عن السابق هي: مشروعية الكفاح الفلسطيني بكافة أشكاله وعدم التنازل عن الحقوق الوطنية الفلسطينية وعدم الاعتراف بإسرائيل.

أما المرحلة الثالثة والممتدة من صيف ٢٠٠٧ حتى يومنا هذا وأسميناها "مرحلة التمرد المسلح على النظام" وأرادت عبرها الحركة أن تنتزع "حقها" في الحكم، وهو "الحق" الذي استحصلته عبر الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦ وفازت بها ولكن تنكر له الآخرون ولم يسمحوا لها بأن تحكم من الناحية الفعلية. فتمردت الحركة على النظام وجاء بعد أن أدركت الحركة أن الأبواب أوصدت بوجهها كلاعب سياسي وبأن النظام السياسي بحالته الراهنة غير قادر على استيعابها وإشراكها به بعدل وإنصاف، هذا إضافة إلى أنها لم تعد مستعدة لتحمل مزيد من الإقصاء والتهميش. من الواضح هنا أن هذه المرحلة مثلت ترجمة فعلية وتجسيدا ماديا لحجم الهوية بين حماس والنظام السياسي وللمسافة الشاسعة التي تفصل بينهما، وكان هذا بمثابة دليل على أن الحد الأقصى الذي يمكن أن تقدمه حماس من مرونة وتنازل لا يلتقي مع الحد الأدنى من الشروط والمطالب التي وضعتها سلطة الرئيس عباس والأطراف الدولية وإسرائيل للقبول بالحركة كطرف سياسي شرعي ومقبول. فعدم قدرة حماس على الاستجابة لهذه المطالب جعلها تختار الخروج عن النظام ومن ثم تأسيس نظام آخر في قطاع غزة، من وجهة نظرها أكثر "شرعية" من نظام السلطة الفلسطينية في رام الله ويناسب الحالة الفلسطينية بشكل أفضل لأنه يهدف إلى "حماية المقاومة" وتصلبها كما تقول الحركة وذلك على عكس سلطة الرئيس عباس التي تراها حركة حماس كسلطة متهافنة وطنيا وغير جديرة بالاحترام لأنها ترضخ لإملاءات الإسرائيليين والأمريكيين.

٢. لم تتأثر حماس كثيرا بمنطقاتها الأيديولوجية في مواقفها تجاه النظام السياسي الفلسطيني. فهذه المنطقات بقيت على درجة من الرحابة والسعة لتُسوّغ لمواقف سياسية متباينة تصل إلى حد التناقض أحيانا كرفض الانتخابات التشريعية عام ١٩٩٦ وقبولها عام ٢٠٠٦، وممارسة العمل المسلح ضد الإسرائيليين تارة والدخول معهم في هدنة تارة أخرى. من الواضح أن حركة حماس احتكمت في مواقفها تجاه النظام السياسي إلى قاعدة الربح والخسارة وليس الحلال والحرام حيث جاءت هذه المواقف لتخدم رغبة الحركة في امتلاك الشرعية الوطنية ومن ثم الشرعية الدستورية وبعدها شرعية تقويض النظام عند «فساده» وفق تعبيرها. فلكي تمتلك الشرعية الوطنية في المرحلة الأولى اختارت حماس أن لا تشارك بالسلطة وأن تبقى بعيدة عنها، ووجدت عبر ذلك ضالتها حيث تمكنت من تمييز برنامجها ومواقفها السياسية عن السلطة الفلسطينية والتي لم تتصف بالاداء الحسن في البناء الداخلي وبنظافة اليد، كما أنها لم

تتمتع بالصلابة المطلوبة لانتراع الحقوق الوطنية من الإسرائيليين. أوجه القصور هذه وسوء الأداء من طرف السلطة مكنت الحركة من أن تقدم نفسها كحركة سياسية أكثر نقاء وإخلاصاً للمشروع الوطني وهذا أكسبها تأييداً شعبياً هاماً تعاضد في انتفاضة الأقصى وكان محورياً لقرارها المشاركة بالنظام لاحقاً. وفي المرحلة الثانية والتي اختارت فيها حماس الدخول إلى النظام عبر المشاركة بالانتخابات كان المتبغى الأساس هو تحصيل شرعية «دستورية» طالما عانت الحركة من عدم امتلاكها، ولتحقيق ذلك لم تتردد الحركة في تشكيل الحكومة الفلسطينية لوحدها تارة أو مع الآخرين تارة أخرى، وتم ذلك وفق تقديرات وحسابات سياسية خالصة بعيدة عن الأيديولوجيا. وبعد أن اقتضى الأمر من منظور الحركة التمرد على النظام وسلخ القطاع عنه لم تتردد الحركة في ذلك ونفذته، وفي تبرير ذلك قدمت مسوغات سياسية وأمنية بحته ذات علاقة بالمشروع الوطني ودافعت وما زالت تدافع عما فعلته مع الإصرار على عدم الاستعداد للعودة إلى الوراثة.

أما الجانب الأيديولوجي - الديني ذاته فتم توظيفه على الدوام ولكن بشكل مستتر ليخدم الأهداف السياسية للحركة حيث برر لها في المرحلة الأولى معارضة السلطة الفلسطينية ومقاومتها من الخارج على أرضية أنها سلطة تصنع السلام مع اليهود على حساب ديار الإسلام وحقوق المسلمين في فلسطين، تماماً كما خدم مواقف الحركة ومساها لاحقاً للدخول إلى النظام على أرضية أن للجهاد أشكال عديدة من بينها الجهاد السياسي عبر المؤسسات والأطر الرسمية للنظام بغرض إيقاف ضلاله وفساده وتصحيح مساره. أما الاستيلاء على قطاع غزة بالقوة المسلحة فلم يمر دون تسويغ ديني حيث اتضح ذلك عندما وصفته قيادات الحركة بأنه بمثابة "فتح إسلامي جديد" لتحرير ديار الإسلام من "أهل الكفر والفجور" والمقصود بذلك حركة فتح ومن يحكمون السلطة الفلسطينية.

٣. من المعوقات الكبيرة أمام حركة حماس للدخول إلى النظام السياسي الفلسطيني برنامجها السياسي والذي قام على معارضة برنامج السلطة الفلسطينية التاريخي ومواقف الأطراف الإقليمية والدولية. فبرنامج الحركة يقوم على معارضة اتفاقيات أوسلو والعملية السياسية مع إسرائيل ومنظمة التحرير، إضافة إلى انبثاقه من البعد الإسلامي الأممي للحركة ذو الأثر الكبير على هويتها وأجندتها السياسية. وأثار هذا الشق الأممي الكثير من التساؤلات حول هوية وانتماء الحركة حيث أنه لم يكن واضح على الدوام الحد الفاصل بين ما هو وطني فلسطيني من جهة وإسلامي أممي من جهة أخرى في فكرها وسلوكها السياسي، ما أتاح المجال إلى توجيه النقد للحركة داخليا وخارجيا. ففلسطينيا سُجّل على الحركة امتداداتها الحارضية كجزء من حركة الإخوان المسلمين ومما يسمى بحركات الإسلام السياسي في المنطقة والعالم حيث يُنظر إلى هذا

الامتداد كثقل على صدر الوطنية الفلسطينية لأن من شأنه، حسب غير الإسلاميين، أن يؤدي إلى إضاعة الحقوق الفلسطينية وإذابتها وخاصة في ظل العداء المتنامي بين الغرب والعالم الإسلامي في أكثر من مكان. وعربياً سُجِّل على حركة حماس النقد ذاته حيث رأت معظم الدول العربية فيها خطراً وانها تمثل امتداداً للحركات والقوى الإسلامية المعارضة داخل هذه الدول وان ما تعبر عنه من إسلاموية هو بالضبط ما يقلق هذه الدول وتسعى إلى منعه وإيقافه. هذا إضافة إلى أن هذه الدول المناوئة للإسلاميين تعاملت طوال نصف قرن من الزمن مع فلسطين وقضيتها عبر قيادة فلسطينية وطنية شبه قومية غير إسلاموية هي منظمة التحرير الفلسطينية.

ولكن بالمقابل فإن البعد العالمي بالنسبة للحركة هو ما يميزها عن الفصائل الوطنية ومكّنها من استحصال الدعم والتأييد في الكثير من الساحات بما فيها فلسطين، الأمر الذي يجعل هذا البعد لا غنى عنه من الناحية السياسية حيث استطاعت الحركة عبره اقتحام الساحة السياسية الفلسطينية على مستوى الجمهور والنخبة والنظام السياسي مقابل موروث منظمة التحرير العلماني.

لذا ساهمت صعوبة التوفيق بين الوطنية الفلسطينية من جهة والعالمية الإسلامية في مشروع حماس السياسي من جهة أخرى في تعميق الفجوة بينها وبين فصائل وقوى منظمة التحرير الفلسطينية وجزء هام من النخبة الفلسطينية. ومما يعمّق من هذه الفجوة عدم تمكن حماس من إحداث اختراق هام في المشروع الوطني، الأمر الذي لا يُضفي الجاذبية على الشق التحرري الوطني في برنامجها السياسي. بمعنى أنه رغم فوز حماس بالانتخابات إلا أنها لم تتمكن من إقناع قطاعات فلسطينية هامة بأن برنامجها السياسي قادر على إنجاز الحقوق الوطنية الفلسطينية في الوقت الذي يقود نهجها في المحصلة ودون قصد إلى الإبقاء على معاناة الفلسطينيين وخاصة في ظل نظام حكم قسري (حكم حماس الراهن لقطاع غزة) يُرافقه الجوع والحصار والمقاطعة الدولية وانسداد الآفاق السياسية، الأمر الذي يعني أن هذا النموذج هو ليس ما يريده الفلسطينيون ويسعون لاستنساخه وتعميمه.

وهناك جانب إشكالي آخر في البرنامج السياسي للحركة يتعلق بالأدوات التي اختارتها حماس لتحقيق ذلك البرنامج وعلى وجه التحديد المقاومة المسلحة والتي لم تكن بالمجمل منسجمة ومتكاملة مع موضوع السلطة والحكم لاستحالة الجمع بينهما. فالمقاومة المسلحة خدمت حركة حماس في المرحلة الأولى عندما كان همّها الأساس تقويض الاحتلال (في سنوات الانتفاضة الأولى) ومن ثم «تقويض» السلطة الفلسطينية التي رأت بها أداة لتعزيز وتكريس ذلك الاحتلال في إطار العملية السلمية طوال مرحلة اوسلو التي سبقت الانتفاضة

عام ٢٠٠٠ لكن لم يكن واضحا كيف يمكن للمقاومة (المسلحة) أن تخدم الحركة في إدارة شؤون الحكم والسلطة عندما اختارت الدخول إلى النظام السياسي، وخاصة أن مزجها بين الأمرين بالمحصلة خدم إسرائيل والدول الغربية في وصم الحركة بالإرهاب والفلسطينيين بعدم الجدوية في البناء والتحرر وبالجنوح عموما نحو الفوضى التطرف.

من القضايا التي جعلت التعايش بين حماس وفتح أمراً صعباً انطلاق كل منهما من اعتبارات خاصة بكل فريق دون أن تتقاطع مع الآخر. فمسألة المشاركة في الانتخابات التشريعية ٢٠٠٦ على سبيل المثال كانت بالنسبة لحماس مجرد محطة للوثب نحو السلطة والحكم وإضفاء درجة أخرى من المشروعية على برنامجها السياسي وإعماله على الأرض، بينما نظرت فتح للانتخابات ذاتها كمحطة لتجديد صك شرعيتها المتهالكة في الحكم عبر تحييد أو ترويض حركة حماس «ديمقراطياً» ليتسنى لها الاستمرار بالتفاوض مع إسرائيل. فالانتخابات من وجهة نظر كل طرف كانت مجرد إجراء الهدف منه إضعاف وتحييد الطرف الآخر بدلاً من التعايش سوياً على قاعدة الاحترام المتبادل. كما ساعد غياب تقاليد احترام وتقدير رأي الجمهور على تعزيز الحزبية الضيقة والاقصائية بين الفريقين، أما الجمهور ذاته فهو بدوره جارٍ وهادن تلك الفتوية عبر تبنيه لتوجهات متناقضة كمنحه الثقة لبرنامجين سياسيين متناحرين عبر انتخاب محمود عباس ذو البرنامج «المعتدل» كرئيس للسلطة وحماس ذي البرنامج «الراديكالي» كقوة سياسية أولى في البلاد، أدى إلى شطر النظام السياسي وتشظي البلاد.

٤. من الصعب فهم موقف حركة حماس من النظام السياسي الفلسطيني دون الانتباه إلى البنية الاستثنائية والمشوهة للنظام نفسه. فموقف الحركة من الطرفين الرئيسيين اللذان وقعا اتفاقية أوسلو التي أنشأت السلطة الفلسطينية (إسرائيل ومنظمة التحرير) حدّد إلى حد كبير موقف حركة حماس من النظام السياسي ذاته. فعدم اعتراف الحركة بشرعية إسرائيل وتحفظها الشديد على منظمة التحرير تنظيمياً وسياسياً وأيديولوجياً حدى بها أن تتعامل مع النظام السياسي الفلسطيني بدرجة عالية من الحذر والتوجس، وخاصة في ظل انكشافه للإملاءات الإسرائيلية والغربية وضعفه ومحدودية استجابته لرغبات وتطلعات الفلسطينيين. فاعتمادية النظام وتأثره الشديد بمعطيات الصراع مع الإسرائيليين وبالعملية «السلمية» وبرغبات الأطراف الدولية والمانحين، مضافاً إلى ذلك محدودية سيادته، جعل من الصعب على حركة حماس أن تتعاطى معه دون التعاطي مع هذه الشبكة المعقدة من العوامل والمؤثرات. وما دامت مواقف حركة حماس اتسمت بالتراوح بين الرفض والتحفظ على الجهات الصانعة لهذه المؤثرات (إسرائيل والعملية السلمية والأطراف الدولية ومنظمة التحرير) فقد كان من البديهي أن تتشوّش الحركة في تعاطيها مع النظام السياسي الفلسطيني وفي

الفصل بين بين موقفها منه وموقفها من تلك الأطراف والتي اتضح أنها تتمتع بقدرة أكبر مما لدى الحركة على التأثير الحاسم في بنيتها ووظائفها ووافق تطوره المستقبلية.

فمن الواضح أن مسعى حماس للدخول إلى النظام السياسي وتراكيبه ومؤسساته اصطدم بمعوقات منبثقة من بنيته وتوجهاته. فلو نظرنا إلى الانتخابات والقوانين المنظمة لها سواء كانت في ١٩٩٦ أو في ٢٠٠٦، فنجدها وثيقة الارتباط بالعملية السلمية حيث أن انتخابات ١٩٩٦ على سبيل المثال هدفت إلى منح الشرعية لسلطة غير سيادية قُصد لها أن تصنع السلام مع الإسرائيليين، كما أن انتخابات ٢٠٠٦ قُصد لها أن تهيب الأجناس للعودة إلى ذات العملية السياسية بعد سنوات من الانقطاع بسبب انتفاضة الأقصى. بمعنى أن الغرض من الانتخابات في الحالتين (١٩٩٦ و ٢٠٠٦) كان تمهيد السبيل للولوج في المفاوضات مع الإسرائيليين لصنع "السلام" معهم، وبشروط غير فلسطينية، أكثر من الرغبة في ممارسة الديمقراطية والاستجابة لتطلعات الفلسطينيين وتمثيلهم بشكل حقيقي صادق. لذا، اتضح لحركة حماس أن الانتخابات جاءت لإضفاء الشرعية بطريقة ديمقراطية على صيغة مرغوبة من قبل الأطراف المناوئة لها تم تحديدها مسبقاً بقصد إنجاح الفريق الفلسطيني المؤهل والقادر على تحقيقها من جهة، وإضعاف من يعارضونها وتجريدهم من المبررات الأخلاقية والسياسية من جهة أخرى. إن قبول نتائج الانتخابات في ١٩٩٦ ورفضها عام ٢٠٠٦ من قبل الأطراف المحلية والإقليمية والدولية لا ينبغي أن يعني أن من فازوا بالأولى هم أكثر ديمقراطية من الذين فازوا بالثانية، بقدر ما يعني أنهم كانوا أكثر استعداداً للتعاطي "إيجابياً" مع العملية السلمية من الفريق الذي فاز بالانتخابات الثانية والذي كان أكثر تحفظاً عليها وأكثر قرباً لرفضها، وهذا فسر سرعة تقديم الدعم السياسي والمالي والوجستي للفريق الأول والاعتراف "بشرعيته" في الحكم ومقاطعة الفريق الثاني ومحاصرته السياسية والاقتصادية والدبلوماسية ووضع الكثير من العراقيل والمعوقات أمامه لعدم تمكنه من الحكم ومن ثم إفشاله. هذه الحقائق جعلت حركة حماس تنظر إلى النظام السياسي الفلسطيني على أنه ساحة عراك مع الآخرين تخضع لديناميكيات خارجية الغرض منها الإبقاء على النظام السياسي بملاحه القديمة والتضييق على حركة حماس وإقصائها من الحياة السياسية أو تدجينها على الأقل (أي إضعافها) بغرض استدراجها وحملها على قبول ما لا تريد.

ومثال آخر على الطبيعة المشوشة لبنية النظام السياسي الفلسطيني عدم وضوح العلاقة بين القطبين التنفيذيين للنظام السياسي المتمثلين بالرئاسة ورئاسة الوزراء. فرغم وجود الضوابط والمواد الدستورية التي يُفترض أن تنظم العلاقة بينهما إلا أن العلاقة الفعلية بينهما بقيت تميل إلى التوتر والصراع سواء كان ذلك في عهد الرئيس عرفات عندما أصبح كلا من محمود عباس وأحمد قريع رئيساً وزراً أو لاحقاً في عهد الرئيس عباس

عندما استلمت حماس عبر إسماعيل هنية رئاسة الوزراء. من الواضح هنا أن العلاقة التي حكمت هاتين المؤسستين هي علاقة خضعت لاعتبارات سياسية لا دستورية، هذا إضافة إلى أن استحداث منصب رئيس الوزراء ذاته لم يأت كترويج لرغبة فلسطينية داخلية (رغم أن هذه الرغبة كانت حاضرة) بقدر ما كان توقيت ترجمتها ترويج لرغبة الأطراف الدولية ممثلة بالرباعية لتهمش سلطات الرئيس الراحل ياسر عرفات عبر انتزاع جزء هام من صلاحياته وايداعها بيد منصب رئيس الوزراء المستحدث بعد وصمه إسرائيلياً وأمريكياً بما أسماه بالفساد وبالإرهاب.

أما دخول حماس إلى النظام السياسي من بوابة مؤسسة رئاسة الوزراء - لكونها من فاز بالانتخابات وامتلك حق تشكيل الحكومة - فكان في واقع الحال بمثابة نقل لمستوى الصراع والتوتر بين هاتين المؤسستين إلى مستوى جديد وخاصة في ظل امتلاكهما لبرنامجين سياسيين متباينين من حيث المنشأ ومن حيث الأهداف والتوجهات داخلياً وخارجياً. هذا التباين الشديد بين الفريقين حال دون تمكنهما من التعايش مع بعضهما بعضاً وإلى توظيف كل طرف شرعيته وموارده وعلاقاته الداخلية والخارجية للطعن بشرعية الطرف الآخر حتى بلغ الأمر بينهما إلى الاقتتال وشطر البلاد إلى كيانين متناحرين.

يتضح هنا أنه من علل النظام السياسي الأخرى والتي برزت بجلاء في فترة حكم حماس عدم وضوح حدود الصلاحيات بين الرئاسة ورئاسة الوزراء (بين الرئيس عباس وحكومة حماس) فيما يتعلق بموضوع الأمن، والذي هو موضوع وثيق العلاقة بمجريات الصراع الإسرائيلي الفلسطيني وله تبعات سياسية هامة داخلياً وخارجياً. إن دخول حماس إلى النظام السياسي ترتب عليه التعاطي المباشر مع هذا الشأن المعقد والذي لدى إسرائيل والأطراف الدولية الكثير لتقوله بخصوصه وضع الحركة نفسها أمام خيارات صعبة كان سيرتب على أي منها نتائج سلبية. فقبولها بإقصاء مؤسسة الرئاسة لها واستحواذها على الشانين السياسي والأمني سيخسرهما سياسياً وسيظهرها أمام مؤيديها كحركة متهافة ومساومة وهذا لم تقبله الحركة حفاظاً على ماء وجهها أمام قاعدتها الجماهيرية، بينما رفضها لذلك (وهذا ما حصل بالفعل) كان قد فهم منه أن الحركة غير جادة في تقديم التنازلات اللازمة المطلوبة. هذه العلاقة المشوشة والمعقدة بين الأمن والسياسة في الساحة الفلسطينية عكست نفسها مباشرة على النظام السياسي وعلى الأطراف المشكلة له، ما يعني أن النظام السياسي تحول في واقع الأمر إلى ساحة للتوتر والتناحر السياسي بدلا من أن يكون فضاء منظماً وضابطاً للفعل السياسي الفلسطيني.

ومرفق آخر ذو دلالة على ضعف وعدم فاعلية النظام السياسي هو المجلس التشريعي والذي بقي طوال السنوات الـ ١٤ الماضية ضعيفاً وعرضه مباشرة للتأثر سلبياً بالتطورات

الداخلية والخارجية. فبقي هذا المرفق محدود الصلاحيات وهامشي التأثير وسهل التحييد والتهميش من قبل السلطة التنفيذية الجامحة وخاصة في عهد الرئيس الراحل عرفات، كما أنه بقي شديد الانكشافية لمعطيات الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين، ولنا مثالا على ذلك اعتقال إسرائيل لعدد كبير من أعضاء المجلس التشريعي الممثلين لحماس في أعقاب أسر الجندي الإسرائيلي غلعاد شاليط، الأمر الذي شل المجلس وأفقده القدرة على القيام بدوره. أما الانقسام الذي حصل بين القطاع والضفة لاحقا فجاء ليطلق رصاصه الرحمة على هذا المرفق ما حوَّله إلى جسد بلا روح.

٥. كانت الانتخابات التشريعية ٢٠٠٦ وما تبعها من أعقد المحطات في سياق العلاقة بين حماس والنظام السياسي والتي وضعت الحركة والأطراف الأخرى أمام تحديات لم يكن من السهل الفكك منها. فخير المشاركة بتلك الانتخابات بالنسبة لحماس لم يكن هو الأمثل لأنه كان واضحا ومنذ البداية ضرورة أن تُلين الحركة من خطابها وأن تُدخل نفسها في صيغة سياسية تحفظت سابقا على أسس تكوينها واتضح لاحقا أنها لم تكن كاملة الجاهزية للاشتباك السياسي «الإيجابي والبناء» معها. أما خيار مقاطعة تلك الانتخابات بالمقابل فكان صعبا وخاصة بعد أن رأت الحركة أنها بلغت شأنا من القوة والحضور والنضوج يصعب معه التراجع إلى الخلف والبقاء خارج النظام القائم لأن من شأن ذلك أن يחדش مصداقية الحركة بعيون جمهورها. من الواضح هنا أن أيا من خيارَي المشاركة أو المقاطعة لم يكن الأمثل لحماس لأنه يترتب على كليهما تغيير هام في فكر وسلوك الحركة، فإما التعايش مع الآخرين وفق قواعد لم تشارك الحركة بصياغتها، وإما الخروج من العلنية والعودة إلى السرية وهذا يعني التوجه مجددا نحو الراديكالية والتراجع إلى الوراء. ولكي لا تُضحي الحركة بأي منهما قامت بابتداع ما أسمته بالمشاركة المقاومة والتي أنتجت لاحقا ما أسمته الحركة ب«الحكومة المقاومة». من الواضح هنا أن حماس ربما وقعت في فخ اللزوجة والغموض الذي يلف الساحة الفلسطينية منذ أمد وهذا أفقدها القدرة على أن تكون منسجمة في مواقفها وجعلها تصل إلى حالة يمكن وصفها بالانفصام، فرضته صعوبة التوفيق بين ثنائيات متعارضة أصلا ما حوَّله إلى حركة تاهت بوصلتها على ما يبدو في الحيز الواصل بين «جلالة» المقاومة وإغراءات الحكم والسلطة. لكن، لكي تخرج حماس من هذا التحدي القاسي والمكلف لها وللآخرين يصبح لزاما عليها أن تكون أكثر وضوحا وجرأة في تحديد موقف واضح في هذا الأمر وأن تتحمل المسؤولية السياسية والأخلاقية المترتبة على ذلك حتى النهاية، وما يعنيه ذلك من الناحية الفعلية أن على حماس إما أن تكون وتصرف كحركة مقاومة أو أن تتحول إلى حركة سياسية تسعى للسلطة والحكم ولكن دون موارد واستدكاء. ربما لن يكون النجاح في أي منهما سهل لكن الأمر الأصعب هو استمرار الجمع القسري غير المتناغم وغير المقنع بين السلطة والمقاومة يُحوّل كل

منهما إلى حجر عثرة أمام الآخر، فلا المقاومة تسعف الحكم ولا الحكم يساند المقاومة، وهذا سيعني في نهاية المطاف فشل الحركة في كليهما وربما صعوبة العودة إلى أي منهما لاحقا دون خسائر وأثمان سياسية ومعنوية من المؤكد أن الحركة بغنى عنها.

٦. من الواضح أن جميع الأطراف ذات الصلة بالشأن الفلسطيني (بما فيها أطراف فلسطينية) لم تتوفر لديها النوايا الحقة للاشتباك البناء سياسيا مع حماس ما حملها على عدم الاكتراث بالتغيير وبالمرونة التي أبدتها الحركة في مسيرتها السياسية ومن أهمها: عدم التثبث بميثاقها التأسيسي الحاد وقبولها بدولة فلسطينية على الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧؛ الاستعداد للدخول في تهدئة مع الإسرائيليين؛ «احترام» الاتفاقيات الموقعة بين المنظمة وإسرائيل وعدم التثبث برفضها؛ المشاركة بالانتخابات على أساس برنامج اتسم بالمرونة والاعتدال؛ الاستعداد للدخول إلى المنظمة بعد أن كانت تسعى إلى تجاوزها في السابق؛ هذا إضافة إلى استعداد الحركة لقيام علاقات خارجية مع دول العالم بما في ذلك البلدان الغربية ذات السجل غير الداعم للقضية الفلسطينية. هذه الأطراف المحلية والإقليمية والدولية وعلى الرغم من التباينات فيما بينها إلا أنها التقت على مناهضة حماس كونها حركة إسلامية لا تتفق مع تلك الأطراف في صيغة التعاطي مع ملف الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين وفي فكرها وتصوراتها لإدارة الأحوال الفلسطينية الداخلية. فإسرائيل والأطراف الدولية (وخاصة الولايات المتحدة) يريدان أن يكون العنوان السياسي للفلسطينيين طرفا ضعيفا ومطياعا ليتسنى لهما أن يمليا عليه الصيغة التي يريدون دون أن تكون لديه القدرة الحقيقية على الرفض والإسكون مصيره النبذ والإقصاء كما حصل مع الرئيس الراحل عرفات بعدما رفض اتفاقية كامب ديفيد الثانية. وحماس بموروثها ومواقفها المعلنة نُظِر إليها من قبل هذه الأطراف على أنها نَد مباشر للطرف الفلسطيني المعتدل (والمقصود هنا حركة فتح والسلطة برئاسة عباس) كونها حركة تأتي من خارج الإطار العربي الرسمي وإرثه السياسي وتنتمي إلى معسكر الممانعة «المشاغب» المتمثل بظاهرة الإسلام السياسي العابرة للقارات والتي تستمد زخم وجودها من مناهضتها للغرب وإسرائيل وللأنظمة العربية التي توصف بالاعتدال بما فيها السلطة الفلسطينية. الملفت هنا أن حركة حماس «عمرونتها واعتدالها» واجهت ذات المصير الذي انتهت إليه حركة فتح (والفلسطينيون عموما) والتي أبدت عبر السنين درجة ملحوظة من المرونة والاعتدال وصنعت «السلام» مع الإسرائيليين لكن دون أن يقابلوهم بمرونة واعتدال. إن مرونة واعتدال حركة فتح والفلسطينيين لم تكن كافية لطمأنة الطرف الإسرائيلي سياسيا وأمنيا تماما كما هو الحال بالنسبة لحماس التي لم ولن تُفعل «مرونتها واعتدالها» بطمأنه أحد.

٧. لم تقدم الأطراف الفلسطينية والإقليمية والدولية ذات العلاقة بالوضع الفلسطيني لحركة

حماس بعد فوزها بالانتخابات التشريعية الحوافظ اللازمة لتشجيعها على التنازل عن «ثوابتها» السياسية والأيدولوجية وبدلاً من ذلك تنكرت لها وبذلت الكثير من الجهود لإفشال تجربتها في الحكم. فقد نُظر إلى حماس فلسطينياً وعربياً ودولياً كحركة إسلامية لا تؤمن بالديمقراطية وأن هدفها الحقيقي هو الحكم وأنها ستقلب على الديمقراطية عاجلاً أم آجلاً حال استلامها السلطة لكونها تحتكم بالجواهر إلى الشرع والمعتقد وليس إلى الشعب وإرادته. أما إسرائيل والدول الغربية فنظرت من جانبها إلى حماس كحركة معادية تعارض الصلح مع إسرائيل وتقف بوجه السلام والاستقرار في فلسطين والمنطقة كما أنها تناصب العداء للقوى المعتدلة الراغبة بالسلام في الساحة الفلسطينية. فكون حماس، برأي هذا الفريق، جزء من معسكر «الإرهاب والتطرف» يصبح من غير الجائز الاعتراف بها أو التعامل معها وبدلاً من ذلك ينبغي محاصرتها ومجابهتها بكل السبل. من الملاحظ هنا أن المواقف المضادة لحماس والمتحفظة على سلوكها السياسي الذي تصفه بغير الديمقراطية تصدر عن أطراف فلسطينية وعربية هي في واقع الحال ليست أكثر ديمقراطية من حماس، ومن أطراف كإسرائيل والولايات المتحدة والتي هي أيضاً ليست أكثر ايجابية وسلمية من حركة حماس بعد أن عززت في المنطقة أنظمة حكم غير ديمقراطية وأشعلت الحروب ونشرت القتل والدمار في العراق ولبنان وفلسطين، ما يجعل صدقية نقد هذه الاطراف لحركة حماس ولسلوكلها السياسي (غير الديمقراطي وغير السلمية) جد ضعيفة ومحط شك عظيم.

٨. يتضح لنا بالمجمل أن مجموع هذه المعوقات الخاصة بحركة حماس وبالحالتين الفلسطينية الداخلية والخارجية الإقليمية والدولية لم يكن لها أن تشجع حركة حماس على تقديم «التنازلات» السياسية المطلوبة لكي تتحول إلى عنصر «إيجابي وبناء» في الحياة السياسية الفلسطينية، وإلى قوة سياسية «شرعية» في النظام السياسي الفلسطيني القائم. فمجموع هذه المعوقات فرض نفسه على حماس وحدى بها لأن تتعاطى مع النظام السياسي الفلسطيني بحذر شديد يقوم على قدر من «الإيجابية» لكن دون إهمال أولوية الحفاظ على تماسك الحركة داخلياً وتحقيق مكاسب سياسية تخدم برنامجها السياسي لمنحها مزيد من المقبولية السياسية في الشارع الفلسطيني ولممارسة الحكم. فالحركة كما يبدو ليست على استعداد لإضفاء الشرعية على نظام سياسي لا يعترف بها وغير مستعد للتعايش معها ومع شرعية ما تمثله من مواقف وتوجهات إسلاموية وخصوصاً تجاه المشروع الوطني التي يتضمن إقامة دولة فلسطينية في حدود عام ١٩٦٧ دون التخلي عن بقية البلاد ودون الاعتراف بشرعية إسرائيل. من غير المتوقع أن يتعايش هذا النظام وحركة حماس دون الاعتراف المتبادل بشرعية بعضهما بعضاً وهذا لن يتم دون إجراء إصلاحات جذرية تشمل المنظمة والسلطة الأحزاب السياسية بما في ذلك حركة حماس ذاتها وإعادة النظر بمجمل الأحوال الفلسطينية، الأمر الذي لا يبدو سهل التحقيق في المدى المنظور على الأقل.

أما المعوقات الخارجية أمام دخول حركة حماس إلى النظام فهي كثيرة ومتنوعة من بينها: الصراع مع إسرائيل وعدم استعداد دولة الاحتلال للولوج فعلا في عملية سياسية إيجابية وجادة تجاه الفلسطينيين؛ حالة التفكك والتشرذم الإقليمية ونشوء التحالفات والمحاور والتي حركة حماس جزء منها (وخاصة مع إيران وسوريا وحزب الله) ما يجعل إسرائيل والولايات المتحدة يصرّوا على النظر لحماس كحركة راديكالية مكانها هو فقط في قائمة المنظمات والكيانات المسماة بالإرهابية وأنه ينبغي محاربتها بدلا من استيعابها والقبول بها كلاعب سياسي مشروع. وفي إطار "دعم" المجموعة الدولية الكامل للسلطة الوطنية تحت قيادة الرئيس محمود عباس تجدد حماس نفسها أمام صعوبة كبيرة في الاندماج فعليا في نظام سياسي يقوده الرئيس عباس لكونه برأيها يكتسب جزءا هاما من مقبوليته وشرعيته عبر مناصبة حركة حماس العداء وعبر الرضوخ للطلبات الإسرائيلية بدلا من اعتماده على شرعية حقّة مستمدة من فاعلية الأداء وسداة القرارات ورشادة السياسات والمقبولية في عيون الجمهور.

٩. وأخيرا، وعلى ضوء كل ما تقدم ينبغي فهم وتفسير تردد حركة حماس في التوقيع على الورقة المصرية بالصيغة المطروحة حاليا (يناير ٢٠١٠)، فالتوقيع على هذه الورقة دون إجراء تعديلات مرضية للحركة من شأنها أن تُظهر حماس على أنها أقل قوة مما هي عليه، حسب ما تعتقد الحركة، وهذا أمر لن تقبل به حماس التي تنظر لحركة فتح وسلطة الرئيس عباس على أنهما ليسا أكثر قوة مما كانا عليه في السابق، ما يعني من الناحية الملموسة أن حماس لا ترى أن هناك ضرورة للهزلة نحوهما لتقديم التنازلات دون مقابل مُجز وأكيد. فسيطرة الحركة على القطاع والحرب الإسرائيلية عليه، منحت الحركة قوة إضافية جعلتها تصر أكثر من ذي قبل على تضمين رؤاها وهواجسها في أي اتفاق للمصالحة ليتسنى لها التأثير الفاعل بالشأن الفلسطيني. وترى الحركة أن التشبث بـ «ورقة غزة» من شأنه أن يستجيب لرؤاها وأن يبدد ما لديها من هواجس وتخوفات، حيث أن ذلك سيمكنها من «فرض» ما تريد، أو جزء منه على الأقل، على حركة فتح وسلطة الرئيس عباس، كما سيمكنها أيضا من درء ما لا تريده في الورقة المصرية. فالمصالحة بالنسبة لحماس هي أمر ينبغي التعاطي معه استنادا إلى فهم وتقدير جديدين يقومان على الحقائق على الأرض وليس على قواعد مستمدة من الماضي، بمعنى أن الحركة اليوم ليست في عجلة من أمرها للوصول إلى مصالحة لا تضمن الاعتراف بها كقوة مفصلية في الحياة السياسية وبحقها في المساهمة الفاعلة في صياغة نظام سياسي منصف لها وغير محجف بحق الآخرين.

المراجع المستخدمة

(أ) المراجع باللغة العربية

١. خالد الحروب، حماس، الفكر والممارسة السياسية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٦.
٢. خالد الهندي، عملية البناء الوطني الفلسطيني: وجهة نظر إسلامية، آذار/مارس ١٩٩٩، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، آذار/مارس ١٩٩٩.
٣. ناصر الدين الشاعر، عملية السلام الفلسطينية-الإسرائيلية- وجهة نظر إسلامية، مركز البحوث والدراسات السياسية، آذار/مارس ر ١٩٩٩.
٤. جمال منصور، محاضرة بتاريخ ٨/١٠/١٩٩٥، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس
٥. جميل هلال، قراءة أولية في نتائج ودلالات انتخابات المجلس التشريعي، مجلة السياسة الفلسطينية العدد العاشر، ربيع عام ١٩٩٦.
٦. محمود دودين، الأداء الإداري للمجلس التشريعي الثاني، معهد الحقوق / جامعة بير زيت ٢٠٠٧.
٧. أحمد الحاج، حماس ومنظمة التحرير: العلاقة المتبسة وفخ الاتفاقيات مع العدد، الموقع الإلكتروني لـ "فلسطين المسلمة، الرابط www.fm-m.com
٨. د. عبدالاله بلقزيز، مقالة بعنوان "مأزق الحكومة الفلسطينية ومسؤولية "فتح"، صحيفة الخليج الاماراتية ١٠/٥/٢٠٠٦.
٩. المجلس التشريعي الثاني: تقييم الأداء للدورة التشريعية الأولى شباط/فبراير ٢٠٠٦- حزيران/يونيو ٢٠٠٧، دراسة مقدّمة إلى «مفتاح» المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية، رام الله، ٢٠٠٧.
١٠. علي مهنا، «المجلس التشريعي الثاني مهام... وإنجازات» معهد السياسات العامة، رام الله، نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

١١. باسم الزبيدي، "حماس ومواجهة الأسئلة الصعبة" صحيفة الأيام ١٢ كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٥.

١٢. جورج جقمان، الانتخابات التشريعية والتفاعلات الداخلية والمسار السياسي (ii)، صحيفة الأيام، ٢٠٠٦/٢/١٢.

١٣. احمد سعد، أملنا ان تتحمل حماس المسؤولية الوطنية هل تتبني حماس منهج ونهج أردوغان أم تتمترس في سرايب الطالبان؟ الرابط الإلكتروني: [mailto:elias@kolshe.com?subject](mailto:mailtoelias@kolshe.com?subject)

١٤. نبيل السهيلي، فوز حماس: قراءة في عمق الأسباب، صحيفة الشرق الاوسط ٢٠٠٦/١/٣٠.

١٥. أحمد السمان خطاب حماس الإعلامي.. مشروط ذاتيا وموضوعيا، إسلام أون لاين، ٤ آذار/مارس ٢٠٠٧.

١٦. بيتر ليستر، الخارج إذ يقود براغماتية حماس، إسلام أون لاين، ١١ آذار/مارس ٢٠٠٧.

١٧. الموجز السياسي للمنتدى السياسي الفلسطيني ٢٠٠٦.

١٨. التقرير السنوي للهيئة المستقلة لحقوق المواطن، لعام ٢٠٠٦.

(ب) المراجع باللغة الانجليزية:

1. "Hamas to Impose Sharia Law in Palestinian Territories: Hamas: Separate classes for girls and boys", Globe and Mail, January 28/ 2006
2. Haim Malka, Forcing Choices: Testing the Transformation of Hamas, The Whashington Quarterly, Autumn 2005.
3. Erik Schechter, Israeli Analysts: We Can Deal With Hamas, January 8, 2006, Worldpress.org.
4. Hobbling Hamas: Moving beyond the U.S. Policy of Three

No's, Weekly Standard, April 3, 2006.

5. M.J. Rosenberg, Who Elected Hamas? The American Conservative, February 27, 2006.
6. Mandy turner, Building Democracy in Palestine: Liberal Peace Theory and the Election of Hamas, Democratization, Vol.13, No.5, December 2006, pp.739–755.
7. Ilene R. Prusher, Can Hamas change course? Christian Science Monitor, October 04, 2005.
8. Nathan J. Brown, Living with Palestinian Democracy, Carnegie Endowment for International Peace, Policy Brief number 46 June 2006.

(ت) الوثائق والقوانين

- ١ . النظام الداخلي للمجلس التشريعي الفلسطيني.
- ٢ . الميثاق التأسيسي لحركة حماس.
- ٣ . ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية.
- ٤ . وثيقة القاهرة.
- ٥ . وثيقة الوفاق الوطني.
- ٦ . القانون الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية.
- ٧ . القانون الأساسي الفلسطيني المعدل ٢٠٠٣ .
- ٨ . قانون الخدمة المدنية الفلسطيني لسنة ١٩٩٨ .
- ٩ . قانون الخدمة في قوى الأمن رقم ٨ لسنة ٢٠٠٥ .

(ث) الصحف والمجلات

١. صحيفة الرسالة المقربة من حركة حماس.
٢. مجلة فلسطين المسلمة.
٣. صحيفة السبيل الاردنية.
٤. صحيفة الأيام الفلسطينية.
٥. صحيفة القدس الفلسطينية.
٦. صحيفة الأسواق.
٧. صحيفة النهار المقدسية.
٨. جريدة الأهرام.

(ج) المقابلات الشخصية والمنشورة في المواقع الإلكترونية

- رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل.
- نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس موسى أبو مرزوق.
- القيادي سعيد صيام.
- القيادي محمود الزهار.
- القيادي غازي حمد.
- القيادي محمد نزال.
- النائب يحيى موسى العبادلة.
- نائب رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني أحمد بحر.
- النائب فرج رمانة.

- .النائب خالد سليمان.
- .القيادي الشاب عدنان عصفور.
- .وزير الزراعة محمد الاغا.
- .النائب الشيخ محمد أبو طير.
- .القيادي محمود الزهار.
- .النائب يوسف رزقة.
- .القيادي أسامة حمدان.
- .النائب محمد فرج الغول.
- .القيادي أسامة المزيني.
- .القيادي محمد غزال.
- .القيادي يحيى موسى العبادسة.
- .عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية تيسير خالد.

(ح) الاستطلاعات

- ١ . استطلاعات الرأي العام لمركز البحوث والدراسات المسحية، رام الله.
- ٢ . استطلاعات الرأي العام لبرنامج دراسات التنمية في جامعة بيرزيت.
- ٣ . استطلاعات معهد الشرق الأدنى للاستشارات.

(خ) المواقع الإلكترونية

- ١ . المركز الفلسطيني للإعلام: www.palestine-info
- ٢ . شبكة فلسطين الإخبارية: www.arabic.pnn.s

٣. إسلام أون لاين نت: www.islamonline.net
٤. الشبكة الإعلامية الفلسطينية: www.pal-media.net
٥. موقع آسيا الإلكتروني: www.asyeh.com
٦. www.islammemo.cc
٧. www.almadapaper.net/paper.php?source
٨. www.aljazeeraatalk.net/forum

ملحق رقم (١)

ميثاق حركة المقاومة الإسلامية (حماس)

١٨ آب [أغسطس] ١٩٨٨ ميلادية

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ مِنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ لَنْ يَضُرُّكُمْ إِلَّا أَذًى وَإِنْ يُقَاتِلُواكُمْ يُوَلُّوكمُ الْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصِرُونَ، ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ أَيْنَ مَا تَقَفُوا إِلَّا بِحَبْلٍ مِنَ اللَّهِ وَحَبْلٍ مِنَ النَّاسِ وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الْمَسْكَنَةُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقِّ ذَلِكَ. مَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ ﴾

(آل عمران: ١١٠ - ١١٢)

ستقوم إسرائيل وستظل قائمة إلى أن ييطلها الإسلام كما أبطل ما قبلها.

الإمام الشهيد حسن البنا، رحمه الله.

إن العالم الإسلامي يحترق، وعلى كل منا أن يصب ولو قليلاً من الماء ليطفئ ما يستطيع أن يطفئه دون أن ينتظر غيره.

الشيخ أجمد الزهاوي، رحمه الله.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله نستعينه ونستغفره ونستهديه ونتوكل عليه، ونصلي ونسلم على رسول الله، وعلى آله وصحبه وسلم ومن والاه، ودعا بدعوته واستن بسنته، صلاةً وتسليماً دائمين ما دامت السماوات والارض وبعد:

أيها الناس:

من وسط الخطوب، وفي خضم المعاناة، ومن نبضات القلوب المؤمنة والسواعد المتوضئة، وإدراكاً للواجب، واستجابةً لأمر الله، كانت الدعوة وكان التلاقي والتجمع، وكانت العروبة على منهج الله، وكانت الإرادة المصممة على تأدية دورها في الحياة، متخطية كل العقبات، متجاوزة مصاعب الطريق، وكان الإعداد المتواصل، والاستعداد لبذل النفس والنفيس في سبيل الله.

وكان أن تشكلت النواة وأخذت تشق طريقها في هذا البحر المتلاطم من الآماني والآمال، ومن الأشواق والتمنيات، والمخاطر والعقبات، والآلام والتحديات في الداخل والخارج.

ولما نضجت الفكرة، ونمت البذرة وضربت النبتة بجذورها في أرض الواقع، بعيداً عن العاطفة المؤقتة، والتسرع المذموم انطلقت حركة المقاومة الإسلامية لتأدية دورها ماضية في سبيل ربها، تتشابك سواعدها مع سواعد كل المجاهدين من أجل تحرير فلسطين، وتلتقي أرواح مجاهديها بأرواح كل المجاهدين الذين جادوا بأنفسهم على أرض فلسطين، منذ أن فتحها صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم وحتى يومنا هذا.

وهذا ميثاق حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، يجلي صورتها ويكشف عن هويتها، ويبين موقفها، ويوضح تطلعاتها، ويتحدث عن آمالها، ويدعو إلى مناصرتها ودعمها، والاتحاق بصفوفها، فمعركتنا مع اليهود جد كبيرة وخطيرة، وتحتاج إلى جميع الجهود المخلصة، وهي خطوة لا بد من أن تتبعها خطوات، وكتيبة لا بد من أن تدعمها الكتائب تلو الكتائب من هذا العالم العربي والإسلامي المترامي الأطراف حتى يندحر الأعداء، ويتنزل نصر الله.

هكذا نلمحهم في الأفق قادمين ﴿وَلْتَعْلَمَنَّ نَبَأُ بَعْدَ حِينٍ﴾ (ص: ٨٨).

﴿كَتَبَ اللَّهُ لِأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ (المجادلة: ٢١).

﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ (يوسف: ١٠٨).

الباب الأول - التعريف بالحركة

المنطلقات الفكرية:

المادة الأولى:

حركة المقاومة الإسلامية: الإسلام منهجها، منه تستمد أفكارها ومفاهيمها وتصوراتها عن الكون والحياة والإنسان، وإليه تحتكم في كل تصرفاتها، ومنه تستلهم ترشيد خطاها.

صلة حركة المقاومة الإسلامية بجماعة الإخوان المسلمين:

المادة الثانية:

حركة المقاومة الإسلامية جناح من أجنحة الإخوان المسلمين بفلسطين. وحركة الإخوان المسلمين تنظيم عالمي، وهي كبرى الحركات الإسلامية في العصر الحديث، وتمتاز بالفهم العميق، والتصور الدقيق والشمولية التامة لكل المفاهيم الإسلامية في شتى مجالات الحياة، في التصور والاعتقاد، في السياسة والاقتصاد، في التربية والاجتماع، في القضاء والحكم، في الدعوة والتعليم، في الفن والإعلام، في الغيب والشهادة وفي باقي مجالات الحياة.

البنية والتكوين:

المادة الثالثة:

تتكون البنية الأساسية لحركة المقاومة الإسلامية من مسلمين أعطوا ولاءهم لله، فعبده وحق عبادته ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ (الذاريات: ٥٦) وعرفوا واجبه تجاه أنفسهم وأهليهم ووطنهم، فاتقوا الله في كل ذلك، ورفعوا راية الجهاد في وجه الطغاة لتخليص البلاد والعباد من دنسهم وأرجاسهم وشرورهم.

﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ﴾ (الأنبياء: ١٨).

المادة الرابعة:

ترحب حركة المقاومة الإسلامية بكل مسلم اعتقد عقيدتها، وأخذ بفكرتها، والترم منهجها، وحفظ أسرارها، ورغب أن ينخرط في صفوفها لأداء الواجب، وأجره على الله.

البعد الزماني والمكاني لحركة المقاومة الإسلامية:

المادة الخامسة:

بُعد حركة المقاومة الإسلامية الزماني: باتخاذها الإسلام منهج حياة لها، يمتد إلى مولد الرسالة الإسلامية، والسلف الصالح، فالله غايتها والرسول قدوتها والقرآن دستورها. وبعدها المكاني: حيثما تواجد المسلمون الذين يتخذون الإسلام منهج حياة لهم، في أي بقعة من بقاع الأرض، فهي بذلك تضرب في أعماق الأرض وتمتد لتعانق السماء.

﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ تُؤْتِي أُكْلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ (إبراهيم: ٢٤-٢٥).

التمييز والاستقلالية:

المادة السادسة:

حركة المقاومة الإسلامية حركة فلسطينية متميزة، تعطي ولاءها لله، وتتخذ من الإسلام منهج حياة، وتعمل على رفع راية الله على كل شبر من فلسطين، ففي ظل الإسلام يمكن أن يتعايش أتباع الديانات جميعاً في أمن وأمان على أنفسهم وأموالهم وحقوقهم، وفي غياب الإسلام ينشأ الصراع، ويستشري الظلم وينتشر الفساد وتقوم المنازعات والحروب.

ولله در الشاعر المسلم محمد إقبال، حيث يقول:

إذا الإيمان ضاع فلا أمان ولا دنيا لمن لم يحيي ديننا

ومن رضي الحياة بغير دين فقد جعل الفناء لها قريناً.

عالمية حركة المقاومة الإسلامية:

المادة السابعة:

بحكم انتشار المسلمين الذين ينهجون منهج حركة المقاومة الإسلامية في كل بقاع العالم، ويعملون على مناصرتها، وتبني مواقفها، وتعزيز جهادها، فهي حركة عالمية، وهي مؤهلة لذلك لوضوح فكرتها، ونبيل غايتها، وسمو أهدافها.

وعلى هذا الأساس يجب أن ينظر إليها، ويقدر قدرها، ويعترف بدورها، ومن غمطها حقها، وضرب صفحاً عن مناصرتها أو عميت بصيرته فاجتهد في طمس دورها، فهو كمن يجادل القدر، ومن أغمض عينيه عن رؤية الحقائق بقصد أو بغير قصد، فسيفيق وقد تجاوزته الأحداث وأعيته الحجج في تبرير موقفه، والسابقة لمن سبق.

وظلم ذوي القربى أشد مضاضة على النفس من وقع الحسام المهند.

﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيِّمًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمَنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ (المائدة: ٤٨).

وحركة المقاومة الإسلامية حلقة من حلقات الجهاد في مواجهة الغزوة الصهيونية تتصل وترتبط بانطلاقة الشهيد عز الدين القسام وإخوانه المجاهدين من الإخوان المسلمين عام ١٩٣٦، وتمضي لتتصل وترتبط بحلقة أخرى تضم جهاد الفلسطينيين وجهود و جهاد الإخوان المسلمين في حرب ١٩٤٨ والعمليات الجهادية للإخوان المسلمين عام ١٩٦٨ وما بعده.

هذا وإن تباعدت الحلقات وحالت دون مواصلة الجهاد العقبات التي يضعها الدائرون في فلك الصهيونية في وجه المجاهدين، فإن حركة المقاومة الإسلامية تتطلع إلى تحقيق وعد الله مهما طال الزمن، والرسول صلى الله عليه وسلم يقول: « لا تقوم الساعة حتى يقاتل المسلمون اليهود فيقتلهم المسلمون حتى يخشبى اليهودي من وراء الحجر والشجر، فيقول الحجر والشجر: يا مسلم يا عبد الله، هذا يهودي خلفي تعال فاقتله، إلا الغرقد فإنه من شجر اليهود ». (رواه البخاري ومسلم).

شعار حركة المقاومة الإسلامية:

المادة الثامنة:

الله غايتها، والرسول قدوتها، والقرآن دستورها، والجهاد سبيلها، والموت في سبيل الله أسمى أمانيتها.

الباب الثاني - الأهداف

البواعث والأهداف:

المادة التاسعة:

وجدت حركة المقاومة الإسلامية نفسها في زمن غاب فيه الإسلام عن واقع الحياة، ولذلك اختلفت الموازين، واضطربت المفاهيم، وتبدلت القيم وتسلط الأشرار، وساد الظلم والظلام، وتنمّر الجبناء، واغتصبت الأوطان، وشرد الناس، وهاموا على وجوههم في كل بقعة من بقاع الأرض، وغابت دولة الحق وقامت دولة الباطل، ولم يبق شيء في مكانه الصحيح، وهكذا عندما يغيب الإسلام عن الساحة يتغير كل شيء وتلك هي البواعث.

أما الأهداف: فهي منازلة الباطل وقهره ودحره، ليسود الحق، وتعود الأوطان، وينطلق من فوق مساجدها الأذان معلناً قيام دولة الإسلام، ليعود الناس والأشياء كل إلى مكانه الصحيح، والله المستعان.

﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾
(البقرة: ٢٥١).

المادة العاشرة:

وحركة المقاومة الإسلامية، وهي تشق طريقها، سند لكل مستضعف، ونصير لكل مظلوم، بكل ما أوتيت من قوة، لا تدخر جهداً في إحقاق الحق وإبطال الباطل بالقول والفعل في هذا المكان وفي كل مكان يمكنها أن تصل إليه وتؤثر فيه.

الباب الثالث - الاستراتيجية والوسائل

استراتيجية حركة المقاومة الإسلامية:

فلسطين أرض وقف إسلامي:

المادة الحادية عشرة:

تعتقد حركة المقاومة الإسلامية أن أرض فلسطين أرض وقف إسلامي على أجيال المسلمين إلى يوم القيامة، لا يصح التفريط بها أو بجزء منها أو التنازل عنها أو عن جزء منها، ولا تملك ذلك دولة عربية أو كل الدول العربية، ولا يملك ذلك ملك أو رئيس، أو كل الملوك والرؤساء، ولا تملك ذلك منظمة أو كل المنظمات سواء كانت فلسطينية أو عربية، لأن فلسطين أرض وقف إسلامي على الأجيال الإسلامية إلى يوم القيامة.

هذا حكمها في الشريعة الإسلامية، ومثلها في ذلك مثل كل أرض فتحها المسلمون عنوة، حيث وقفها المسلمون زمن الفتح على أجيال المسلمين إلى يوم القيامة. وكان ذلك أن قادة الجيوش الإسلامية، بعد أن تم لهم فتح الشام والعراق قد أرسلوا الخليفة المسلمين عمر بن الخطاب يستشيرونه بشأن الأرض المفتوحة، هل يقسمونها على الجند، أم يقنونها لأصحابها، أم ماذا؟ وبعد مشاورات ومداومات بين خليفة المسلمين عمر بن الخطاب وصحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم استقر قرارهم أن تبقى الأرض بأيدي أصحابها ينتفعون بها وبخيراتها، أما رقبة الأرض، أما نفس الأرض فوقف على أجيال المسلمين إلى يوم القيامة وامتلاك أصحابها امتلاك منفعة فقط، وهذا الوقف باق ما بقيت السماوات والأرض، وأي تصرف مخالف لشريعة الإسلام هذه بالنسبة لفلسطين فهو تصرف باطل مردود على أصحابه.

﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْبَقِيَّةِ فَبِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾ (الواقعة: ٩٥ - ٩٦).

الوطن والوطنية من وجهة نظر حركة المقاومة الإسلامية بفلسطين:

المادة الثانية عشرة:

الوطنية من وجهة نظر حركة المقاومة الإسلامية جزء من العقيدة الدينية، وليس أبلغ في الوطنية ولا أعمق من أنه وطئ العدو أرض المسلمين فقد صار جهاده والتصدي له فرض عين على كل مسلم ومسلمة. تخرج المرأة لقتاله بغير إذن زوجها، والعبد بغير إذن سيده.

ولا يوجد مثل ذلك في أي نظام من النظم الأخرى وتلك حقيقة لا مرء فيها. وإذا

كانت الوطنيات المختلفة ترتبط بأسباب مادية وبشرية وإقليمية، فوطنية حركة المقاومة الإسلامية لها كل ذلك، ولها فوق ذلك وهو الأهم أسباب ربانية تعطيها روحاً وحياة، حيث تتصل بمصدر الروح وواهب الحياة. رافعة في سماء الوطن الراية الإلهية لترتبط الأرض بالسماء برباط وثيق.

إذا جاء موسى وألقى العصا فقد بطل السحر والساحر

﴿قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ لَا انْفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (البقرة: ٢٥٦).

الحلول السلمية، والمبادرات، والمؤتمرات الدولية:

المادة الثالثة عشرة:

تعارض المبادرات، وما يسمى بالحلول السلمية والمؤتمرات الدولية لحل القضية الفلسطينية مع عقيدة حركة المقاومة الإسلامية، فالتفريط في أي جزء من فلسطين تفريط في جزء من الدين، فوطنية حركة المقاومة الإسلامية جزء من دينها، على ذلك تربي أفرادها، ولرفع راية الله فوق وطنهم يجاهدون.

﴿وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰ أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (يوسف: ٢١).

وتثار من حين لآخر الدعوة لعقد مؤتمر دولي للنظر في حل القضية، فيقبل من يقبل ويرفض من يرفض لسبب أو لآخر مطالباً بتحقيق شرط أو شروط، ليوافق على عقد المؤتمر والمشاركة فيه، وحركة المقاومة الإسلامية لمعرفتها بالأطراف التي يتكون منها المؤتمر، وماضي وحاضر مواقفها من قضايا المسلمين لا ترى أن تلك المؤتمرات يمكن أن تحقق المطالب أو تعيد الحقوق، أو تنصف المظلوم، وما تلك المؤتمرات إلا نوع من أنواع تحكيم أهل الكفر في أرض المسلمين، ومتى أنصف أهل الكفر أهل الإيمان؟

﴿وَلَنْ تَرْضَىٰ عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مَلَّتَهُمْ قُلْ إِنْ هَدَىٰ اللَّهُ هُوَ الْهُدَىٰ وَلَنْ أَتَّبِعَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ (البقرة: ١٢٠).

ولا حل للقضية الفلسطينية إلا بالجهاد، أما المبادرات والطروحات والمؤتمرات الدولية، فمضيعة للوقت، وعبث من العبث، والشعب الفلسطيني أكرم من أن يعبث بمسقبله، وحقه ومصيره، وفي الحديث الشريف:

« أهل الشام سوط في أرضه ينتقم بهم ممن يشاء من عباده وحرام على منافقيهم أن يظهروا على مؤمنينهم ولا يموتوا إلا همًا وعمًا ». (رواه: الطبراني مرفوعًا وأحمد موقوفًا، ولعله الصواب ورواهما ثقات والله أعلم).

الدوائر الثلاث:

المادة الرابعة عشرة:

قضية تحرير فلسطين تتعلق بدوائر ثلاث، الدائرة الفلسطينية، والدائرة العربية، والدائرة الإسلامية، وكل دائرة من هذه الدوائر الثلاث لها دورها في الصراع مع الصهيونية، وعليها واجبات، وإنه لمن الخطأ الفادح، والجهل الفاضح، إهمال أي دائرة من هذه الدوائر، ففلسطين أرض إسلامية، بها أولي القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، مسرى رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (الإسراء: ١).

ولما كان الأمر كذلك فتحريرها فرض عين على كل مسلم حيثما كان، وعلى هذا الأساس يجب أن ينظر إلى القضية، ويجب أن يدرك ذلك كل مسلم.

ويوم تعالج القضية على هذا الأساس الذي تعبأ فيه إمكانات الدوائر الثلاث، فإن الأوضاع الحالية ستتغير، ويقترب يوم التحرير.

﴿لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِمْ مِنَ اللَّهِ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ﴾ (الحشر: ١٣).

الجهاد لتحرير فلسطين فرض عين:

المادة الخامسة عشرة:

يوم يغتصب الأعداء بعض أرض المسلمين فالجهاد فرض عين على كل مسلم. وفي مواجهة اغتصاب اليهود لفلسطين لا بد من رفع راية الجهاد، وذلك يتطلب نشر الوعي الإسلامي في أوساط الجماهير محليًا وعربيًا وإسلاميًا، ولا بد من بث روح الجهاد في الأمة ومنازلة الأعداء والالتحاق بصفوف المجاهدين.

ولا بد من أن يشترك في عملية التوعية العلماء ورجال التربية والتعليم، ورجال الإعلام ووسائل النشر، وجماهير المثقفين، وعلى الأخص شباب الحركات الإسلامية وشيوخها، ولا بد من إدخال تغييرات جوهرية على مناهج التعليم، تخلصها من آثار الغزو الفكري،

الذي لحق بها على أيدي المستشرقين والمبشرين، حيث أخذ ذلك الغزو يدهم المنطقة بعد أن دحر صلاح الدين الأيوبي جيوش الصليبيين، فقد أدرك الصليبيون، أنه لا يمكن قهر المسلمين، إلا بأن يمهد لذلك بغزو فكري، يبلبل فكرهم، ويشوه تراثهم، ويطعن في مثلهم؛ وبعد ذلك يكون الغزو بالجنود، وكان ذلك تمهيداً للغزو الاستعماري حيث أعلن النبي عند دخول القدس قائلاً: الآن انتهت الحروب الصليبية، ووقف الجزال غورو على قبر صلاح الدين قائلاً: «ها قد عدنا يا صلاح الدين». وقد ساعد الاستعمار على تعزيز الغزو الفكري، وتعميق جذوره، ولا يزال، وكان ذلك كله ممهداً لضياح فلسطين.

ولا بد من ربط قضية فلسطين في أذهان الأجيال المسلمة على أنها قضية دينية ويجب معالجتها على هذا الأساس، فهي تضم مقدسات إسلامية حيث المسجد الأقصى، الذي ارتبط بالمسجد الحرام رباطاً لا انفصام له ما دامت السماوات والأرض بإسراء رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعراجه منه.

«رباط يوم في سبيل الله خير من الدنيا وما عليها، وموضع سوط أحدكم من الجنة، خير من الدنيا وما عليها، والروحة يروحها العبد في سبيل الله، والغدوة خير من الدنيا وما عليها». (رواه: البخاري ومسلم والترمذي وابن ماجه).

«والذي نفس محمد بيده لوددت أن أغزو في سبيل الله فأقتل ثم أغزو فأقتل ثم أغزو فأقتل». (رواه: البخاري ومسلم).

تربية الأجيال:

المادة السادسة عشرة:

لا بد من تربية الأجيال الإسلامية في منطقتنا تربية إسلامية تعتمد أداء الفرائض الدينية، ودراسة كتاب الله دراسة واعية، ودراسة السنة النبوية، والإطلاع على التاريخ والتراث الإسلامي من مصادره الموثقة، وبتوجيهات المتخصصين وأهل العلم، واعتماد المناهج التي تكون لدى المسلم تصوراً سليماً في الفكر والاعتقاد مع ضرورة الدراسة الواعية عن العدو وإمكاناته المادية والبشرية، والتعرف على مواطن ضعفه وقوته، ومعرفة القوى التي تناصره، وتقف إلى جانبه، مع ضرورة التعرف على الأحداث الجارية، ومواكبة المستجدات، ودراسة التحليلات والتعليقات عليها، مع ضرورة التخطيط والمستقبل، ودراسة كل ظاهرة من الظواهر، بحيث يعيش المسلم المجاهد عصره على علم بغايته وهدفه وطريقه وما يدور حوله.

﴿يَا بُنَيَّ إِنَّهَا إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ فَتَكُنْ فِي صَخْرَةٍ أَوْ فِي السَّمَاوَاتِ أَوْ فِي الْأَرْضِ يَأْتِ بِهَا اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ يَا بُنَيَّ أَقِمِ الصَّلَاةَ وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأَصْبِرْ عَلَى مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ (لقمان: ١٦-١٨).

دور المرأة المسلمة:

المادة السابعة عشرة:

للمرأة المسلمة في معركة التحرير دور لا يقل عن دور الرجل فهي مصنع الرجال، ودورها في توجيه الأجيال وتربيتها دور كبير، وقد أدرك الأعداء دورها وينظرون إليها على أنه إن أمكنهم توجيهها وتنشئتها النشأة التي يريدون بعيداً عن الإسلام فقد ربحوا المعركة، ولذلك تجدهم يعطون محاولاتهم جهداً متواصلًا من خلال الإعلام والأفلام، ومناهج التربية والتعليم بوساطة صنائعهم المندمجين في منظمات صهيونية تتخذ أسماءً وأشكالاً متعددة كالمسونية، ونوادي الروتاري، وفرق التجسس وغير ذلك، وكلها أوكار للهدم والهدامين، وتتوفر لتلك المنظمات الصهيونية إمكانات مادية هائلة، تمكنها من لعب دورها وسط المجتمعات، بغية تحقيق المنظمات عملها في غيبة الإسلام عن الساحة، وغرته بين أهله. وعلى الإسلاميين أن يؤديوا دورهم في مواجهة مخططات أولئك الهدامين، ويوم يملك الإسلام توجيه الحياة يقضي على تلك المنظمات المعادية للإنسانية والإسلام.

المادة الثامنة عشرة:

والمرأة في البيت المجاهد والأسرة المجاهدة أما كانت أو أختًا لها الدور الأهم في رعاية البيت وتنشئة الأطفال على المفاهيم والقيم الأخلاقية المستمدة من الإسلام، وتربية أبنائها على تادية الفرائض الدينية استعدادًا للدور الجهادي الذي ينتظرهم، ومن هنا لا بد من العناية بالمدارس والمناهج التي تربي عليها البنت المسلمة، لتكون أمًا صالحة واعية لدورها في معركة التحرير.

ولا بد لها من أن تكون على قدر كافٍ من الوعي والإدراك في تدبير الأمور المنزلية، فالإقتصاد والبعد عن الإسراف في نفقات الأسرة من متطلبات القدرة على مواصلة السير في الظروف الصعبة المحيطة، وليكن نصب عينيها أن النقود المتوافرة عبارة عن دم يجب ألا يجري إلا في العروق لاستمرار الحياة في الصغار والكبار على حد سواء.

﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ (الاحزاب: ٣٥).

دور الفن الإسلامي في معركة التحرير:

المادة التاسعة عشرة:

للفن ضوابط ومقاييس بها يمكن أن يعرف هل هو فن إسلامي أم جاهلي؟ وقضايا التحرير الإسلامية بحاجة إلى الفن الإسلامي الذي يسمو بالروح ولا يغلب جانباً في الإنسان على جانب آخر، ولكن يسمو بجميع الجوانب في توازن وانسجام. والإنسان تكوين عجيب غريب من قبضة الطين ونفخة الروح، والفن الإسلامي يخاطب الإنسان على هذا الأساس، والفن الجاهلي يخاطب الجسد ويغلب جانب الطين.

فالكتاب، والمقالة، والنشرة، والموعظة، والرسالة، والزجل، والقصيدة الشعرية، والأنشودة، والمسرحية وغير ذلك، إذا توافرت فيه خصائص الفن الإسلامي، فهو من لوازم التعبئة الفكرية، والغذاء المتجدد لمواصلة المسيرة، والترويح عن النفس، فالطريق طويل والعناء كثير، والنفوس تمل، والفن الإسلامي يجدد النشاط، ويبعث الحركة، ويثير في النفس المعاني الرفيعة والتدبير السليم.

لا يصلح النفس إن كانت مدبرة إلا التنقل من حالٍ إلى حال.

كل ذلك جد لا هزل معه، فالأمة المجاهدة لا تعرف الهزل.

التكافل الاجتماعي:

المادة العشرون:

المجتمع المسلم مجتمع متكافل والرسول صلى الله عليه وسلم يقول: « نِعْمَ الْقَوْمُ الْأَشْعَرِيُّونَ كَانُوا إِذَا جَهِدُوا فِي حَضْرٍ أَوْ سَفَرٍ جَمَعُوا مَا عِنْدَهُمْ ثُمَّ قَسَمُوهُ بَيْنَهُمْ بِالسُّوْيَةِ ». وهذه الروح الإسلامية هي التي يجب أن تسود في كل مجتمع مسلم، والمجتمع الذي يتصدى لعدو شرس نازي في تصرفاته لا يفرق بين رجل وامرأة أو كبير وصغير، هو أولى أن يتحلى بروح الإسلام هذه. وعدونا يعتمد أسلوب العقاب الجماعي، سلب الناس

أوطانهم وممتلكاتهم، ولاحقهم في مهاجرهم وأماكن تجمعهم فاعتمد تكسير العظام، وإطلاق النار على النساء والأطفال والشيوخ بسبب وبدون سبب، وفتح المعتقلات ليزج فيها بالآلاف المؤلفة في ظروف لا إنسانية، هذا فضلاً عن هدم المنازل وتييم الأطفال، وإصدار الأحكام الظالمة على آلاف الشباب ليقضوا زهرة شبابهم في غياهب السجون.

وقد شملت نازية اليهود النساء والأطفال، فالترجيع للجميع، يحاربون الناس في أرزاقهم ويبتزون أموالهم ويدوسون كرامتهم، وهم بأعمالهم الفظيعة يعاملون الناس كأعنف ما يكون مجرمو الحرب، والإبعاد عن الوطن نوع من أنواع القتل. وفي مواجهة هذه التصرفات لا بد من أن يسود التكافل الاجتماعي بين الناس، ولا بد من مواجهة العدو كجسد واحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى.

المادة الحادية والعشرون:

ومن التكافل الاجتماعي تقديم المساعدة لكل محتاج، سواء كانت مادية أو معنوية، أو المشاركة في إنجاز بعض الأعمال، على عناصر حركة المقاومة الإسلامية أن ينظروا إلى مصالح الجماهير نظرتهم إلى مصالحهم الخاصة. وعليهم ألا يدخروا جهداً في سبيل تحقيقها والمحافظة عليها وعليهم أن يحولوا دون التلاعب بكل ما يؤثر في مستقبل الأجيال أو يعود على مجتمعهم بالخسارة، فالجماهير منهم ولهم، وقوتها قوة لهم، مستقبلها مستقبلهم. على عناصر حركة المقاومة الإسلامية أن يشاركو الناس في أفراحهم وأتراحهم وأن يتبنوا مطالب الجماهير وما يحقق مصالحها ومصالحهم، ويوم تسود هذه الروح تتعمق الألفة ويكون التعاون والتراحم وتوثق الوحدة ويقوى الصف في مواجهة الأعداء.

القوى التي تدعم العدو:

المادة الثانية والعشرون:

خَطَّ الأعداء منذ زمن بعيد، وأحكموا تخطيطهم كي يتوصلوا إلى ما وصلوا إليه، آخذين بالأسباب المؤثرة في مجريات الأمور، فعملوا على جمع ثروات مادية هائلة ومؤثرة، سخروها لتحقيق حلمهم، فبالأموال سيطروا على وسائل الإعلام العالمية، من وكالات أنباء، وصحافة، ودور نشر، وإذاعات، وغير ذلك. وبالأموال فجَّروا الثورات في مختلف بقاع العالم، لتحقيق مصالحهم وجني الثمار، فهم من وراء الثورة الفرنسية والثورة الشيوعية ومعظم ما سمعنا ونسمع عن ثورات هنا وهناك.

وبالأموال كوّنوا المنظمات السرية التي تنتشر في مختلف بقاع العالم، لهدم المجتمعات، وتحقيق مصالح الصهيونية، كالماسونية، ونوادي الروتاري، والليونز، وأبناء العهد وغير ذلك، وكلها منظمات تجسسية هدامة، وبالأموال تمكنوا من السيطرة على الدول الاستعمارية، ودعوها إلى استعمار كثير من الأقطار، لكي يستنزفوا ثروات تلك الأقطار وينشروا فيها فسادهم.

وعن الحروب المحلية والعالمية حدث ولا حرج، فهم من خلف الحرب العالمية الأولى، حيث تم لهم القضاء على دولة الخلافة الإسلامية، وجنوا الأرباح المادية، وسيطروا على كثير من موارد الثروة وحصلوا على وعد بلفور وأنشأوا عصبة الأمم المتحدة ليحكموا العالم من خلال تلك المنظمة، وهم من خلف الحرب العالمية الثانية، حيث جنوا الأرباح الطائلة من تجارتهم في مواد الحرب، ومهدوا لإقامة دولتهم، وأوعزوا بتكوين هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن بدلاً من عصبة الأمم المتحدة ولحكم العالم من خلال ذلك.

وما من حرب تدور هنا أو هناك إلا وأصابهم تلعب من خلفها ﴿كُلَّمَا أَوْقَدُوا نَارًا لِلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾ (المائدة: ٦٤).

فالقوى الاستعمارية في الغرب الرأسمالي والشرق الشيوعي، تدعم العدو بكل ما أوتيت من قوة، مادياً، وبشرياً، وهي تتبادل الأدوار، ويوم يظهر الإسلام تتحد في مواجهته قوى الكفر، فملة الكفر واحدة.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةَ مَنْ دُونِكُمْ لَا يَأْلُونُكُمْ خَبَالًا وَدُّوا مَا عَنَتُمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمْ الْآيَاتِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ﴾ (آل عمران: ١١٨).

وليس عبثاً أن تختتم الآية بقوله تعالى ﴿إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ﴾.

الباب الرابع - مواقفنا من

(أ) الحركات الإسلامية:

المادة الثالثة والعشرون:

تنظر حركة المقاومة الإسلامية إلى الحركات الإسلامية الأخرى نظرة احترام وتقدير، فهي إن اختلفت معها في جانب أو تصور، اتفقت معها في جوانب وتصورات، وتنظر إلى تلك الحركات إن توافرت النوايا السليمة والإخلاص لله بأنها تندرج في باب الاجتهاد، ما دامت تصرفاتها في حدود الدائرة الإسلامية ولكل مجتهد نصيب.

وحركة المقاومة الإسلامية تعتبر تلك الحركات رصيذاً لها، وتسأل الهداية والرشاد للجميع، ولا يفوتها أن تبقى رافعة لراية الوحدة، وتسعى جاهدة إلى تحقيقها على الكتاب والسنة.

﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ (آل عمران: ١٠٢).

المادة الرابعة والعشرون:

لا تجيز حركة المقاومة الإسلامية الطعن أو التشهير بالأفراد أو الجماعات فالمؤمن ليس بطعان ولا لعان، مع ضرورة التفريق بين ذلك وبين المواقف والتصرفات. فلحركة المقاومة الإسلامية الحق في بيان الخطأ والتنفير منه، والعمل على بيان الحق وتبنيه في القضية المطروحة بموضوعية، فالحكمة ضالة المؤمن يأخذها أنى وجدها.

﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوِّءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا، إِنْ تَبَدُّوا خَيْرًا أَوْ تُخَفُّوهُ أَوْ تَعْفُوا عَنْ سُوءِ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُورًا قَدِيرًا﴾ (النساء: ١٤٨ - ١٤٩).

(ب) الحركات الوطنية على الساحة الفلسطينية:

المادة الخامسة والعشرون:

تبادلها الاحترام، وتقدر ظروفها، والعوامل المحيطة بها، والمؤثرة فيها، وتشد على يدها ما دامت لا تعطي ولأهها للشرق الشيوعي أو الغرب الصليبي وتؤكد لكل من هو مندمج

بها أو متعاطف معها بأن حركة المقاومة الإسلامية حركة جهادية أخلاقية واعية في صورتها للحياة، وتحركها مع الآخرين، تمقت الانتهازية ولا تتمنى إلا الخير للناس أفراداً وجماعات، لا تسعى إلى مكاسب مادية، أو شهرة ذاتية وما يتوافر لها ﴿وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾ (الأنفال: ٦٠) لأداء الواجب، والفوز برضوان الله، لا مطمع لها غير ذلك.

وتطمئن كل الاتجاهات الوطنية العاملة على الساحة الفلسطينية، من أجل تحرير فلسطين، بأنها لها سند وعون، ولن تكون إلا كذلك، قولاً وعملاً حاضراً ومستقبلاً، تجمع ولا تفرق، تصون ولا تبدد، توحد ولا تجزئ، تثمن كل كلمة طيبة، وجهد مخلص، ومساعد حميدة، تغلق الباب في وجه الخلافات الجانبية، ولا تصغي للشائعات والأقوال المغرضة، مع إدراكها لحق الدفاع عن النفس.

وكل ما يتعارض أو يتناقض مع هذه التوجهات فهو مكذوب من الأعداء أو السائرين في ركابهم بهدف البلبلة وشق الصفوف والتلهي بأمور جانبية.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ (الحجرات: ٦).

المادة السادسة والعشرون:

حركة المقاومة الإسلامية وهي تنظر إلى الحركات الوطنية الفلسطينية - التي لا تعطي ولاءها للشرق أو للغرب - هذه النظرة الإيجابية، فإن ذلك لا يمنعها من مناقشة المستجدات على الساحة المحلية والدولية، حول القضية الفلسطينية مناقشة موضوعية تكشف عن مدى انسجامها أو اختلافها مع المصلحة الوطنية على ضوء الرؤية الإسلامية.

(ج) منظمة التحرير الفلسطينية:

المادة السابعة والعشرون:

منظمة التحرير الفلسطينية من أقرب المقربين إلى حركة المقاومة الإسلامية، ففيها الأب أو الأخ أو القريب أو الصديق، وهل يجفو المسلم أباه أو أخاه أو قريبه أو صديقه. فوطننا واحد ومصابنا واحد ومصيرنا واحد وعدونا مشترك.

وتأثراً بالظروف التي أحاطت بتكوين المنظمة، وما يسود العالم العربي من بلبلة فكرية، نتيجة للغزو الفكري الذي وقع تحت تأثيره العالم العربي منذ اندحار الصليبيين، وعززته

الاستشراق والتبشير والاستعمار، ولا يزال، تبنّت المنظمة فكرة الدولة العلمانية وهكذا نحسبها. والفكرة العلمانية مناقضة للفكرة الدينية مناقضة تامة، وعلى الأفكار تُبنى المواقف والتصرفات، وتتخذ القرارات.

ومن هنا، مع تقديرنا لمنظمة التحرير الفلسطينية - وما يمكن أن تتطور إليه - وعدم التقليل من دورها في الصراع العربي الإسرائيلي، لا يمكننا أن نستبدل إسلامية فلسطين الحالية والمستقبلية لتبني الفكرة العلمانية، فإسلامية فلسطين جزء من ديننا ومن فرط في دينه فقد خسر. ﴿وَمَنْ يَرْغَبْ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ (البقرة: 130). ويوم تبني منظمة التحرير الفلسطينية الإسلام كمنهج حياة، فنحن جنودها ووقود نارها التي تحرق الأعداء. فإلى أن يتم ذلك - ونسأل الله أن يكون قريباً - فموقف حركة المقاومة الإسلامية من منظمة التحرير الفلسطينية هو موقف الابن من أبيه والأخ من أخيه والقريب من قريبه، يتألم لألمه إن أصابته شوكة، ويشد أزره في مواجهة الأعداء ويتمنى له الهداية والرشاد.

أخاك أخاك إن من لا أخ له كساع إلى الهيجا بغير سلاح

وإن ابن عم المرء - فاعلم جناحه وهل ينهض البازي بغير جناح.

(د) الدول والحكومات العربية والإسلامية:

المادة الثامنة والعشرون:

الغزوة الصليبية غزوة شرسة، لا تتورع عن سلوك كل الطرق مستخدمة جميع الوسائل الخسيسة والخبيثة لتحقيق أغراضها، وتعتمد اعتماداً كبيراً في تغلغلها وعمليات تجسسها على المنظمات السرية التي انبثقت عنها كالماسونية، و نوادي الروتاري والليونز، وغيرها من مجموعات التجسس وكل تلك المنظمات السرية منها والعلمانية تعمل لصالح الصهيونية وبتوجيه منها، وتهدف إلى تقويض المجتمعات وتدمير القيم وتخريب الذمم، وتدهور الأخلاق، والقضاء على الإسلام وهي من خلف تجارة المخدرات والمسكرات على اختلاف أنواعها ليسهل عليها السيطرة والتوسع.

والدول العربية والمحيطية بإسرائيل مطالبة بفتح حدودها أمام المجاهدين من أبناء الشعوب العربية والإسلامية ليأخذوا دورهم ويضموا جهودهم إلى جهود إخوانهم من الإخوان المسلمين بفلسطين.

أمّا الدول العربية والإسلامية الأخرى فمطالبة بتسهيل تحركات المجاهدين منها وإليها وهذا أقل القليل.

ولا يفوتنا أن نذكر كل مسلم بأن اليهود عندما احتلوا القدس الشريف عام ١٩٦٧ وقفوا على عتبات المسجد الأقصى المبارك هتفوا قائلين: محمد مات خلف بنات. فإسرائيل بيهوديتها ويهودها تتحدى الإسلام والمسلمين فلا نامت أعين الجبناء.

(هـ) التجمعات الوطنية والدينية والمؤسسات والمتقنين والعالم العربي والإسلامي:

المادة التاسعة والعشرون:

تأمل حركة المقاومة الإسلامية أن تقف تلك التجمعات إلى جانبها، على مختلف الأصعدة، تؤيدها، وتتبنى مواقفها، وتدعم نشاطاتها وتحركاتها، وتعمل على كسب التأييد لها لتجعل من الشعوب الإسلامية سنداً وظهرًا لها وبعدها استراتيجيًا على كل المستويات البشرية والمادية والإعلامية، الزمانية والمكانية، من خلال عقد المؤتمرات، ونشر الكتيبات الهادفة وتوعية الجماهير حول القضية الفلسطينية، وما يواجهها ويدبر لها وتعبئة الشعوب الإسلامية فكريًا وتربويًا وثقافيًا، لتأخذ دورها في معركة التحرير الفاصلة، كما أخذت دورها في هزيمة الصليبيين وفي دحر التتار وإنقاذ الحضارة الإنسانية، وما ذلك على الله بعزيز.

﴿كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ (المجادلة: ٢١).

المادة الثلاثون:

الأدباء والمثقفون ورجال الإعلام والخطباء ورجال التربية والتعليم وباقي القطاعات على اختلافها في العالم العربي والإسلامي، كل أولئك مدعوون إلى القيام بدورهم، وتأدية واجبهم نظرًا لشراسة الغزوة الصهيونية، وتغلغلها في كثير من البلاد وسيطرتها المادية والإعلامية، وما يترتب على ذلك في معظم دول العالم.

فالجهد لا يقتصر على حمل السلاح ومنازلة الأعداء. فالكلمة الطيبة، والمقالة الجيدة، والكتاب المفيد، والتأييد والمناصرة، كل ذلك إن خلصت النوايا لتكون راية الله هي العليا فهو جهاد في سبيل الله « من جهز غازيًا في سبيل الله فقد غزا، ومن خلف غازيًا في أهله بخير فقد غزا ». (رواه: البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي).

(و) أهل الديانات الأخرى:

حركة المقاومة الإسلامية حركة إنسانية:

المادة الحادية والثلاثون:

حركة المقاومة الإسلامية حركة إنسانية، ترعى الحقوق الإنسانية، وتلتزم بسماحة الإسلام في النظر إلى أتباع الديانات الأخرى، لا تعادي منهم إلا من ناصبها العدا، أو وقف في طريقها ليعيق تحركها أو يبدد جهودها.

وفي ظل الإسلام يمكن أن يتعايش أتباع الديانات الثلاث الإسلام والمسيحية واليهودية في أمن وأمان، ولا يتوافر الأمن والأمان إلا في ظل الإسلام. والتاريخ القريب والبعيد خير شاهد على ذلك. وعلى أتباع الديانات الأخرى أن يكفوا عن منازعة الإسلام في السيادة على هذه المنطقة، لاتهم يوم يسودون فلا يكون إلا التقتيل والتعذيب والتشريد، فهم يضيقون ذرعاً ببعضهم البعض فضلاً عن أتباع الديانات الأخرى، والماضي والحاضر مليئان بما يؤكد ذلك.

﴿لَا يُفَاتِلُونَكُمْ جَمِيعًا إِلَّا فِي قُرَى مُحَصَّنَةٍ أَوْ مِنْ وَرَاءِ جُدُرٍ بَأْسُهُمْ بَيْنَهُمْ شَدِيدٌ تَحْسِبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّى ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ﴾ (الحشر: ١٤).

والإسلام يعطي كل ذي حق حقه، ويمنع الاعتداء على حقوق الآخرين، والممارسات الصهيونية النازية ضد شعبنا لا تطيل عمر غزوتهم فدولة الظلم ساعة ودولة الحق إلى قيام الساعة.

﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُفَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ (المتحنة: ٨).

(ز) محاولة الانفراد بالشعب الفلسطيني:

المادة الثانية والثلاثون:

تحاول الصهيونية العالمية، والقوى الاستعمارية بحركة ذكية وتخطيط مدروس، أن تخرج الدول العربية واحدة تلو الأخرى من دائرة الصراع مع الصهيونية، لتنفرد في نهاية الأمر بالشعب الفلسطيني.

وقد أخرجت مصر من دائرة الصراع إلى حد كبير جداً باتفاقية كامب ديفيد الخيانية، وهي تحاول أن تجر دولاً أخرى إلى اتفاقيات مماثلة، لتخرج من دائرة الصراع.

وحركة المقاومة الإسلامية تدعو الشعوب العربية والإسلامية إلى العمل الجاد الدؤوب لعدم تمرير ذلك المخطط الرهيب، وتوعية الجماهير إلى خطر الخروج من دائرة الصراع مع الصهيونية، فالיום فلسطين وغداً قطر آخر أو أقطار أخرى، والمخطط الصهيوني لا حدود له، وبعد فلسطين يطمعون في التوسع من النيل إلى الفرات، وعندما يتم لهم هضم المنطقة التي يصلون إليها، يتطلعون إلى توسع آخر وهكذا، ومخططهم في بروتوكولات حكماء صهيون وحاضرهم خير شاهد على ما نقول.

فالخروج من دائرة الصراع مع الصهيونية خيانة عظمى، ولعنة على فاعليها. ﴿وَمَنْ يُؤَلِّمُ يَوْمَئِذٍ ذُرَّهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى فِئَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾ (الأنفال: ١٦). ولا بد من تجميع كل القوى والطاقات لمواجهة هذه الغزوة النازية النترية الشرسة، وإلا كان ضياع الأوطان، وتشريد السكان، ونشر الفساد في الأرض، وتدمير كل القيم الدينية، وليلعلم كل إنسان أنه أمام الله مسؤول. ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ (الزلزلة: ٧ - ٨).

وفي دائرة الصراع مع الصهيونية العالمية، تعتبر حركة المقاومة الإسلامية نفسها رأس حربة أو خطوة على الطريق، وهي تضم جهودها إلى جهود كل العاملين على الساحة الفلسطينية، ويبقى أن تتبع ذلك خطوات على مستوى العالم العربي والإسلامي، فهي المؤهلة للدور المقبل مع اليهود تجار الحروب.

﴿وَالْقَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ كُلَّمَا أَوْقَدُوا نَارًا لِلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾ (المائدة: ٦٤).

المادة الثالثة والثلاثون:

وحركة المقاومة الإسلامية وهي تنطلق من هذه المفاهيم العامة المتناسقة والمتساوقة مع سنن الكون كما تندفق في نهر القدر في مواجهة الأعداء ومجاهدتهم دفاعاً عن الإنسان المسلم والحضارة الإسلامية والمقدسات الإسلامية، وفي طليعتها المسجد الأقصى المبارك، لتهدب بالشعوب العربية والإسلامية وحكوماتها وتجمعاتها الشعبية والرسمية أن تتقي الله في نظرتها لحركة المقاومة الإسلامية، وفي تعاملها معها، وأن تكون لها كما أرادها الله سنداً وظهيراً يمددها بالعون والمدد تلو المدد، حتى يأتي أمر الله. وتلحق الصفوف بالصفوف، ويندمج المجاهدون بالمجاهدين، وتنطلق الجموع من كل مكان في العالم الإسلامي مليئة نداء الواجب، مرددة حي على الجهاد، نداء يشق عنان السماء، ويبقى متردداً حتى يتم التحرير، ويندحر الغزاة ويتنزل نصر الله.

﴿وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ (الحج: ٤٠).

الباب الخامس - شهادة التاريخ عبر التاريخ في مواجهة المعتدين

المادة الرابعة والثلاثون:

فلسطين صرة الكرة الأرضية، وملتقى القارات، ومحل طمع الطامعين، منذ فجر التاريخ والرسول صلى الله عليه وسلم يشير إلى ذلك في حديثه الشريف الذي يناشد به الصحابي الجليل معاذ بن جبل، حيث يقول: « يا معاذ، إن الله سيفتح عليكم الشام من بعدي، من العريش إلى الفرات، رجالها، ونساؤها وإماؤها مرابطون إلى يوم القيامة، فمن اختار منكم ساحلاً من سواحل الشام أو بيت المقدس، فهو في جهاد إلى يوم القيامة ».

وقد طمع الطامعون بفلسطين أكثر من مرة فدهموا بالجيوش، لتحقيق أطماعهم، فجاءتها جحافل الصليبيين يحملون عقيدتهم ويرفعون صليبهم، وتمكنوا من دحر المسلمين ردحاً من الزمن، ولم يسترجعها المسلمون إلا عندما استظلوا برايتهم الدينية، وأجمعوا أمرهم، وكبروا ربهم وانطلقوا مجاهدين، بقيادة صلاح الدين الأيوبي قرابة عقدين من السنين فكان الفتح المبين واندحر الصليبيون وتحررت فلسطين.

﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا سَعْتٌ بَلْ يَكْفُرُونَ إِلَى جَهَنَّمَ وَيَبْسُ الْمِهَادُ﴾ (آل عمران: ١٢).

وهذه هي الطريقة الوحيدة للتحرير، ولا شك في صدق شهادة التاريخ. وتلك سنة من سنن الكون وناموس من نواميس الوجود، فلا يقل الحديد إلا الحديد، ولا يغلب عقيدتهم الباطلة المزورة إلا عقيدة الإسلام الحق، فالعقيدة لا تُنازل إلا بالعقيدة، والغلبة في نهاية الأمر للحق والحق غلاب. ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ، إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنْصُورُونَ، وَإِنَّ جُنَدَنَا لَهُمُ الْغَالِبُونَ﴾ (الصافات: ١٧١ - ١٧٣).

المادة الخامسة والثلاثون:

تنظر حركة المقاومة الإسلامية إلى هزيمة الصليبيين على يد صلاح الدين الأيوبي واستخلاص فلسطين منهم، وكذلك هزيمة التتار في عين جالوت، وكسر شوكتهم على يد قطز والظاهر بيبرس، وإنقاذ العالم العربي من الاجتياح التتري المدمر لكل معاني الحضارة الإنسانية، تنظر إلى ذلك نظرة جادة، تستلهم منها الدروس والعبر، فالغزوة الصهيونية الحالية سبقتها غزوات صليبية من الغرب، وأخرى تترية من الشرق، فكما واجه المسلمون تلك الغزوات وخططوا منازلتها وهزموها يمكنهم أن يواجهوا الغزوة الصهيونية ويهزموها، وليس ذلك على الله بعزيز إن خلصت النوايا وصدق العزم واستفاد المسلمون من تجارب الماضي وتخلصوا من آثار الغزو الفكري، واتبعوا سنن أسلافهم.

الخاتمة

حركة المقاومة الإسلامية جنود:

المادة السادسة والثلاثون:

وحركة المقاومة الإسلامية وهي تشق طريقها لتؤكد المرة تلو المرة لكل أبناء شعبنا، والشعوب العربية والإسلامية انها لا تبغي شهرة ذاتية، أو مكسباً مادياً، أو مكانة اجتماعية، وأنها ليست موجهة ضد أحد من أبناء شعبنا لتكون له منافساً أو تسعى لأخذ مكانته، ولا شيء من ذلك على الإطلاق، وهي لن تكون ضد أحد من أبناء المسلمين أو المسالمين لها من غير المسلمين في هذا المكان وفي كل مكان، ولن تكون إلا عوناً لكل التجمعات والتنظيمات العاملة ضد العدو الصهيوني والدائرين في فلكه.

وحركة المقاومة الإسلامية تعتمد الإسلام منهج حياة. وهو عقيدتها وبه تدين، ومن اعتمد الإسلام منهج حياة، سواء كان هنا أو هناك، تنظيمًا كان أو منظمة أو دولة أو أي تجمع آخر، فحركة المقاومة الإسلامية له جنود ليس إلا. نسأل الله أن يهدينا وأن يهدي بنا وان يفتح بيننا وبين قومنا بالحق.

﴿رَبَّنَا افْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ وَأَنْتَ خَيْرُ الْفَاتِحِينَ﴾ (الأعراف: ٨٩).

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

ملحق رقم (٢): نص خطاب استقالة رئيس الوزراء اسماعيل هنية

٢٠٠٧-٠٢-١٥

السيد الرئيس محمود عباس «ابو مازن» حفظه الله

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

يطيب لي أن أعبر لكم عن شكري وشكر الحكومة الفلسطينية، على الثقة التي أولتمونا اياها في تشكيل الحكومة العاشرة والتي حافظت على الحقوق والمصالح العليا للشعب الفلسطيني رغم الظروف الصعبة والحصار الظالم.

وبالاستناد إلى اتفاق مكة المكرمة الذي تم توقيعه بين حكتي فتح وحماس برعاية خاد الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية بتاريخ ٢١ محرم ١٤٢٨ هـ الموافق ٨-٢-٢٠٠٧م والذي نص على تشكيل الحكومة الفلسطينية القادمة (حكومة الوحدة الوطنية) فإنني وبصفتي الرئيس الحالي للحكومة الفلسطينية العاشرة أتقدم إليكم باستقالتي وذلك حتى يتسنى الشروع بالاجراءات الدستورية لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية (الحكومة الحادية عشرة) داعياً المولى أن يحقق لشعبنا ما يتطلع اليه من الحرية والعود والاستقلال.

التحية للشهداء والشفاء العاجل للجرحى والفرج القريب للأسرى الأبطال.

وأقبلوا وافر التحية والتقدير.

ملحق رقم (٣): نص قبول الرئيس لاستقالة حكومة اسماعيل هنية مرسوم رقم (١) لسنة ٢٠٠٧م

بشأن قبول استقالة رئيس الوزراء وتكليفه تشكيل حكومة وحدة وطنية.

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

استناداً لأحكام القانون الأساسي المعدّل لسنة ٢٠٠٣م، ولا سيّما المواد (٧٨، ٨٣، ٤٥، ٦٥). منه، وبعد الإطلاع على المرسوم الرئاسي رقم (٩) لسنة ٢٠٠٦م، بشأن اختيار وتكليف رئيس الوزراء، وعلى المرسوم الرئاسي رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٦م، بشأن تشكيل مجلس الوزراء، وعلى كتاب الاستقالة المقدم من رئيس الوزراء بتاريخ ١٥-٢٠٧-٢٠٠٧م، وبناءً على الصلاحيات المخوّلة لنا، وتحقيقاً للمصلحة العامة، رسمنا بما هو آت:

- مادة (١) قبول استقالة رئيس الوزراء السيد إسماعيل هنية.
 - مادة (٢) بمّارس رئيس الوزراء وأعضاء حكومته المستقيلين أعمالهم مؤقتاً باعتبارهم حكومة تسيير أعمال لحين تشكيل الحكومة الجديدة.
 - مادة (٣) يُختار السيد اسماعيل هنية لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية.
 - مادة (٤) على الجهات المختصة كافة، كل فيما يخصه، تنفيذ أحكام هذا المرسوم، ويُعمل به من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.
- صدر في مدينة غزة بتاريخ ١٥-٢-٢٠٠٧م.

ملحق رقم (٤): نص خطاب التكليف للسيد هنية بتشكيل حكومة

خطاب تكليف بتشكيل حكومة

دولة السيد إسماعيل عبد السلام هنية

تحية وبعد

- بصفتنا رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، وبعد الإطلاع على القانون الأساسي وبناءً على الصلاحيات المخولة لنا:
١. نكلفكم بتشكيل الحكومة الفلسطينية المقبلة، خلال الفترة المحددة في القانون الأساسي.
 ٢. بعد انتهاء تشكيل الحكومة وعرضها علينا، يتم عرضها على المجلس التشريعي لنيل الثقة.
 ٣. ندعوكم كرئيس للحكومة المقبلة للالتزام بالمصالح العليا للشعب الفلسطيني وصون حقوقه، والحفاظ على مكتسباته وتطويرها، والعمل على تحقيق أهدافه الوطنية كما أقرتها قرارات المجالس الوطنية، ومواد القانون الأساسي ووثيقة الوفاق الوطني، وقرارات القمم العربية، وعلى أساس ذلك أدعوكم إلى احترام قرارات الشرعية الدولية والاتفاقات التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية.

وفَّقكم الله وسدّد على طريق الخير خطاكم

غزة في ١٥-٢-٢٠٠٧ م

محمود عباس

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

ملحق رقم (٥)

برنامج حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية الذي تلاه رئيس الوزراء
الفلسطيني إسماعيل هنية أمام المجلس التشريعي الفلسطيني

غزة: ٢٠٠٧/٣/١٧

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾

الحمد لله رب العالمين، حمداً يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، وواسع رحمته وكرمه، والصلاة والسلام على سيد الخلق وإمام الحق، سيد الأولين والآخرين وقائد الغر الميامين، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه إلى يوم الدين.

الأخ الدكتور / أحمد بحر "رئيس المجلس التشريعي بالإناابة" (، الأخوة والأخوات أعضاء المجلس التشريعي، السادة السفراء والقناصل ومثلو الدول والهيئات الدولية، السادة ممثلي القوى الوطنية والإسلامية، الحضور الأعزاء، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وأرحب بكم جميعاً في هذا اليوم العظيم، وأرحب بالسيد الفارو ديستو ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في منطقة الشرق الأوسط والوفد المرافق له وبعد، فقد كنت أمل أن يعقد هذا المجلس، وهو بكامل هيئته وعلى رأسها الأخ الدكتور عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي وأن يكون هذا اللقاء في القدس، لكن الاحتلال حال دون ذلك فهو مصر على استمرار اعتقال السادة النواب والوزراء، وممعن في تقطيع أوصال الوطن وتهويد القدس وعزلها عن محيطها، واستمرار الاجتياحات، وما اجتياح نابلس الذي نفذه الاحتلال عشية الإعلان عن هذه الحكومة إلا تكريساً للقمع الذي يمارس ضد شعبنا.

إن اعتقال الأخ رئيس المجلس وإخوانه من النواب والوزراء ورؤساء المجالس دليل قاطع على قسوة الاحتلال وظلمه، وسياسة العقاب الجماعي والحصار الظالم الذي تعرض له شعبنا وحكومته ومجلس نوابه على مدار العام المنصرم، بسبب الخيار الديمقراطي الذي اعتمدها في حياتنا السياسية، وبسبب التزامنا بالحقوق والثوابت الفلسطينية ولأننا رفضنا تقديم أي تنازلات تحت وطأة الحصار وشراسة العدوان، ولقد عملنا كل ما في وسعنا لإطلاق سراح الأخوة الوزراء والنواب وأكد للأخ الكبير الدكتور عزيز دويك وإخوانه النواب والوزراء والقادة الأسرى ولالاف المعتقلين الأبطال الذين يقعون خلف

قضبان الاحتلال وفي زنازين العزل بأنكم علي سلم أولى أولوياتنا ولن يهدأ لنا بال إلا بالإفراج عنكم وأدعو الله أن يكون الفرج قريباً.

ويسعدني أن أبرق بالتهنئة للأخوة الذين وقعوا على وثيقة الأسرى والتي شكلت الأساس لوثيقة الوفاق الوطني: مروان البرغوثي وعبد الخالق النتشة وعبد الرحيم ملوح وبسام السعدي.

إننا اليوم نقف بكل فخر واعتزاز وعرفان أمام آلاف الشهداء الذين رووا هذه الأرض المباركة بدمائهم وعبدوا أمامنا طريق الحرية والاستقلال والكرامة، ونخص هنا الشهداء القادة الكبار الرئيس الراحل ياسر عرفات والإمام الشيخ أحمد ياسين والدكتور فتحي الشقاقي وأبو علي مصطفى وعمر القاسم وأبو جهاد والدكتور عبد العزيز الرنتيسي وأبو العباس والقافلة الطويلة من الشهداء الأبرار الذين بفضل جهادهم وعطائهم - بعد فضل الله تعالى - وصلنا إلى ما وصلنا إليه.

نستحضر جرحانا الأبطال الذين رسموا خارطة فلسطين من خلال دمائهم الزكية، نستذكر لاجئينا الذين يقفون على بوابة الوطن في كل من الأردن وسوريا ولبنان ينتظرون ساعة العودة إلى بيوتهم ومنازلهم التي هجروا منها ظلماً وعدواناً، هؤلاء الذين عاشوا الألم في المنافي والشتات لم تغب فلسطين من عيونهم، ولم تنس أجيالهم المتعاقبة حق العودة، وأخص هنا بالذكر أبناء شعبنا المقيمين في العراق وناشد القيادة العراقية والمرجعيات الدينية، وكافة الأطراف المعنية إلى التدخل من أجل حماية أبناء شعبنا ووقف استهدافهم وترويعهم، كما أقف بكل فخر واعتزاز أمام أبناء شعبنا في أراضي ٤٨، وأعبر عن التقدير العالي لدورهم في حماية القدس والدفاع عن المسجد الأقصى المبارك.

الإخوة والأخوات،

لقد عاش شعبنا الفلسطيني قرابة ستين عاماً بعد إخراجه من أرض الآباء والأجداد تحت وطأة التشرد والحرمان والتهجير، وعانى جراء الاحتلال من كل صنوف العذاب والقهر والعدوان، ومقابل ذلك رسم شعبنا مسيرة طويلة من النضال والمقاومة والصمود والمثابرة قدم عبرها مئات الآلاف من الشهداء والجرحى والأسرى، وضرب أروع الأمثلة في التضحية والعطاء والتمسك بالحقوق والثوابت، وفي السعي من أجل وحدته الوطنية، التي تشكل حكومة الوحدة الوطنية تعبيراً هاماً عنها.

لقد ولدت حكومة الوحدة الوطنية بعد جهود مضيئة من قبل المخلصين والمثابرين من أبناء الوطن الذين وصلوا الليل بالنهار للتوصل إلى رؤى توافقية وقواسم مشتركة تجمع الكل الفلسطيني تحت مظلة واحدة.

إن هذه الحكومة جاءت كثمرة للروح الإيجابية والثقة المتبادلة التي أفضت إلى معالجة القضايا كافة، وفي مختلف المجالات، وهي إلى جانب وقف الاقتتال بين الإخوة كانت من أبرز نتائج اتفاق مكة المكرمة الذي توج برعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، وجاءت بحرص وطني كبير من السيد الرئيس أبو مازن والإخوة في قيادة حركة فتح ومن الأخ خالد مشعل وإخوانه في قيادة حركة حماس وجميعهم عبروا عن المسؤولية القيادية في هذه المرحلة الدقيقة، واتفقوا في مكة المكرمة على تدشين مرحلة جديدة من حياة شعبنا الفلسطيني، وطى صفحة مؤلمة من حياتنا، ولقد عكس الأخ الرئيس أبو مازن حرصاً عالياً من أجل حماية اتفاق مكة، والعمل على إقناع الأطراف كافة بضرورة احترامه والتعامل مع الشعب الفلسطيني على أساسه، وعملاً ببناء خلال مرحلة المشاورات لتشكيل هذه الحكومة وأدعو الله أن تستمر هذه الأجواء الأخوية وهذا التعاون البناء، كما مثلت حكومة الوحدة الوطنية تويجاً لمسلسل طويل من الحوارات الفلسطينية كان للشقيقة الكبرى جمهورية مصر العربية الدور الأبرز في رعايتها ومتابعتها حيث سجلت الفصائل الفلسطينية في القاهرة أول اتفاق فلسطيني شامل في آذار/مارس ٢٠٠٥ كما أنها ثمرة جهود مقدرة للعديد من الدول العربية الشقيقة والمنظمات العربية والإسلامية.

واستناداً إلى حقوق شعبنا وثوابته، والتزاماً بوثيقة الوفاق الوطني، وفي ضوء خطاب التكليف، وانطلاقاً من أننا لا زلنا نمر في مرحلة تحرر وبناء، فإن برنامج حكومة الوحدة الوطنية يستند إلى الآتي:

أولاً/ على الصعيد السياسي:

(١) إن الحكومة تؤكد أن مفتاح الأمن والاستقرار في المنطقة يتوقف على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، والاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وسوف تعمل الحكومة مع الأشقاء العرب والمجتمع الدولي من أجل إنهاء الاحتلال، واستعادة الحقوق المشروعة لشعبنا، وفي مقدمتها إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة على جميع الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس، حتى تتمكن من بناء أرضية قوية ومتماسكة للسلام والأمن والازدهار في ربوع المنطقة وأجيالها المتعاقبة.

(٢) تلتزم الحكومة بحماية المصالح الوطنية العليا للشعب الفلسطيني وصون حقوقه، والحفاظ على مكتسباته وتطويرها، والعمل على تحقيق أهدافه الوطنية، كما أقرتها قرارات المجالس الوطنية ومواد القانون الأساسي ووثيقة الوفاق الوطني، وقرارات القمم العربية، وعلى أساس ذلك تحترم الحكومة قرارات الشرعية الدولية والاتفاقات التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية.

ستبذل الحكومة جهوداً خاصة من أجل تشجيع الأطراف الفلسطينية كافة للإسراع في تطبيق ما جاء في اتفاق القاهرة بشأن منظمة التحرير الفلسطينية.

تلتزم الحكومة برفض ما يسمى بالدولة ذات الحدود المؤقتة والمطروحة حسب المشروع الأمريكي والإسرائيلي.

التأكيد على حق العودة والتمسك به، ودعوة المجتمع الدولي إلى تنفيذ ما ورد في القرار ١٩٤ بخصوص حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى أرضهم وممتلكاتهم التي هجروا منها وتعويضهم.

تلتزم الحكومة بالعمل الدؤوب من أجل تحرير الأسيرات والأسرى الأبطال من سجون الاحتلال الإسرائيلي وكذلك الإفراج عن النواب والوزراء ورؤساء وأعضاء المجالس المحلية المختطفين.

تتعهد الحكومة بمواجهة إجراءات الاحتلال على الأرض من اغتيالات واعتقالات واجتياحات والحوادث العسكرية ومعالجة قضية المعابر والحصار والإغلاق.

ترسيخ العلاقة مع الدول العربية والإسلامية الشقيقة والدول الصديقة والقوى المحبة للحرية والعدل والانفتاح والتعاون مع المحيط الإقليمي والدولي على أساس الاحترام المتبادل.

ثانياً/ القدس:

(١) تشكيل لجنة عليا لشؤون القدس، بالتنسيق مع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية لمتابعة قضايا الصمود في مدينة القدس، ورصد موازنة واضحة من الحكومة للقدس، ضمن الموازنة العامة.

(٢) مواجهة السياسات الإسرائيلية المتعلقة بالقدس أرضاً وشعباً ومقدسات، والعمل على توفير الموارد الكافية في الموازنة لدعم صمود أهلنا في القدس، وفضح ممارسات الاحتلال بشأن المدينة وفي المسجد الأقصى المبارك وتفعيل قضية القدس في المحافل الإقليمية والدولية كافة، ودعوة أبناء الأمة العربية والإسلامية إلى تحمل المسؤولية في حماية القدس ودعم أهلها سياسياً وإعلامياً.

ثالثاً/ على صعيد مواجهة الاحتلال:

(١) تؤكد الحكومة بأن المقاومة بكافة أشكالها بما فيها المقاومة الشعبية الجماهيرية ضد الاحتلال حق مشروع للشعب الفلسطيني، كفلته الاعراف والمواثيق الدولية كافة ومن حق شعبنا الدفاع عن نفسه أمام العدوان الإسرائيلي المتواصل.

(٢) ستعمل الحكومة- من خلال التوافق الوطني - على تثبيت التهدئة وتوسيعها لتصبح تهدئة شاملة ومتبادلة ومتزامنة، وذلك مقابل التزام الاحتلال الإسرائيلي بوقف إجراءاته على الأرض من اغتالات واعتقالات واجتياحات وهدم البيوت وتجريف الاراضي ومصادرتها ووقف حفريات القدس ورفع الحواجز وإعادة فتح المعابر ورفع القيود على حركة التنقل ووضع آليات وجدول زمني محدد للإفراج عن الأسرى.

(٣) تؤكد الحكومة على ما جاء في وثيقة الوفاق الوطني بأن إدارة المفاوضات هي من صلاحية منظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية وذلك على اساس التمسك بالأهداف الوطنية الفلسطينية وتحقيقها، وعلى قاعدة حماية الحقوق والثوابت الفلسطينية وعلى أن يتم عرض أي اتفاق سياسي يتم إنجازه على المجلس الوطني الفلسطيني الجديد لإقراره والتصديق عليه أو إجراء استفتاء عام للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج بقانون ينظمه.

(٤) ستعمل الحكومة، وتشجع الأطراف ذات الصلة من أجل الإسراع في إنهاء قضية الجندي الإسرائيلي الأسير في إطار صفقة مشرفة لتبادل الأسرى وعودة المبعدين.

(٥) تؤكد الحكومة بأن تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة مرهون بزوال الاحتلال واستعادة شعبنا لحقوقه الوطنية وإزالة الجدار العنصري والمستوطنات، ووقف تهويد القدس وسياسة الضم وكل أشكال التمييز العنصري وإعادة الحقوق إلى أصحابها.

رابعاً/ على الصعيد الأمني:

إن حكومة الوحدة الوطنية تدرك صعوبة الأوضاع الأمنية الداخلية، وترى أن من أهم أولوياتها في المرحلة القادمة ضبط الأوضاع الأمنية السائدة وهذا يتطلب تعاوناً كاملاً بين الرئاسة والحكومة، ومن أجل تحقيق ذلك فإن الحكومة سوف تعتمد ما يلي:

(١) الدعوة والعمل على إعادة تشكيل مجلس أعلى للأمن القومي باعتباره المرجعية للأجهزة الأمنية كافة والإطار الناظم لعملها وتحديد سياساتها.

(٢) هيكلة الأجهزة الأمنية وبنائها على أسس مهنية والعمل على توفير احتياجاتها، وتنفيذ إصلاح شامل ينزع عنها الصفة الحزبية والفصائلية، وإبعادها عن التجاذبات والصراعات السياسية، وترسيخ ولائها للوطن أولاً وأخيراً، والتزامها بتنفيذ قرارات قيادتها السياسية، والحرص على التزام العاملين في المؤسسة الأمنية بالمهام المناطة بهم.

(٣) الالتزام بتنفيذ قوانين العمل في الأجهزة الأمنية المقررة من المجلس التشريعي.

(٤) وضع وتنفيذ خطة أمنية شاملة لإنهاء جميع مظاهر الفوضى والفلتان الأمني والتعديتات وحماية الدماء والأعراض والأموال والممتلكات العامة والخاصة وضبط السلاح وتوفير الأمن للمواطن، والعمل على رفع المظالم من خلال سيادة القانون ودعم الشرطة لتقوم بواجبها على أحسن وجه في تنفيذ قرارات القضاء.

خامساً/ على الصعيد القانوني:

(١) ستعمل الحكومة وبالتعاون الكامل مع السلطة القضائية لضمان إصلاح وتفعيل وحماية جهاز القضاء بمؤسساته كافة وبما يمكنه من أداء واجباته في إطار تكريس العدالة ومحاربة الفساد والالتزام باستقلالية القضاء والتأكيد على سيادة القانون وتطبيقه بنزاهة وشفافية وحيادية على الجميع ومتابعة ملفات الفساد والاعتداء على المال العام.

(٢) تؤكد الحكومة على العمل بموجب القانون الاساسي والذي ينظم العلاقة بين السلطات الثلاث على أساس الفصل بينها، واحترام الصلاحيات الممنوحة لكل منها وفق القانون الاساسي.

(٣) تساعد الحكومة السيد الرئيس في أداء مهامه، وتحرص على التعاون والتكامل مع رئاسة السلطة حسب القانون، وبالعمل مع المجلس التشريعي والسلطة القضائية، من أجل تطوير النظام السياسي الفلسطيني، بهدف ترسيخ سلطة وطنية واحدة وموحدة وقوية.

سادساً/ الوضع الاقتصادي:

(١) تسعى الحكومة لإنهاء الحصار الظالم المفروض على شعبنا بكل أشكاله.

(٢) تدعو الحكومة إلى إعادة النظر في اتفاق باريس الاقتصادي بما يحرر الاقتصاد الفلسطيني من التبعية.

(٣) إعطاء الأولوية للارتقاء بالاقتصاد الوطني، وتوفير الحماية للقطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية، وتشجيع الصادرات الوطنية مع المحافظة على دعم المنتجات

الوطنية بكافة الوسائل الممكنة، وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية مع العالم العربي والإسلامي ومع الاتحاد الأوروبي وبقية دول العالم.

(٤) حماية المستهلك، وتشجيع القطاع الخاص، وتوفير المناخ الملائم والمناسب لنشاطه، وإرساء القواعد السليمة بين الحكومة ومؤسسات القطاع الخاص، وإنهاء الاحتكار، وتحديد كيفية التصرف بالموارد المتاحة وعدالة التوزيع، وستقوم الحكومة بتوفير البيئة المناسبة وأجواء الحماية والاستقرار للمشاريع الاستثمارية.

(٥) تشجع الحكومة التنمية الاقتصادية بما ينسجم مع قيمنا وأعرافنا وتحقيق العدالة الاجتماعية، وبشكل يخدم التنمية، وحماية القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار، ومحاربة البطالة والفقر، وتعزيز القطاعات الاقتصادية المنتجة، وإعادة إعمار البنية التحتية، وتطوير المناطق الصناعية وقطاعات الإسكان والتكنولوجيا.

(٦) إعادة النظر في قوانين الاستثمار ووضع حدٍ لنشاطات الاحتكار بين السلطة التنفيذية والقطاع الخاص.

(٧) دعم القطاع الزراعي، وزيادة الموازنة التطويرية المخصصة له.

(٨) العمل على انتظام دفع الرواتب للعاملين في القطاع العام والالتزام بجدولة ودفع مستحقات الرواتب المتأخرة، وكذلك مستحقات القطاع الخاص المتأخرة.

(٩) الاهتمام بقطاع العمال والمزارعين وصيادي الأسماك، والعمل على تخفيف معاناتهم من خلال الدعم والمشاريع الخاصة.

سابعاً / في مجال الإصلاح:

(١) تبني الحكومة مشروع الإصلاح الإداري والمالي، وسوف تتعاون مع المجلس التشريعي في إصدار القوانين التي تعزز الإصلاح وتحارب الفساد.

(٢) تطوير الهيكلية وأساليب العمل في المؤسسات الحكومية بما يضمن فعالية وحسن سير عملها والتزامها بالقانون.

(٣) وضع خطة لترشيد الإنفاق الحكومي وفي كل المجالات.

(٤) محاربة الفساد وتعزيز قيم النزاهة والشفافية ومنع استغلال المال العام وصياغة استراتيجية فلسطينية مجتمعية للتنمية الإدارية.

ثامناً/ على صعيد تعزيز منظومة القيم الفلسطينية:

(١) تلتزم الحكومة بترسيخ الوحدة الوطنية، وحماية السلم الأهلي وترسيخ قيم الاحترام المتبادل، واعتماد لغة الحوار، وإنهاء جميع أشكال التوتر والاحتقان، وترسيخ ثقافة التسامح وحماية الدم الفلسطيني وتحريم الاقتتال الداخلي.

(٢) تؤكد الحكومة على وحدة الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج.

(٣) ستعمل الحكومة على ترسيخ وتعميق الوفاق الوطني، والاستقرار الداخلي ومعالجة ذيول الأحداث المؤسفة بالآليات المناسبة مع التزام الحكومة بمبدأ سيادة القانون وتوفير الحماية للمواطن والممتلكات العامة والخاصة بكل ما يترتب على ذلك من التزامات، وأدعو إخواننا من عوائل شهداء الأحداث المؤسفة إلى مزيد من الصبر والاحتساب وأؤكد لهم وقوفنا إلى جانبهم ومصابهم وأملهم.

(٤) تلتزم الحكومة بتكريس مبدأ المواطنة من خلال المساواة في الحقوق والواجبات وتكافؤ الفرص وترسيخ العدالة الاجتماعية وخاصة في مجال التوظيف والتعيينات في مختلف الوزارات والمؤسسات، وعدم التمييز في الحقوق العامة بين أبناء الوطن كافة، وإنهاء كل أشكال المحسوبية في التوظيف المدني والأمني.

(٥) تؤكد الحكومة حمايتها للتعددية السياسية، وتدعم تطوير النظام الانتخابي، وحماية الحريات العامة، وتعزيز قيم الديمقراطية، وحماية حقوق الإنسان، وترسيخ مبدأ العدالة والمساواة وصون حرية الصحافة وحرية الرأي والتعبير، وحق الاختلاف، وحقوق المرأة الفلسطينية، والالتزام بالتداول السلمي للسلطة، واستكمال الانتخابات للمجالس المحلية في أقرب وقت ممكن.

(٦) تلتزم الحكومة بترسيخ الشراكة السياسية وتشجيع كافة القوى في الساحة للشروع في الحوار الجاد من أجل تحقيقها.

(٧) دعم أسر الشهداء والأسرى وتقديم العون لهم والمحافظة على حياتهم الكريمة العزيزة وتوفير المتطلبات الخاصة التي يحتاجونها.

(٨) تلتزم الحكومة بتوفير الحياة الكريمة للمواطن، وتوفير مستلزمات الحياة والرعاية الاجتماعية والصحية والصحة النوعية، ومعالجة ظاهرة الفقر والبطالة من خلال توفير فرص العمل والمشاريع التنموية وبرامج الضمان الاجتماعي.

(٩) ستعمل الحكومة على تطوير جهاز التربية والتعليم وتحسين أوضاع المعلمين وتشجيع

البحث العلمي والمحافظة على حيادية جهاز التربية والتعليم، كما وتؤيد الحكومة إنجاز وتطبيق الصندوق الوطني للتعليم الجامعي.

١٠) الاهتمام الأقصى بالشباب والحركة الرياضية الفلسطينية وتوفير احتياجاتها والسعي لتوسيع البنية التحتية الرياضية بما في ذلك الإسراع في إنجاز مشروع المدينة الرياضية، والاستمرار في المشاركات الخارجية بما يعزز مكانة فلسطين في المحافل الرياضية عربياً وإقليمياً ودولياً.

١١) سترعى الحكومة تطبيق القانون الخاص بذوي الاحتياجات الخاصة.

١٢) حماية حقوق المرأة وإفساح المجال أمامها للمشاركة السياسية وفي صناعة القرار والمساهمة في مسيرة البناء في جميع المؤسسات وفي مختلف المجالات.

١٣) ستشجع الحكومة وتدعم العمل الأهلي والمجتمعي ومؤسسات المجتمع المدني.

تاسعاً/ العلاقات الدولية:

تؤكد الحكومة على اعتزازها بعمقها العربي والإسلامي وتقديرها للدعم العربي والإسلامي سياسياً واقتصادياً وإعلامياً، وتحرص الحكومة على الالتزام بتفعيل دورها في كل من الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ونتطلع إلى اجتماع القمة العربية الذي سيعقد في الرياض نهاية هذا الشهر باتخاذ قرارات تنهي الحصار وتدعم وتحمي اتفاق مكة المكرمة.

كما أن الحكومة تفخر بالروابط الدولية المتنوعة، التي تعمقت عبر الدعم الدولي لشعبنا وحقوقه المشروعة، وستعمل الحكومة على إقامة علاقات سليمة ومتينة مع مختلف دول العالم، ومع المؤسسات الدولية بما فيها الأمم المتحدة ومجلس الأمن والمنظمات الإقليمية والدولية وبما يساعد شعبنا على نيل حريته واستقلاله ويساهم في تعزيز السلم والاستقرار العالمي.

وتؤكد الحكومة التزامها بالمرور الحضاري القائم على التسامح والتعايش والحوار بين الحضارات، واحترامها للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني بما ينسجم مع قيمنا و أعرافنا وتقاليدنا الأصيلة.

إن الاتحاد الأوروبي قدم كثيراً من المساعدات لشعبنا الفلسطيني، ودعم حقه في الحرية والاستقلال، وكانت له مواقف جادة في توجيه الانتقادات لسياسات الاحتلال، وهذا أيضاً ما اعتمدته كل من روسيا والصين واليابان في سياستها الخارجية تجاه القضية الفلسطينية.

ومن هنا فإن الحكومة حريصة على إقامة علاقة متينة مع الاتحاد الأوروبي وكل من روسيا الاتحادية والصين الشعبية واليابان والهند ودول أمريكا اللاتينية، ونتوقع منهم اتخاذ خطوات عملية لرفع الحصار عن شعبنا وممارسة الضغط على سلطات الاحتلال لإنهاء الحصار واحترام حقوق الإنسان التي نصت عليها المواثيق الدولية ولانسحاب الاحتلال من أرضنا المحتلة، ووقف الممارسات العدوانية المتكررة بحق شعبنا، كما أن الحكومة ستحرص على تطوير العلاقة مع الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن.

وتدعو الحكومة الإدارة الأمريكية إلى ضرورة إعادة النظر في مواقفها تجاه القضية الفلسطينية وإلى ضرورة احترام خيار الشعب الفلسطيني الذي تجسده حكومة الوحدة الوطنية، والتوقف عن سياسة الكيل بمكيالين، مع تطلع الحكومة إلى علاقات طيبة بين الشعبين الفلسطيني والأمريكي.

الإخوة والأخوات،

يطيب لي أن أتوجه بالشكر الجزيل والعميق إلى خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية على جهوده المباركة في لم الشمل الفلسطيني والتي أفضت إلى التوصل إلى اتفاق مكة الذي نتفئ ظلاله في هذه المرحلة والشكر موصول إلى القيادة والشعب السعودي الشقيق على الحفاوة والكرم والرعاية.

كما نتقدم بخالص شكرنا وتقديرنا إلى الشقيقة الكبرى مصر التي وقفت إلى جانب شعبنا في ساعات المحنة وبذلت جهداً ضخماً من خلال الوفد الأمني المصري المقيم في القطاع في حقن الدم الفلسطيني وتعزيز أواصر الوحدة وتقريب وجهات النظر في قضايا الخلاف.

كما نعبر عن شكرنا وتقديرنا لسوريا التي احتضنت حوارات فلسطينية عدة بما في ذلك حوار دمشق الأخير هياً الأجواء لاتفاق مكة المكرمة، وكما نتقدم بعظيم شكرنا إلى دولة قطر الشقيقة التي عبرت عن المواقف العربية الأصيلة في الوقوف إلى جانب شعبنا في محنته أثناء الحصار وفي حرصها على الوحدة والتلاحم الفلسطيني، والأردن الشقيق الذي واکب الحركة الفلسطينية سياسياً وداخلياً وأبدت استعدادها لاحتضان اللقاءات الفلسطينية، والسودان الذي بذل جهوداً مباركة في دعم الشعب الفلسطيني وتحرك أيضاً من موقعه كرئيس للجنة العربية، والشكر والتقدير لليمن الشقيق، ودول المغرب العربي الشقيق، ودول مجلس التعاون الخليجي الشقيق، كما نتقدم بالشكر إلى جمهورية إيران الإسلامية التي خففت معاناة شعبنا من خلال دعمها ومساندتها، والشكر والتقدير لجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، كما نشكر كافة الدول الصديقة التي أعلنت موقفها وترحيبها بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، وأبدت استعدادها للعمل من أجل إنهاء الحصار عن شعبنا.

كما نتقدم بعظيم الشكر إلى لجنة المتابعة والفصائل والشخصيات في الداخل والخارج التي واكبت كل الحوارات الداخلية وتحركت في كل المحطات من أجل أن نصل إلى هذه اللحظة الوطنية الكبيرة.

أيها السادة،

التحديات أمامنا كبيرة، والصعاب كثيرة، والمتربصون بشعبنا وبتجربتنا الجديدة كثير، ومشوارنا ما زال طويلاً ومعركتنا قاسية، وطريقنا ليست مفروشة بالورود، والآمال المعقودة علينا عريضة، وشعبنا يترقب وينتظر، والأمة أعينها متجهة نحونا، والكل ينتظر ماذا ستقدم حكومة الوحدة الوطنية هل ستكون على مستوى التحديات؟ ونحن مصممون على تحقيق الإنجازات لشعبنا بل ومتفائلون وتملؤنا الثقة بالله أولاً ثم بشعبنا وأمتنا وسنمضي في طريق العزة والكرامة حتى تحقيق النصر والحرية والعودة والاستقلال، فالاحتلال والحصار إلى زوال إن شاء الله.

وإنني إذ أتقدم إلى مجلسكم الكريم بأعضاء حكومتي لمنحها الثقة، وإذ أرحب بكل الوزراء الذين يشكلون هذه الحكومة، فإنني أتقدم بعظيم التقدير والامتنان والعرفان لوزراء الحكومة العاشرة والذي كان لي شرف العمل معهم فقد عملوا في أصعب الظروف، وتحملوا المشاق، وعبروا عن أصالة المواقف، وثبتوا وصمدوا في وجه الأعاصير، وصانوا الأمانة وحفظوا عهدة الشهداء والجرحى والأسرى وأسرههم وذويهم وما بدلوا تبديلاً فجزاهم الله عن شعبنا خير الجزاء.

حكومة الوحدة الوطنية:

١. رئيس الوزراء الأستاذ/ إسماعيل عبد السلام أحمد هنية
٢. نائب رئيس الوزراء ووزير دولة السيد/ عزام نجيب مصطفى الأحمد
٣. وزير المالية الدكتور/ سلام خالد عبد الله فياض
٤. وزير الشؤون الخارجية الدكتور/ زياد محمود حسين أبو عمرو
٥. وزير الداخلية السيد/ هاني طلب عبد الرحمن القواسمي
٦. وزير النقل والمواصلات الدكتور/ سعدي محمود سليمان الكرنز

٧. وزير شؤون الأسرى المحامي/ سليمان محمود موسى أبو سنيينة
٨. وزير التربية والتعليم العالي الدكتور/ ناصر الدين محمد أحمد الشاعر
٩. وزير التخطيط الدكتور/ سمير عبد الله صالح أبو عيشة
١٠. وزير الزراعة الدكتور/ محمد رمضان محمد الأغا
١١. وزير الحكم المحلي المهندس/ محمد إبراهيم موسى البرغوثي
١٢. وزير الشباب والرياضة الدكتور/ باسم نعيم محمد نعيم
١٣. وزير الاقتصاد المهندس/ زياد شكري عبد ربه الظاظا
١٤. وزير الإعلام الدكتور/ مصطفى كامل مصطفى البرغوثي
١٥. وزير العدل الدكتور/ علي محمد علي مصلح (سرطاوي)
١٦. وزير الشؤون الاجتماعية السيد/ صالح محمد سليم زيدان
١٧. وزير الثقافة السيد/ بسام أحمد عمر الصالحي
١٨. وزير العمل السيد/ محمود عثمان راغب العالول
١٩. وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الدكتور/ يوسف محمود حامد المنسي
٢٠. وزير الأشغال والإسكان الدكتور/ سميح حسين عبد كراكرة
٢١. وزيرة السياحة الدكتورة/ خلود فرنسيس خليل دعبس
٢٢. وزيرة شؤون المرأة السيدة/ أمل محمد الشيخ محمود صيام
٢٣. وزير الصحة الدكتور/ رضوان سعيد سليمان الأخرس
٢٤. وزير الأوقاف والشؤون الدينية الدكتور/ حسين مطاوع حسين الترتوري
٢٥. وزير دولة المهندس/ وصفي عزات حسن قبها

حماس والحكم: دخول النظام أم التمرد عليه؟

آمل أن تحظى حكومتي هذه بثقتكم الغالية، شاكراً لكم جهودكم ومقدراً ثقة شعبنا بكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أخوكم / إسماعيل عبد السلام هنية

رئيس مجلس الوزراء المكلف

غزة- فلسطين

حرر يوم السبت ، السابع والعشرين من شهر صفر الخير من العام ١٤٢٨ هـ

الموافق السابع عشر من شهر آذار/مارس، عام ٢٠٠٧ م

المصدر: مركز المعلومات الوطني الفلسطيني